جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية الادارة والاقتصاد

مجلة الغري
للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

من محتويات العدد ...

إحلال آلية تقاسم الأرباح محل آلية الفائدة في المصارف الإسلامية (بعض المشكلات والحلول النظرية)
الدكتور نوري عبد الرسول الخاقاني

المشهد الاقتصادي العراقي: المعطيات والخيارات
الدكتور حسن نسيف كاظم الزبيدي

تقدير دالة الطلب على النقود في العراق
الدكتور كامل علاوي كاظم

إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي دراسة تطبيقية/جامعة الكوفة
د. يوسف حجيم ، أ. م أحمد ميري أحمد، والسيد هاشم فوزي

نمو راس المال في المصارف من خلال الودائع المحلية والخارجية
السيد عبد الكريم هادي شعبان

المجلد الأول / العدد (1) / السنة الأولى ٢٠٠٥

مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية

مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الكوفة
المجلد الاول- العدد (3)- السنة الاولى- ربيع 2005 م

رئيس التحرير
أ. د. مازن عيسى الشيخ راضي

مدير التحرير
د. عاطف لافي مرزوك السعدون

الهيئة الاستشارية

أ.د. أحمد بريهي العلي	أ.د. عبد الكريم كامل أبو هاد
أ.د. إحسان محمد الحسن	أ.د. ماهر موسى العبيدي
أ.د. إسماعيل عبيد حمادي	أ.د. جعفر محمد جواد الخضلي

أ.د فاضل عباس العامري

هيئة التحرير

أ.د. محمود فرج اللامي	أ.د.عدنان داود العذاري
أ.د.محمد جبار الصائم	أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي
أ.د. حسين هادي عنيزة	أ.د. محمد علي كاظم
د. يوسف حجيم سلطان	د. حسن لطيف كاظم الزبيدي

تعبر البحوث عن آراء كتابها ولا تعكس بالضرورة آراء التحرير

ترسل المراسلات وطلبات الاشتراك والنشر:
العراق- النجف الأشرف- ص. ب. ٦٩ هـ ٣٥٠٣٢٢ (عمادة كلية الإدارة والاقتصاد)، ٠٧٨٠١٢٤١٨٩٣ (مدير التحرير)
E-Mail : al_garijournal100@yahoo.com

المحتـويـات

البحـوث الاقتـصادية

-إحلال آلية تقاسم الأرباح محل آلية الفائدة في المصارف الإسلامية (بعض المشكلات والحلول النظرية) ٦

الدكتور نوري عبد الرسول الخاقاني

- المشهد الاقتصادي العراقي: المعطيات والخيارات ٢٢

الدكتور حسن لطيف كاظم الزبيدي

- تقدير دالة الطلب على النقود في العراق ٣٩

الدكتور كامل علاوي كاظم

-تحليل أنماط العلاقة بين سياسات التكييف الاقتصادي والمتغيرات المرتبطة بالمديونية في الدول النامية ٤٧

الدكتور مايح شبيب الشمري

- تقويم الأداء المالي للمصرف الإسلامي فرع النجف ٧١

الدكتور رضا صاحب أبو حمد والسيد حيدر مجيد عبود

- سياسات التحرر المالي وآثارها على القطاع المالي في البلدان العربية ١١٣

السيد نصر حمود مرنان و السيد حيدر نعمة بخيت

- العولمة المالية بين المزايا والمخاطر... في الاقتصادات النامية ١٢٣

الدكتورة حنان عبد الخضر هاشم

- العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين ١٣٣

سامرة نعمة

- الفاعلية الاقتصادية للمرأة العربية في التنمية البشرية :الواقع وسبل التطور ١٥٣

هدى زوير مخلف الدعمي

- التجارة الالكترونية: الواقع، وآفاق المستقبل ١٧١

إخلاص باقر النجار

البحوث الإدارية

-إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي دراسة تطبيقية/جامعة الكوفة ١٩٠

د. يوسف حجيم ، أ. م أحمد صبري أحمد، والسيد هاشم فوزي

- نمو راس المال فـــي المـــصارف من خلال الودائع المحلية والخارجية ٢٢٣

السيد عبد الكريم هادي شعبان

البُحوثُ الإقتصاديَّةُ

إحلال آلية تقاسم الأرباح محل آلية الفائدة في المصارف الإسلامية
(بعض المشكلات والحلول النظرية)

الأستاذ المساعد الدكتور
نوري عبد الرسول الخاقاني*

مُقَدِّمَة

يعد سعر الفائدة أداة لتخصيص الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة. إلا إن الرأي السائد بين فقهاء المسلمين ما يزال يُعد الفائدة والربا للفظين لمعنى واحد، وبالتالي فأن حكم تحريم الربا يشمل الفائدة أيضا.

ولأن المصارف الإسلامية تقوم بأعمال الوساطة المالية وفقاً لأحكام الشريعة، فقد عمدت إلى إلغاء التعامل بالفائدة من جميع نشاطاتها، سواء ما يتعلق منها بتعبئة مواردها أو بتوظيف تلك الموارد وتبنت صيغاً بديلة عن آلية سعر الفائدة هي صيغ تقاسم الأرباح والخسائر (Profit-LossSharing PLS) التي استمدت أساسها الشرعي من عقدين مباحين في الإسلام هما عقد المضاربة وعقد المشاركة.

لقد ترتب على إلغاء المصارف الإسلامية لسعر الفائدة من تعاملاتها بعض الآثار غير المرغوبة، منها: عجز هذه المصارف عن القيام ببعض النشاطات المصرفية الأساسية مثل خلق نقود الودائع وتمويل (إقراض) الحكومة وتقديم القروض قصيرة الأجل، واللجوء إلى نشاطات هي اقرب إلى أعمال التاجر منها إلى أعمال المصرف، مثل: المرابحة للأمر بالشراء، والإجارة، وبيع السَلَم وبيع التسيلة (بالتقسيط)...الخ، والتي هي صيغ تقوم على المديونية ورفع السعر (Mark – Up) وليس على آلية تقاسم الأرباح والخسائر.

وبمرور الوقت، أخذت هذه المصارف بإهمال صيغ تقاسم الأرباح والخسائر، التي هي خاصيتها المميزة والأساس الشرعي لقيامها بنشاطاتها، وراحت تمارس جل عملياتها التمويلية (توظيف مواردها) بصيغ المديونية ورفع السعر.

ويُعتقد إن صعوبات في تطبيق صيغ تقاسم الأرباح والخسائر في النشاط المصرفي، هي التي دعت هذه المصارف إلى تضييق التعامل بها إلى أضيق الحدود. ولعل أهم تلك الصعوبات يتمثل في أن صيغ (PLS) تجعل الطلب على أموال المصارف الإسلامية لا نهائية المرونة كما أنها تعرض تلك الأموال إلى نوع من المخاطر سمي بالمخاطرة الأخلاقية (Moral Hazard). الأمر الذي أشاع اعتقاداً بين أوساط الباحثين مفادهُ إن المصارف الإسلامية ليس بوسعها التخلي تماماً عن سعر الفائدة السائد في إجراء حساباتها وخاصةً أرباحها.

* كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة.

هذا البحث يحاول إن يوضح إن الصعوبات التي تكتنف صيغ PLS هي صعوبات تطبيقية فقط، ولا تكمن في أساسها النظري.

مشكلة البحث: تتلخص في اختبار مدى ملائمة صيغ تقاسم الأرباح والخسائر PLS للنشاط المصرفي من خلال تفحص المشكلات النظرية التي أثيرت حولها.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية تفيد بعدم دقة المأخذين المُوجهين إلى المصارف الإسلامية والمتعلقين بلانهائية مرونة الطلب على أرصدتها التمويلية من جهة، وضرورة إقامة حساباتها (أرباحها خاصة) على أساس سعر الفائدة السائد من جهة أخرى.

هدف البحث: يهدف البحث إلى توضيح ماهية صيغ تقاسم الأرباح والخسائر (PLS) التي تمارس المصارف الإسلامية نشاطاتها بموجبها، والكيفية التي يمكن إن يجري بها – في غياب سعر الفائدة – توازن العرض والطلب على الأرصدة التمويلية (أرصدة الإقراض) لهذه المصارف واقتراح البديل الممكن والمتاح أمامها لإجراء حساباتها واحتساب أرباحها، على غير سعر الفائدة.

ومن اجل بلوغ هذا الهدف تم تقسيم البحث – فضلاً عن مقدمة وخاتمة – إلى ثلاثة مباحث، وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: آلية الفائدة وآلية تقاسم الأرباح والخسائر PLS:-

أولا: سعر الفائدة وتخصيص الموارد.

ثانياً: طبيعة آلية الأرباح والخسائر.

المبحث الثاني: مرونة الطلب على أرصدة التمويل.

المبحث الثالث: تقدير الأرباح المتوقعة.

المبحث الأول: آلية الفائدة وآلية تقاسم الأرباح والخسائر

سيجري في هذا المبحث تبيان دور سعر الفائدة بوصفه أداة لتخصيص الموارد اولاً، ثم يتم التطرق إلى توضيح ماهية تقاسم الأرباح والخسائر(PLS).

أولا:- سعر الفائدة وتخصيص الموارد:

يؤدي سعر الفائدة دوراً تخصيصا (توزيعياً) مهماً للموارد النادرة، ويوجهها نحو الاستخدامات البديلة الأكثر كفاءة، فهو يقوم بوظيفة تخصيص الأرصدة النقدية المحدودة المعدة للإقراض على العدد اللامحدود من المستفيدين من هذه الأرصدة.

إن رغبة المقترضين في دفع الفائدة تعني أنهم يرون قيمة الاستخدام الحالي للنقود أعلى من قيمة سعر الفائدة. ومع ذلك فأنه كلما ارتفع سعر الفائدة فأنهم يميلون إلى خفض طلبهم على الأرصدة المعدة للإقراض. وهذا يعني إن تغيرات أسعار الفائدة تنظم عرض وطلب هذه الأرصدة. ذلك إن ارتفاع أسعار الفائدة يكون مؤشراً على زيادة ندرة الأرصدة المعدة للإقراض ودعوة الناس إلى الاقتصاد في استخدامها. وعلى العكس من ذلك يكون انخفاض أسعار الفائدة دليلاً على انخفاض مستوى ندرة هذه الأرصدة مما يدعو الناس إلى استخدام اكبر قدر منها. ولذلك إن أسعار الفائدة تقوم بدور أساس وهام في عملية تخصيص الموارد بين الاستخدامات في الحاضر والمستقبل[1].

وتأتي الأرصدة المعدة للإقراض من ودائع (مدخرات) الأفراد والمنشآت في المؤسسات المالية. وهي تعتمد – من بين عوامل أخرى– على معدل الفائدة الذي يحصل عليه أصحاب الودائع. وكلما كان معدل الفائدة مرتفعاً، زاد عدد المدخرين وارتفع حجم الودائع .وهذا ما يوضحه منحنى عرض الأرصدة النقدية المعدة للإقراض بالشكل رقم (١)

الكمية المطلوبة من الأرصدة المعدة للإقراض. ويتحقق التوازن عندما يتساوى العرض والطلب عند معدل فائدة معين.

إن أي تغير في عرض الأرصدة المعدة للإقراض، سواء كان ناجماً عن تغير في مستوى دخول السكان، أو في توقعاتهم حول تغيرات الأسعار في المستقبل، أو في ميولهم وتفضيلاتهم المتعلقة بالاستهلاك والادخار ،سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين أو اليسار (حسب اتجاه التغير نحو الزيادة أو النقصان)، وأي تغير في الطلب على هذه الأموال، سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب بنفس الطريقة، وفي الحالتين سيتم التوازن عند معدل فائدة جديد[١]. وبذلك يكون سعر الفائدة أداة لتحقيق التوازن بين كميتي العرض والطلب على الأرصدة المعدة للإقراض، وبوصفه سعرا كباقي الأسعار فهو يقوم بوظيفة التخصيص على أساس موضوعي، هو القدرة على تسديده.

إن اتخاذ القرار الاستثماري يتطلب مقارنة معدل العائد المتوقع من الاستثمار مع كلفة الفرصة البديلة لرأس المال (سعر الفائدة)، فيطلب الاستثمار عندما يكون معدل العائد منه أكبر أو على الأقل مساوياً لسعر الفائدة. وبالتالي فإن مقدار رأس المال المستثمر سيتحدد عند النقطة التي يتساوى فيها إيراده الحدي مع تكلفته الحدية[٣]. أنظر الشكل رقم (٢).

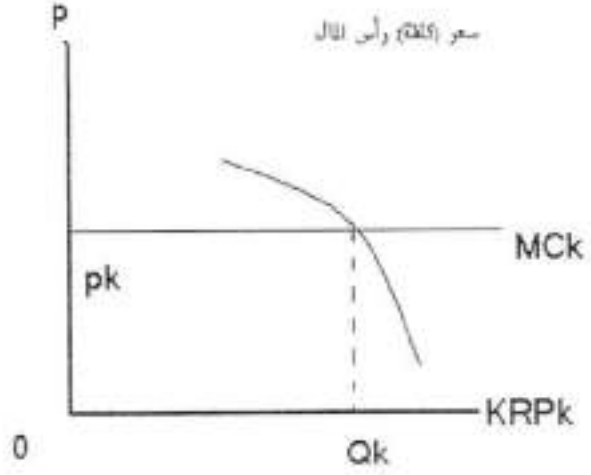

الشكل رقم (٢)

تسعير رأس المال في سوق المنافسة التامة

ثانياً : طبيعة آلية تقاسم الأرباح والخسائر PLS:

لقد تضافرت عوامل عديدة، دينية واقتصادية وربما سياسية أيضا، لتدفع المصرفية الإسلامية للظهور. بيد إن مما لا ريب فيه إن العامل الديني كان هو الدافع الرئيسي لنشوئها، على أساس إن الفائدة التي تتعامل بها البنوك تدخل في دائرة الربا الذي تحرمه الشريعة. ومع ذلك فأن الباحثين الإسلاميين يميلون إلى التأكيد على إن العامل الديني على أهميته ليس هو الدافع الوحيد لنشوء وانتشار المصرفية الإسلامية، بل إن هناك دوافع أخرى أهمها عدم عدالة مؤسسة الفائدة.

لقد شكل عدم عدالة مؤسسة الفائدة حجر الزاوية في تبرير الباحثين الإسلاميين لتحريم الفائدة. فهم يرون إن التحليل الاقتصادي التقليدي، يفتقر حتى الآن، إلى نظرية مقنعة لتبرير هذه المؤسسة، فالنظريات الغربية في الفائدة ليست سوى محاولات لتبرير مؤسسة باتت راسخة بعمق في الاقتصادات المعاصرة، وليست محاولات، تعتمد التحليل الاقتصادي، لتفسير لماذا يستحق المقرض مكافأة على النقود التي اقرضها[٤]. وفي المقابل، قدم الباحثون الإسلاميون أسبابا عديدة لتبرير عدم جواز الفائدة، وقد كان من تلك الأسباب، الاعتقاد بأن راس المال لن يكون بمقدوره توليد الأرباح ما لم يمتزج بالجهد الإنساني، أو ما لم يتضمن مخاطرة[٥]. فالمقرض – لكي يستحق نصيباً من الربح الذي يحققه المشروع الذي موله – يجب أن يكون مشاركاً في مخاطرته، أي يكون مساهماً في المشروع وليس دائناً.

وطالما أن أي مدين لا يستطيع–تحت ظروف اللايقين أو عدم التأكد– إن يضمن انه سيحقق ربحا كافيا لدفع جزاء الفائدة، فان من المجحف فرض الفائدة بصرف النظر عن النتيجة التي يسفر عنها استخدام المال المقترض. ذلك إن المشروع عندما يتعرض للخسارة، أو عندما لا يحقق ربحاً كافيا لتغطية قيمة الفائدة، فان المنظم سيضطر إلى دفع الفائدة من موجوداته الخاصة، أي انه سيعاقب بحرمانه من موجوداته المتراكمة في الماضي، وهو أمر لا يمكن تبريره، خاصة وأن هذا الأسلوب في التمويل سيؤدي بأصحاب الثروات الذين يختارون الإقراض، أن يصبحوا بالتدريج وباطراد أثرى مع الزمن. ومن جهة أخرى، فأن الاستخدام المنتج لراس المال المُقتَرض، قد يؤدي في بعض الأحيان إلى أرباح طائلة تعود لرجال الأعمال ولا يذهب منها إلى المصارف (أو المقرضين عموماً)، إلا قسط هزيل في صورة فائدة وهو أمر مجحف للمقرض[٦]. ومن ثم فأن الوضع الذي يحقق العدالة هو أن يكافأ المقرض بمقدار مساهمة رأس ماله في خلق الثروة المضافة إذا تحققت، وان يتحمل إذا تكبد المشروع خسارة،نسبة منها تعادل نسبة مساهمته في رأس ماله. وذلك يقتضي أن لا يتم فرض نسبة ثابتة تحدد سلفاً على راس المال، وإنما يجب الانتظار حتى يسفر المشروع عن نتائجه،فيجري تقاسم الأرباح والخسائر بين المقرض والمقترض.

ولوقت ليس بالقصير، كان محور اهتمام الباحثيين الإسلاميين ينصب على البحث عن سبيل لإحلال مصرفية طليقة من الفائدة محل المصرفية القائمة عليها. وقد كانت الحقيقة التي سارت على هديها جميع الإسهامات النظرية في المصرفية الإسلامية، هي إن الفقهاء المسلمين جميعاً يبيحون الربح. ذلك أن الربح – طبقاً للفقهاء – يستحق أما بالمال أو بالعمل أو الضمان، أو باجتماع أثنين

منها، أو باجتماعها جميعاً. يقول الكاساني (الأصل إن الربح إنما يُستحق عندنا أما بالمال وأما بالعمل وأما بالضمان. أما ثبوت الاستحقاق بالمال فظاهر، لان الربح نماء رأس المال فيكون لمالكه، ولهذا استحق رب المال الربح في المضاربة. وأما بالعمل فإن المضارب يستحق الربح بعمله. وأما بالضمان فأن المال إذا صار مضموناً على المضارب يستحق جميع الربح، ويكون ذلك بمقابلة الضمان بالخراج عملا بقول النبي (ص) (الخراج بالضمان) فإذا كان ضمانه عليه كان خراجه له)[٧]. والربح، بخلاف الفائدة، ليس مسبق التحديد ولا ثابتاً، بل هو احتمالي ومتغير وربما يصير سالباً.

إن إباحة الربح، قد اتاحت للباحثين الإسلاميين إن يعتمدوا – ويطوروا –نوعين من أنواع العقود التي أقرتها الشريعة، بصفتهما وسيلتين لتحقيق الربح دون فرض الفائدة، هما المضاربة والمشاركة، ليكونا العقدين الرئيسين اللذين تقوم عليهما المصرفية الإسلامية. وان الخصيصة المشتركة التي تجمع هذين العقدين هي أنهما-كلاهما- يقومان على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر[٨].

في المضاربة، يتم تقاسم الأرباح بين صاحب المال والمضارب حسب النسبة التي يتفقان عليها، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده فيما عدا التي يكون سببها التقصير أو التعدي على شروط العقد.

أما في المشاركة، حيث يجمع الشركاء أموالهم لإقامة مشروع معين، ويحق لهم جميعاً الإسهام في إدارته، فأن الربح يوزع عليهم حسب النسبة التي يتفقون عليها مسبقاً، أما الخسارة فيتحملها كل مشارك حسب نسبة مساهمته في رأس المال.

وهكذا فأن إحلال مبدأ أو آلية تقاسم الأرباح والخسائر محل آلية سعر الفائدة،يمثل الخاصية المميزة و الأساس الشرعي والاقتصادي لعمل المصارف الإسلامية.

هذا وتقوم صيغ تقاسم الأرباح والخسائر على مبدأين أساسين، الأول: عدم السماح بوجود عائد ثابت محدد مسبقاً على رأس المال المستخدم، وإنما يتحدد العائد حسب النتائج التي تسفر عنها العمليات التي وظف رأس المال فيها. فإذا ربح المشروع تقاسم صاحب رأس المال مع المضارب ذلك الربح حسب النسبة التي اتفقا عليها كأن تكون ٥٠ % للأول و٥٠ % للثاني، إذ إن الاتفاق على النسبة متروك للطرفين بدءا من ١ % من الربح للأول و٩٩ % للثاني وانتهاء بعكسها. أي أن آلية PLS تحدد النسبة على الربح بينما آلية الفائدة تحدد النسبة على رأس المال. والمبدأ الثاني: هو أن المضارب (مستخدم رأس المال) أمين، والأمين لا يضمن (أي لا يتحمل خسارة) إلا بالتعدي. أي إذا خسر المشروع فأن مستخدم رأس المال لا يتحمل أي شيء منها، وإنما يتحملها صاحب المال بأكملها.

غير أن الصيغ التمويلية المستمدة من عقدي المضاربة والمشاركة، والقائمة على آلية تقاسم الأرباح والخسائر، قد واجهت عددا من الصعوبات التي دفعت المصارف الإسلامية إلى العزوف عن ممارستها والتحول إلى صيغ تمويلية أخرى، مثل: المرابحة للأمر بالشراء، والإجارة،

وبيع السلم، والبيع الأجل (بالتقسيط).. الخ. وهذه كلها نشاطات غير مصرفية من جهة، وتقوم على المديونية ورفع السعر من جهة أخرى.

في المبحثين القادمين سيتم طرح اثنين من تلك المشكلات، مع وقفة أمام كل منهما لالتماس إجابة نظرية على الإشكاليات التي تكتنفهما.

المبحث الثاني: مرونة الطلب على أرصدة التمويل

يرى بعض الباحثين الاسلامين[٩] إن أرصدة الإقراض (أموال المضاربة) بموجب آلية تقاسم الأرباح والخسائر التي تنتهجها المصارف الإسلامية تقدم مجاناً إلى المقترضين، مما يؤدي إلى إن يكون الطلب عليها لانهائي المرونة ولن تبقى هناك آلية لتساوي العرض والطلب. فما دام الاقتراض (استخدام أموال المضاربة) لا يتضمن أي تكلفة بالنسبة للمقترض (المضارب)، بسبب انه لن يدفع أي عوض عن استخدامه لتلك الأموال ولن يتحمل شيئاً من الخسارة عند وقوعها، أي ما دامت تكلفة المضارب ومخاطرته في المشروع ستبقيان ثابتتين على الصفر مهما زاد حجم الأموال التي يستخدمها (يقترضها) في المشروع، بينما معدل العائد المتوقع هو دالة متزايدة للاستثمار المالي، فأن أي مضارب (مقترض) سيرغب في الحصول على كل ما يعرض من أرصدة الإقراض.

ففي غياب سعر الفائدة، حيث تكون كلفة رأس المال مساوية للصفر، فأن الاستثمار سيستمر أيا كان معدل العائد. بمعنى إن التكلفة الحدية لرأس المال ما دامت تساوي صفراً، فانه سيتم الاستمرار بالاستثمار حتى يصبح عائد الوحدة النقدية الأخيرة مساوياً للصفر. وهذا بلا شك تبديد للموارد التمويلية.

والواقع إن وجهة النظر أعلاه تقوم على افتراض ان نظام تقاسم الأرباح والخسائر يتضمن سعر فائدة مساويا للصفر، وهو افتراض صحيح، إلا إن ذلك لا يعني، من الناحية النظرية، عدم وجود معدل عائد ايجابي متوقع لرأس المال. ذلك إن نظام تقاسم الأرباح يجعل مالك راس المال (المقرض) يقتسم الربح حسب الإنتاجية الفعلية المتحققة[١٠]. وعليه، فأن العائد الفعلي المتحقق من الربح هو الذي يمثل سعر راس المال، والذي بدوره سيحدد تخصيص راس المال.

ولتوضيح ذلك لا بد من مقابلة الطلب على أرصدة الإقراض (أموال المضاربة) في المصارف الإسلامية مع عرض تلك الأموال. إذ إن عرض أموال المضاربة لن يكون مستقلاً عن نسبة تقاسم الأرباح بالنسبة لمقدم راس المال(المقرض)، فهذه النسبة تحدد بناءا على المخاطر المتضمنة والدخول المتوقعة من المشروع الذي طلبت الأموال من أجله.

وفي الوقت الذي يؤدي العرض المتزايد للأموال إلى زيادة الدخل (وفقاً لطبيعة دالة الإنتاج)، فانه ربما يؤدي إلى زيادة المخاطر أيضا (وفقا لطبيعة رأس المال البشري للمنظم الذي يستخدم المال). وبناء على ذلك فان مستوى توازني لتقاسم الأرباح سيتحدد عند المستوى الذي يتعادل عنده العرض والطلب. وهكذا فأن أطروحة لانهائية مرونة الطلب على أموال المضاربة تأتي نتيجة للخطأ المتمثل في اعتبار إن كلفة رأس المال في ظل المضاربة تساوي صفراً.

بينما الحقيقة هي إن هذه الأرصدة لا تعوض مجاناً، بل هي معوضة بتكلفة. أي لقاء عوض هو إشراك صاحب المال في الربح، إذ إن الحصة من الربح التي يدفعها المقترض (المضارب) إلى رب المال (المقرض) تمثل كلفة راس المال بالنسبة للأول[١١].

ولا شك انه كلما كانت الأرباح المتوقعة أعلى أدى ذلك إلى تعظيم منفعة المضارب (المقترض)،كما انه لن تكون هناك زيادة في عرض راس المال عندما تكون نسبة تقاسم الأرباح ثابتة. وبالتالي فان نسبة تقاسم الأرباح ستكون دالة متزايدة لعرض راس المال لان المخاطر المتصلة بإعطاء مبالغ اكبر لمضارب واحد قد تزداد بمعدل متزايد بسبب تناقص القدرة التنظيمية الحدية للمنظم (مقارنة بتناقص الإنتاجية الحدية للعمل). ومن الجهة الأخرى، فأن إنتاجية المشروع تزداد بمعدل متناقص كلما تم استثمار رأس مال اكبر. ومن ثم فأن من الواضح إن المضارب سوف يطلب راس المال إلى الحد الذي يعظم فيه أرباحه الكلية[١٢].

هذا ويمكن توضيح التحليل أعلاه على النحو الآتي:

نفرض إن منظما يطلب راس المال لمشروع ،حيث Y الناتج/الدخل، K راس المال، L العمل، فتكون دالة الإنتاج:-

$$Y=f\,(K,L).....(١)$$

وطالما إن نظام تقاسم الأرباح يلغي التمييز بين المقرض والمنظم، فان المشروع لن يواجه تكلفة ثابتة لراس المال كجزء من حسابات الربح[١٣]، أي طالما إن العمل وراس المال يتقاسمان دخل المشروع وبالتالي لا وجود لتكاليف ثابتة ،فان دالة الإنتاج هذه تمثل صافي دخل المشروع أيضا وبافتراض إن المنظم هو العامل الوحيد في المشروع، فان عنصر العمل سيكون ثابتاً ،ويمكننا كتابة دالة الإنتاج :-

$$Y= f(K) ..... (٢)$$

وكدالة إنتاج نموذجية، نفترض إن لها إنتاجية حدية متناقصة لراس المال، أي: $f(K)>0$ ، $f'(K)\leq 0$.وبذلك ستتخذ الشكل رقم (٣):-

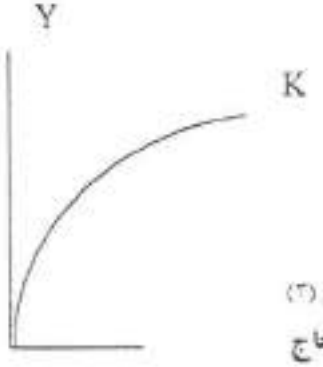

الشكل رقم (٣)
دالة الانتاج

من الجهة الأخرى، فان مقدم راس المال يتوقع إن يحصل على عائد معين على راس ماله. ولا شك إن عائده المتوقع سيكون مرتبطاً بشكل مباشر بأجمالي المبلغ الذي استثمره. وفي صيغة بسيطة جداً، يمكن إن تكون هذه العلاقة علاقة خطية نموذجية:-

$$C = rK \quad \text{.....(٣)}$$

حيث C هي إجمالي العائد الذي يتوقع مقدم راس المال الحصول عليه من راس ماله. إما (r) فتعتمد على دالة منفعة الخاصة.

في نظام تمويلي يقوم على الفائدة، فان مقدم راس المال يطلب (r) من مستخدم راس ماله (المقترض). أما في ظل نظام التمويل القائم على تقاسم الأرباح والخسائر فان مقدم راس المال لا يمكنه طلب (r) وإنما يستطيع فقط إن يحدد حصة في دخل أو ربح المشروع.

نرمز لهذه الحصة بالحرف (a). طالما إن الدخل (Y) ليس ثابتا وإنما يتغير وفقا للمستويات المختلفة لـ(K) فان نسبة تقاسم الأرباح تصبح دالة لمقدار راس المال.

وباستخدام المعادلات (٢)و (٣) يمكننا إن نكتب :

$$a = \frac{C}{Y} = \frac{rK}{f(K)} \quad \text{.....(3a)}$$

إن هذه المعادلة توضح إن نسبة تقاسم الأرباح سوف تتغير كلما كبر راس المال المستثمر، لان C تتزايد بمعدل ثابت ، بينما Y تزداد بمعدل متناقص. هذه الحقيقة يمكن مشاهدتها

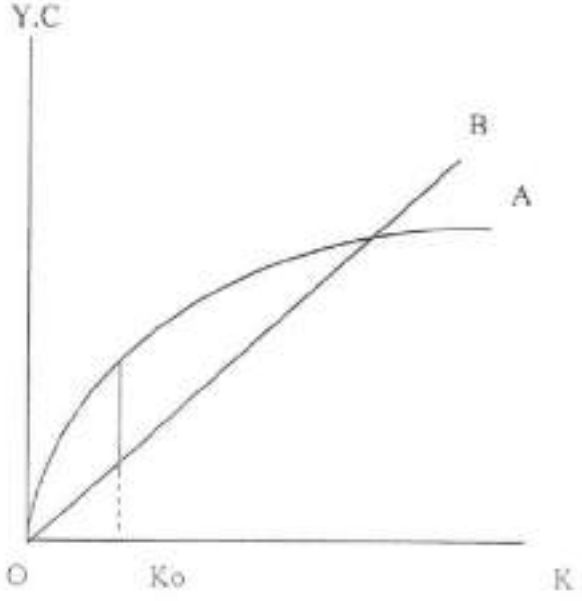

بوضوح اكبر في الشكل رقم (٤):-

إن المنحنى (A) هو دالة الإنتاج التي تمثل المعادلة (٢) والخط B يوضح العائد الإجمالي المتوقع من قبل مالك راس المال عند كميات مختلفة من راس المال. انه خط مستقيم ممثلا للمعادلة (٣) إن الشكل (٤) يوضح أمرين مهمين:

الأول: إن نسبة تقاسم الدخل (a) تختلف باختلاف مستويات K حيث إن قيمة (a) يمكن إن تشاهد عند أي مستوى من مستويات k كنسبة للقيمة التقاطعية على الخط B إلى نسبة القيمة التقاطعية على المنحنى A.

الثاني: انه لن يكون مفيداً للمنظم إن يطلب مقداراً لانهائياً لراس المال من مالك راس المال. ذلك إن منظما يسعى لتعظيم أرباحه يواجه دالة الربح الآتية :

$$P=Y-C$$
$$P= f(K) - rK$$

أي انه يطلب مقدارا من راس المال يسمح له بتحقيق أقصى ربح. وبموجب الشكل (٤) فانه سيطلب ذلك المقدار من راس المال الذي يقابل أقصى بعد بين المنحنى A والخط B . حيث أن المسافة بين المنحنى A والخط B تقيس دخل المنظم بعد دفع حصة مالك رأس المال من دخل المشروع.

بمعنى أن المنظم سيطلب المقدار .K من رأس المال حيث البعد بين المنحنى A والخط B اكبر ما يمكن معبرا عن أعظم ربح باق للمضارب بعد دفع حصة مالك راس المال من الدخل.

وبالتالي فان مقولة إن الطلب على راس المال يكون لانهائيا في ظل تقاسم الأرباح والخسائر قد لا تكون على درجة كبيرة من الصواب.

المبحث الثالث: تقدير الأرباح المتوقعة

إن من شأن المبدأين – المذكورين آنفا– اللذين تقوم عليهما آلية تقسم الأرباح والخسائر PLS أن يوسعا إلى حد بعيد احتمالات تعرض المصرف الإسلامي للخسارة، مقارنة ببنك تقليدي. ذلك إن عائد البنك التقليدي على قروضه محدد وثابت وسهل الاحتساب (وهو سعر الفائدة) بصرف النظر عن النتائج التي تسفر عنها أعمال المقترض، فإذا خسر المقترض فهو الذي يتحمل الخسارة، وإذا حقق أرباحا تفوق جزاء الفائدة فهو الذي يجني الزيادة. أما عائد المصرف الإسلامي فيتوقف على الدخل الذي سيحصل عليه مستخدم رأس المال (المضارب) فإذا خسر فخسارته ستنعكس بالضرورة على عوائد المصرف وبالتالي على أرباح المساهمين والمودعين. وفوق ذلك فان إمكانية تعرض المصرف الإسلامي للخسارة ليست محدودة بالخسارة الفعلية التي يتعرض لها المضارب فحسب، وإنما يلجوء المضارب إلى إخفاء حقيقة دخلة الذي حصل عليه من استخدام راس المال أيضا، طالما إن إخفاء الحقيقة يساعده على كسب عوائد إضافية. إن هذا النوع من المخاطر الذي يتعرض له المصرف الإسلامي يسمى (المخاطرة الأخلاقية Moral Hazard).

ومن اجل الحد من مساوئ المخاطرة الأخلاقية ليس أمام المصارف الإسلامية سوى اللجوء إلى احد الإجراءين الآتين :

١- أن يشترك المصرف في حساب الأرباح والخسائر الفعلية مع المضارب، خطوة بخطوة، وبشكل تفصيلي بالغ الدقة.

وهذا الأجراء يصطدم بحقيقة انه ليس لدى أي مصرف المعلومات الضرورية والمقدرة الفنية على المشاركة الفعلية في حسابات الآلاف من منشأت الأعمال التي يمولها[١٤]. فضلاً عن إن هذه المنشأت لا ترغب عادة في كشف حساباتها الحقيقية لأي جهة، لأسباب عديدة ،ليس أقلها ما يتعلق بمستحقاتها الضريبية. وتكون المشكلة أكثر تعقيداً مع صغار رجال الأعمال، لأنهم لا يقومون بمسك سجلات نظامية في العادة، ويكتفون فقط بحسابات خاصة[١٥]. وعموما فأن كره رجال الأعمال لكشف حساباتهم، إضافة إلى الكلفة الضخمة لمراجعة الحسابات والمراقبة والإشراف من جانب المصرف والتي ستقتطع من الأرباح، تجعل الطرفين يفضلان تجنب الاضطرار لاحتساب الأرباح والخسائر الفعلية لمستخدمي أموال المصرف.

٢- إن يعمد المصرف إلى تقدير مقدار الدخل الذي سيحصل عليه المضارب ليتمكن من حساب نصيبه فيه.

وفي ظل غياب معيار موضوعي يمكن الركون إليه لتقدير الدخل المتوقع للمضارب بشكل دقيق ،يرى بعض الباحثين الاسلامين[١٦].انه لا مفر للمصارف الإسلامية من إن تقيم حساباتها اعتماداً على سعر الفائدة السائد، وذلك من خلال تحديد النسبة التي ستتقاسم بموجبها الأرباح مع المودعين من جهة والمستثمرين من جهة أخرى على النحو الذي يضمن لها(ربحاً) مساويا أو قريباً من سعر الفائدة السائد.

فيما يتعلق بنسبة تقاسم الأرباح مع المودعين، لا بد إن يعرف المصرف الإسلامي اولاً الربح الفعلي المتحقق من الودائع لديه (والتي هي بلا سعر فائدة)، ليتسنى له بعد ذلك تحديد نسبة تقاسمه مع المودعين. وفي الوقت الذي يمكن فيه معرفة العوائد المتحصلة من هذه الودائع، فان من المستحيل تقريباً إن يتم تحديد كم كانت تكلفة استخدامها وتوزيعها وبالتالي استحالة تحديد الربح الفعلي المتحقق منها[١٧]. وأمام ذلك لن تجد المصارف الإسلامية إلا إن تحدد نسبة الربح التي تجعل معدل العائد على هذه الودائع مساوياً تقريباً لسعر الفائدة المدفوع على الودائع ذات الفائدة في البنوك التجارية التقليدية.

والواقع إن ذلك ما ستلجأ إليه المصارف الإسلامية حتى إذا ما وجدت صيغة مقبولة لتحديد التكاليف المتضمنة في توزيع الودائع التي بلا فائدة، وذلك لأنه إذا ما حصلت الودائع في المصارف الإسلامية وبشكل مستمر على عوائد أعلى من سعر الفائدة، فأن المودعين سيتحولون من البنوك التجارية إلى المصارف الإسلامية، مما يجعل الأخيرة تواجه صعوبات بالغة في استثمار كل تلك

الودائع المتزايدة بصيغة تقاسم الأرباح والخسائر. وستتفاقم لديها مشكلة السيولة الفائضة والمعطلة التي تعاني منها جميع المصارف الإسلامية تقريباً. وهذه المشكلة المستعصية تتمثل في توفر أموال ضخمة معطلة لديها من جهة وعدم قدرتها على استخدامها من جهة أخرى، بمعنى كثرة الإيداع وقلة الاستثمار. وهذا لا يعود إلى انخفاض الطلب على الائتمان في البلدان التي تتواجد فيها هذه المصارف، وإنما يعود-ضمن أسباب أخرى - إلى عجز هذه المصارف عن إيجاد الزبائن الراغبين في التمول بموجب صيغ تقاسم الأرباح والخسائر[١٨]. لان المتمول يفضل عادة إن يدفع سعر الفائدة المحدد والمعروف سلفاً على إن يشاركه المصرف في حساباته واتخاذ قراراته وأرباحه.

أما إذا كان معدل العوائد على الودائع في المصارف الإسلامية اقل من سعر الفائدة بشكل مستمر، فأن الودائع (إذا لم يكن أصحابها ملتزمين دينياً)ستتحول من هذه المصارف إلى البنوك التجارية التقليدية. وبالتالي، ومرة أخرى، فان الطريق الوحيد أمام المصارف الإسلامية هو إن تتبنى فقط تلك الأرباح التي تجعل معدل العائد على الودائع عليها قريباً من سعر الفائدة.

هذا فيما يتعلق بعوائد الودائع، أما فيما يتعلق بنسبة تقاسم الأرباح مع المستثمرين فان مقولة اضطرار المصارف الإسلامية إلى تحديد النسبة التي تتقاسم بموجبها الأرباح معهم على النحو الذي يجعلها قريبة من سعر الفائدة السائد، ربما تكون مقولة غير دقيقة تماماً.

دعنا نستخدم المعادلات الآتية[١٩]:

$$P^{INT} = R-CG-I \quad .....(١)$$

حيث أن :-

P^{INT}- ربح صاحب المشروع في النظام القائم على الفائدة

R= إجمالي العوائد

CG = إجمالي التكاليف من غير الفائدة

I= تكلفة الفائدة

$$P^{PLS}=R-CG-P \quad .....(٢)$$

حيث إن :

P^{PLS}= ربح صاحب المشروع في نظام تقاسم الأرباح والخسائر PLS

P = إجمالي الربح الذي يعطيه صاحب المشروع للمصرف، أي حصة المصرف من الربح.

$$P = \alpha (R-CG) \quad .....(٣)$$

حيث إن:

α=brp (النسبة التي بموجبها يتقاسم المصرف الأرباح مع صاحب المشروع (Bank Ratio Profit)

إذا كانت (R-CG) معروفة قبل وقوعها بشكل مؤكد، فأن I يجب أن تكون مساوية إلى P وألا فأنه إما لن يتعامل أي مستثمر مع المصارف الإسلامية عندما تكون (P>I) أو لن يتعامل أي مستثمر مع البنوك التجارية التقليدية عندما تكون(P<I). وبالتالي فان صاحب المشروع لا يجد فرقا في التعامل مع أي من المصرفين فقط عندما تكون :

$$P = I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٤)$$

بمعنى إذا رغبت المصارف الإسلامية في جعل أصحاب المشاريع لا يجدون فرقا في التمول منها أو من البنوك التجارية التقليدية، فان على المصارف الإسلامية أن ترفع brp(α) كلما ارتفعت (I) وعليها إن تخفض (α)كلما انخفضت (I). وذلك لان (P=I) تعني أن :

$$\alpha\,(R\text{-}CG)=I$$

وطالما إن (R-CG) ثابتة ومعروفة، فان المعادلة تكون مقبولة فقط إذا تحركت α بالتوافق مع I، أي إذا تحركت نسبة تقاسم الأرباح والخسائر بين المصرف الإسلامي والمتمول بالتوافق مع سعر الفائدة.

والواقع إن التحليل أعلاه يتعلق بالوضع الذي تكون فيه أرباح جميع المشاريع المعروضة على المصرف الإسلامي من اجل تمويلها، معروفة مقدماً بشكل مؤكد. وهذا وضع غير صحيح بالنسبة للمصارف الإسلامية. ذلك إن الخاصية المميزة لهذه المصارف هي إن الـ(R-CG) فيها تنطوي على اللايقين (عدم التأكد)، وإنها تنوي إن تتقاسم عدم اليقين هذا مع صاحب المشروع. هذا هو أساس صيغ تقاسم الأرباح والخسائر.

وبالتالي فأن ما يحصل عليه المصرف الإسلامي من صاحب المشروع هو[٢٠]:

$$\alpha\,[B_{،}(R\text{-}CG)]$$

حيث أن $B_{،}$ تمثل تقدير المصرف للربحية التي تجعل الربح مساوياً إلى (R-CG) وان الصيغة $B_{،}(R\text{-}CG)$ هي تقييم المصرف الإسلامي للربح المتوقع من المشروع المراد تمويله. وطالما إن هذا المصرف يقدم التسهيلات المالية على أساس تقاسم الأرباح المتوقعة، فانه سيرتب المشاريع المزمع تمويلها حسب حجم الأرباح المتوقعة منها، أي حسب $B_{،}(R\text{-}CG)$. ويبدأ بتمويل المشروع الذي يحقق أعلى ربح متوقع، وسوف يتوقف عن التمويل عندما تنفد أمواله، أو عندما يحصل المصرف من المشروع الحدي ربحاً ($P(=\alpha[B_{،}(R\text{-}CG)]$ مساويا

لتكلفة الفرصة البديلة للأموال. حيث إن تكلفة الفرصة البديلة للأموال ستكون ربحية الأموال في الاستثمارات المماثلة وليس سعر الفائدة.

وعليه فان قيمة α أي brp ستعتمد على:

١- الأموال المتاحة في المصرف الإسلامي.

٢- الربحية أو معدل العائد المتوقع من الاستثمار في اقتصاد البلد.

٣- B_i أي المخاطرة التي يحددها المصرف للمشاريع المختلفة، فكلما ارتفعت قيمة B_i، ترتفع α أيضا.

إن سعر الفائدة سوف لن يظهر في هذه الحسابات. لكن هذا متعلق بجانب العرض أي بالكيفية التي ستقدم المصارف الإسلامية التسهيلات التمويلية. أما فيما يتعلق بجانب الطلب، أي لماذا سيطلب أصحاب المشاريع التسهيلات التمويلية من المصارف الإسلامية (إلى جانب الالتزام الديني) فيمكن توضيحه على النحو الآتي :

أن صاحب المشروع يقارن سعر الفائدة (I) الذي تعطيه البنوك التجارية التقليدية مع ربحه الخاص P^{INT} أو يقارن الحصة من الربح (P) في المصارف الإسلامية مع ربحه الخاص P^{PLS} .

فإذا كانت (R-CG) ثابتة ومعروفة بشكل مؤكد فان P^{INT} ستكون مساوية إلى (R-CG-I). أما إذا كانت (R-CG) غير معروفة بشكل مؤكد، وهذا هو الواقع، فإن P^{INT} ستكون مساوية إلى $B_i(R-CG)-I$ حيث إن B_i تمثل تقدير صاحب المشروع للربحية (والذي قد يكون مختلفاً عن تقدير المصرف B_i) .

ومن الجهة الأخرى، فان P^{PLS} ستكون:

$$B_i(R-CG)-\alpha B_i(R-CG)$$

أو

$$(1-\alpha)\, B_i(R-CG)$$

ويمكن إن نلاحظ بشكل جلي إن جميع أصحاب المشاريع الذين يحققون $\alpha B_i(R-CG) \leq I$ سيطلبون التمويل من المصارف الإسلامية. وإذا كانت كل من α و I و(R-CG) معروفة لصاحب المشروع فان اختياره التمول من المصارف الإسلامية أو البنوك التجارية التقليدية سيعتمد على تقديره لـ B_i فكلما ارتفعت قيمة B_i فان صاحب المشروع سيكون أكثر ميلاً لطلب التمويل من المصرف الإسلامي، مع إن ذلك يتضمن إن المصارف الإسلامية سوف لن تجذب إلا المشاريع الأكثر مخاطرة (ذات القيم المرتفعة لـ B_i).

الخاتمة:

تناول البحث صيغ تقاسم الأرباح والخسائر (PLS) المتبناة من قبل المصارف الإسلامية، بوصفها بديلاً عن سعر الفائدة، لممارسة نشاطاتها المختلفة. وقد تفحص بعض المشكلات المثارة حول هذه الصيغ وخاصة المشكلة المتمثلة في إن أي متمول سيرغب في الحصول على كل ما يعرضه المصرف الإسلامي من أرصدة تمويلية طالما إن (المتمول) سوف لن يكون ملزماً بدفع جزاء الفائدة على الأموال التي يحصل عليها ولن يتحمل أي شئ من الخسارة عند وقوعها، إضافة إلى المشكلة الأخرى المتعلقة بأن المصارف الإسلامية مضطرة إلى إجراء حساباتها (وخاصة أرباحها) على أساس سعر الفائدة السائد.

وقد سعى البحث إلى تبيان إن أي مستثمر رشيد سيطلب فقط ذلك القدر من رأس المال الذي يعظّم أرباحه طالما أنه لا يحصل على رأس المال من المصرف الإسلامي مجاناً، وإنما بتكلفة هي مشاركة المصرف في أرباحه.

وفيما يتعلق بالمشكلة الثانية حاول البحث توضيح إن المصرف الإسلامي يمكن إن يحتسب ربحيته على أساس معدل العائد المتوقع للاستثمارات المماثلة في الاقتصاد عوضاً عن سعر الفائدة.

الهوامش والمصادر

. (١) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد-وجهة نظر النقديين، ترجمة: د. طه عبد الله منصور ود.عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، مراجعة: د.محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض،١٩٨٧، ص٣٩٩-٤٠٠

(٢)John Sloman and Mark Sutcliffe, Economics for Business, Prentice Hall, Europe, ١٩٩٨, PP.٣١٠-٣١١

(٣)Ibid, P.٣٠٣

(٤) M.Uzair,Central Banking Operations in an Interest-Free Banking System, in (*Monetary and Fiscal Economics of Islam*) ,ed. by: Mohammad Ariff, International Center For Research in Islamic Economics, King Abdulaziz University, Jeddah,١٩٨٢,P.٢١٣

(٥) B.A.Bashir, Successful Development of Islamic Banks, (*Journal of Research in Islamic Economics, Vol.١, No.٢, ١٤٠٤H/١٩٨٤*)International Center for Research in Islamic Economics, King Abdulaziz University, Jeddah, P.٦٤

(٦) انظر: د.محمد نجاة الله صديقي، لماذا المصارف الإسلامية، ترجمة: د.رفيق المصري، ضمن مطبوع (*قراءات في الاقتصاد الإسلامي*)، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧، ص٢٤٤-٢٤٦

(٧). الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود(حنفي، ت:٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ٦٢١٦

(٨) للإطلاع على أنواع المضاربة ونطاق عملها وشروطها انظر مثلاً:-

- الشهيد الثاني، زين الدين الجبعي العاملي (إمامي، ت:٩٦٥هـ)، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، منشورات جامعة النجف الدينية، مطبعة الآداب، النجف، ١٣٧٨هـ/١٩٦٧، ٤/٢١١ وما بعدها
- ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن احمد بن محمد (حنبلي، ت:٦٣٠هـ)، المغني، مطبعة المنار، مصر، ١٣٤٧هـ، ٥/٨ وما بعدها
- ابن عابدين، محمد أمين ابن عمر (حنفي،ت:١٢٥٢هـ)، رد المحتار على الدر المختار – شرح تنوير الأبصار، دار إحياء التراث العربي، بيروت (بدون تاريخ)، ٤ /٤٨٣ وما بعدها.
- الرملي، احمد بن حمزة بن شهاب الدين (شافعي،ت:١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨، ٥ /٢١٨ وما بعدها.
- ابن رشد (الحفيد)، أبو الوليد محمد بن أحمد محمد بن رشد القرطبي الاندلسي، (مالكي، ت:٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، بيروت، (بدون تاريخ)، ٢/١٧٨ وما بعدها.

(٩)Nadeem Ul Haque & Abbas Mirakhor, Optimal Profit-Sharing Contracts and Investment in an Interest-Free Economy, in: Mohsin Khan and Abbas Mirakhor (Eds.), (*Theoretical Studies In Islamic Banking and Finance*), The Institute for Research and Islamic Studies, Houston, Texas, ١٩٨٧, P.١٦٣.

(١٠) Zubiar Iqbal & Abbas Mirakhor, Islamic Banking, International Monetary Fund (IMF), Occasional Paper, No .٤٩, Washington,D.C,١٩٨٧,P.٤.

(١١) د.محمد عمر شابرا، النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، *مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي*، (العدد الثاني، المجلد الأول، شتاء ١٤٠٤هـ/١٩٨٤)، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك بن العزيز، جدة، ص١٧-١٨

(١٢) Fahim Khan, Comparative Economics of Some Islamic Financing Techniques,(*Islamic Economics Studies,VOL ١,NO ٢ Moharram ١٤١٥H/June ١٩٩٤*), Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank , Jeddah, P ٤٥

(١٣) Ul Haque & Mirakhor, op. cit. , P.١٦٩.

(١٤) د.محمد عمر شابرا، المصدر السابق، ص١٤

(١٥) Iqbal And Mirkhor, op. cit. , P.٢٥.

(١٦) Volker Nienhaus, Profitability of Islamic Banks Competing With Interest Banks, (*Journal of Research In Islamic Economics, Vol.* ١, *No.* ١، ١٤٠٣ *H*/١٩٨٣), International Center For Research In Islamic Economics, King Abdulaziz University, Jeddah.

(١٧) Ibid, P.٣٨.

(١٨) للتعرف على المزيد حول مشكلة السيولة الفائضة في المصارف الإسلامية،انظر مثلاً :-

- Ausaf Ahmed, Development and Problems of Islamic Banks, Islamic Research and Training Institute , Islamic Development Bank , Jeddah,١٩٨٧.P.٦٥
- A.L.M.Abdul Gafoor, Interest-Free Commercial Banking, Appetence Publications, the Netherlands, ١٩٩٥, P.١٢٠
- Sami Hasan Homoud , Progress of Islamic Banking :The Aspirations and The Realities, (*Islamic Economic Studies, Vol.* ١,*No.* ٢, *June* ١٩٩٤), Islamic Research and Training Institute , Islamic Development Bank , Jeddah,P.٧٥

(١٩)Volker Nienhaus, op. cit., PP٤٠-٤١

(٢٠) Fahim Khan, op. cit. , P.٧٤

المشهد الاقتصادي العراقي: المعطيات والخيارات

الدكتور حسن لطيف كاظم الزبيدي

الخلاصة والمقدمة

إن الكلام عن مستقبل اقتصاد ما يعني الحديث عن محددات أدائه، ويندرج تحت هذا الحديث التطرق لجملة من الموضوعات تتعلق بأداء هذا الاقتصاد. وعليه، يمكن الادعاء بان التنبؤ بمستقبل اقتصاد ما يتم بتحديد مسار العوامل المحددة لتكوينه الهيكلي ولنشاطاته الاقتصادية المختلفة وتاليا لقدرته على تلبية احتياجات سكانه وتحقيق مستويات نمو مرتفعة والنهوض بعملية التنمية الشاملة. على وفق هذا التصور فان محاولتنا استشراف مستقبل النظام الاقتصادي في العراق تنطوي على محاولة التعرف بنية هذه المعطيات والكيفية التي يمكنها أن تمارس أثرها في تشكيل صورة المستقبل.

يبدو إن الاقتصاد العراقي في مواجهة تحديات كبيرة فمحصلة كشف حساب محددات مستقبله تكشف عن انه أمام موارد بشرية تتصف بسمات لا تفيد التنمية ما يتطلب العمل على تنميتها وتطويرها كشرط مسبق لتحقيق النهوض الاقتصادي، وحتى بالنسبة لقطاع النفط الذي يعول عليه كثيرا في تشكيل المستقبل فانه يعاني من مشاكل خلفتها السياسات الخاطئة السابقة ويحتاج أيضا إلى تطوير وتنمية قبل إن يأخذ دوره في خدمة الاقتصاد وتوفير الموارد اللازمة لعمليات البناء والأعمار. وإذا ما أضفنا إلى ذلك طبيعة منظومة العلم والتقانة والواقع البيئي وتخلف القطاعين الزراعي والصناعي فان الصورة تزداد قتامة ولا يكاد يجملها إلا الثقة بقدرة الشعب العراقي على تجاوز المحنة وتحمل المسؤولية وصناعة نموذجه في البناء والتطور.

أولا: المعطيات الذاتية

يتمتع العراق بوفرة في موارده البشرية والطبيعية جعلت منه حالة متميزة بين الأقطار العربية، وبخاصة المنتجة للنفط. الأمر الذي مكن متخذي القرار من مواجهة تحديات كبيرة لعل أهمها فرض الضرائب والاقتراض والاستثمار الأجنبي، وحررتهم من القيود والمشكلات التي يفرضها النقص أو الشحة في تلك الموارد، مع ذلك فان هذه الوفرة أتاحت لمتخذي القرار فرصا للمغامرة لم تكن متاحة لغيره، فكانت مغامراتهم كوارث حلت بالاقتصاد منذ عام ١٩٨٠ وحتى انهيار نظام صدام حسين في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣

في داخل هذا الاقتصاد تحتل الدولة موقعا متميزا نتيجة استحواذها على حصة كبيرة من الناتج القومي المتمثلة بالعائدات النفطية، وباتت بفضل ذلك المنفق الأول في البلاد، ورب العمل الأول، والحكم والوسيط لتوزيع الدخل ضمن فئات المجتمع. وهي الممارسات التي اعتاد الاقتصاديون على توصيف

سلوكيات الدولة الريعية النفطية العربية. إذ قدمت النخبة الحاكمة في العراق، صورة متطرفة لهذه الدولة بعدما تراءى لها أن لا قيود على الموارد المالية المتاحة لها. ويمكن أن تتحمل قرارا بشن الحرب بل وبإطالة تلك الحرب. لكن سرعان ما تكشف لهذه النخبة خور هذه الرؤية ذلك ((أن حقائق الحرب كبلت أيدي متخذ القرار السياسي عام ١٩٨٢، كما اضطرته على التراجع عن سياسته هذه، وتبني إجراءات زمن الحرب))[١] وفي وقت مبكر من الحرب العراقية الإيرانية تدهور الاقتصاد واستنزفت الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وتراجع الناتج الصناعي والزراعي، وارتفعت معدلات التضخم، وتغير مسار التجارة الخارجية، وظهرت المديونية... ومع تصاعد وتيرة الحرب جرى إخضاع الاقتصاد لمتطلبات المجهود الحربي. ((ففي عام ١٩٨٢ تم تقليص التنمية بحدة بعدما فقد العراق معظم صادراته النفطية، كما اضطرت الحكومة إلى اعتماد إجراءات التقشف في الاقتصاد. ومع عودة الأحداث توقف الإنفاق التنموي عن كونه يتمتع بأولوية الدولة، كما هو معروف دائما في العراق.))[٢]

ولم تكن نهاية الحرب في ٨ آب/ أغسطس ١٩٨٨ لتنهي ما كان العراق يعانيه من مشاكل اقتصادية، بل إنها بشرت بمرحلة جديدة كانت تغلب عليها أزمة الاقتصادية التي نجمت عن أسباب كثيرة من بينها انخفاض أسعار النفط، ومطالبة دائني العراق بمستحقات ديونهم، والبطالة المتأتية من تسريح أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة العراقية، مع وجود اقتصاد معسكر لا يخدم حل الأزمة رغم محاولة الحكومة ما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ إصلاح الأوضاع من خلال دمج الصناعات المدنية والعسكرية تحت إشراف وزارة الصناعة والتصنيع العسكري. لهذا نجد الكثير من الباحثين يؤيدون إن اجتياح الجيش العراقي للكويت كان بمثابة تصدير لأزمة داخلية تعرضت لها الدولة العراقية. وبعيدا عن مناقشة تفصيلات الاجتياح وأسبابه الحقيقية[٣]. فان الحدث شكل منعرجا خطيرا في مسيرة الاقتصاد العراقي ما تزال تراكمات آثارها تقيد الاقتصاد والمجتمع والدولة بقيود يصعب الفكاك منها. وفي ما يلي سنحاول التعرض لبعض هذه الآثار بقدر تعلقها بالمعطيات الذاتية للاقتصاد العراقي:

الموارد البشرية: لقد كان حجم سكان العراق في منتصف القرن التاسع عشر حوالي مليون نسمة، بلغ في أوائل القرن الماضي حوالي ٢,٥ مليون نسمة. وقد نمى حجم السكان بشكل مطرد خلال القرن العشرين ليصل عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٥,٢ مليون نسمة، والى حوالي ٢٥ مليون نسمة بلغوا عام ٢٠٠٠، ويتوقع أن يصل إلى ٣٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، وحوالي ٤٤ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠. ويمتاز سكان العراق بالخصائص التالية:

١. ارتفاع معدل النمو السكاني، ارتفاع معدل الخصوبة الإجمالي إذ يزيد عن خمس ولادات لكل امرأة إذ يبلغ هذا المعدل ٥,٢٥ في المائة. ويتوقع أن تستمر معدلات الخصوبة مرتفعة لجيلين مقبلين على الأقل.

٢. من المتوقع أن يكون ثلث سكان العراق من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة خلال السنوات حتى عام ٢٠٢٥[٤]. ويحتمل أن يؤدي هذا الهيكل العمري ذو الأغلبية الشبابية إلى ضمان بقاء العدد المطلق للمواليد عند مستوى مرتفع حتى إذا انخفض معدل الخصوبة الكلي. كما أنه يعني أيضا فرض ضغوط كبيرة على سوق العمل، مثلما يفرض ضغوطا على الدولة التي سيتوجب عليها تخصيص المزيد من

مواردها لتقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر لقطاع واسع ومتنام من المجتمع. لذا فان التحدي المباشر للدولة سيكون في توفير التعليم، والمفارقة إن التعليم هو من يمكن من الحد من النمو السكاني ويحفز التنمية، ومن خلاله يدرك الشباب العراقي مسؤولياته داخل الدولة والمجتمع. لكن توفير متطلبات التعليم في ظل النمو السكاني الكبير وارتفاع نسبة السكان فيه قد يحبط أكثر محاولات الدولة تصميما على إنجازه. فضلا عما يفرضه على عموم المجتمع نتيجة زيادة معدل الإعالة Dependency Ratio أي نسبة غير العاملين إلى العاملين من مجموع السكان والذي يتوقع أن يظل مرتفعا في المستقبل.

٣. ارتفاع معدل المشاركة الخام (أي نسبة السكان النشطين اقتصاديا لجملة عدد السكان) مقارنة بالمستويات العالمية، يتركز معظمهم في المدن ويتخصصون في مجالات مهنية محدودة (اختصاصيون، تشريعيون، موظفون، عاملون في البيع، عاملون في الخدمات، عاملون في الإنتاج). وهو أمر يرجع إلى ظروف الحصار الاقتصادي التي دفعت جميع الأفراد إلى السعي والكسب وان كان في أعمال ذات إنتاجية متدنية وذات طابع طفيلي، واستمرار الانخفاض في نصيب الصناعات التحويلية من العمالة.

٤. اتساع نطاق التحضر: تشير الإحصاءات المتاحة إلى إن نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان قد قفزت من حدود ٣٥ في المائة عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٧٠ في المائة في الوقت الحاضر. (انظر الشكل رقم (١)). إن اتساع حركة التحضر أمر لا يرجع فقط إلى الزيادة السكانية في الريف التي تقف سببا ضمن جملة أسباب لعل أبرزها ضعف اهتمام الدولة بالريف؛ ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، واقتصار النشاط الاقتصادي في الريف على الزراعة، فضلا عن تزايد رغبة أبناء الريف في جني مكاسب الاستقلال والتمتع بمباهج الحياة التي توفرها المدينة. لقد رافق قيام الكيان العراقي المعاصر نمو كبير في سكان المدن وتمكنت المدن العراقية الكبرى من استقطاب معظم الهجرات القادمة من المناطق الريفية، في الشمال والغرب والجنوب. فمنذ الأربعينات وحتى أواسط السبعينات شكلت المراكز الحضرية مناطق جذب للهجرات الداخلية. ويبدو أن بغداد تستقطب معظم السكان القادمين من المناطق الريفية حيث إن سكانها يقدرون بحوالي ٦ ملايين و٤٧٥ ألفا بينما كانوا اقل من ٤,٥ مليون عام ١٩٩٥، وحوالي نصف هذا العدد عام ١٩٧٥. وهو ما يعني إن بغداد وحدها تشكل أكثر من ٢٣ في المائة من سكان العراق وفقا لأحدث التقديرات وتتجاوز ذلك بالنسبة لحصتها مقارنة بعدد السكان الإجمالي للمراكز الحضرية الكبرى التي أصبحت تضم نسبة كبيرة من السكان قد تتجاوز نصف سكان البلد. وبحلول عام ٢٠١٥ ستضم المدن العراقية حوالي ٨٠ في المائة من السكان، بينما قد تصل نسبة سكان الحضر إلى ٨٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

الشكل رقم (١)
نسبة التحضر في العراق والوطن العربي (١٩٥٠-٢٠٠٠)

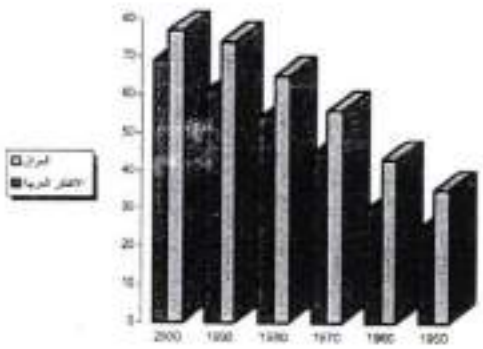

المصدر : جامعة الدول العربية، الأمانة العامة،
[وآخرون]،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام مختلفة

٥. مستويات الفقر: أثرت الظروف الاقتصادية المتردية خلال حقبة الحصار الاقتصادي على نحو واضح في نسيج المجتمع العراقي، والعامل المهم الذي يحدد شكل السلوك الاجتماعي هو الفقر المدقع لمن يعيشون على دخل من القطاع العام وهم يشكلون حوالي ٤٠ في المائة من السكان الذين حاولوا خلال الحقبة المذكورة اعتماد بديل أو أكثر من: استمرار الاعتماد على المواد الغذائية التي توفرها البطاقة التموينية؛ بيع الأثاث المنزلي؛ الحصول على إعانات من أقارب يسكنون في الخارج؛ إيجاد عمل إضافي للأسرة وليس فقط للمعيل فيها؛ وأخيرا، قبول الرشى. وتقدر دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أن أكثر من أربعة ملايين عراقي قد أجبروا على الدخول في حالة فقر قصوى[٥]. وطبقا لتقديرات منظمة الغذاء الدولية فان ما بين مليون وخمسة ملايين عراقي سيحتاجون إلى المساعدة في مرحلة ما بعد الحرب الأخيرة. وإذا كان الوقت اللازم لتقديم المساعدة يتراوحون بين سنة وأربع سنوات، عندئذ ستتراوح التكلفة الإجمالية للمعونات الإنسانية وحدها بين مليار و ١٠ مليارات دولار[٦].

٦. أما من حيث نوعية السكان، فان ظروف الحرب والحصار وانخراط معظم السكان في الخدمة العسكرية والانشغال بالظروف القاسية التي سببها الحصار جعلت القوة العاملة تتدهور نوعيا لتعاني من أمية متعددة الوجوه، جعلتهم خارج قوة العمل التي يحتاجها الاقتصاد لتطوره الآني والمستقبلي. ففي الوقت الذي استنزف فيه الاقتصاد المعسكر إبان الحرب العراقية الإيرانية الزيادة الطبيعية في عدد العاملين في الاقتصاد المدني، الأمر الذي تجلى في تغيير هيكل التشغيل في قطاعي الزراعة والصناعة بسبب زيادة أعداد القوات المسلحة أو المشتغلين المدنيين المساندين للحرب، أوجدت أوضاع ما بعد الحرب وضعا متناقضا نتج عن ارتفاع معدلات البطالة برافقها قصور كبير في المهارات والتخصصات. وقد تفاقمت المشكلة مع تزايد

الحاجة إلى تأهيل قوة العمل والانتقال إلى الاقتصاد المدني وبخاصة بعد حل وزارة التصنيع العسكري وتخفيض عدد القوات المسلحة. وفي ظل الحصار تعززت المشكلة لتصل في الوقت الحاضر إلى ذروتها فالأدوات والخيارات المتاحة أمام الحكومة محدودة بسبب طبيعة سوق العمل والمستوى المتدني من المهارات والتأهيل والتعليم. لذا ينبغي على الدولة تخصيص حصة اكبر من الإنفاق على التدريب والتأهيل فضلا عن الاحتياجات الأساسية التي يتطلبها القادمون الجدد للسوق من حيث التعليم للمستويين الأول والثاني، مع احتياج هذا الاقتصاد لتعديل التعليم الجامعي، تلبية لاحتياجات سوق العمل وهي أمور تفرض على صانعي القرار تحديات حقيقية عبر توفير الفرص والموارد والكوادر الأزمة لإنجاز هذه العمليات.

٧. بسبب الحروب والحصار الاقتصادي تدهور الوضع الصحي للإنسان العراقي بعدما تدهور مستوى الخدمات الطبية المقدمة للسكان. فقد تراجع معدل طول الحياة إلى ٥٩ سنة للرجال و ٦٢ سنة للنساء، وازداد معدل الوفيات بين الأطفال تحت سن الخامسة إلى ١٣٣ لكل ألف ولادة حية، كما إن هناك طفلا من بين خمسة أطفال يعاني سوء التغذية، في حين يولد ربع المواليد الجدد بوزن تحت الوزن الطبيعي، وتموت ٢٩٤ أم لكل ١٠٠ ألف ولادة[٧]. في حين قدرت الأمم المتحدة عدد الأشخاص الذين يعانون من تبعات الاضطرابات النفسية والعقلية بأكثر من نصف مليون شخص عام ١٩٩٨ بعد أن كان حوالي مائتي ألف مطلع التسعينات[٨]. كما أن أطفال العراق هم ((الأكثر معاناة بين أطفال الحروب))[٩] فغالبيتهم سيعانون من مشكلات نفسية شديدة في حياتهم[١٠]. ويبدو أن الزمن لن يرحمهم فالحرب الأخيرة وما تبعها من نتائج وأحداث تبدو ذات أضرار وأخطار أكبر على هذه الفئة الحساسة من السكان. كما اضطرت النساء العراقيات اللاتي فقدن الأزواج أو الأبناء أو الأشقاء في الحروب إلى تحمل عبء ثقيل. إن أكثر من ١٠ في المائة من العراقيات أرامل، وغالبا هن الوحيدات اللاتي يحصلن على أجر في العائلة. لقد فاقمت العقوبات من حالة الضعف الاقتصادي للنساء وزاد من المشكلات الصحية والنفسية التي تعاني منها[١١].

وطبقا لمنظمة ميداكت MEDACT الطبية العالمية المستقلة فان الصحة العامة للشعب العراقي تدهورت بشكل مرعب منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. فقد خلفت العقوبات والحروب دمارا عم تركيبة البلد البنيوية، وتفككت التركيبة الاجتماعية أيضا بسبب القمع والاضطهاد، والفقر والعنف، والبطالة، وطبيعة العلاقات العائلية، وهي عوامل أثرت في الصحة العامة للمجتمع وفي تطور الفرد العراقي. كما أضرت هذه الحرب بالشعب العراقي الذي كان وما يزال هشا بقدراته لبناء مجتمع جديد، ناهيك عن تحمل صدمة حرب جديدة. وتؤكد المنظمة في تقرير حديث لها بأن الحرب قد أدت إلى مقتل وإصابة الآلوف من العراقيين المدنيين والعسكريين، وسببت تدهور الصحة العامة إلى الأسوأ، كما ساعدت على انتشار الأمراض واختلال التوازن البيئي. وفي ظل زيادة العنف وعدم الاستقرار، فان المخاطر تزداد خصوصا على الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى. وبقطع النظر عن التأثيرات المباشرة، أدت الحرب إلى تحطيم شبكات المياه والمجاري والكهرباء والإسكان، واستمرار دمارها. وسببت شحة المواد الغذائية استمرار معاناة الشعب على المدين القريب والمتوسط. وهناك مخاوف من زيادة البطالة وتأثيراتها في انتشار الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي[١٢].

٨. ضخامة النزف البشري: يقدم الاسترالي غيدون بوليا تقديرا مرعبا للوفيات والقتلى العراقيين بما يزيد عن ستة ملايين ضحية منها ٥,٢ مليون حتى عام ١٩٥٠ و١,٥ مليون للمدة من ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٤[١٣].

في حين يقدر الباحث إجمالي الخسائر البشرية في صفوف العراقيين منذ بداية العمليات العسكرية في مارس /آذار ٢٠٠٣ وحتى إعداد هذه الدراسة بأكثر من مائة ألف شخص.

الموارد الطبيعية: يمتلك العراق امكانات زراعية يعكسها توافر مساحات شاسعة من الأرض الزراعية. ذلك إن مجموع الأراضي القابلة للاستغلال يزيد عن ٤٨ مليون دونم، لم يستغل منها سوى ١٢,٣ مليون. لكن ورغم هذه الإمكانيات الهائلة نجد إن مساهمة الزراعة متواضعة جدا في الناتج المحلي الإجمالي رغم إنها تشكل خُمس العمالة، وتشمل ٧ ملايين في المناطق الريفية. وخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة انخفض الإنتاج الزراعي بمعدل ١,١ في المائة سنويا وانخفضت نسبة مساهمة الفرد من الإنتاج بحوالي ٣,٩ في المائة سنويا[١٤]. كما انخفضت غلة الدونم من محاصيل الحبوب انخفاضا كبيرا، وازدادت الآفات التي تصيب أشجار الحمضيات والنخيل والطماطم وفقدت حوالي ١٢٠ ألف شجرة نخيل وعشرات الآلاف من أشجار الأوكالبتوس. وقد أدت الحروب والعقوبات أيضا إلى تناقص الثروة الحيوانية، فقد أدى الحظر إلى زيادة في شحة العلف الحيواني وأصبح لا بد من ذبح الأغنام بمعدل يزيد مرة ونصف على المستويات التي كانت سائدة في السنوات السابقة[١٥]. على أن أوضاع الزراعة استمرت في التفاقم منذ سقوط النظام وتحرير أسعار الأسمدة والمبيدات وانفتاح السوق المحلية وغزوها بالمنتجات الزراعية من إيران وسوريا وتركيا.

من جهة أخرى، يقدر معدل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة المتاحة في العراق بنحو ٢٩٣٢ متر مكعب في السنة، ويعتبر معدلا جيدا بالنسبة للأقطار العربية وان كان أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٧٠٠٠ متر مكعب في السنة. لكن الوضع المائي يمكن أن يتأزم مع بقاء ظروف مصادر المياه وتقانات استثماراتها كما هي عليه مع تزايد الطلب على المياه في ضوء المعدلات العالية للنمو السكاني. ومن المتوقع نتيجة لذلك أن يتناقص نصيب الفرد إلى حوالي ٢٠٠٠ متر مكعب في السنة عام ٢٠٢٥. وتتسم الموارد المائية المتاحة في العراق بظاهرة لها دلالات استراتيجية غاية في الأهمية للأمن المائي وهي معظم هذه الموارد ينبع من الخارج. فكما هو معلوم ينبع نهري دجلة والفرات من الأراضي التركية وتقاسمهما دول ثلاث هي تركيا والعراق (دجلة) وتركيا والعراق وسوريا (الفرات). وقد شرعت الحكومة التركية ببناء شبكة من السدود قللت وغيرت من الحصص المائية للعراق وسوريا. إن إنجاز مشروع غاب GAP التركي سيؤدي إلى خفض إمدادات نهر الفرات إلى العراق بنسبة تتراوح بين ٧٥-٩٠ في المائة طبقا لمصادر مختلفة. فضلا عن المشاكل البيئية البالغة الخطورة التي سيسببها المشروع من جراء ما سينتج عن السدود ومشاريع الري من حبس لجزء كبير من الطمى الذي تحمله المياه وازدياد في نسبة

ملوحتها وتلوثها بالأسمدة الكيمياوية والمبيدات. ومن الجدير بالذكر إن جهودا بذلت لإدخال النظم المحسنة في الري، كالري بالتنقيط والري بالرش. مع ذلك نجد أن الري السطحي التقليدي لا يزال هو النظام السائد إذ يستخدم في معظم المساحات المروية.

الشكل رقم(٢)
نصيب الفرد من المياه المتجددة في العراق

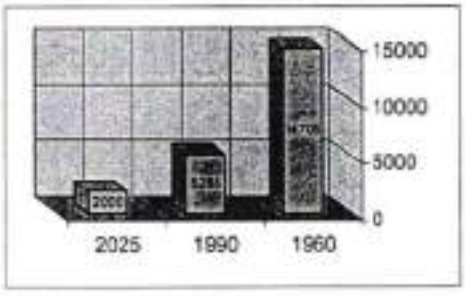

الشكل رقم (٣)
نسبة استخدامات المياه في العراق

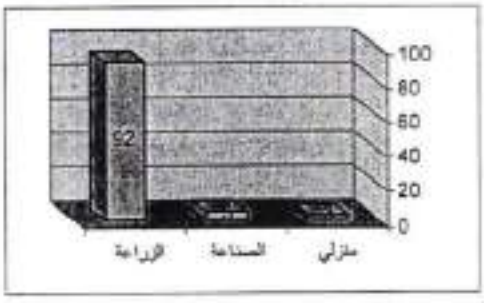

لقد أدت الحروب والعقوبات إلى تحويل جزء كبير من العراق إلى بيئة ملوثة ونشيطة إشعاعيا، وتناثرت في الصحراء العراقية وفي مواقع مدنية كثيرة أسلحة محطمة وألغام ونخيرة ومواد كيمياوية وإشعاعية ساهمت في زيادة تلويث البيئة والتهديد بزيادة المخاطر الصحية للسكان. ومن بين مخاطر الحرب الواسعة التدهور الحاصل في البيئة، فقد أدى انقطاع التيار الكهربائي وقلته إلى توقف عمل مصافي المياه ومجاري التصريف، وهذا أدى بدوره إلى انتشار الأمراض والأوبئة المزمنة والمعدية وتلوث البيئة. وأدى توقف مصافي الملوحة في مشاريع الري إلى زيادة الملوحة وقلة الإنتاج الزراعي، هذا بالإضافة إلى قلة مياه الشرب الصالحة. وسبب دخان نيران حقول النفط، وإحراق النفط في الخنادق أثناء الحرب إلى

تلوث الجو والتربة. وزاد القصف بالأسلحة الثقيلة، وحركة قوات كبيرة مستخدمة معدات وناقلات ضخمة من التدهور الحاصل في تركيبة البيئة الايكولوجية والأراضي الزراعية. أما اليورانيوم المنضب، المستخدم في الأسلحة، فمعروف عن تلويثه للبيئة. وأدت الفوضى وسرقة ممتلكات الدولة، أثناء وبعد الحرب مباشرة، إلى انتشار المواد المشعة الملوثة ووقوعها في أياد لا تعرف مدى خطورة هذه المواد[١٦].

ومن بين الموارد الطبيعية يكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي إذ يعتبر النفط مصدرا مهما من مصادر العائدات النقدية والمالية وتمارس مدلوعاته تأثيرا بالغ الأهمية على الأوضاع الاقتصادية في العراق. لهذا فان النفط سيكون لاعبا مهما لأهم الأدوار في المشهد المستقبلي إذ تشير البيانات والدراسات المتاحة إلى إن النفط سيبقى إلى اجل غير قصير من القرن الحالي مؤثرا حقيقيا في توجيه دفة المستقبل العراقي. إذاً، فليس من مبالغة القول، إن النفط هو أكثر العوامل الاقتصادية تأثيرا في مستقبل المجتمع والاقتصاد والدولة.

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا شديدا على النفط. (انظر الشكل التالي) وخلال النصف الأول من العقد التسعيني غيرت العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي من صورة هذا الاعتماد حتى بات أكثر اعتمادا على فقدان هذا المورد وهي الصورة التي لم تترجم بتحول ايجابي في هيكل الإنتاج((أنظر الجدول رقم (١)). لكن النفط عاد في ظل اتفاق النفط مقابل الغذاء مرة أخرى ليحتل مكانته الأولى ففي عام ٢٠٠١ وصلت قيمة الصادرات العراقية من النفط الخام إلى حوالي ١٥,١٤ مليار دولار من اصل صادرات إجمالية وصلت قيمتها إلى ١٥,٩٤ مليار دولار. في ظل التراجع الحاد في قدرة الصناعات الأخرى على تحقيق عائدات من الصادرات[١٧].

الشكل رقم (١)

الإيرادات النفطية ١٩٥٠-٢٠٠٠ (مليار دولار)

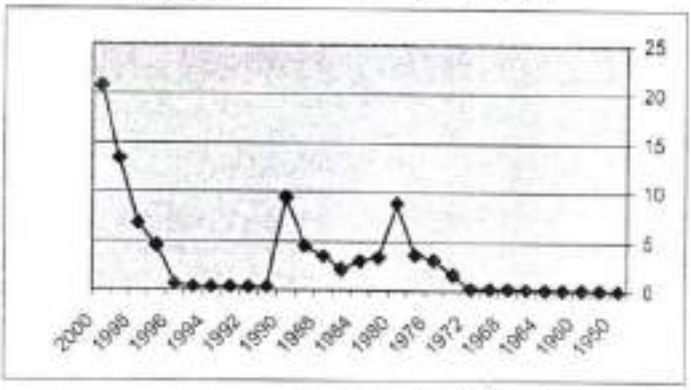

الشكل من أعداد الباحث باستناد إلى مصادر متفرقة

الجدول رقم (١)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(حسب نوع النشاط الاقتصادي)

الفقرة	١٩٩٠		٢٠٠٠	
	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية
الزراعة والصيد والغابات	١٤,٨٣٩	١٩,٨	٢٦,٨٤٨	٣٢,١
التعدين والصناعات الاستخراجية	١٠,٧١٣	١٤,٣	٥,٤٧٠	١,٥
الصناعات التحويلية	٦,٦٢٢	٨,٨	٦,٢٨٧	٧,٥
الكهرباء والماء والغاز	٠,٧٩٦	١,١	٠,٢٥٠	٠,٣
التشييد	٥,١٤٦	٧,٣	٢,٨٣٨	٣,٤
إجمالي القطاعات السلعية	٣٨,٤١٥	٥١,٣	٤١,٦٩٢	٤٩,٩
إجمالي القطاعات التوزيعية	٢٣,٥٠٤	٣١,٤	٣٤,٢٩٨	٤١,١
إجمالي القطاعات الخدمية	١٦,٥٥٨	٢٢,١	١٦,٢٠٨	١٩,٤
الناتج المحلي الإجمالي	٧٤,٩٣٣	١٠٠	٨٣,٥٤٤	١٠٠

المصدر/ سمير صارم، إنه النفط يا (...) الأبعاد النفطية للحرب على العراق، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، الجدول رقم (١٥)، ص ٢٢٥

يمتلك العراق احتياطيات نفطية هائلة تجعله يأتي في المرتبة الثانية من حيث الاحتياطيات بعد السعودية من بين البلدان التي تمتلك أكبر احتياطي مثبت. وطبقا لتقديرات حديثة فان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلى ١١٢ مليار برميل، أي ما يعادل ١١ في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي[١٨]. كما يتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة. فمن أصل حقوله النفطية الأربعة والسبعين المكتشفة والمقيمة، لم يستغل منها سوى ١٥ حقلا. وقد تراوح إنتاج جميع هذه الحقول خلال السنتين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ حول ٢,٥ مليون برميل يوميا في ظل طاقة إنتاجية لم تتعد، حسب غالبية التقديرات ٢,٨ مليون برميل يوميا مقارنة مع مستواه الذي بلغ ٣,٥ مليون برميل يوميا قبل الحرب العراقية الإيرانية. وطبقا لما يراه الخبراء فان كلا من حقول النفط بات يحتاج إلى فحص وتقييم لرسم خطط تطوير وبرامج حفر جديدة. كما تحتاج منشآت ومعدات الحقول إلى تبديل وصيانة واسعة وخصوصا في ما يتعلق بمعاملة الخام والغاز المرافق له وأنظمة الضخ[١٩]. وجدير بالذكر أن العديد من الشركات المشترية للنفط العراقي تحدثت في الآونة الأخيرة عن انخفاض نوعية خام كركوك. كما أن دراسة صادرة عن الأمم المتحدة قبل سنوات قد رسمت صورة قاتمة عن الأوضاع في جميع آبار النفط العراقية والتدهور الذي أصاب مخزوناتها وتخلف التقانة (التكنولوجيا) المستخدمة فيها[٢٠].

وفي العراق الآن ١٢ مصفاة بطاقة تكرير تبلغ ٥٥٠ ألف برميل يوميا[٢١]، أكبرها في البصرة وبيجي. ومع أن منشآت أنابيب نقل النفط والتصدير لا تزال عاملة إلا أنها تعاني مخاطر تهدد السلامة والتكشافها للحوادث والكوارث بسبب غياب الحماية من التآكل لمدة طويلة، في حين تحتاج منشآت الضخ والتخزين في الجنوب إلى عناية خاصة[٢٢]. لكن ما يزال العراق يعاني من أزمة في توفير مواد الوقود المختلفة. في الوقت الذي لا تحصل الدولة فيه على أية إيرادات منها وتتحمل موازنتها أعباء ثقيلة نتيجة دعمها لمصافي النفط وشركات تجهيز المنتجات النفطية واستيراد كميات كبيرة من هذه المنتجات. وهي أمور تفرض قضية إعادة النظر في أسعار المنتجات النفطية فضلا عن الشروع بتطوير التصفية وتوسيع المصافي القائمة أو إقامة مصفى جديد وهو ما يعني استثمارا بحوالي ٤ مليارات دولار[٢٣].

إن ضمان بقاء القطاع النفطي حتى بمستويات الإنتاج الحالية، فضلا عن زيادتها أو مضاعفتها في السنوات القادمة، بحاجة ماسة إلى عملية واسعة من التحديث وإدخال التقانة الجديدة والأنظمة الأكثر كفاءة في إدارة الإنتاج والاحتياطي النفطي. لقد ألحق سوء الإدارة وتخلف طرق الإنتاج التي لا تلتزم بالأساليب الجديدة المعمول بها في الصناعة النفطية واعتماد أساليب عالية المجازفة لغرض زيادة الإنتاج لتأمين الإيرادات المالية المطلوبة عند انخفاض الأسعار كل ذلك ألحق أضرارا خطيرة بالمنشآت النفطية وبالاحتياطي الخام على مدى السنوات الماضية.

لا تقتصر الموارد الطبيعية المتوافرة في العراق على الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والنفط فإلى جانبها توجد موارد طبيعية أخرى يحتمل أن تكون لها أهميتها في المستقبل. لعل في مقدمتها الغاز الطبيعي الذي تفوق معدلات نمو احتياطياته مثيلاتها الخاصة باستهلاكه. ويتوافر العراق على احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي يمكن أن تستغل الآن وفي المستقبل. لكن الاستثمارات في صناعة الغاز ما تزال تعاني من القصور الشديد.

إن الاعتقاد بأن الثروة النفطية العراقية ستكفي على المدى القريب لتغطية احتياجات المجتمع والاقتصاد في مرحلة ما بعد صدام، اعتقاد لا يؤيده الواقع لأن الحقول النفطية المستغلة ستحتاج إلى مبالغ كبيرة من الاستثمارات والإصلاحات قبل أن تستطيع استئناف الإنتاج الكامل. وربما يحتاج العراق إلى ما يقرب من ثلاث سنوات للعودة إلى مستوى الإنتاج السابق للعام ١٩٩٠ وستتطلب هذه العملية تكاليف إضافية قد تتجاوز الخمسة مليارات دولار، إضافة إلى ما يقرب ثلاثة مليارات دولار لتغطية نفقات التشغيل السنوية[٢٤]. وتأسيسا على ذلك فانه لا بد من وضع سياسة نفطية وطنية يمكن من خلالها حشد الجهود والموارد.

شكل رقم (٥)
احتياطيات النفط المثبتة بالسنوات استنادا إلى الإنتاج الجاري
(مليون برميل يوميا)

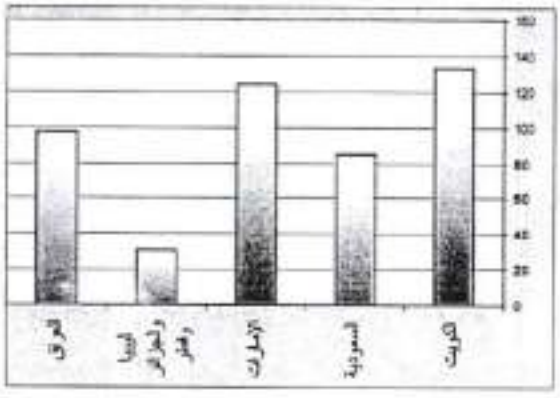

الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في
PB. Annual Statistical Review, ١٩٩٤

شكل رقم (٦)
مصادر النفط غير المكتشفة في الأقطار العربية
(مليار برميل)

الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في:سمير صبار، المصدر السابق،الجدول رقم(٥)،ص ٤١-٤٢

ثانيا: حجم الدولة ومدى تدخلها: طرحت الدولة في العراق نفسها ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة (عام ١٩٢١) كبديل عن النشاط الخاص، وحتى عندما كان النشاط الخاص في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات يزداد فان النشاط الحكومي كان هو الآخر ينمو بوتيرة متصلة وبقفزات لا تخطئ العين ارتباطها بوفرة العوائد النفطية وبخاصة بعد عام ١٩٧٣. وإذا ما وصلنا إلى عقد الثمانينات، وهو عقد الحرب العراقية– الإيرانية التي تميزت بفتح المجالات أمام القطاع الخاص نجد الدولة قد ((بقيت محتفظة بالثقل نفسه))[٢٥] . بقي واضحا إن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ قد أنتجت وضعا استثنائيا ففي سنوات الحصار أعادت الدولة اكتشاف أهمية السوق، لا بما يمتاز به وإنما بما يتيحه لها من مزايا، وبوصفه أهم التكتيكات التي توجب الركون إليها وقت الحصار. فوجدت داخل العراق أسواق متعددة كان أكبرها ذلك القائم على مبدأ ((دعه يعمل بلا رابط أو ضابط)) والذي تنضوي تحته نشاطات عديدة بيضاء وسوداء، مشروعة وغير مشروعة. فتراجعت الدولة فجأة عن التدخل لكنها كانت بين الحين والآخر تنتهج سياسات تحكمية فتعطل هذا السوق أو بعض قطاعاته لتعود فتنسحب مرة أخرى. لكن الدولة وبفعل انفاق النفط مقابل الغذاء تحولت إلى منافس شديد لهذه السوق من خلال اعتمادها سياسات كانت قائمة على الانتفاع من هذا البرنامج لزيادة

رصيدها من العملات الأجنبية وبخاصة الدولار الذي كان يجمع من قبل سماسرة حكوميين وغير حكوميين وبأموال كانت تأتي من مصدرين: الأول، الإصدار النقدي الجديد، والثاني، هو بيع السلع المشتراة من خلال المذكرة إلى الأفراد بعملات محلية أو أجنبية تبعا لنوع السلعة وشخصية المشتري وهو أمر يمكن أن يفسر:

- ❖ استمرار اعتماد الدولة لسياسة الإصدار النقدي الجديد رغم تحسن وضعها المالي بعد إبرام الاتفاق.
- ❖ وجود مبالغ وبعملات أجنبية في خزانة البنك المركزي العراقي وبيوت بعض كبار المسؤولين.
- ❖ استمرار تدهور قيمة العملة المحلية الناتج من الناحية الاقتصادية عن زيادة عرض العملة المحلية رغم تحسنها قبل التوصل إلى إبرام الاتفاق لكنها عادت للتدهور من جديد.
- ❖ ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة من قبل القطاع الخاص.

لقد كانت الدولة أكبر سارق خلال حقبة الحصار لأنها كانت تتبنى قاعدة مالية متطرفة تقوم على إن تكون النفقات العامة عند المستوى الأدنى وتقوم بالعملة المحلية. أما الإيرادات فإنها تكون عند المستوى الأعلى وتقوم بالعملة الأجنبية. فلم تكن هناك موازنة متوازنة أو مفهوم عادي للفائض وإنما كان هناك فائض يعادل أضعاف قيمة إجمالي النفقات. وهو أمر فرض على الاقتصاد قيودا تدفع به إلى الركود رغم إن التضخم يدفع به إلى غير ذلك وهي الصورة التي تغلبت على تصرف الدولة الاقتصادي أثناء حقبة المذكرة. لقد لجأت الحكومة إلى سياسة ضغط الأجور الحقيقية والحفاظ على النمو في الرواتب الاسمية بمعدل يقل كثيرا عن معدل التضخم وذلك من أجل الحفاظ على نفقات عامة منخفضة رغم التزام الدولة بتشغيل الأعداد المتزايدة من القوة العاملة، ولهذا استطاعت الدولة مواجهة الزيادات في التوظيف والأجور الاسمية، وحيث أن رواتب الموظفين قد انخفضت من حيث قيمتها الحقيقية الأمر الذي نتج عنه تدني نوعية العمل الحكومي وانسحاب الموظفين المتخصصين والمهرة من العمل الحكومي ولجوئهم إلى السفر إلى الخارج أو العمل في القطاع الخاص حتى في غير اختصاصاتهم، وهو ما أفرز ظاهرة عدم قدرة البنى العامة للتوظيف على مكافأة العاملين فيها. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصلة بين النمو في الناتج وتدني مستويات الإنتاجية لم يوفقه إلا اعتماد الحكومة سياسة جديدة تضمنت تقديم حوافز ونسب من الأرباح للعاملين في المؤسسات الإنتاجية العامة. وهو أمر عمق من حالة عدم التوازن والاختلال بين الطبقتين الوسطى والعاملة، ففي الوقت الذي يحصل الأستاذ الجامعي على راتب يفترض أن يكون الأعلى يحصل عامل غير ماهر في وزارة الصناعة على حوافز تعادل ضعف أو ضعفي ذلك الراتب بعدما تغيرت سياسة بيع السلع التي ينتجها القطاع العام لتحاكي أسعار السوق.

لكن الحال تغيرت بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ إذ سمحت سلطات التحالف للسوق بالحلول محل الدولة التي قوضها الاحتلال وأصبح العراق يعيش حالة نادرة تستحق التأمل والدراسة فقد فتحت الحدود على مصراعيها وأخذت السلع تتدفق بدون أية رقابة من أية جهة واستوردت آلاف السلع. وحتى مع تشكل الدولة وتشكيل مؤسساتها فان الأوضاع السابقة لم تتغير فما تزال الدولة ابعد عن ممارسة دورها المناسب للمرحلة، ومع تأسيس الحكم الوطني فان على الدولة الوطنية أن تؤسس لعقد اجتماعي جديد وان تتولى

مهام التحضير للأعمار وإعادة البناء وتحقيق النهوض الاقتصادي وهو ما يستلزم العمل الجاد والواعي لهذا الهدف، وينبغي لها أن تأخذ بالتخطيط الاقتصادي والعمل وفق خطة تصاغ وفق امكانات العراق واحتياجاته.

ثالثا: السياسات البديلة ونوعية الفلسفة الاقتصادية: تتصارع في العراق رؤيتان تدعو الأولى إلى اعتماد الليبرالية الاقتصادية والشروع ببرنامج واسع للخصخصة يشمل المشروعات الـ ١٢٩ المملوكة للدولة والقبول بالاستثمار الأجنبي والواردات الأجنبية. فهناك من يرى انه ينبغي على إدارة بوش أن((تمد الحكومة العراقية المقبلة بالقيادة والتوجيه للقيام بإصلاح اقتصادي عميق. وينبغي أن يشمل الإصلاح خصخصة واسعة شفافة منتظمة لمؤسسات تملكها الدولة، لا سيما إعادة هيكلة قطاع النفط وخصخصته. فمن شأن هذه الخطوات توسيع قدرة العراق على اجتذاب المزيد من رأس المال الأجنبي الذي يحتاجه. وستدعو الحاجة إلى المساندة الأمريكية لحث المنظمات الدولية على تقديم الخبرة والتقنية لهذه العملية. ومن هذه المنظمات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وربما منظمات غير حكومية مثلا المؤسسة الوطنية لدعم الديمقراطية والمركز العالمي للقطاع الخاص ورابطة المحامين واتحاد النقابات في أمريكا.))[٢٦] أما الرؤية الثانية فهي التي تحذر من هذه السياسات وتؤكد على أهمية الإبقاء على القطاع العام للحفاظ على العمالة والاستقرار الاجتماعي. وبعيدا عن الجدل النظري والحجج التي يقدمها أي من الفريقين فان اختيار سياسات ذات تأثيرات عميقة في تشكيل مستقبل العراق يجب أن لا يتم في ظل ظروف استثنائية ومن قبل جهات أو سلطات تفتقر للشرعية ودعم الشعب. لذا ينبغي انتظار تشكيل الحكومة الوطنية، وحتى ذلك الحين ينبغي الالتزام بالقانون الدولي الذي لا يسمح بفرض إصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسة. أما القطاع النفطي فان خصوصيته واحتياج الشعب العراقي لموارده التي ينبغي لها أن توزع بعدالة لا تبيح أن يكون مسرحا لسياسات الخصخصة[٢٧].

ومهما يكن من أمر فان بعض الاقتصاديين يؤكد على إن الأوضاع المستقبلية للاقتصاد العراقي تتطلب وجود قوة من خارج ((السوق)) تضبط سيرها لتفعيل نموذج التنمية الاقتصادية في ظل الأوضاع الاقتصادية العراقية المتحولة. ويتحدد هذا الدور ((بالدولة)) في صورته المتغيرة وفقا للفهم الاقتصادي وبعيدا عن التطرف الأيديولوجي، كما أن هذا الدور لا يعد ضرورة أبدية بقدر ما هو ذو طبيعة مرحلية تتحدد أبعادها وفقا لتنمية الاقتصاد وتطوره باتجاه الرفاهية الاقتصادية من جانب، فضلا عن أن هذا الدور يعد دالة بندرة الموارد في المجتمع الاقتصادي من جانب آخر، ويستأثر النشاط الاقتصادي للدولة بسلع ((الحاجات الأساسية)) و ((التنمية البشرية)) وهي السلع التي تحسن مستوى الرفاهية المذكورة[٢٨].

رابعا: التعويضات والديون سياسة الأعمار:

طبقا لقرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٧ في ٣ نيسان/ ابريل ١٩٩١ يتحمل العراق المسؤولية ((عن أية خسائر مباشرة أو أضرار، بما في ذلك الأضرار البيئية ونضوب المصادر الطبيعية وعن الأخطار التي لحقت بالحكومات الأجنبية، أفرادا أو كائنات اعتبارية، كنتيجة لغزو العراق غير القانوني واحتلاله للكويت))[٢٩] ومنذ ذلك الحين تسلمت لجنة التعويضات حوالي ٢,٦ مليون طلب للحصول على تعويضات تتجاوز في

مجملها ٣٠٠ مليار دولار. رفعت الطلبات من قبل نحو مائة حكومة نيابة عن مواطنيها أو مؤسساتها الخاصة والعامة، إضافة إلى ثلاثة عشر مكتبا تابعا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين نيابة عن أفراد لم يكونوا في موقع يسمح لهم بتقديم طلباتهم بواسطة حكوماتهم[٣٠]. بإضافة المطالبات السابقة إلى إجمالي الدين التجاري والدين الأجنبي الرسمي الذي يتراوح ما بين ٦٢ و١٣٠ مليار دولار، فان القيمة الإجمالية تتراوح ما بين ٣٢٧ و٣٩٥ مليار دولار. عليه فان نسبة دين العراق إلى صادراته تضعه في فئة الدول الأكثر أعباء بمعايير البنك الدولي، بحيث تنخطى بمراحل نسبة خدمة الدين البالغة١:٣ التي تعتبر غير قابلة للاستمرار وتضع الدول قسرا في فئة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

ينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ على أن العائدات النفطية (فضلا عن المال الذي تحتفظ به الأمم المتحدة في برنامج النفط مقابل الغذاء) يجب أن يودع في صندوق للتنمية، وأنه يجب استخدام هذا الصندوق لتسديد تكاليف إعادة البناء. ويهدف القرار إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي وإعادة بناء الاقتصاد وإصلاح البنية الأساسية العراقية، واستمرار نزع سلاح العراق وتسديد نفقات الإدارة المدنية العراقية ولأغراض أخرى يستفيد منها الشعب العراقي. وسيشرف على الصندوق مجلس دولي استشاري ورقابي سيضم ممثلين عن مؤسسات مالية دولية والأمم المتحدة[٣١]. ويخضع الإنفاق من صندوق التنمية لسيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا. لمكنه يفتقر إلى ضمانات لسير عمله بشفافية، إذ لا يوجد في القرار ((نص يجيز إنشاء آلية للشكاوي أو إجراء من هذا النوع حتى يستطيع العراقيون الطعن في مشروعية مشاريع معينة أو كيفية إرساء العقود))[٣٢]

يقدر البنك الدولي احتياجات العراق بمبلغ يصل إلى٥٥ مليار دولار خلال أربع سنوات لإعادة الخدمات العامة، ويضمنها١,٦ مليار دولار للقطاع الصحي و٦,٨ مليار دولار للمياه والمجاري و١٢ مليار دولار للكهرباء[٣٣]. واستنادا إلى تقديرات كلفة إعادة البناء في أعقاب حرب الخليج الثانية فان كلفة إعادة البناء ستتراوح بين ٥٠-١٠٠ مليار دولار. شريطة القيام بإصلاحات بنيوية للاقتصاد العراقي[٣٤]. وسيكون احتياطي النفط الهائل غير قادر على توفير المال اللازم لإعادة البناء وإنعاش النمو الاقتصادي. إذ سيحتاج العراق إلى دعم مالي ملموس من المجتمع الدولي ((أنظر الجدول رقم (٦)). ولكي يحصل العراق على متوسط لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي يساوى ذلك الذي تحققه مصر أو إيران، وإذا كان نصف المخزون الرأسمالي يحتاج إلى إعادة بناء، فهذا يعني ضمنا احتياجات إعمارية تبلغ ٨٠٠ دولار أمريكي للفرد الواحد[٣٥]، أو ما مجموعه ٢١,٥ مليار دولار.

وبقطع النظر عن الديون والمطالبات بالتعويض فضلا عن الحاجات المالية للأعمار فان مهام إعادة العراق إلى المستوى الذي كان سائدا ما قبل الحرب العراقية الإيرانية أو حتى لما قبل استيلاء البعث على السلطة عام ١٩٦٨، تبدو مهمة تتجاوز حدود الموارد المتاحة للبلد. فأي محاولة لاستشراف مستقبل سياسات الأعمار ينبغي له أن يضع في الحسبان ارتباط المعطيات الذاتية بالقوى الخارجية وبخاصة العوائد النفطية وهو ما ستقرره السوق النفطية العالمية وموقف بلدان الأوبك من العراق وإمكانية الأخير من العودة بقوة إلى السوق واسترجاع حصته التي فقدها في السابق. وطبقا لتقديرات الباحث فان استهداف

معدل نمو مرتفعا للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بحوالي٣ أو٤ في المائة خلال السنوات الخمسة القادمة تتطلب استثمارا ما بين ١٠٠ إلى ١٢٥ مليار دولار. وهو ما يعكس الحجم الضخم لاحتياجات الأعمار والبناء والتنمية وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان المتنامي.

خامسا: الخاتمة

إن من أهم البنود العاجلة على أي جدول أعمال للإصلاح في الاقتصاد العراقي يجب أن يتضمن إجراء إصلاح جذري في هيكل الدولة وفي طبيعة دورها في المجتمع والاقتصاد. ذلك أن فلسفة الإصلاح نفسها تستلزم، وتشمل ضمن متضمناتها، أن يكون الإصلاح شاملا الأجهزة والمؤسسات كافة وعلى مختلف الأصعدة، وإذا كانت الدولة تسير في طريق الإصلاح الاقتصادي، وتأمل من ورائه تقليص دورها المباشر في عمليات الإنتاج والاعتماد بصورة متزايدة على اقتصاد السوق، فان عليها أن تحد من سلوكها الأبوي، وان لا تزج نفسها في المجالات كلها. وعليها إلا تعتبر نفسها مسؤولة عن كل ما يحدث في المجتمع، وان تبدأ بزرع الثقة في نفوس مواطنيها في ما يتعلق بسن تقدير الصالح العام في ظل قواعد وأشراف مؤسسي عام ومحدد. كل ذلك يؤثر في الاتجاه العام لإصلاح نظام الخدمة المدنية وأيضا في تحديد الوظائف التي ينتظر من الجهاز الإداري القيام بها، وتلك التي يتركها للنشاط الخاص كلية أو يكلف القطاع الخاص للقيام بها تحت رقابته أو بناء تعاقد معه[٣٦].

إن تعزيز كفاءات وسلطان الإدارة العامة أمر ضروري في إطار الحاجة الملحة لمواجهة الدور المتغير والمتعاظم للإدارة العامة في مجال التوجيه والتخطيط الاستراتيجي التأشيري، وفي مجالات الرقابة والضبط وإدارة النشاطات، وفي ضوء اعتبارات رعاية المصلحة العامة وحمايتها من المتلاعبين الذين دفعت بهم إلى الساحة الوطنية الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي مر بها البلد. في ظل الواقع الاقتصادي الراهن، وما آل إليه دور الدولة ينبغي للإصلاح أن يركز على الجوانب الاقتصادية، وينطلق من ضرورة تدعيم هذا الدور وجعله أكثر اتزانا. إذ ينبغي على الحكومة القيام بالتخطيط العام أو التأشيري الذي يكتسب أهميته من خلال رسم الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد الأهداف والتوجهات المستقبلية التي يتطلع المجتمع إلى بلوغها بما من شأنه أن يوفر للقوى الفاعلة في النشاط الاقتصادي الإحساس بالاتجاه، وأن يؤمن الاستقرار الذي تحتاج إليه للعمل على المدى الطويل. كما يساعد وجود مثل هذا الإطار على معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرة التنمية من منظور شامل، فضلا عن خلق المناخ المناسب لتعزيز مصداقية الدولة وبناء الثقة بالحاضر والمستقبل. وإن تضطلع الدولة بتنفيذ السياسات، وتوفير الخدمات والقيام بمهام المتابعة والرقابة والإشراف، وتفويض جميع السلطات والوظائف التي تمثل جزءاً لا يمكنها القيام به بصورة أكمل من غيرها وتفويضها إلى المشروعات الخاصة والسوق والمنظمات الوسيطة. وفي هذا الصدد ينبغي أن تنصب مجهودات الحكومة على تعديل وإصلاح الجهاز الحكومي باتجاه تقليصه وإعادة هيكلته من خلال:

- تحويل الأجهزة الاقتصادية الشمولية إلى أجهزة فرعية تقوم بالرقابة على المستوى الكلي والعمل باتجاه توحيد اختصاصها.
- تحويل أجهزة الإدارة الاقتصادية المتخصصة إلى كيانات اقتصادية بدون وظائف حكومية. أي تحويلها إلى مؤسسات اقتصادية تقوم بتشغيل أصول مملوكة للدولة، أو إدارة الأعمال الصناعية والتجارية والصناعية.
- وضع نظام فاعل للرقابة والإشراف والمحاسبة على مؤسسات القطاع العام.
- توسيع سلطات الحكم المحلي وتعزيز اللامركزية. والعمل على تحقيق التوازن في علاقة الحكومة المركزية والحكومات المحلية بحيث تتولى الأخيرة مهمة تنفيذ برامج اقتصادية، واجتماعية، وتحديد حدود الاستقلال المالي وإنشاء نظم ضريبية محلية مستقلة وتحديد حدود استقلاليتها.
- إعادة هندسة الأجهزة الحكومية العاملة في مجالات تقديم الخدمات العامة والتجارية الدولية.
- وضع برنامج لتدريب موظفي الدولة.
- مكافحة الفساد الإداري المتفشي.

ولسنا في حاجة إلى التشديد على أهمية الدور المحوري الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني للخروج من الأزمة ذلك أن إحياء مؤسسات المجتمع يمكنه أن يمهد الطريق لمنع استفحال تلك الأزمة واستمراريتها في المستقبل، ويقود إلى الحفاظ على ما تبقى من عناصر التوحيد الوطني. لكن عملية الأحياء المنشودة لمؤسسات المجتمع المدني ينبغي لها أن تتبنى على مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متعددة النشاطات، ومتنوعة ومتكاملة الأهداف، وترتبط جميعا بعلاقة ((دينامكية)) بين الديمقراطية والتنمية، فلا غنى عن التعددية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية حتى يتحصل التوازن داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسه، وفي علاقته الوظيفية بمؤسسات الدولة.

من جهة أخرى، فإن دور القطاع الخاص ينبغي أن لا ينظر إليه على أنه بديل تام لدور الدولة إذ تعتبر دوافعه في تحقيق الربح السريع عائقاً أساسيا للتوجهات التنموية بعيدة المدى، وبالتالي تحد من توجه هذا القطاع إلى الاستثمار في المشروعات والأنشطة الضرورية للمجتمع، وهذه الطبيعة المميزة للقطاع الخاص قد تولد تناقضاً وإشكالية عميقة لنظام توفيق المصالح الذاتية والمصالح العامة، وتؤثر بالتالي سلبا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن النظرة المستقبلية للقطاع الخاص يجب أن تتجاوز نظرة الازدراء والاتهام والتقصير إلى نظرة تشتمل على شيء من التقدير والواقعية لحدود امكاناته، ومثلما لم يكن مجديا تحميل القطاع العام فوق ما يحتمل ينبغي أن لا يُحمّل القطاع الخاص فوق ما يستطيع. فما من أحد يمكنه الادعاء بأن القطاع الخاص يستطيع الاضطلاع بعملية تحقيق التنمية إذا ما ترك لهواه تطبيقا لمبدأ (دعه يعمل) بل يبدو معقولا ضبط عملية " المرور " ولعل في تجارب شرق آسيا واليابان ما يمكن أن يكون حصيلة جيدة يقتدي بها في هذا الصدد.

إن تشجيع القطاع الخاص لكي يلعب دورا متزايدا في التنمية الشاملة لا ينبغي له أن يقترن عمليا بسياسة التخلي نهائيا عن القطاع العام كإطار ممكن للتنمية. فالأجدر إقامة التوازن ما بين القطاعين العام

والخاص لكي يلعبا دورا متكاملا لا متناقضا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فمن جهة نجد إن مسؤولية القطاع العام ما تزال كبيرة في ظل الزيادة السكانية وما يتبعها من تأزم حاد تعانيه شرائح واسعة منهم تعيش دون خط الفقر، وتشكل أرضا خصبة لكل أشكال العداء للدولة. ومن جهة أخرى، فان تشجيع القطاع الخاص في ظل رقابة الدولة يساعد على تطوير كثير من القطاعات وعلى امتصاص أعداد كبيرة من الشباب في سن العمل وعلى تنمية اليد العاملة وعلى الحد من الهجرة إلى الخارج أو النزوح من الريف إلى المدينة.

وعلى ما يبدو إن العراق بحاجة ماسة إلى الخبرة والتقانة الأجنبية لإعادة إعمار البنية التحتية وتطوير نظم الإنتاج الوطنية، مما يحتم إتاحة مناخ اقتصادي ملائم للاستثمار الأجنبي بهدف استغلال أفضل للموارد المتاحة. هذه الضرورة تحتم وضع أسس قانونية لعلاقات جديدة مع الشركات متعدية الجنسيات تستلزم إعادة النظر في حقوق العمل والإنتاج.

إن الأخذ بمثل هذه الإصلاحات يسمح بتحضير المستقبل بصورة جيدة من خلال تعبئة الجهود التنموية. كما أن هذه الإصلاحات يمكن أن تساهم بطريقة فعالة في تدنية سمات الدولة العربية وزيادة فاعلية الدولة في أداء أدوارها وفي تحسين البيئة الاقتصادية وبرد الاعتبار للفرد والمجتمع والدولة على السواء.

الهوامش والمراجع

(١) عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي: النفط- التنمية- الحروب- التدمير – الآفاق ١٩٥٠-٢٠١٠**، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٤، ص ١١٩

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٠

(٣) من التحليلات المميزة في هذا المجال أطروحة مسلم بن علي بن مسلم، **لماذا غزا صدام الكويت؟ محاولة نظرية**، ترجمة: مخايل خوري، دار الساقي، بيروت،١٩٩٥. والذي يقدم فيها الكاتب تحليلا لثلاث متغيرات: الرجل، الدولة، النظام العالمي، ودور كل منها في تحقيق النتيجة المعروفة، وهي النظرة المستمدة من أطروحة الأمريكي كينيث والتز Kenneth Waltz ((Man, the State and War)) المنشورة عام ١٩٠٩ والتي تحدد وتوضح أسباب النزاع والحرب

(٤) ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية**، ترجمة: محمد نجار، الأهلية، عمان، ١٩٩٩، الجدول رقم(٣-١٠)، ص ٢٢٨

(٥) جيف سيمونز، **استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٠٧

(٦) منظمة العفو الدولية، العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، **المستقبل العربي**، السنة (٢٦)، العدد(٢٩٤)، آب/ أغسطس، ٢٠٠٣، ص ١٠٤-١٠٥

(٧) كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، المستقبل العربي، السنة (٢٦)، العدد (٣٠٠)، شباط/ فبراير ٢٠٠٤، ص ٣٧

(٨) تيم نبلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق- ليبيا- السودان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١، ص ٨٦

(٩) جيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٦

(١٠) المصدر السابق نفسه، ص ٤٧

(١٦) المصدر السابق نفسه، ص ١٦٤

(١٧) كاظم الشاذلي، المصدر السابق، ص ٢٧-٤٢

(١٨) غيدون بولياك، القتلى العراقيون في الحرب: العدد الإجمالي للقتلى العراقيين يصل إلى مستوى ((هولوكوست))، **المستقبل العربي**، السنة (٢٧)، العدد(٣٠٥)، تموز/ يوليو ٢٠٠٤، ص١٦٢

(١٩) اللجنة الوزارية لإعداد ستراتيجية التنمية الوطنية، ستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الهيئة الستراتيجية العراقية لإعادة الأعمار، مطبوعات جريدة النهضة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٣٠

(٢٠) جيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**، المصدر السابق، ص ١٧٦-١٧٩

(٢١) كاظم المقدادي، المصدر السابق، ص ٣١-٣٢

(٢٢) منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ٩٦

(٢٣) مجيد الهيتي، مساهمة في النقاش حول نفطنا، **الثقافة الجديدة**، العدد (٣٠٩)، حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، ص ٨-٩ وكذلك انظر: سمير صارم، **إنه النفط يا (...) الأبعاد النفطية للحرب على العراق**، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣

(٢٤) تيم نيلوك، المصدر السابق، ص ١٠٠-١٠١

(٢٥) مجيد الهيتي، المصدر السابق، ص ٩

(٢٦) اللجنة الوزارية لإعداد ستراتيجية التنمية الوطنية، المصدر السابق، ص ١٠

(٢٧) مجيد الهيتي، المصدر السابق نفسه، ص ٩

(٢٨) اللجنة الوزارية لإعداد ستراتيجية التنمية الوطنية، المصدر السابق، ص ١٢

(٢٩) انظر: منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ٩٧

(٣٠) شاء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١١٤

(٣١) اريل كوهين وجيبرالد أوديسكول، المصدر السابق، ص ٤٤

(٣٢) حول هذه الملاحظة أنظر: عباس نصراوي، الدعوى ضد الخصخصة، **المستقبل العربي**، السنة (٢٧)، العدد(٣٠٠)، شباط/فبراير ٢٠٠٤، ص ٨٥-٩٠

(٣٣) سالم توفيق النجفي، (العراق إلى أين؟) مستقبل التنمية، **المستقبل العربي**، السنة (٢٧)، العدد(٣٠٥)، تموز/ يوليو ٢٠٠٤، ص ٩٦

(٣٤) عبد الأمير الانباري، (العراق ... إلى أين؟) المصدر السابق، ص ١٢٩

(٣٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٩-١٣٠

(٣٦) منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ٩٨

(٣٧) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٠

(٣٨) كاظم المقدادي، المصدر السابق، ص ٣٩

(٣٩) اريل كوهين وجيبرالد أوديسكول، المصدر السابق، ص ٤٠

(٤٠) منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ١٠٤

(٤١) إبراهيم شحاته، الإصلاح الإداري في البلدان العربية: ملاحظات عامة وحلول مقارنة ((مع إشارة خاصة إلى مصر))، **المستقبل العربي**، السنة (١٦)، العدد (١٢٨)، نيسان/ ابريل ١٩٩٤، ص ٣٦

تقدير دالة الطلب على النقود في العراق

الأستاذ الدكتور كامل علاوي كاظم*

مقدمة

إن تحقيق التوازن في سوق النقود يتطلب دراسة كفتي التوازن إلا وهما عرض النقود والطلب عليه، فالأول تمتلك الدولة الأدوات التي تستطيع من خلالها في التأثير عليه. أما الثاني يبقى متغيراً يتطلب من السلطات النقدية التعرف على العوامل المؤثرة فيه. وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد تلك العوامل، فالكلاسيك لم يولوا أي اهتمام بالطلب على النقود انطلاقاً من فرضياتهم المتعلقة بان النقود حيادية وإنها واسطة للتبادل ليس إلا، غير إن J . S. MILL خالفهم في ذلك في مقالة له في عام ١٨٢٩ عن اثر الاستهلاك على الإنتاج من خلال مناقشته لقانون ساي Law،Say . أما جون مينارد كينز J . M. Keynes فقد أكد على أهمية الطلب على النقود وحدد ثلاث دوافع لذلك الطلب وتبلورت مساهمة كينز في اتجاهين هما:

انه ادخل ولأول مرة مفهوم تفضيل السيوله ويترتب على ذلك إن زيادة رغبة الأفراد باحتفاظ بالنقود بدلا من الاستثمار ينعكس في انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انكماش حجم الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل، ويحصل العكس عندما يهبط تفضيل السيولة لدى الأفراد.

إن كينز قدم دوافع طلب النقود كأصل من الأصول وكمخزن للثروة، وليس كوسيط لتبادل فحسب كما فعل الكلاسيك. كما انه وسع حلة الطلب على النقود بتحليله آثار كل من التغير في الخل ومعدل الفائدة على الطلب النقدي. ثم جاءت المدرسة النقودية لتركز على الطلب على النقود وتحديد العوامل المؤثرة عليه وكأنها نظرية متخصصة في الطلب على النقود.

إن تحليل دالة الطلب على النقود قد نالت الاهتمام الكافي في الدول المتقدمة لكن في الدول النامية لازال الغموض يكتنف العوامل التي تؤثر فيه وهي بحاجة إلى المزيد من البحث والتقصي لذا فان هذا البحث يحاول تحديد أهم العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود في العراق بالاستفادة من الدراسات السابقة في هذا المجال، وينطلق البحث من فرضية مفادها " إن الطلب على النقود في الدول النامية (العراق بشكل خاص) يتأثر بعدد من العوامل إلا إن الدخل هو الأكثر تأثيراً". ولغرض الوصول إلى هدف البحث في تحديد العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود في العراق فقد قسم إلى أربعة أقسام، تناول الأول الطلب على النقود من خلال المدارس الاقتصادية، والثاني ركز على تحليل اتجاهات الطلب على النقود في العراق، أما الثالث فقد خصص إلى التحليل القياسي، وأخيرا تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

---

* تدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

الطلب على النقود : نظرة تاريخية

يعرف الطلب على النقود بأنه ذلك الجزء من الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد خلال فترة زمنية معينة[1]. والطلب النقدي ينصب على الأموال السائلة أو الموجودات السائلة التي تكون بحوزة الأفراد وهو يمثل موجودا بين الموجودات الأخرى التي تكون الثروة وهنا تنشأ عملية الاختيار بين النقود وتلك الأصول المالية منها والحقيقية، وتختلف بواعث الطلب على النقود بين المدارس الاقتصادية. وفي ما يلي استعراض موجز لتلك البواعث المدرسة الكلاسيكية.

لم تكن هناك نظرية واضحة المعالم للطلب على النقود في الفكر الكلاسيكي لكون اهتمامهم انصب على عرض النقد وأثره على المتغيرات الاقتصادية إضافة إلى إن فرضياتهم توضح أن دور النقود حياديا في الاقتصاد وان وظائفها تقتصر على إنها واسطة للتبادل وكمقياس للقيم ويعود السبب في ذلك والى قناعتهم بسيادة حالة اليقين الكامل بالنسبة للمستقبل.

ويمكن اشتقاق دالة الطلب على النقود من خلال معادلة كمية النقود التي صاغها فيشر وشكلها كالآتي[1]:

$$MV = PT \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ونظرا لاستحالة حصر كافة المعاملات المتعلقة بحساب T فقد تم الاستعاضة عنها ب Y التي تعبر عن حجم السلع والخدمات النهائية وبذلك يصبح شكل المعادلة كالآتي :

$$MV = PY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

واستنادا إلى فرضيات المدرسة الكلاسيكية أيضا بعدم وجود الاكتناز لذا يمكن النظر إلى غرض النقد بأنه يمثل الطلب على النقود وبذلك تكون دالة الطلب على النقود بالشكل الآتي :

$$Md = (Y/V)\ P \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

وهذه المعادلة توضح آن الطلب على النقود يتغير بنفس النسبة التي يتغير بها الدخل وبشكل طردي وبشكل عكسي وبنفس النسبة مع سرعة تداول النقود.

أما المدرسة النيوكلاسيكية فقد انطلقت أيضا من التوازن النقدي وقامت بتطوير صيغة فيشر لتمثيل دالة الطلب على النقود وذلك من خلال فرضيتها بان الطلب على النقود يمثل نسبة من (GDP) وبذلك تكون الدالة بالشكل الآتي:٢

$$Md = Ms = KPY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

إلا إن التحليل الأكثر دينامية يعود إلى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز J. M. Keynes عندما نشر كتابه (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود عام ١٩٣٦. فقد حدد فيه معالجة واضحة المعالم للطلب على النقود[١]

الطلب على النقود لأغراض المعاملات Transaction Demand For Money

يمثل هذا الباعث بالطلب على النقود باحتفاظ الأفراد بالنقود أو حيازتهم لها لسد الفجوة الزمنية الحاصلة بين استخدام الدخل وإنفاقه أي إن هذا النوع من الطلب ينشا لعدم وجود تزامن بين الإيرادات والنفقات. ويعبر هذا الطلب عن وظيفة النقود كواسطة للتبادل. ويعتمد الطلب على النقود لإغراض المعاملات حسب رأي كينز على مستوى الأسعار والناتج ويرتبط معهما بعلاقة طردية ألا إن توبن J. Tobin و بومول W. Baumal أكدا على إن سعر الفائدة يؤثر أيضا على هذا الطلب وبشكل عكسي فقد أوضحا بأنه لم تكن الحاجة للاحتفاظ بالنقود لفترة كاملة بين استلام الدخل وإنفاقه وبدلا من ذلك يقوم الأفراد بشراء سندات الخزانة أو بعض الأصول ذات العائد وبيعها قبل تاريخ المعاملات والحصول على عائد يتمثل بالفائدة ولذلك كلما يكون معدل الفائدة أعلى كلما كان احتمال قيام الأفراد بشراء سندات الخزانة أو الأصول الأخرى كبيرا وبالتالي ينخفض متوسط الأرصدة النقدية لديهم.

الطلب على النقود بدافع الاحتياط Precautionary Demand For Money

يمثل هذا الباعث لمواجهة حالات الطوارئ غير المتوقعة، أو للاستفادة من مزايا الصفقات. وهو يعتمد – في الأجل القصير – على الدخل وبعلاقة طردية ومع سعر الفائدة وبعلاقة عكسية أما في الأجل الطويل فانه يكون حساسا للتغيرات المالية والترتيبات التنظيمية الأخرى، مثل تطوير بطاقات الائتمان التي خفضت بشكل كبير الطلب على النقود لإغراض الاحتياط. وجدير بالذكر أن الطلب على النقود لإغراض المعاملات ولإغراض الاحتياط غير متماثلين على الرغم من تأثريهما بنفس العوامل.

الطلب على النقود لإغراض المضاربة Speculative Demand For Money

إن الإضافة لدوافع الطلب على النقود من قبل كينز تتعلق بإضافة دافع المضاربة إذ إن هذا الدافع يتعلق بإضافة وظيفة أخرى لوظائف النقود إلا وهي كمخزن للقيمة وحسب رأى كينز إن الاحتفاظ بالنقود لا يتم لمواجهة السلع والخدمات أو الحالات الطارئة وإنما التوظيف في موجودات مالية يمكن الاستفادة من تقلبات أسعارها نتيجة لتغيرات أسعار الفائدة الذي عادة ما تسوده حالة اللايقين في المستقبل وهذا يدفع الأفراد بالاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة لفترة زمنية إلى إن يجدوا فرصة الاستثمار في الموجودات المالية والحصول على مكسب من مكاسب المضاربة لأنهم أكثر معرفة بالسوق وما سيحصل بالمستقبل لذا فان تغيرات أسعار الفائدة تعد مصدرا من مصادر الربح والخسارة فإذا توقع الأفراد انخفاضا في أسعار الفائدة في المستقبل فإنهم سوف يحتفظون بالسندات بدلا من

النقود والعكس إذا توقعوا ارتفاع أسعار الفائدة.ويمكن أن نستنتج من ذلك إن العلاقة بين الطلب على النقود لإغراض المضاربة وسعر الفائدة علاقة عكسية، فعند المستويات المنخفضة لسعر الفائدة سوف يزيد الطلب على النقود لهذا الغرض وإذا استمر بالهبوط فانه سوف يسود اعتقاد لدى الأفراد بأنه سيرتفع بالمستقبل. وعند هذه الصورة سيكون الطلب المضاربي تام المرونة أو يحصل ما يسميه كينز بفخ السيولة Liquidity Trap هنا يقوم أصحاب الأصول بحيازة النقود في صورة أرصدة عاطلة بدلا من السندات إلا أن بعض الاقتصاديين لا يرون هناك دليل على وجود فخ السيولة وإنها فكرة نظرية بعيدة عن الواقع .

ويرفض توبن فكرة كينز حول الاختيار بين النقود أو السندات ويرى إن الحقيبة الاستثمارية لا تتكون من النقود والسندات وإنما من أصول متنوعة بما فيها ذلك النوعين.

وعلى ضوء ذلك تكون دالة الطلب على النقود الكينزية بالشكل الآتي:

$$Md = f(Y ، r) \ldots\ldots\ldots\ldots (٥)$$

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بقيادة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان M . Friedman ليعيد الحياة إلى نظرية كمية النقود الكلاسيكية من خلال مقالين له الأول نشر في عام ١٩٥٦ بعنوان " دراسات في نظرية النقود " والثاني بعنوان " الطلب على النقود، بعض النتائج النظرية والتطبيقية " نشر في عام ١٩٥٩ ويتميز تحليل فريدمان للطلب على النقود بطرية معاملته للنقود فانه يرى النقود بالنسبة للأفراد هي نوع من أنواع الموجودات وهي أحدى وسائل حمل الثروة، أما المنتج بالنسبة له تشكل النقود سلعة رأسمالية أو إنها عنصر من عناصر الإنتاج وقد اعتمد فريدمان في مناقشته للطلب على النقود على ثلاثة عوامل هي: مجموع ثروة الفرد من مختلف أنواع الموجودات، وكلفة ومردود كل نوع من أنواع الموجودات. والأذواق وتفضيلات الأفراد. وعلى ضوء ذلك فقد صاغ دالة الطلب على النقود بالشكل الآتي : [٢]

$$Mt = f(W ، r ، ١/P\ dP/dt ، Y/P ، U) \ldots\ldots\ldots\ldots (٦)$$

إذ إن

W نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير البشرية

r سعر الفائدة

P المستوى العام للأسعار

U الأذواق والتفضيلات

وفسر ليدلر D . E . Laidler إدخال فريدمان ذلك الجزء من الثروة الذي يكون على شكل راس مال غير بشري كمتغير إضافي في دالة الطلب بقوله بالنسبة لحجم ثروة معطلة كلما زادت نسبة الثروة البشرية إلى مجموع الثروة كلما ازداد الطلب على النقود لتعويض عدم إمكانية تسويق الثروة البشرية، بمعنى آخر كلما زادت نسبة اعتماد الفرد على الدخل المتأتي من عمله كلما زاد حمله للنقود لمواجهة أي طلبات اضطرارية تتطلب نفقات مستعجلة.

إن النتائج العملية للتي خرج بها الباحثون وخاصة دراسة فريدمان وآنا شوارتز Friedman & Anna Schartz أظهرت ضعف العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة وكذلك مستوى الأسعار في حين إن الدخل الدائم الذي استخدمه فريدمان كبديل للثروة اظهر بأنه المتغير الحاسم في دالة الطلب على النقود. وبذلك اختزلت العوامل المؤثرة في الطلب على النقود حسب رأي فريدمان إلى متغير واحد آلا وهو الدخل الدائم وبذلك يكون شكل الدالة كالآتي :

$$Md = KPY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٧)$$

المدخل القياسي

لغرض توصيف دالة الطلب على النقود في العراق سنفترض هذا الطلب يشبه الطلب على باقي الموجودات التي يحمل الأفراد ثروتهم. وعلى ضوء ذلك سيكون الطلب على النقود دالة في الدخل (Y) كبديل للثروة، وسعر الفائدة على الودائع (r) كمردود للموجودات المالية التي يمكن أن يحمل الأفراد ثروتهم عوضا عن الاحتفاظ بها على شكل نقود، والتغير بالأسعار (dp/dt) كمقياس لعوائد الموجودات الطبيعية، وبذلك يكون شكل الدالة كالآتي :٤

$$Md = f(Y, r, dP/dt) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٨)$$

$$Md = B_0 + B_1 Y + B_2 r + B_3 dp/dt \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٩)$$

أما فلود وآخرون Flood & Other لدالة الطلب فقد اخذوا بنظر الاعتبار التأخر الزمني بنظر الاعتبار وكان الشكل الرياضي هو * :

$$Md = B_0 + B_1 GDP + B_2 PCI + B_3 r + B_4 Mt-1 + Ut \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (١٠)$$

حيث إن

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

PCI : مستوى الأسعار

r : سعر الفائدة

Mt-١ : الطلب على النقود لسنة سابقة

Ut : حد الخطأ العشوائي

لقد قام الباحث بتقدير النموذج (١٠) لتمثيل دالة الطلب على النقود بالعراق بالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية للمدة (١٩٧٥ – ٢٠٠٢) وكما موضح في الجدول رقم (١). فقد بلغ عرض النقد ٦٢٥,٦ مليون دينار سنة ١٩٧٥ ارتفع إلى ٣٠١٣٦٠١ مليون دينار سنة ٢٠٠٢ وبمعدل نمو سنوي ٤٨١٦% و بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٣٦,٩% وهذا يوضح لنا مدى الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. أما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ ١٤٢٧١ مليون دينار سنة ١٩٧٥ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ ارتفع إلى ٢٠٠٣٢,٥ مليون دينار سنة ١٩٨٨ والى ٢٦٧٤١ مليون دينار سنة ٢٠٠٢ وبالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ وبمعدل نمو سنوي مركب

قدره ٢,٣٥% . أما المستوى العام للأسعار الذي يعبر عن التضخم في الاقتصاد العراقي فقد بلغ ٢٥,٣% سنة ١٩٧٥ مقارنة بسنة الأساس ١٩٨٨ ارتفع ٦٩٧٩٢% سنة ١٩٩٥ والى ١٣٦٧٥٢% سنة ٢٠٠٢ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره ٣٧,٤٨% للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٢. أما سعر الفائدة نلاحظ من الجدول انه لم تطرأ عليه تغيرات ذات أهمية اقتصادية بحيث تؤثر على النشاط الاقتصادي فقد بقي يتراوح بين ٥,٧٥ % و ٧,٣٥%. وتفترض النظرية الاقتصادية بان العلاقة بين الطلب على النقود والناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار والطلب على النقود لسنة سابقة علاقة طردية ومع سعر الفائدة تكون العلاقة طردية.

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي أجراها الباحث إلا إن سعر الفائدة لم يكن مقبولا من الناحية الاقتصادية والناحية الإحصائية، وهذا يعني لم يكن هناك دورا لسعر الفائدة يؤثر على الطلب على النقود بسبب عدم ثقة الجمهور بالنظام النقدي من جهة ورغبتهم بالاحتفاظ بالعملة الأجنبية[1] بدلا من العملة المحلية إضافة إلى انخفاض الوعي المصرفي لدى السكان وكذلك عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي كل هذه العوامل ساعدت بان يفضل الجمهور الموجودات الثابتة والعملة الأجنبية على العملة المحلية. ولهذا قام الباحث باستبعاد سعر الفائدة من النموذج. لقد أعطت الدالة الوغارتيمية المزدوجة أفضل النتائج وكانت الصيغة التقديرية لها كالآتي :-

$$\text{Ln Mt} = ٣,٥٠٧ + ٠,٣١٨٥ \text{ Ln GDP} + ٠,٢٤٣٥٩ \text{ Ln PCI} + ٠,٧٢٨٧٩ \text{ Ln Mt-١}$$

$$t \qquad ١,٦٨ \qquad ٣,٢٦ \qquad ٧,٩٤$$

$$R٢ = ٠,٩٩١ \qquad \text{Adj } R٢ = ٠,٩٩ \qquad F = ٨٧٣,٢٢ \qquad D.W = ١,٧٧ \qquad R = ٠,٩٩٦$$

يلاحظ إن الدالة قد اجتازت الاختبارات الإحصائية والقياسية وجاءت معلماتها متفقة مع المنطق الاقتصادي وقد فسرت المتغيرات المستقلة ٩٩% من التغيرات الحاصلة في الطلب على النقود في العراق، كما ويوضح اختبار D.W على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي كون القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١% والبالغة(du =١,٤١ dL =٠,٩٧). وتبين مصفوفة الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة بمقارنتها مع معامل الارتباط المتعدد على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي، ويظهر النموذج إن مرونة الدخل جاءت منخفضة إذ بلغت ٠,٣٢ وهذا يشير إلى إن أي زيادة في الدخل لا يظهر تأثيره بشكل مباشر وإنما يمتد خلال فترات زمنية ويؤكد هذا ارتفاع معامل الطلب على النقود لسنة سابقة والبالغة ٠,٧ وهي تعني إن حجم الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد إن تكون بحوزتهم في سنة معينة هي اقل مما يرغبون بحملها، ومادام معامل Mt-١ اقل من واحد فان دالة الطلب على النقود في العراق هي دالة طلب في الأجل القصير.

ولهذا فان الأفراد يحتاجون إلى ١,٤ سنة لتوصيل طلبهم الفعلي على النقود إلى المستوى الذي يرغبون به بتسديد ٠,٧ من الفرق بين حجم الأرصدة المرغوبة وحجم الأرصدة الفعلية. وقد اظهر الطلب على النقود حساسية اتجاه المستوى العام للأسعار إذ بلغت مرونته ٠,٢٤ وهذه النتيجة تعني إن الأفراد يأخذون بنظر الاعتبار هذا المتغير عند تقرير حجم الأموال التي يرغبون الاحتفاظ بها وذلك نتيجة للزيادات الكبيرة الحاصلة في الأسعار

خلال فترة البحث. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار إن الأوضاع الحالية سوف تستمر في الأجل القصير لذا يمكن أن نتنبأ بالطلب على النقود في العراق خلال هذه المدة

جدول (١)

المتغيرات الاقتصادية المدروسة في العراق ١٩٧٥ – ٢٠٠٢

السنة	عرض النقد مليون دينار	GDP بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨	مستوى الأسعار ١٩٨٨= ١٠٠	أسعار الفائدة
٩٧٥	٦٢٥,٦	١٤٢٧١	٢٥,٣	٥,٧٥
٩٧٦	٧٥٤,٨	١٥٣٣٠,٦	٢٨,٥	٥,٧٥
٩٧٧	٨٦٤,٤	١٥٧٧٥,٦	٣١	٥,٧٥
٩٧٨	١٢٤٥,١	١٨٥٧٢,٩	٣٢,٤	٥,٧٥
٩٧٩	١٥٧٥,٨	٢٢٥١١,٥	٣٥,٩	٥,٧٥
٩٨٠	٢٦٥٠,٢	٢٠٦٢١,٦	٤١,٧	٥,٧٥
٩٨١	٣٦٤٥,٥	١٢٨٨٢,٧	٤١,٩	٥,٧٥
٩٨٢	٤٩٨٠,٧	١٣٤٠٧,١	٥٦,٧	٥,٧٥
٩٨٣	٥٥٢٧,٤	١٣٣٠٨,٩	٦٣,٥	٥,٧٥
٩٨٤	٥٦٩٩,٩	١٣٤٥٥,٨	٦٨,٧	٦,٥
٩٨٥	٥٧٧٧	١٤٠٤٧,١	٧١,٤	٦,٥
٩٨٦	٦٧٣٦,٦	١٥٤٤٩,١	٧٢,٣	٦,٥
٩٨٧	٨٣١٩,٧	١٩٥٤٢,١	٨٢,٤	٦,٥
٩٨٨	٩٨٤٨	٢٠٠٣٢,٥	١٠٠	٦,٥
٩٨٩	١١٨٩٨,٢	١٧٦٩٨,٨	١٠٦,٣	٦,٥
٩٩٠	١٥٣٥٩,٣	١٧١٣٠,١	١٢١,٢	٦,٥
٩٩١	٢٤٦٧٠	٧١٣٥	٤٦١,٩	٦,٥
٩٩٢	٤٣٩٠٩	٨٩٦٤	٨٩٨,٩	٦,٥
٩٩٣	٨٩٤٣٠	١٣٣١٨	٢٩١١	٦,٥
٩٩٤	٢٢٨٩٠١	١٢٧٠٣	١٥٤٦٢	٦,٥
٩٩٥	٧٠٥٠٦٤	١٠٣٧٧	١٩٧٩٢	٧,٢٥
٩٩٦	٩٦٠٥٠٣	١٥٥٣٨	٥٩٠٢١	٧,٢٥
٩٩٧	١٠٣٨٠٩٧	١٨٩٢٦	٧٢٩١٠	٧,٢٥
٩٩٨	١٣٥١٨٧٦	١٨٦٤٠	٨٣٣٣٥	٧,٢٥
٩٩٩	١٤٨٣٨٣٦	٢١٥٦٢	٩٣٨١٦	٧,٣٥
٢٠٠٠	١٧٢٨٠٠٦	٢٣٣٢٨	٩٨٤٨٦	٧,٣٥
٢٠٠١	٢١٥٩٠٨٩	٢٥٦٨٩	١١٤٦١٣	٧,٣٥
٢٠٠٢	٣٠١٣٦٠١	٢٦٧٤١	١٣٦٧٥٢	٧,٣٥

المصدر: ١- د. عبد الحسين جليل عبد الحسين العالي: سعر الصرف – العوامل المؤثرة فيه وآثاره في ظل المستجدات العالمية والمحلية (مع إشارة خاصة للعراق)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة ٢٠٠٦، ص ١٣٤-١٣٩. [٢]- البنك المركزي العراقي ، المجموعة الإحصائية ، عدد خاص ٢٠٠٣.

الاستنتاجات :-

اظهر التحليل إن الطلب على النقود في العراق يتأثر بالمتغيرات الحالية أو في المتغيرات المتأخرة زمنيا" ولم يتأثر بالقيم المتوقعة لها . ظهر سعر الفائدة بأنه غير معنوي في التأثير على الطلب على النقود في العراق. يتحدد الطلب على النقود في العراق خلال فترة البحث بالناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار وبالطلب على النقود لفترة سابقة. وتفسر هذه المتغيرات ٩٩% من التغيرات الحاصلة بالمتغير التابع.

التوصيات:-

يوصي الباحث السلطات النقدية في العراق الوقوف بشكل دقيق على المتغيرات الحاكمة للطلب على النقود ألا وهي الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار والطلب على النقود في فترة سابقة عند وضع سياستها النقدية والوصول إلى حل المشاكل المتعلقة بالسياسة النقدية.

المصادر :-

[1] جيمس جوارتيني و ريجارد استروب ،الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨ ص ٤١٦ .

[2] د. صفر احد صفر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ١٣٨ .

[3] Laidler , D.E. , "THE demand For Money " International Text Book Co. , Pennsylvania , ١٩٦٩ P. ٦٠.

[4] ذكاء محمد مخلص سالم الخالدي، الطلب على النقود في العراق، دراسة نظرية وعملية ، دار البيان، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٧٨ .

[5] Flood J. A. & Other , Evolution of Exchange Rate Regimes , IMF , Staff Paper , Vol ٣٦ No. ٤ ,١٩٨٩ , pp ٨٣٦-٨١ .

[6] لم يتم الحصول على بيانات تخص الطلب على النقود على العملة الأجنبية

تحليل أنماط العلاقة بين سياسات التكييف الاقتصادي والمتغيرات المرتبطة بالمديونية في الدول النامية

الدكتور مايح شبيب الشمري*

مُلخّص

يعتبر مفهوم التكييف الاقتصادي بما يشمله من مفاهيم استقرار (تثبيت) وسياسات تصحيحية أو إصلاحية إلى جانب مفاهيم أخرى مثل التحول الاقتصادي والخصخصة، من أكثر المفاهيم الاقتصادية تداولا في عالم اليوم وبالأخص في الدول النامية والدول الاشتراكية المتحولة، ومن هنا نشير إلى مفهوم التكييف الاقتصادي باعتباره اليوم أوسع المفاهيم آنف الذكر، بل يعد شامل لها جميعاً، وعلى هذا الأساس نستطيع القول إن سياسة التكييف الاقتصادي بمفهومها الواسع حديثة العهد إلى حد ما، وقد جاءت لتشمل في مضمونها وهدفها كل المفاهيم المتعلقة بالتثبيت (الاستقرار) Stabilization والتصحيح Adjustment والإصلاح الاقتصادي Economic Reform وما يندرج تحتها من سياسات فرعية كثيرة.

وترجع البدايات الأولى لتطبيق تلك السياسات إلى برامج صندوق النقد الدولي IMF في الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، من خلال برامج اقتصادية لبعض الدول النامية مثل (تونس، واندونيسيا .....)، لغرض إصلاح أوضاعها الاقتصادية وقد عرفت مثل تلك البرامج آنذاك (ببرامج التثبيت الاقتصادي) وتفصيلا البرامج الهادفة إلى خلق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه، ويقصد بسياسة التثبيت أو (الاستقرار): الأدوات والوسائل أو الآليات المناسبة التي تطبق لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد، وتعد الخطوة الأولى من سياسات تكييف اقتصادي عامة، وعادة ما تتم تلك البرامج بموجب اتفاقيات قروض تنفذ بمشروطية التزام تلك الدول بتنفيذ إجراءات وسياسات اقتصادية معينة تهدف من ضمن ما تهدف إلية إلى توسيع نطاق العرض في القطاعات المختلفة، ومحاولة خفض مستوى الطلب الكلي من خلال خفض العجز الداخلي والعجز الخارجي على وجه الخصوص. ويعد البلد بحاجة إلى برامج استقرار عندما يكون الطريق الذي تبناه في النمو الاقتصادي مصحوبا باختلال الحسابات الاقتصادية الكلية.

أن أهمية البحث لمناقشة احد الجوانب الأساس لسياسات التكييف الاقتصادي، تكمن في الأهمية المتزايدة التي اكتسبتها هذه السياسات في الوقت الراهن وبالتحديد منذ العقد الأخير للقرن العشرين وبالرغم من كونها بدأت منذ ما يقارب ربع قرن، إلا أنها أصبحت سمة أن لم نقل موضة هذا العصر، نتيجة للتحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ أواخر الثمانينات من القرن

* كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

الماضي، ومما زاد من تعاظم أهمية هزة السياسات أنها لم تعد سياسات خاصة بأقتصادات الدول النامية فقط، بل أصبحت سياسة للعالم كله، ولعل بروز الحاجة لتبني هذه السياسات يعود بالدرجة الأولى إلى مجموعة عوامل:أولها: انهيار الإيديولوجية الاشتراكية وانتصار فلسفة اقتصاد السوق، مما دفع الكثير من الدول إلى التحول نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي والاعتماد المتبادل للاستفادة من مزايا الثورة العلمية والتكنولوجية وزيادة القدرة التنافسية قدر المستطاع. أما العامل الآخر لتبني سياسات التكييف الاقتصادي هو تراكم المشكلات الاقتصادية في الدول النامية والتأجيل المتكرر لحلها من قبل الحكومات، مما أدى إلى تراكم الحاجة لإصلاحها وبالتالي زيادة الحاجة لهذه السياسات (استفحال المرض يتطلب زيادة الجرعة). ومن أهم تلك المشاكل (التي نحن بصدد بحثها) هي تراكم مديونية الدول النامية والتزاماتها وبالتالي سقوط معظم الدول المدينة في مصيدة المديونية.

ومن الجدير بالذكر إن العوامل المذكورة آنفا سهلت كثيرا على صندوق النقد والبنك الدوليين عملية تقديم نظام اقتصاد السوق كنظام بديل وأوحد للتغلب على تلك الصعوبات، وبالرغم من كون تلك المؤسسات الدولية تتعامل مع الموضوع سابقا بدقة بعيداً في المظهر عن الانحياز الإيديولوجي لاسيما وان هذا الفراغ سابقا مملوء بفكر إيديولوجي مغاير، إلا أن عالم اليوم يشهد سياسة معلنة ومشروطة من قبل المؤسسات الدولية لتطبيق سياسات التكييف الاقتصادي عند تقديم القروض، ناهيك عن التهافت الكبير بأتجاة تطبيق اقتصاد السوق بكل ما يعنية من خصائص بأعتبارة موضة العصر الاقتصادية.

ونظراً لوجود الأرضية المناسبة والمبررات حسب وجهة نظر رواد الفكر الحر، فأن سياسات التكييف الاقتصادي يمكن تطبيقها في البلدان النامية لحل أزماتها الاقتصادية، المتمثلة باختلاف توازن هياكلها الاقتصادية وسوء تخصيص مواردها ناهيك عن تردي نموها الاقتصادي.

وان المشكلة وحالات الإخفاق التي قد تصاحب تنفيذها لا تكمن في السياسات بحد ذاتها ولكن ترتبط بعوامل ومؤثرات كثيرة أهمها الانتقاء الصحيح والتوقيت السليم لمراحل تنفيذها بالإضافة إلى ضرورة ملائمة الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بعملية التكييف وعلية فإذا رأى البلد المعني إن تلك المعطيات آنفة الذكر ملائمة، فيكون ذلك سبباً كافياً بل وضرورة لطلب الدعم والمعونة الخارجية لتنفيذ تلك الإجراءات.

وانطلاقاً مما سبق يمكن الفرض بأن سياسات التكييف الاقتصادي بمجملها كانت ذات ضرورة موضوعية يرتبط تنفيذها بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد بالإضافة إلى أوضاع المتغيرات الخارجية وان نتائج تنفيذها غير واضحة في المدى القريب لعمق مشاكل البلدان النامية وقد تكون ملموسة في المدى المتوسط أو الطويل.

وللوصول إلى الحيثيات المختلفة لمعرفة انعكاسات المتغيرات الاقتصادية على سياسات التكييف الاقتصادي باعتبارها الهدف الأساس، اتبعنا منهجية التحليل الوصفي البياني تارة والتحليل الكمي تارة أخرى باستعمال أسلوب استدلالي للوصول إلى نتائج تطبيق سياسات التكييف لمعرفة نقاط الخلل ومن ثم اقتراح معالجتها بما يلائم أوضاع البلدان النامية.

وكانت مصادر البحث الأدبيات الاقتصادية الحديثة الذي تتناول موضوع التكييف، لاسيما منشورات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إضافة إلى البحوث العلمية المنشورة في المجلات العلمية، أما البيانات فقد تم الاعتماد على منشورات صندوق النقد العربي خصوصاً ما يتعلق بالبلدان العربية المدروسة وهي الأردن، مصر، المغرب، باعتبارها نموذج للبلدان النامية.

وتم توزيع مادة البحث في المقدمة ومبحثين، كان الأول يتضمن : سياسات التكييف الاقتصادي في الدول النامية:انتقادات وردود، أما الثاني فيتناول: أثر المتغيرات الخارجية على سياسات التكييف الاقتصادي في البلدان النامية،وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: سياسات التكييف الاقتصادي في الدول النامية: انتقادات وردود

عند الحديث عن قابلية تطبيق سياسات التكييف الاقتصادي في الدول النامية يمكن الإقرار بان تلك الدول قامت بتنفيذ برامج تلك السياسات، برغبة أو بدون رغبة في توقيتات زمنية مختلفة تبعاً لظروف وضرورات المناخ الاقتصادي العالمي السائد، وبالرغم من أن هناك بعض الاختلافات بين هذه البرامج وبخاصة فيما يتعلق ببعض النواحي الفنية والإجرائية إلا أن هناك الكثير من المبادىء والعناصر المشتركة التي تمثل قاسماً مشتركاً بينهما، وعموماً يمكن القول إن سياسات التكييف الاقتصادي تتمحور حول ثلاثة إبعاد أساسية:اولهما: تحرير النشاط الاقتصادي من القيود والضوابط التي تفرضها الدولة وتدعيم آليات اقتصاد السوق. وثانيهما: تشجيع القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي مع خصخصة مشروعات القطاع العام وثالثهما استبدال استراتيجيات التنمية ذات التوجة الداخلي باستراتيجيات ذات توجه خارجي غايتها إدماج الاقتصاديات النامية في الاقتصاد العالمي.

وبالرغم من بعض الاختلافات بين الأبعاد الثلاثة آنفة الذكر فيما يتعلق بالنواحي الفنية والإجرائية، إلا إن هناك الكثير من المبادىء والعناصر المشتركة التي تمثل قاسماً مشتركاً كبيراً بينهما، وبشيء من الإيجاز يمكن القول بأن أهم عناصر برامج التكييف الاقتصادي [1] تتمثل في خفض الإنفاق العام وذلك عن طريق تقليص أو إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات وتقليص الإنفاق الموجة إلى القطاعات والخدمات الاجتماعية وخاصة قطاعي الصحة والتعليم، وزيادة الضرائب وتحرير الأسعار بحيث تترك لآليات العرض والطلب، وتخفيض قيمة العملة الوطنية وتحرير التجارة الخارجية، وإلغاء الرقابة على الصرف ورفع يد الدولة عن مسألة التوظيف وتشجيع القطاع الخاص، وخصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة والتخلي عن سياسة الحماية التجارية .....الخ.

وهكذا فأن الدول النامية اتجهت إلى تنفيذ برامج التكييف الاقتصادي تحت ضغوط أزماتها الاقتصادية التي أفرزتها عوامل ومتغيرات عديدة (داخلية وخارجية) من ناحية وضغط مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين من ناحية أخرى، والتحدي الحقيقي الذي يواجه

هذه الدول في الوقت الراهن يتمثل في مدى فاعلية برامج التكييف الاقتصادي في تمكينها في تجاوز أزماتها الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة.[٢]

وتأسيساً على ما تقدم من عرض لأوضاع البلدان النامية ومنها البلدان العربية لازالت سياسات التكييف الاقتصادي مثار جدل واسع بين المعنيين منطلقين من توجهاتهم الفكرية ومن نتائج وآثار تلك السياسات فمنهم من يرى أن نصف الكأس مملوء بينما يرى البعض الأخر أن نصف الكأس فارغاً، ورغم سيادة الرأي الأول في السنوات الأخيرة، ألا إن مطالعة الأدبيات الاقتصادية تفضي إلى وجود الكثير من الانتقادات الموجة لبرامج التكييف بالرغم من الردود والتبريرات من قبل الجهات المروجة لها.

ومن أبرز المآخذ على سياسات التكييف حسب رأي معارضيها، إنها تركت ومنذ العقدين الأخيرين للقرن العشرين ولحد الآن آثار واسعة على كل من الفقر وتوزيع الدخل وفرص العمل في الأقطار المعنية، كما ساهمت هذه السياسات بشكل غير مباشر في العديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى، ولهذا واجهت تلك السياسات الكثير من الانتقادات من قبل معارضيها، وارتفعت المطالبة بضرورة إعادة النظر فيها والعمل على تصحيحها، وكرد فعل على تلك الانتقادات من جهة ولمصلحة مؤسسات التمويل الدولية، أخذت تلك المؤسسات بضرورة مراجعة سياساتها وبرامجها من حين لآخر وجعلها أكثر ملائمة، فمثلاً عند ارتفاع معدلات الكساد نتيجة السياسات الانكماشية المتمثلة (بتخفيض مستوى الطلب الكلي) أصبح هناك حديث عن التكييف مع النمو[٣] Adjustment With Growth في الفترة (١٩٨٥-١٩٨٨).

وعندما ظهرت العواقب الاجتماعية السلبية الناجمة عن تبني برامج التكييف، قامت منظمة اليونيسيف عام ١٩٨٧ بالضغط على صندوق النقد الدولي وأصدرت شعارا (التكييف بوجه إنساني) Adjustment With Human Face وعلى اثر ذلك إضافة المؤسسات الدولية بعداً اجتماعياً للتكييف يهتم بالتوزيع والفقر والفقراء[٤]

وفي السنوات ١٩٨٨-١٩٩٢ بدأ الاهتمام بحماية البيئة يأخذ حيزاً مهما في عملية التكييف بعد ذلك وجدت الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية مكانها في أدبيات التكييف الاقتصادي وهكذا أصبح التكييف يتضمن ويحتوي جميع الأهداف التي كانت مسبقاً مندرجة تحت مصطلح التنمية[٥].

ورغم تكييف سياسة التكييف ذاتها لتجاوز الانتقادات الموجه إليها، إلا إن هناك فرضيات لعدم تناسب سياسة التكييف الاقتصادي للبلدان النامية انطلاقاً من لانتقادات المذكورة، وتشير هذه الفرضيات في مجملها إلى عدم وجود القدرة الكاملة لدى الدول النامية للتكييف، وذلك نظراً لوجود عوائق اقتصادية وسياسية واجتماعية كثيرة تحول دون ذلك من جهة وغياب الأدوات المالية والنقدية اللازمة من جهة أخرى[٦] وسوف نتطرق إلى أهم تلك الفرضيات بالإضافة إلى ردود متبني سياسات التكييف عليها.

(١) انخفاض فاعلية الأدوات المالية والنقدية اللازمة لتنفيذ سياسة التكييف الاقتصادي.

تشير هذه الفرضية إلى أن اغلب الدول النامية لا تملك مقومات تنفيذ تلك السياسات بشكل كفء وان امتلكتها فأنها عادة متباينة وغير مكتملة (غير ناضجة) كما هو الحال عليه في الدول المتقدمة مما يعيق من عملية التثبيت وبالتالي فشل عملية التكييف برمتها، فمثلاً تخفيض قيمة العملة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسن مستوى الصادرات في البلدان النامية لكون اقتصادياتها لا تتسم بمرونة العرض كما هو عليه في البلدان المتقدمة.... وهكذا. إلا أن الرأي الآخر يفند هذه الفرضية، انطلاقاً من سهولة التركيب الهيكلي للاقتصاديات النامية كونها تملك العديد من الأدوات التقليدية المناسبة لأوضاعها بالرغم من افتقارها للأسواق المالية والنقدية وأدوات سياساتها، وبهذا يقول دعاة التكييف: أن سياسات التكييف الاقتصادي تكون أسهل مما هو في الدول المتقدمة للأسباب المذكورة، ويستشهدون على ذلك: إذا أرادت احد الدول النامية تخفيض عجزها المالي فبامكانها التحكم بذلك بوسائل تقليدية سهلة، وكذلك تستطيع تحديد أسعار الصرف أو تحديد اتجاهات التوسع والانكماش في الاقتراض من البنوك المركزية التي هي في الأصل تحت سيطرتها.

(٢) ضعف أدوات تنفيذ سياسات التكييف الاقتصادي :

يقول بعض المعارضين أن أدوات السياسات الاقتصادية لتنفيذ برامج التكييف الاقتصادي قد تكون موجودة إلا إنها ضعيفة التأثير لأسباب منها: ضعف الدولة وانخفاض مرونة عناصر الإنتاج وثنائية الهياكل الاقتصادية من جهة، وبطء استجابة المجتمع من جهة ثانية: وفي هذا يتم تقييم الفرضية المذكورة من قبل الجانب الآخر، كما يلي:

بالنسبة لضعف الدولة النامية قد يكون صائباً من جانب النشئت في مهامها وواجباتها مما ينعكس سلباً بدون شك على نجاح سياسات التكييف. ولكن من جهة أخرى وهذا ما أغفلته هذه الفرضية أن سياسات التكييف وكما تزعم برامج الصندوق والبنك تهدف إلى تقوية الدولة أو جعلها اقل ضعفاً من ذي قبل وذلك بإرشادها إلى كيفية التخلص من مأزقها مثلاً تخفيض الأنفاق العام غير المبرر والانسحاب من المجالات الإنتاجية والتوزيعية التي تتسم بعدم الكفاءة وفسح المجال للقطاع الخاص لرفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية....

إما بالنسبة للحجة الثانية المتضمنة انخفاض مرونة الموارد وثنائية الهيكل الاقتصادي وبطء استجابة المجتمع، فهي لا تستند على أساس سليم كما يشير الاصلاحيون، كون الكثير من الدول النامية حققت خلال العقود الثلاثة الماضية خطوات كبيرة في مجال تنمية قطاعاتها الاقتصادية والتحولات الهيكلية إضافة إلى استجابة المجتمع لترسيخ سلوكيات الرشد الاقتصادي في تلك البلدان وعلى سبيل المثال (دول شرق آسيا).

ومن خلال ما سبق من تقييم نشير إلى تفنيد الفرضية أعلاه من قبل متبني سياسات التكييف، كونهم يقولون أنه إذا كان هناك ضعف في أدوات تنفيذ سياسات التكييف الاقتصادي فهذا مبرر لتبني سياسات تكييف. لإصلاح الأدوات ذاتها كي تستخدم بفاعلية اكبر.

(٣) انخفاض معدل النمو نتيجة التكييف المفرط[٧] :

جوهر هذه الفرضية يفضي بالقول إن أدوات التكييف الاقتصادي قد تكون موجودة وقوية إلا إنها لاستخدم بصورة صحيحة مما يخفض كفاءتها ويدعو إلى زيادة الجرعة منها وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج عكسية غير محتملة كتراجع كبير في معدلات النمو الناتج عن الإفراط في الجرعة التثبيتية مثلا: لكن ما مدى تطابق هذه الفرضية مع الواقع:

يقر دعاة التكييف بصحة الانعكاسات السلبية لسياسة التثبيت (كتخفيض مستوى الطلب الكلي) على معدلات النمو خلال فترة من عام إلى ثلاثة أعوام تقريباً، ولكن يشيرون إلى أن هذا التراجع في النمو ليس عنيفاً لا يلبث أن يعود إلى مستواه الأصلي تدريجياً أو يفوق. ويفترضون جدلاً وجود تلك المخاوف على بلد ينوي تبني سياسات تكييفية وتثبيتية للتخلص من العجز الخارجي، وبالتالي ينبغي علية تجنباً للمحذور أعلاه إحلال الاجراءات التثبيتية ذات الآثار السلبية المتوقعة إحلالا جزئياً أو كلياً (وفقاً لتحسين ظروف تحقيق الهدف بإجراءات تصحيحية وإصلاحية تعزز من القوى الدافعة للنمو وتخلق أرضية مناسبة للنمو الاقتصادي غير أرضية العجوزات المالية المتصاعدة، فمثلاً لتخفيض العجز الخارجي من خلال إجراءات تثبيتية ينعكس سلباً على معدل النمو ولكن لتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي مع تخفيض العجز الخارجي يتطلب زيادة الادخار القومي (الخاص أو الحكومي أو كليهما) وهذا بدورة يتطلب تعديل متغيرات سياسة التكييف الاقتصادي من اجل تحقيق الأهداف الجديدة، حسب وجهة نظرهم[٨] .

(٤) التكاليف الاجتماعية المرتفعة لبرامج التكييف الاقتصادي[٩]

تشير كتابات معارضي سياسات التكييف الاقتصادي: إن لتلك السياسات على مدى العقود الثلاثة الأخيرة انعكاسات سلبية، تتمثل بزيادة إفقار الفئات محدودة الدخل وأولئك السكان الذين يعيشون قرب حد الفقر، وهو ما يترتب عليه بالضرورة زيادة حدة التوترات الاجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة وتدني فرص العمل الأمر الذي يقود إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي وهو ما تتضاءل معه إمكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتركز معظم دراسات التكييف الاقتصادي على مسائل الاختلالات الهيكلية وعجز الموازنة والحساب الجاري والخصم، ويتضح من تجارب بعض البلدان إن ما كان مخصصاً أساسا ليكون ذا فائدة اقتصادية لفئات المجتمع كافة، تبين انه معد لشريحة معينة من السكان، في حين أن الغالبية المتبقية، أما لم تتغير أوضاعهم الاجتماعية أو انتهى بهم الحال إلى أن يدفعوا ثمن المكاسب المتحققة لفئات الدخول المرتفعة.

ولعل الأثر المباشر لبرامج التكييف يتمثل في خفض مستوى الطلب للفئات محددة الدخل وذلك من خلال تجميد الأجور وما يترتب علية من خفض حقيقي للدخل عند تحرير الأسعار كما تترك سياسة تخفيض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وإزالة الدعم عن المواد الأساسية أثرا غير مباشر على فئات

المجتمع ذات الدخل المحدود هذا ويرى معظم المعارضين لبرامج التكييف الهيكلي في البلدان النامية إن الآثار السلبية المحتملة الوقوع تتضح من العوامل الآتية :[١٠]

١- طبيعة سياسات التكييف الهيكلي المتضمنة تخفيض الطلب تؤدي إلى كساد اقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

٢- إن تقليص دور الدولة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمات الاجتماعية ومما ينعكس سلباً على الفقراء وذوي الدخل المحدود.

٣- إن إعادة توزيع الأعمال لصالح القطاع الخاص يؤدي إلى إثراء ذوي الدخول المرتفعة وتدني الأجور والتهديد بالبطالة لذوي الدخل المحدود.

٤- إن تحرير الأسواق نتيجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي يؤدي إلى التهميش لانخفاض القدرة التنافسية ووئد الصناعات الناشئة.

وبناءً على ما سبق يمكن إجمال النتيجة النهائية للتدهور الاجتماعي المترتب على تطبيق برامج التكييف حسب رأي المعارضين، بأربعة محاور: (أ) انخفاض المستوى المعيشي للإفراد وزيادة الفقر (ب) ارتفاع معدلات البطالة (ج) ضعف إمكانية الدولة في تلبية الحاجات الأساسية للفقراء (د) انتقال الثروة الوطنية إلى فئات معينة من المجتمع.

ونعتقد إن هذا الموضوع هو من أكثر المواضيع جدلاً وانتقاداً لبرامج التكيف الاقتصادي، ولهذا فان هناك منظمات إنسانية تدخلت للحد من الآثار السلبية لتلك البرامج منها منظمة اليونيسيف عام ١٩٨٧ حيث رفعت شعار ((التكييف بوجه إنساني)) كما سبق ذكره ونادت بتبني توجهات وأساليب بديلة تحمي الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمعات المتكيفة والمتمثلة بالفقراء والأطفال، وعلى اثر ذلك لقيت هذه الدعوة قبولاً سريعاً من جانب المؤسسات التمويلية الدولية (الصندوق والبنك)، فبدا على اثر ذلك بالتحول تدريجياً من التوجة الاقتصادي التكليكي البحت في التثبيت وتصحيح وضع ميزان المدفوعات إلى توجه أكثر إنساني ومعني أكثر بالأبعاد الاجتماعية.

هذا ويرى المراقبين إن دعوة المنظمات الإنسانية ومنها اليونيسيف أوجدت مخرجاً لمؤسسات بريتون وودز من المأزق الذي وقعت فيه من جراء التطبيق المستمر للبرامج والإخفاقات المتعاقبة لها وتفاقم الأزمات التي هدفت إلى حلها.

من جانب آخر نادت القمة الاجتماعية العالمية[١١] عام١٩٩٥ بدمج الأبعاد الاجتماعية مع برامج التكييف خصوصاً تلك العناصر المتعلقة بالقضاء على الفقر، ومع تزايد الانتقادات لآثار التكييف الاقتصادي على صعيد التكلفة الاجتماعية أصبح واضحاً إن ثمة أسلوب آخر للتكييف يجب أن يتم إتباعه من قبل الدول النامية، ولهذا اقترحت مؤسسات التمويل الدولية إنشاء شبكات الحماية الاجتماعية[١٢] وإدخال إجراءات أخرى ذات أبعاد اجتماعية لتخفيف التكلفة الاجتماعية للتكييف. ورغم تلك التعديلات ذات الطابع الاجتماعي التي أجرتها المؤسسات التمويلية الدولية

تعرضت للانتقاد مرة أخرى، كون تلك المعالجات مبسطة لا تعدو عن كونها إجراءات تكميلية إلى السياسات الاقتصادية، حسب وجهة نظر المعارضين.

ومن خلال ما تقدم يتضح إن هناك تكاليف اجتماعية لا يمكن تجاهلها تم التطرق إليها بالتفصيل، إلا إن المريض عليه أن يتحمل ما يصاحب العلاج من الم كما يقال، وما دامت المتغيرات الداخلية والخارجية توجب القيام بشيء ما، أصبح التوقف عن اتخاذ تدبيرات معينة أشبه بتحدي الطوفان، لذا فان الجانب المؤيد لسياسات التكييف بالرغم من عدم نكرانه التكلفة الاجتماعية، فله ردود ويقول إن المشكلة لا تتعلق بالتكييف بحد ذاته بقدر ما تتعلق بطريقة تنفيذ سياسات التكييف وتسلسلها وتوقيتها، وطبقاً لهذا الرأي يمكن القول إن سياسات التكييف عادة ما يكون لها بالفعل ثمنها الاجتماعي الباهض أحياناً، هو في الأصل ثمن الرجوع المفاجيء للاتجاه الصحيح، لكن هذه الآثار لن تكون بالتأكيد عالية الكلفة اجتماعياً إذا ما اختيرت وطبقت تلك السياسات بشكل سليم وتبنت الحكومة سياسات اقتصادية موازية وداعمة تعمل على توزيع تلك الآثار(اجتماعيا وزمنياً) بطريقة تجعل أفراد المجتمع قادرين على تحملها، إذ ليس من المطلوب عند الشروع في تنفيذ سياسات التكييف البدء مباشرة بتصحيح وإصلاح القطاعات الحساسة مثل خفض الدعم الحكومي للسلع الأساسية، والنفقات العامة في القطاعات الاجتماعية، حيث أن ميزانية الدولة تحوي الكثير من البنود التي تسمح بإجراءات تكييفية وإصلاحية فيها مثل(النفقات الدفاعية وخفض دعم المؤسسات والهيئات الحكومية، والنفقات الاستهلاكية العامة)، إذن تسلسل واولويات وتوقيت برامج التكييف هي من شأن الدولة التي تطبق تلك البرامج وليس من شأن الصندوق أو البنك أو جهة خارجية أخرى. ويشيرون أيضا ،إلى إن سياسات التكييف لا تؤثر في العادة على جميع شرائح المجتمع، إلا إن المتأثر الأول منها موظفو القطاع العام، لكن على العكس يستفيد أو على الأقل لا يتأثر منها أثناء التنفيذ جزء كبير ممن كان يعاني في الفترة السابقة لتنفيذها، وهم على سبيل المثال، المزارعون، وأصحاب المهن الحرة، ومن لاتصل إليهم "الدولة الضعيفة" وآخرون كثر.

نستنتج مما سبق إن الانتقادات الموجهة إلى سياسات التكييف بالرغم من واقعيتها إلا إن ثمن عدم إجراء التكييف أو تأجيله يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الاقتصادية بمختلف جوانبها بمعدل يفوق تكاليف إجراء التكييف[١٣]، وان تكاليف التكييف قد تكون وقتية تتلاشى تلقائياً عندما ينهض الاقتصاد بأعبائه ويكون هناك تقبل اجتماعي لمضامينه وتزال فكرة الاتكالية على القطاع العام ويحسن تخصيص الموارد الاقتصادية. بينما المشكلات الاقتصادية تترسخ ويبقى الاقتصاد يدور في حلقة مفرغة في حالة عدم إجراء تدابير التكييف بحجمها وتوقيتها المناسبين وكما سنرى فيما بعد أيضا إن نجاح تلك السياسات يرتبط كذلك وبشكل كبير بالظروف والأوضاع في الاقتصاد العالمي المتزامنة مع تنفيذ تلك الإجراءات، وبحجم المشاكل الاقتصادية المراد حلها وبمقدار الاختلالات الهيكلية ومدتها وحجم المديونية للبلد المعني.

(٥) فرضية التسليم بكفاءة السوق في تصحيح الاختلالات الهيكلية :

يفترض تقييم سياسات التكييف وفقاً لمعايير ومؤشرات كفاءة السوق، التسليم بهذه الكفاءة، أي التسليم بكفاءة السوق في تصحيح الاختلالات الهيكلية بمجرد رفع القيود والضوابط كافة عنه. وهو في حد ذاته فرض يحتاج لان يخضع للاختبار أو على الأقل للنقاش من قبل معارضي آلية السوق، حيث يشيرون إلى إن السوق ليس نظاماً مستقلاً تحكمه عقلانية اقتصادية بحتة كما تدعي الايدولوجيا الرأسمالية السائدة، فالعلاقات الاجتماعية التي تقوم على أساسها هيمنة الرأسمالية هي التي تحدد الإطار الذي يعمل فيه[١٤]. وترتهن كفاءة السوق في بلوغ الأهداف المرجوة من إتباع حزمة السياسات التكييفية بأمرين أساسيين: اولهما: درجة اكتمال بنية السوق وتوفر شروط عملها الاقتصادية والسياسية. وثانيهما: شروط التكافؤ النسبي للتعامل في السوق العالمي وقواعده .

كما إن هذه الكفاءة من الناحية النظرية ترد عليها العديد من التحفظات سواء فيما يتعلق بالمدى الزمني (أي كفاءتها في كل من المدى القصير والمدى الطويل أو في حالات محدودة) وهي غالباً ما تكون حالات ضعف الطاقة الإنتاجية أو عدم توفرها (بالنسبة للدول النامية أساسا) أو علاقتها بقضايا التوزيع والنمو وهي أيضا ترتبط بالمسائل التي تمسها بشكل مباشر سياسات التكييف الاقتصادي.

إلا أن مؤيدي سياسة آلية السوق، يشيرون إلى أن آلية السوق وأداتها القطاع الخاص يمكن أن ترتفع كفاءتها بشكل تدريجي تلقائياً عندما يكون تشجيع للقطاع الخاص أفرادا ومؤسسات لزيادة ثقله في الاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية القائمة على إطلاق الحرية لقوى السوق التي تكبلها في البلدان النامية لوائح تنظيمية جامدة وقيود كثيرة، وكل ذلك يعني تحسين تخصيص الموارد ورفع الكفاءة وتحقيق معدلات نمو مقبولة.

وعليه يمكن القول إن بنية السوق ستكتمل تدريجياً عندما تكون خصخصة تلقائية قائمة على أساس إصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية من اجل تخفيض النشوهات أسعرية وإزالتها وتشجيع التخصيص الأكثر كفاءة للموارد ثم خلق هيكل اقتصادي أكثر إنتاجية.

أما التكافؤ النسبي للتعامل في السوق العالمية، فيعتمد على خلق القدرة التنافسية، وتمثل قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان أو اختبار الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه تحافظ وتوسع الدخل الحقيقي للمواطنين. وللتبادل الحر أهمية أيضا في تأهيل المؤسسات لكي تصبح تنافسية على مستوى الأسعار والجودة والإبداع، وان تكون قادرة على مواكبة تطور التقنيات والأسواق، ويتطلب العمل على تكييف وتأقلم وسائلها التنظيمية مع التطورات التكنولوجية والتحكم بالتكاليف والجودة والتكوين وسياسات التسويق والانفتاح على الشركاء الفنيين والتجاريين.

المبحث الثاني: أثر المتغيرات الخارجية على سياسات التكييف الاقتصادي في البلدان النامية

أولاً: العلاقة بين سياسة التكييف المطلوبة والمتغيرات المرتبطة بالمديونية:-

من خلال استعراضنا في المبحث الأول للانتقادات والردود حول تطبيق تلك السياسات في البلدان النامية، خرجنا بحصيلة إن تلك السياسات قابلة للتطبيق في تلك البلدان، وان حالات الإخفاق التي قد تصاحب تنفيذها لا تكمن في السياسات بحد ذاتها، ولكنها ترتبط بعوامل ومؤثرات كثيرة، أهمها الانتقاء الصحيح والتوقيت السليم لمراحل تنفيذها، بالإضافة إلى ضرورة ملائمة الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بعملية التكييف. وعلى هذا الأساس فإذا رأى البلد المعني إن تلك المتغيرات آنفة الذكر ملائمة، فيكون ذلك سبباً مقنعاً بل وضرورة موضوعية لطلب المساعدة الخارجية لتنفيذ سياسات التكييف الاقتصادي[١٠]، وتسعى البلدان المطبقة لسياسات التكييف الاقتصادي وبالذات خلال المرحلة الأولى من تلك السياسات أو ما نطلق عليه بأجراءات الاستقرار أو التثبيت، لغرض تحقيق أرصدة إيجابية في ميزان الحساب الجاري، لكي تستخدم في التخفيض من معدلات المديونية المرتفعة(والذي يساوي مقدار المديونية منسوباً إلى الصادرات).

وفي بحثنا هذا سنتناول تحليل العلاقة بين سياسة التكييف المطلوبة والمتغيرات مرتبطة بالمديونية وهي معدل المديونية وسعر الفائدة ومعدل نمو الصادرات في نموذج مبسط كما يأتي:

$$\Delta d = i.d + g \quad \text{.....(1)}$$

باعتبار إن ارتفاع أو انخفاض حجم المديونية يرتبط بشكل أساسي بسعر الفائدة وموقف الميزان التجاري.وبالقسمة على D نحصل على معدل نمو المديونية.

$$\Delta d / d = i + g / d \quad \text{.....(2)}$$

وبالمعالجة الرياضية للمعادلة D=D نحصل على متغير معدل المديونية D/ X

$$d = x d / x \quad \textbf{Or} \quad d / x = d / x \quad \text{.....(3)}$$

وبأستخلاص معدلات النمو لمتغيرات هذه المعادلة نستنتج:

$$\Delta d / d = \Delta x / x + \Delta(d / x) / d / x \quad \text{.....(4)}$$

وبالمعالجة الرياضية نستنتج من المعادلة (٢)و(٤) معادلة النموذج التالي:

$$\Delta(d/x) = \{(i - \Delta x/x).d/x\} + g/x \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

Δd = مقدار التغير في حجم المديونية

d/x = معدل المديونية

g/x = معدل العجز أو الفائض

x = مقدار التغير في الصادرات

i = سعر الفائدة

d = حجم المديونية

$\Delta d/d$ = معدل نمو المديونية

g = مقدار العجز (-) أو الفائض (+)

x = الصادرات

$\Delta x/x$ = معدل نمو الصادرات

$\Delta(d/x)$ = مقدارا التغير في معدل المديونية

ومن النموذج أعلاه يتحدد مقدار التغير في معدل المديونية (D/X) عند الاحتمالات المختلفة لأسعار الفائدة وحجم الصادرات في ثلاثة حالات متوقعة وهي[١١]:-

أ- التكييف الاقتصادي عندما يكون سعر الفائدة يساوي معدل نمو الصادرات $i = \Delta x/x$.

ففي هذه الحالة عند ارتفاع أو انخفاض العجز في الحساب الجاري فسيؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض معدل المديونية بنفس المقدار تقريباً. والشكل (١) يوضح ذلك، فمن خلال القطر(الخط Zz`) والذي يكون عنده $(i = \Delta x/x)$ ومن خلاله تتضح مجموعة الامكانات البديلة لرصيد ميزان الحساب الجاري ومقدار التغير في معدل المديونية، فمثلاً إذا حصل عجز بمقدار (OA) فسيرتفع معدل المديونية بمقدار (OB)، أما إذا حصل فائضا في ميزان الحساب الجاري بمقدار (OD) فسوف ينخفض معدل المديونية إلى (OC).

شكل(٢): يبين حالة تساوي سعر الفائدة مع معدل نمو الصادرات

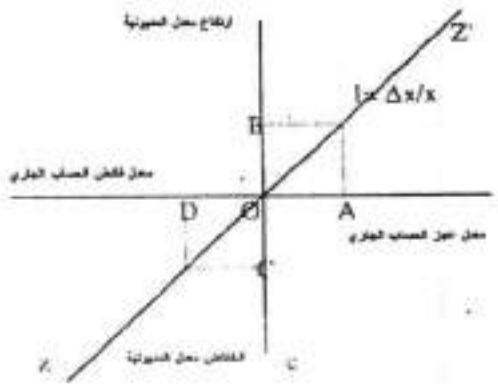

ب- التكييف الاقتصادي عندما يكون سعر الفائدة أعلى من معدل نمو الصادرات $i > \Delta x/x$:-

الشكل(٢) يوضح هذه الحالة التي تعطينا مجموعة من الامكانات البديلة، ففي حالة تحقيق فائض في الحساب الجاري فإن يؤدي انخفاض معدل المديونية بنفس المقدار كما في الحالة الأولى، بل سيرتفع معدل المديونية بمقدار معين. فمن خلال الخط Yy حيث يشير إلى ($i > \Delta x/x$)، أي أن تحقيق فائض في الحساب الجاري بمقدار OD فإن يؤدي إلى انخفاض المديونية بمقدار OC كما في الحالة الأولى، بل سيرتفع معدل المديونية بمقدار OC، ولكي يحول هذا البلد على الأقل دون ارتفاع معدل المديونية، يستوجب عليه اتخاذ إجراءات تكييفية ملائمة من اجل زيادة الفائض في الميزان التجاري إلى OE ، وهي النقطة الحرجة التي يتقاطع فيها الخط Y Y مع المحور الأفقي الذي يمثل الفائض، إما إذا أراد خفض معدل المديونية بمقدار OC مثلاً كما في الحالة الأولى، فيجب عليه مضاعفة الفائض الجاري من خلال إجراءات كثيرة (كتخفيض قيمة العملة، تشجيع الصادرات .....) ليصل إلى OF. ومما سبق نستنتج أنه كلما كان سعر الفائدة أعلى من معدل نمو الصادرات، فإن انخفاض معدل المديونية يتطلب إجراءات تكييفية أكثر لتحقيق رصيد اكبر في ميزان الحساب الجاري، ومن ثم القدرة على تخفيض المديونية وهو هدف تطبيق سياسات التكييف الاقتصادي.

شكل(٣):يبين عندما يكون سعر الفائدة اعلى من معدل نمو الصادرات

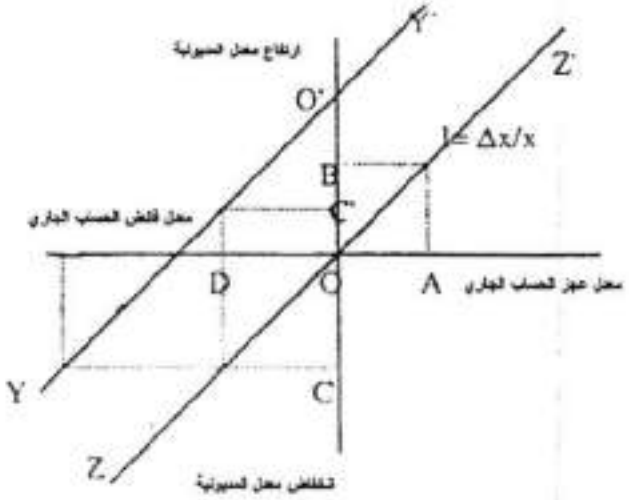

جـ- التكييف الاقتصادي عندما يكون سعرا لفائدة اقل من معدل نمو الصادرات($i < \Delta x/x$):-

في هذه الحالة يتبين أن تحقيق فائض في الحساب الجاري يؤدي إلى تحقيق انخفاض في معدل المديونية بمقدار يفوق معدل الفائض، ويشير الخط TT في (الشكل ٣) إلى مجموعة بدائل محتملة، ولنفترض أن ميزان الحساب الجاري يحقق فائضاً قدره OD، هذا الفائض سيؤدي إلى خفض كبير في معدل المديونية بمقدار OC وهي اكبر بكثير من مقدار الخفض في الحالة الأولى. وبافتراض عدم تحقيق فائض في الحساب الجاري (الرصيد – صفر)، فالبلد المعني بأمكانه خفض معدل مديونية بمقدار O`O، وحتى لو حققت معاملات ميزان الحساب الجاري عن رصيد سلبي (عجز) بمقدار OA، فسيبقى البلد قادراً على خفض معدل مديونية بمقدار ` OB. أما إذا بلغ العجز المقدار OG وهي النقطة الحرجة وهي تمثل تقاطع الخط ``TT مع خط العجز، فان يستطيع البلد الذي يطبق إجراءات التكييف من خفض معدل المديونية. وفي حالة تجاوز مقدار العجز هذه النقطة(G)، فسيأخذ معدل المديونية في الارتفاع بعدها، فمثلاً إذا بلغ العجز OF فسيرتفع معدل المديونية بمقدار Of، وعليه فأن النقطة

الحرجة تعتبر مؤشراً هاماً للبدء في اتخاذ إجراءات التكييف اللازمة لتخفيض العجز وتحقيق فائض أن أمكن، ليتمكن البلد المعني بالتالي من تخفيض معدل المديونية نفسها.

شكل(٣): يبين عندما يكون سعر الفائدة اقل من معدل نمو الصادرات

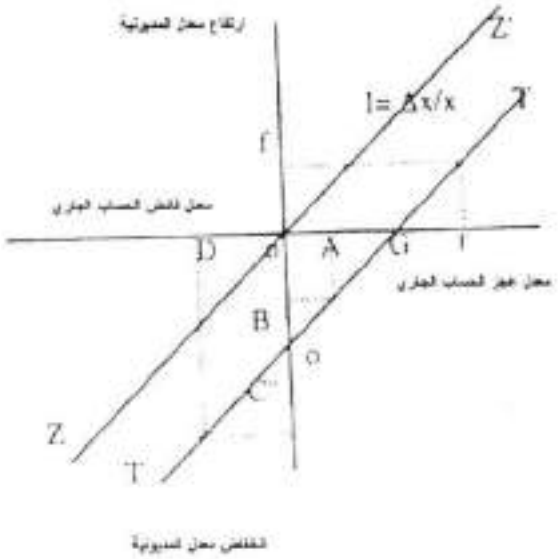

ثانياً : المفاضلة بين تخفيض المديونية وبين تخفيض سعر الفائدة:-

أ – المطالبة بتخفيض المديونية .

يشير الشكل (٤) انه عند المطالبة بإعفاء جزئي من المديونية سوف يتحرك الخط YY' إلى الوضع Yy' ، وعندما يكون معدل عجز الحساب الجاري OA يكون معدل المديونية B' في حين كان قبل الإعفاء B، أما إذا تحقق بعد الإعفاء فائض في الميزان الجاري O'D فسيؤدي ذلك إلى خفض ارتفاع معدل المديونية بشكل اكبر بل سيخفض من المديونية نفسها فستكون النقطة C'' بدلاً من C' قبل التخفيض. وبذلك نستنتج إن المطالبة بتخفيض المديونية يؤدي إلى التخفيض في ارتفاع معدلها (أي إن معدل المديونية يرتفع لكن بمعدل اقل من الفترة السابقة للإعفاء)، ولا يؤدي المطالبة بالإعفاء

الجزئي من المديونية إلى تخفيض المديونية ذاتها إلا إذا تحقق فائضاً ملموساً في ميزان الحساب الجاري (يتعدى بيانياً نقطة تقاطع الخط الجديد Yy` مع محور الفائض (نقطة E`) أو يتجاوزها.

ب – المطالبة بتخفيض سعر الفائدة للمديونية.

من الشكل (٤) أيضا، يتبين أن اكبر إعفاء أو تخفيض جزئي للمديونية يؤدي إلى إن يكون الخط ينطبق Yy` مع الخط ZZ` وذلك عندما يكافيء مقدار الإعفاء مقدار الفارق بين سعر الفائدة ومعدل نمو الصادرات، ولكن لا يمكن أن يتعدى نقطة الأصلO إلى الأسفل. ولكن سيظل معدل المديونية يرتفع بمعدلات اقل من السابق، ولن يستطيع البلد المعني مواصلة التخفيض الحقيقي للمديونية نفسها، أو حتى المحافظة على الوضع الجديد للمديونية بعد الإعفاء، إلا إذا رافق ذلك تحقيق فوائض متكررة في ميزان الحساب الجاري، فبدون تلك الفوائض سيعود معدل المديونية للارتفاع ويعود الوضع كما كان علية قبل الإعفاء.

أن العملية السابقة يمكن تحقيقها أيضا من خلال تخفيض أسعار فائدة المديونية وليس من خلال التخفيض الجزئي للمديونية فقط، فعند تخفيض أسعار فائدة الديون يتحرك الخط YY` إلى Yy` إلى إن يتطابق مع ZZ` عند نقطة الأصل، فهذا يعني إن أسعار الفائدة انخفضت بمقدار الفارق بينهما وبين معدل نمو الصادرات، وفي هذه الحالة يكون البديلان (بديل الإعفاء أو بديل تخفيض سعر الفائدة) متكافئين في المردود الفوري، لكن الملاحظ إن عملية الإعفاء الجزئي من الدين تتم عادة في ظل بقاء سعر الفائدة للدين أعلى من معدل نمو الصادرات، وهذا حال معظم البلدان النامية ذات المديونية. وعلية فأن المحافظة على وضع المديونية الجديد (بعد الإعفاء) يتطلب تحقيق معدلات عالية في نمو الصادرات لكي تتعادل مع أسعار الفائدة المرتفعة وتحول دون صعود المديونية من جديد. أما مواصلة تخفيض المديونية فيتطلب تحقيق معدل نمو في الصادرات يفوق أسعار الفائدة .

وعلى العكس من ذلك ففي حالة تخفيض أسعار الفائدة إلى معدل النمو في الصادرات، فالمحافظة على هذا الوضع يتطلب تحقيق معدلات نمو في الصادرات تساوي فقط أسعار الفائدة التي تم تخفيضها، ولن يرتفع معدل المديونية إلا إذا حصل عجز في ميزان الحساب الجاري. أما إذا تحقق فائض في ميزان الحساب الجاري فسيؤدي إلى تخفيض المديونية بشكل كبير، أما إذا كان بالامكان تخفيض أسعار الفائدة إلى مستوى اقل من معدل نمو الصادرات فسيؤدي ذلك إلى تخفيض المديونية حتى في حالات حدوث عجز في الميزان الجاري، أما إذا تحقق فائض في الميزان فستكون امكانات تخفيض المديونية عالية جداً، حيث إن تخفيض أسعار الفائدة دون معدل نمو الصادرات قد يسمح بتحريك الخط YY' إلى دون مستوى نقطة الأصل (يمكن مقارنة ذلك كما في الشكل ٣).

نستنتج مما سبق إن تخفيض أسعار فائدة الديون تكون على المدى القصير والطويل أكثر جدوى لموقف المديونية من المطالبة بشطب جزء منها، وعموماً فأن هذا الأمر يبقى مرهوناً بمقدار تخفيض أسعار الفائدة ذاتها، فإذا كان التخفيض في أسعار الفائدة طفيفاً فقد تكون المطالبة بشطب جزء من الديون ذات مردود أفضل في هذه الحالة للبلد المعني.

شكل(٤): المفاضلة بين تخفيض المديونية و تخفيض سعر الفائدة

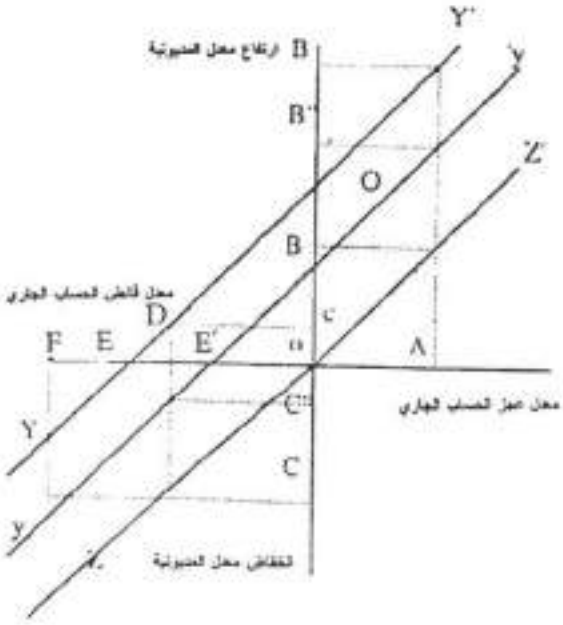

ثالثاً : درجة التحكم في العوامل المؤثرة على موقف المديونية وحركتها[١٣] :-

أن العوامل المؤثرة على المديونية التي سبق تناولها هي (أسعار الفائدة، والصادرات، ورصيد ميزان الحساب الجاري)، تؤثر ارتفاعاً أو انخفاضاً في المديونية بالارتباط بعوامل أخرى داخلية وخارجية تؤثر في حجمها واتجاهاتها، قد لا يكون للبلد المعني أي سيطرة عليها. فأسعار فائدة الديون الخارجية، لا يكون للبلدان النامية أي تأثير عليها فهي تحدد من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والاقتصاديات الكبرى وفقاً لما تملية ظروف الاقتصاد العالمي، أما بالنسبة للصادرات فأنها شأناً يخص البلد المعني من حيث استخدامه لأدوات السياسة الاقتصادية مثل (سعر الصرف، الكمارك، الدعم....) في التأثير على نموها، إضافة إلى ذلك فأن تنمية الصادرات تعتمد على مرونة عرض الاقتصاد والقدرة على تخصيص واستغلال الموارد المتاحة، وهذا الأمر يوفر الأرضية المناسبة لفعالية أدوات السياسة الاقتصادية المذكورة في تنمية الصادرات، إضافة إلى ما ذكر من عوامل داخلية هناك عوامل خارجية تتمثل بأوضاع وظروف الاقتصاد العالمي، فإذا كانت ظروف الاقتصاد العالمي غير ملائمة (انكماشية أو حمائية مثلا) فلن تساهم الصادرات في التخفيف من مشكلة المديونية، أما إذا كانت ظروف الاقتصاد العالمي مشجعة فأن الصادرات سوف تنمو بشكل تلقائي في حالة كون اقتصاد البلد المعني مرن العرض وهناك سياسة اقتصادية انفتاحية. ومما سبق نستنتج أن كلاً من أدوات السياسة الاقتصادية المطبقة(العوامل الداخلية) وظروف وتطورات الاقتصاد العالمي (العوامل الخارجية) لهما الدور الأساسي في دعم الصادرات وبالتالي التأثير على الموقف العام للمديونية.

شكل (٥) العلاقات القائمة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية بموقف المديونية

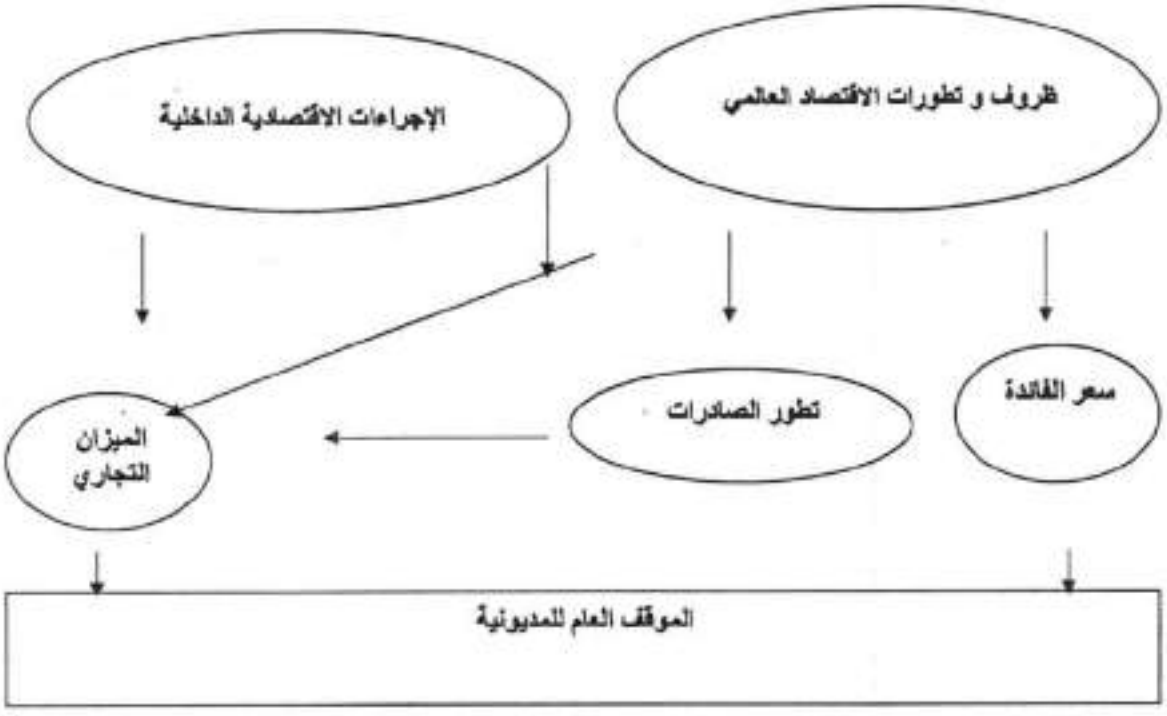

رابعاً : اثر العوامل المرتبطة بالمديونية على سياسات التكييف الاقتصادي في بعض الأقطار العربية

سبق وان تناولنا بالجانب النظري امكانات تطبيق سياسات التكييف الاقتصادي، وبالذات سياسة التثبيت أو الاستقرار بأعتبارة الخطوة الأولى الذي يجب وضعها بشكل صحيح، لكي تكون الخطوات الأخرى لسياسات التكييف الاقتصادي صحيحة. ولذلك تعد دراسة العلاقة بين سياسة التكييف المطلوبة والمتغيرات المرتبطة بالمديونية ذات أهمية كبيرة لمعرفة حيثيات طلب المعونة الخارجية، وعلى هذا الأساس جاء بحثنا هذا لتسليط الضوء على واقع البلدان النامية وأخذنا نموذج منها بعض الأقطار العربية ذات المديونية المرتفعة مثل (الأردن، مصر، المغرب) لدراسة ما هي السبل الكفيلة لتطبيق سياسات التكييف الاقتصادي في تلك الأقطار من خلال تحليل العوامل المرتبطة بالمديونية، بغية معرفة العلاقة ما بين تلك العوامل لمعرفة موقف وواقع تلك الدول، لغرض تحديد سياسة التكييف الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول المدروسة.

وتعد تلك البلدان بأنها ذات مديونية مرتفعة حيث تصنف مصر حسب عبء المديونية (ضمن المجموعة الأولى) بان نسبة مديونيتهما اقل من ٥١ % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تصنف الأردن و المغرب حسب عبء المديونية (ضمن المجموعة الثانية) بان نسبها مديونيتها اقل من ١٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي[١٨]. ويمكن إرجاع أسباب المديونية في تلك الأقطار بشكل عام إلى عوامل داخلية تتمثل بـــ :- الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي؛ الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ سوء إدارة القروض.

إما العوامل الخارجية فتتمثل بـــ: الركود الاقتصادي العالمي؛ ارتفاع أسعار الفائدة؛ ارتفاع أسعار النفط.

أن إدارة الدين العام الخارجي جاءت ضمن برنامج إصلاح اقتصادي شامل يهدف إلى معالجة نقاط الضعف البنيوية لتلك الاقتصاديات، التي لها دور مباشر في تطور مشكلة المديونية الخارجية إضافة إلى الأسباب سالفة الذكر. وتتمثل أهم نقاط الضعف تلك، في تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي في تلك الاقتصاديات والناجم عن محدودية الموارد، مما يؤدي إلى الاعتماد على التمويل الخارجي، إلى جانب التشوهات السائدة فيها والتي تزيد من حجم فجوة الموارد وتقلص فاعلية اقتصاديات تلك الدول.

إن برنامج التكييف الاقتصادي الشامل يتصدى لحل تلك المشكلة أو على الأقل التخفيف من آثارها، من خلال تطبيق إجراءات تثبيتية معينة لأجل تحقيق أرصدة ايجابية في الميزان الجاري لكي تستخدم للتخفيف من المعدل المرتفع للمديونية.

وسعينا ضمن بحثنا هذا دراسة العلاقة بين سياسة التكييف المطلوبة والمتغيرات المرتبطة بالمديونية وهي (معدل المديونية، وسعر الفائدة، ومعدل نمو الصادرات) في الأقطار العربية المدروسة للمدة (١٩٨٣-٢٠٠٣) بالنسبة للمغرب، والمدة (١٩٨٧-٢٠٠٣) بالنسبة لمصر، والمدة (١٩٨٩-٢٠٠٣) بالنسبة للأردن، (حسب مدة تطبيق برامج التكييف في كل قطر). وأشارت النتائج إلى إن معدل سعر الفائدة للمدد المذكورة بلغ ٤,٦٦%، ٣,٣٢% ، ٥,٦٨% لكل من الأردن ومصر والمغرب على

التوالي، في حين بلغ معدل نمو* الصادرات-٠,٠١%، ٠,٠١٧% ، ٠,٠٥٥%، على التوالي وللمدد المذكورة لتلك الأقطار أيضا. وتبين مما سبق أن أعلى مستوى لمعدل (متوسط) سعر الفائدة كان للمغرب تليها الأردن ثم مصر في حين كان معدل نمو الصادرات ضعيفاً جداً لكل تلك الأقطار إلا إن المغرب تأتي بالمقدمة تليها مصر في حين كان معدل نمو الصادرات في الأردن سالبا. ومجمل ما يمثله وضع هذه الأقطار أنة يمثل الحالة الثانية أي (التكييف الاقتصادي في حالة كون سعر الفائدة أعلى من معدل نمو الصادرات I> X/X) وهذا حال معظم البلدان النامية والتي منها الأقطار العربية المدروسة . ولكي تحاول هذه الأقطار اتخاذ اجراءآت لتحقيق الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي وفي مقدمتها الحد من ارتفاع المديونية(أي بقاء مستوى المديونية على حالة) يستوجب عليها زيادة الصادرات من اجل زيادة الفائض في الميزان التجاري بنسبة تعادل الفرق بين سعر الفائدة ومعدل نمو الصادرات. أما إذا كانت تلك الأقطار مصممة على خفض معدل المديونية فعليها العمل على مضاعفة فائض الحساب الجاري التي يتم تحقيقه في الحالة السابقة بمستوى يفوق سعر الفائدة، وحالة الأقطار العربية هذه في ظل رؤية الإصلاح الاقتصادي الشامل تتطلب إجراءات تكييفية لتخفيض مستوى المديونية باعتبارها المشكلة رقم (١) التي تعاني منها تلك الأقطار، فمن هذه الإجراءات منها ما يتعلق بالسياسة الداخلية للبلد مثل تخفيض سعر صرف العملة المحلية وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي وتحفيز المنتوجات المحلية والصناعات المعدة للتصدير، ومزايا تلك الإجراءات لا تتحقق إلا إذا توفرت شروط منها مرونة الجهاز الإنتاجي ومرونة الطلب الخارجي على منتجات تلك الأقطار . ناهيك عن امتلاك القدرة التنافسية في السوق العالمية، وكل تلك الشروط إن توفرت فبالتأكيد ترفع من معدل نمو الصادرات وتحسن وضع الميزان التجاري وبالتالي تخفض مستوى المديونية. أما فيما يتعلق بالاجراءآت مع الأطراف الخارجية لتخفيض عبء المديونية فتتمثل في جدولة الديون الرسمية مع نادي باريس بهدف تحسين هيكل آجال السداد وخفض عبء الديون وتوفير الوقت اللازم لتصحيح الاختلالات الهيكلية، وكذلك جدولة الديون

---

* $Y_t = A * B^t$ Exponential growth curve model
A= constant, B= growth coefficient , B-1= growth rat

التجارية مع نادي لندن لإعادة هيكلة ديون تلك البلدان التجارية من خلال تحويل نسبة من هذه الديون إلى سندات خصم Discount Bounds مثلاً ، وبأسعار فائدة منخفضة لأجل تخفيض رصيد الديون لتلك البلدان. كذلك يجب التركيز على شراء الديون ومبادلتها من خلال الاحتياطيات، ناهيك عن عمليات شطب الديون التي يمكن الحصول عليها بالتفاوض مع الدول الدائنة، وكل هذه الإجراءات سابقة الذكر من شأنها تخفيض عبء المديونية وبالتالي تمكن تلك الاقتصاديات من النهوض ومن ثم الانطلاق في بناء اقتصاديات ذات إمكانية ذاتية، وبالتالي نجاح سياسات التكييف الاقتصادي المطبقة في تلك الأقطار.

شكل(٤): يبين معدلات نمو الصادرات و ترقماتها لكل من الاردن و مصر و المغرب.

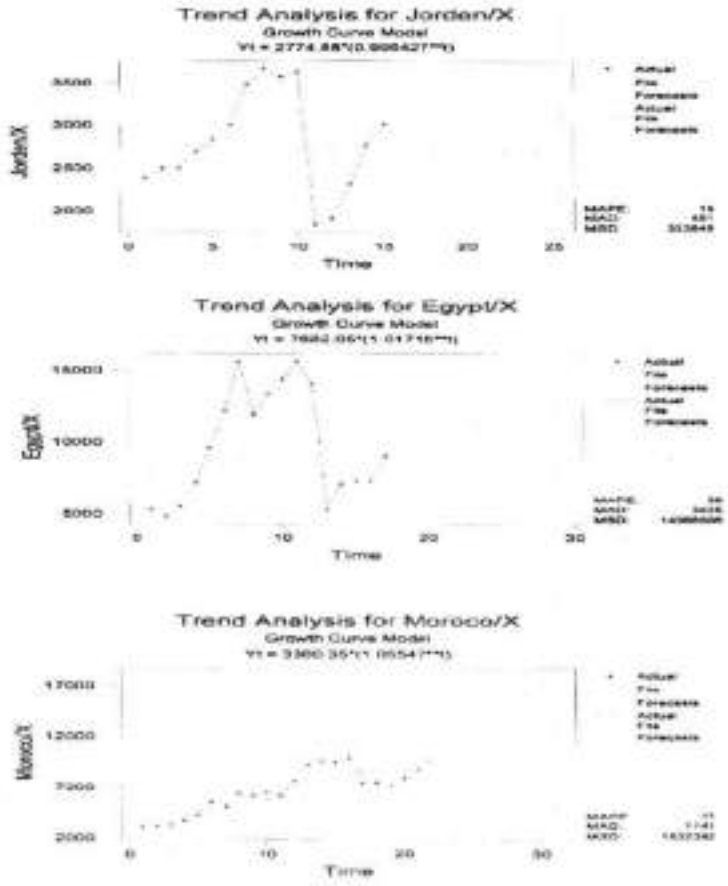

الاستنتاجات والتوصيات

١- تعتبر سياسات التكييف الاقتصادي في الدول النامية بشكل عام والأقطار العربية بشكل خاص ضرورة تتطلبها المرحلة الحالية بالرغم من الانعكاسات السلبية التي قد تحصل في بداية تطبيق تلك البرامج إلا إن الحصيلة النهائية تدعيم وضع الاقتصاد النامي لكي يتأهل للنهوض بأعبائه في ظل المنافسة الدولية، لذا نوصي بضرورة الانتقاء الصحيح والتوقيت السليم لمراحل تنفيذ سياسات التكييف بالإضافة إلى ضرورة ملائمة الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بعملية التكييف.

٢- أن جوهر سياسات التكييف تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال كبح تضخم الطلب، والذي يجب أن ينصب أساسا على الطلب الاستهلاكي غير الضروري ويجب إن لا يمس الطلب الاستثماري، حتى لا يتعارض ذلك مع هدف الدفع المتواصل لعملية التنمية في البلدان النامية، كما يجب أن لا يمس الاستهلاك الضروري للطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل، حتى لا تقع تكلفة مكافحة التضخم على من لا يقدرون على دفعها.

٣- بالرغم من المكاسب القليلة التي حققتها الدول النامية من خلال سياسات التثبيت والتكييف، إلا إن هناك تكاليف لا يستهان بها عند البدء بتطبيق سياسات التكييف، كل هذا يجعلنا نقول إن النوع المناسب من التكييف لا يحدث بالصدفة، إذ يتعين على البلدان النامية أن تضع برنامجاً لمجموعة من السياسات الهيكلية والمحفزة للتصدير والادخار واتخاذ قرارات استثمارية سليمة واستخدام وسائل من شأنها تخفيض الكلفة وخلق بيئة من الاستقرار الشامل، هذا بالإضافة إلى مراعاة التوزيع المناسب للدخول والتخصيص الامثل للموارد.

٤- أن تخفيض أسعار فائدة الديون تكون على المدى القصير والطويل أكثر جدوى لموقف المديونية من المطالبة بشطب جزء منها، وعموماً فأن هذا الأمر يبقى مرهوناً بمقدار تخفيض أسعار الفائدة ذاتها فإذا كان التخفيض في أسعار الفائدة طفيفاً فقد تكون المطالبة بشطب جزء من الديون ذات مردود أفضل للبلدان النامية.

٥- أن كلاً من أدوات السياسة الاقتصادية، المطبقة في البلدان النامية وظروف وتطورات الاقتصاد العالمي لها الدور الأساسي في تحسين وضع الصادرات، (إذا استخدمت الأدوات بشكل كفء واستغلت الظروف بشكل مناسب)، وبالتالي التأثير على الموقف العام للمديونية.

٦- أشارت نتائج التحليل التطبيقي في الأقطار العربية المدروسة (الأردن، مصر، المغرب) إن وضعها يمثل الحالة الثانية أي (التكييف للاقتصادي في حالة كون سعر الفائدة أعلى من معدل نمو الصادرات ($i > \Delta x/x$)، وهذا حال معظم الدول النامية، ولكي تحاول هذه الأقطار اتخاذ إجراءات مناسبة لتحقيق استقرار اقتصادي وفي مقدمتها تخفيض مستوى المديونية أو على الأقل ا إيقاف ارتفاع ذلك المستوى يستوجب عليها تهيئة الأوضاع المناسبة لزيادة الفائض التجاري بحيث يكون معدل نمو الصادرات يفوق معدل سعر الفائدة أو على الأقل يكون هذا الفائض بمقدار الفرق بين سعر الفائدة ومعدل نمو الصادرات.

المصادر و الهوامش

(١) د. رمزي زكي، "التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢١

(2)Ghai D.,"Structural Adjustment ,Global Integration And Social Democracy " , UNRISD , Geneva , 1992 , P. 3-4

(٣) محسن خان ومالكوم نايت، "برامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد الدولي والنمو الاقتصادي" دراسة رقم ٤١،صندوق النقد الدولي، واشنطن،تشرين الثاني، ١٩٨٥، ص٣

(٤) بيتر هيلر،" الفقراء وبرامج التكييف التي يدعمها الصندوق"، التمويل والتنمية، مجلد ٢٥، عدد٤، ديسمبر،١٩٨٨، ص٢

(5)UNRISD , " States Of Disarray : The Social Effects Of Globalization" ، Geneva 1995، P4

(٦) انظر: د.إبراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه "،الجد بحوث ندوة (السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي)، الكويت،١٩٨٨، ص ٢٢٩ – ٢٤٠.

(٧) أنظر:- محسن خان ومالكوم نايت، "برامج التكييف التي يدعمها الصندوق، هل تعوق النمو؟"، التمويل والتنمية، مجلد ٢٣، عدد١، مارس،١٩٨٦، ص٢

ـ محسن خان ومالكولم دايت، "برامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد الدولي والنمو الاقتصادي"، مصدر سابق، ص١١

(٨) صندوق النقد الدولي، "التبوات المتوسطة الأمد بالادخار والاستثمار في مصر"معهد الصندوق،١٩٩٣ ، ص٢٠

(٩) بوكون هوانج، وبيتر نيكولاس، "التكاليف الاجتماعية للتكييف" التمويل والتنمية، مجلد٢٤، عدد٢، يونيو، ١٩٨٧، ص٢٢

(10) ESCWA، " Exploratory Study On Approaches To The Social Impact Of Structural Adjustment Policies " ، United Nations ،New York ، 1997 ، P. 9 – 11

(11)UNRISD/IEUD،"A Different From Of Social Development: The Search For A New Method Of Approach"، Graduate Institute Of Development Studies(IEUD) ،Geneva،1995،P10

(١٢) فارس بن جرادي، عدي قصيور، "شبكات الحماية الاجتماعية: تجارب بعض البلدان العربية"، احد بحوث ندوة (الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية)، تحرير : د.طاهر كنعان، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص٦٣

(١٣) سباستيان ادواردز، وبيتر مونتيل،" ثمن تأجيل التكييف"، التمويل والتنمية، مجلد٢٦ ،عدد٣، سبتمبر،١٩٨٩، ص٣٤

(١٤) د.سمير أمين، " بعض قضايا للمستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر " دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠، ص ٧ – ٩

(١٥) د.محمد عبد الله،" التكييف الهيكلي ومنطلقات طلب الدعم الخارجي" مجلة الثوابت ، بحوث المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني ، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ ، ص ٦٧ .

(١٦) انظر :- د.علي توفيق الصادق، د.نبيل عبد الوهاب لطيفة، (تحرير)،" سياسة إدارة الدين العام في البلدان العربية"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي، العدد٤، مارس،١٩٩٨ ،ص٢٨

– د.زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي: نظرت عامة على بعض القضايا" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٢٦١– ٢٧٢

(١٧) انظر :- د.فؤاد مرسي، "الرأسمالية تجدد نفسها" سلسلة عالم المعرفة،١٤٧، الكويت،١٩٩٠، ص٢٩٣

(١٨) صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ، أيلول، ١٩٩٨،ص١٣٤

تقويم الأداء المالي للمصرف الإسلامي فرع النجف

الدكتور رضا صاحب أبو حمد*

السيد حيدر مجيد عبود الفتلاوي*

أهمية البحث:

تمارس المصارف الإسلامية إلى جانب المصارف الأخرى دوراً هاماً في توفير الموارد المالية اللازمة لعملية الاستثمار وتكوين رأس المال وزيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية إلى جانب تنشيطها لحركة الاقتصاد الوطني من خلال امتصاص الفائض المتوفر لدى الأفراد والمشاريع أو إعادة توجيه استثماراتهم نحو الصيغ الاستثمارية التي تنطبق عليها الشريعة الإسلامية السمحاء مثل المضاربة والمشاركة، أي الاعتماد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، والابتعاد عن الفائدة الربوية، انطلاقاً من الآية الكريمة ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

أهداف البحث:

إن المصرف الإسلامي فرع النجف، حديث النشأة، إلاّ أن تقويم هذه التجربة أصبح ضرورياً في الوقت الحاضر، وذلك للوقوف على الأهداف التي أنشأ من أجلها هذا المصرف، والتعرف على مقدار ما حققه من هذه الأهداف وبذلك فإن أهداف البحث تتمثل في الآتي:

١- تقويم الأداء المالي للمصرف الإسلامي فرع النجف، من حيث تجميع المدخرات وتهيئة الأموال اللازمة للسيولة والاستثمار ومدى مساهمته في خدمة الاقتصاد الوطني.

٢- تقويم الموجودات الصيغ و الاستثمارية التي يعتمدها المصرف الإسلامي وهي المضاربة والمشاركة والمرابحة للأمر بالشراء والاستثمار المباشر.

٣- تقويم مصادر الأموال الذاتية منها والعائدة إلى الغير.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث بالآتي:

١- إن استخدام الأساليب الكمية المتمثلة بالتحليل الأفقي والتحليل العمودي للميزانية له تأثير فاعل في تقويم الأداء المالي للمصرف.

---

* تدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

٢- تؤكد سياسة المصرف الإسلامي على مبدأ السيولة على حساب مبدأ الربحية والذي انعكس على محدودية ربحيتها وكثرة الأموال المجمدة في الصندوق.

٣- ابتعاد المصرف الإسلامي عن صيغ الاستثمار الشرعية المضاربة والمشاركة والاتجاه نحو صيغة المرابحة للآمر بالشراء.

أسلوب البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته، فقد تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الكمي المقارن لميزانية المصرف الإسلامية ولمدة خمسة سنوات. وقد تمثل هذا الأسلوب بإستخدام تحليلين: الأول التحليل الأفقي للميزانية، والثاني التحليل العمودي للميزانية ولكل سنة من سنوات الدراسة، ومن ثم مناقشة هذه التحليلات، ثم الخروج بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

أولاً- الأداء المالي مفهوماً:-

إن مفهوم الأداء مفهوم واسع ينطوي على العديد من المفاهيم الجوهرية المتعلقة بالنجاح والفشل والكفاءة والفاعلية والمخطط والفعلي كماً ونوعاً، وقد عرف (Eccles) الأداء، بأنه انعكاس لقدرة المنشأة وقابليتها على تحقيق أهدافها الطويلة الأجل، والتي تتعلق بأهداف البقاء والتكييف والنمو (Eccles : 1991,31) أما الأداء المالي فإنه وصف لموقف الوحدة الاقتصادية أو المالية في الوقت الحالي وتحديد الاتجاهات التي استخدمت للوصول إليه من خلال دراسة عناصر قائمة المركز المالي ونتيجة النشاط (Gladstone, 1988, 12-11) في حين عرفه آخرون بأنه توضيح لأثر هيكل التمويل على أرباح الوحدة الاقتصادية أو المالية، (Godown,1996,1) والأداء المالي كمفهوم يعتمد على التحليل المالي لنشاط الوحدة الاقتصادية والمالية ككل، الذي يعد بحد ذاته وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله ومفردات خصومه وإيراداته ومصروفاته. والهدف من استعمال التحليل المالي، هو إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الأساسية التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالباً ما تأتي على شكل سياسات مالية تطبقها الوحدة الاقتصادية أو المالية.

كما أن التحليل المالي يستخدم مجموعة من الأساليب لتحديد موقف الوحدة الاقتصادية أو المالية من ناحية القوة والضعف، كذلك إنه يعتمد على مصادر استخدامات الأموال، إضافة إلى النسب المالية والتحليل الأفقي والعمودي للميزانية لغرض المقارنة.

منها، مما يضطر المصرف إلى استملاك جزء من ممتلكات المقترضين بما يعادل قيمة القروض غير المسددة.

٦- الموجودات الأخرى:

تشمل هذه الموجودات: التأمينات لدى الغير، الإيرادات المستحقة غير المقبوضة، مصاريف مدفوعة مقدماً- طلبات تعويض- فروقات نقدية، تعويض شبكات المسافرين المفقودة، وسلف لأغراض النشاط والمنتسبين، وسلف مشروع الإسكان، ونفقات قضائية قبل انتهاء الإجراءات القانونية، وغيرها من الموجودات التي لم تذكر في الفقرات أعلاه.

ويشير الجدول (١) إلى أن قيمة الموجودات الأخرى هذه محدودة وآخذة بالتناقص مع الزمن، حيث كانت في عام ١٩٩٨ (١٧٥,٠٠٠) دينار وأصبحت صفراً في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ، ثم ارتفعت إلى(٤٠٠٠٠٠) دينار في عام ٢٠٠٢، وهذه القيمة يمكن أن تعزى إلى حداثة المصرف الإسلامي في النجف، وإلى قلة الأموال المنفقة على التعويضات، وعلى تمويل المشروعات ذات المشاكل الاجتماعية الكبيرة كمشكلة السكن لأنها تحتاج إلى أموال كبيرة جداً ليس بمقدور المصرف الإسلامي في النجف على تمويلها، وكذلك عدم وجود مشاكل بين المصرف والعملاء، لوضوح سياسة المصارف الإسلامية، وبالتالي لا تكون هناك أموال تنفق على القضاء والإجراءات القانونية.

ب- جانب المطلوبات للميزانية العمومية:

يقصد بالمطلوبات (الخصوم) بأنها الأموال التي توفرت لدى المصرف من مطلوباته ورأسماله، والتي يستخدمها في تمويل استثماراته أو في تمويل الأصول المتوفرة لديه أو لتعزيزها، وتشكل الودائع المصدر الرئيس لموارد المصرف المالية، ثم تأتي بعدها القروض ورأس المال الممتلك، وتسعى المصارف جاهدة إلى زيادة حجم موارد تمويلها إلى أقصى ما يمكن بأقل تكلفة وأقل مخاطرة.

أما فيما يتعلق بالتحليل الأفقي لمطلوبات المصرف الإسلامي فرع النجف فيمكن توضيحها من دراسة كل بنود مطلوبات المصرف خلال الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٢) وكما يأتي:

١- الودائع:

تعد الودائع عصب المصرف، وأهم مصادر أمواله الخارجية، ويسعى المصرف جاهداً لأستقطاب هذه الودائع وتنميتها وزيادتها، ومن ثم توجيه أصحابها إلى التعامل الشرعي الحلال، وتنقسم الودائع على ثلاثة أنواع هي: الودائع تحت الطلب وودائع التوفير وودائع لأجل.

وبعامة فإن مجموع الودائع في المصرف الإسلامي فرع النجف قد زادت خلال مدة الدراسة، إذ أخذت بالارتفاع من (٦٠٧٥٦٨٦٠) دينار إلى(٩٤٥١٣٩٩٥) دينار وإلى(٨٧٠٥٥١٩٦) دينار، ثم إلى(١٦١٢٩٦٢٦٧) دينار، وإلى(٧٠٤٦١١٥٤) دينار للأعوام (١٩٩٨، ١٩٩٩ ،٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي)، أما التغيير في مجموع الودائع كقيمة مطلقة وكنسبة مئوية، كما يظهرها

التحليل الأفقي لمطلوبات الميزانية العمومية جدول (٤) فإنه يشير إلى حدوث زيادة مقدارها (٣٣٧٥٧,١) دينار ونسبتها (٥٥,٦%) خلال العامين (١٩٩٨-١٩٩٩)، وإلى زيادة مقدارها (٧٤٢٤١,١) دينار ونسبتها (٨٥,٣%) خلال العامين (٢٠٠٠-٢٠٠١).

أما نسبة مجموع الودائع إلى إجمالي المطلوبات، فإن التحليل العمودي لمطلوبات الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي فرع النجف جدول (٦) يبين أن هذه النسبة كانت (١٦%) عام ١٩٩٨، ثم ارتفعت هذه النسبة في العامين التاليين (أي ١٩٩٩-٢٠٠٠) إلى حوالي النصف أي أن نصف مبلغ المطلوبات للمصرف الإسلامي فرع النجف يمثل مبلغ الودائع بأنواعها، والنصف الثاني من المطلوبات يمثل البنود الأخرى من المطلوبات. وفي العامين الأخيرين من الدراسة (٢٠٠١،٢٠٠٢) أخذت نسبة مجموع الودائع إلى إجمالي المطلوبات بالزيادة أكثر فأكثر، حتى وصلت إلى(٨٨,٠%) و(٧٠,٠%) للعامين ٢٠٠١، ٢٠٠٢، وهذا يشير بوضوح إلى تزايد مجموع الودائع ونسبتها في المصرف الإسلامي إلى إجمالي المطلوبات خلال فترة الدراسة، حتى أصبحت في السنوات الأخيرة تشكل المصدر الذي يكاد يكون الرئيسي والوحيد لأموال المصرف الإسلامي المتأتية من الغير، وهذا يعني أن المصرف نجح في إقناع الزبائن، وزاد من ثقتهم بأن المصرف مؤهل لحفظ أموال الغير وإدارتها بكفاءة، وإن هذا النجاح الذي حققه المصرف لا يمكن أعزاؤه فقط إلى تطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته المصرفية، وابتعاده عن المعاملات الربوية، كما يشير إليها بعض الباحثين، وإنما أيضاً إلى أنها بفعل تحقيقها لبعض العوائد الطيبة أقنعت زبائنها في مناسبات عديدة، وحدث هذا التوفق بالرغم من أن هذه المصارف تعمل في بيئة غير ملائمة من حيث القوانين والقواعد والأنظمة التي أسست لتدعيم المصارف التجارية التي تتعامل على قاعدة أسعار الفائدة.

أ- ودائع تحت الطلب:

تتكون من الأرصدة الدائنة لحسابات الأفراد لدى المصرف الإسلامي، وتنتقل ملكيتها من شخص لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الصكوك، وهي لا تغل أية عوائد (مجيد، ١٩٩٧،٤٠) ومن وجهة نظر الزبائن، فإن الغرض من هذه الودائع، هو أن تستخدم كوسيلة للمعاملات والمدفوعات والسيولة، إضافة إلى ذلك، يتعين على المصرف الإسلامي أن يعتبر هذه الودائع بمثابة موارده الخاصة، التي يمكن الاستفادة منها، ولكنه لا يتم تحويل أية أرباح تحققها هذه الودائع إلى المودعين، وبالمقابل يتعين على المصرف الإسلامي، أن يضمن القيمة الكاملة الاسمية للودائع. ومن حق المصرف الإسلامي أن يحقق هذا الضمان لودائعه طالما أن المصرف اللاربوي يحقق ذلك من اجل تعزيز ثقة المودعين بالنظام الإسلامي، وهذا ما يؤكد عليه السيد الصدر (قدس الله سره) والشيخ الفياض إذ يقولا أنه ليس هناك مانع شرعي، لأن ما لا يجوز هو أن يضمن العامل رأس المال، وهنا نفترض أن المصرف هو الذي يضمن لأصحاب الودائع نقودهم، وهو لم يدخل العملية بوصفه عاملاً في عقد المضاربة لكي يحرم فرض الضمان عليه، بل بوصفه وسيطاً بين العامل ورأس المال، فهو

إذن جهة ثالثة يمكنها أن تتبرع لصاحب المال بضمان ماله، لحثه على الإيداع والارتباط أكثر بالمصارف الإسلامية بدلاً من المصارف الربوية (الصدر، ٣٢)، (الفياض،٢٨).

كما ويستطيع المصرف الإسلامي زيادة على ذلك تقديم العديد من الحوافز الأخرى لجذب الودائع نحوه، ومن هذه الحوافز: تقديم المكافأة والمنح النقدية أو العينية والإعفاءات أو التخفيف من دفع العمولة والرسوم وحق الأولوية في الاستفادة من التسهيلات المصرفية.

ورغم إن المصرف سيضمن القيمة الاسمية للوديعة، فإن هذه الودائع لا تحصل على أي عائد، ولكن يمكن أن تخضع لرسم معين، عند قيام المصرف بتقديم بعض الخدمات إلى أصحابها، ولعل أهمها خدمات الصكوك.

ويمكن للمصرف الإسلامي، أن يصنف الودائع تحت الطلب إلى ثلاثة أقسام هي (مجيد، ١٩٩٧، ٤٢):

القسم الأول: ويحتفظ به كنقد سائل في خزانته، لضمان قدرته على مواكبة حركة حسابات الودائع تحت الطلب، والمساهمة في تمكينه من تغطية طلبات المودعين للودائع الثابتة (الاستثمارية) عند حلول مواعيد استحقاقها.

القسم الثاني: ويستخدمه المصرف في المضاربة مع المستثمر ويحتل المصرف في هذه المضاربة مركز المضارب، ولا يكون مجرد وسيط.

القسم الثالث: ويوظفه المصرف في القروض والتسهيلات الائتمانية إلى الزبائن ولا يكون هذا التوظيف على أساس المضاربة ولا على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، وإنما يتم تقديمه إلى الزبائن لمساعدتهم في الحالات الطارئة وعند الضرورة (الصدر، ٦٥-٦٦).

وعند ملاحظة الجدول (٢) يتبين أن قيمة الودائع الجارية التي تشكل الجزء الأعظم من مجموع الأنواع الأخرى من الودائع ارتفعت رغم قيمتها الكبيرة من (٣٦٣٧٢٧٢٨) دينار عام ١٩٩٨ إلى (٦٠٠٥٩٦٩٨) دينار عام ١٩٩٩ ثم انخفضت إلى (٤٢٧٢٥٧٥٧) دينار عام ٢٠٠٠، ولكنها بقيت أعلى من قيمتها التي حققتها في السنة الأولى للدراسة، أي ١٩٩٨، ثم انخفضت قيمة الودائع الجارية إلى (٢٧٣٠١٩٤٣) دينار وإلى(٢٥٨٢٠٠٤٦) دينار للأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي، وإذ تمعنا النظر في الجدول (٤) لاحظنا أن مقدار التغيير ونسبته خلال أعوام الدراسة قد تغير، إذ أزاد هذا التغير في الودائع بمقدار (٢٣٦٨٧) دينار وبنسبة (٦٥,١%) خلال العامين ١٩٩٨، ١٩٩٩، ثم قل بمقدار (١٧٣٣,٩) دينار وبنسبة (٢٨,٩%) خلال العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ، ثم انخفض إلى(١٥٤٢٣,٩) وإلى (١٤٨١,٩) بنسبة (٣٦,١%) وبنسبة (٥,٤%) خلال الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠١) و (٢٠٠١-٢٠٠٢) أما نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي المطلوبات الأخرى كما يظهرها التحليل العمودي لمطلوبات الميزانية العمومية لمصرف النجف الإسلامي جدول (٦) فأقل

نسبتين هما (٩٠%) و (١٥%) للعامين ١٩٩٨ و ٢٠٠١، وأعلى نسبتين هما (٣٣%) و (٢٦%) للعامين ١٩٩٩ و٢٠٠٢ على التوالي، وهذه النسب جميعها تعد عالية مقارنة بأنواع الودائع الأخرى، ومقارنة مع أنواع المطلوبات الأخرى باستثناء بند التأمينات والمقبوضات.

ويمكن أن يعزى هذا التراجع في الودائع الجارية بعد أن سجلت ارتفاعاً كبيراً إلى أسباب عديدة منها عدم وجود أي عائد على هذا النوع من الودائع، بل قد تكون هناك تكاليف يتحملها المودع نظري الخدمات المصرفية التي تقدم له من المصرف الإسلامي وكذلك توجه الزبائن إلى الأنواع الأخرى من الودائع الأكثر ربحية كالودائع الثابتة (الاستثمارية) إضافة إلى تزايد فرص الاستثمار وتنوعها في مدينة النجف الأشرف، والتي أخذت تنافس عملية الإيداع في المصارف.

ب- ودائع الاستثمار (الودائع الثابتة):

وهي الأموال التي تودع في حسابات الاستثمار، ويعلم أصحابها إنها سوف تستثمر في مشاريع تنطوي على المخاطرة، وإنها لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي (إقبال، ميراخور، ١٩٨٧، ٩).

وإذا ما تعرضت هذه الودائع عند استثمارها إلى خسائر، التي غالباً ما تكون قليلة، بسبب تنوع حوافظ الاستثمار والانتقاء الحريص للمشروعات، والأشراف والمراقبة على سير أعمالها، فإن هذه الخسائر سوف تنعكس في صورة انخفاض القيمة الاسمية للودائع، أي أن المصرف الإسلامي لا يقدم أي ضمان على القيمة الاسمية لودائع الاستثمار، كما لا يدفع أي معدل عائد ثابت عليها، بل يعامل المودع، كما لو كان حاملاً لأسهم في المصرف، وبالتالي يحق له المشاركة في الأرباح، التي يحققها المصرف، ويساهم بالخسائر، التي قد تتعرض لها عمليات الاستثمار، التي يقوم بها المصرف، وتنعكس هذه المساهمة في تخفيض القيمة الاسمية للوديعة.

أما مقدار الأرباح التي يحصل عليها المودع، أو مقدار الخسائر، التي يتحملها، فإن ذلك عن طريق إجراء اتفاق تعاقدي بين المودع والمصرف الإسلامي، تحدد فيه نسب توزيع الأرباح والخسائر لكل من الطرفين، وإن هذا الاتفاق ينبغي أن يكون قبل إجراء عملية الاستثمار.

ومن الملاحظ أن هذا الاتفاق التعاقدي غير موجود في المصارف التجارية التقليدية، أي أن المودع لا يشارك المصرف في أرباحه وخسائره، وإنما يحصل على معدل عائد ثابت على وديعته مع المحافظة على القيمة الاسمية للوديعة.

أما عن مدة بقاء الوديعة الاستثمارية في المصرف، فيرى بعض الباحثين، إنه من الضروري أن يلتزم المودع بملزم شرعي بإبقاء وديعته مدة لا تقل عن ستة أشهر تحت تصرف المصرف (الصدر،٢٧)، لكي يتمكن من الاستفادة منها في مجال الاستثمار، وعندما يواجه المصرف طلباً من أحد الأشخاص بسحب وديعته الثابتة (الاستثمارية)، فإن المصرف يدفع إليه قيمة الوديعة من الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها في خزانته، والذي يتألف من الآتي (الصدر، ٣٩).

١- جزء من الأرصدة النقدية التي لم يتمكن من استثمارها من الودائع الثابتة.
٢- جزء من الودائع الجارية (تحت الطلب) التي يمكن للمصرف أن يحتفظ بها كالاحتياطي لتغطية طلبات السحب على ودائع الاستثمار.
٣- جزء من رأسماله الممتلك الذي يحتفظ به بصورة سائل نقدي لمواجهة طلبات الزبائن.

كما إن المصرف يسعى جاهداً لتوفير المضاربة الناجحة، ولا يجوز له تأجيل استثمار الودائع الثابتة (الاستثمارية) التي يتسلمها ولا يتماهل في تهيئة الفرصة المناسبة للمضاربة الناجحة بها، بقصد توفير السيولة النقدية في خزانته أو إيثاراً لاستثمار أمواله الخاصة على أموال المودعين (الصدر،٣٠) .

وعند ملاحظة الجدول (٢) يتضح إن الودائع الاستثمارية (الثابتة) أخذت بالزيادة من (١٤٤٩٥٠٠٠) دينار عام ١٩٩٨ إلى(٢١٢٤١٠٠٠) دينار عام ١٩٩٩، ثم إلى(٣١٧٥٠٠٠) دينار عام ٢٠٠٠، ثم حصل انخفاض طفيف في الودائع الثابتة عام ٢٠٠١، حيث انخفضت إلى(٣١٠٨٠٠٠٠) ديناراً ثم انخفضت أكثر عام ٢٠٠٢ إلى (٢٦٧٣٠٠٠٠) دينار أما مقدار التغير في الودائع الاستثمارية ونسبتها بين سنة وأخرى فإن التحليل الأفقي لمطلوبات الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي فرع النجف يظهرها الجدول (٤) والذي يشير إلى حدوث زيادات بخاصة في مدة التسعينات ومطلع القرن العشرين، وبعدها أخذت بالانخفاض.

أما نسبة الودائع الاستثمارية (الثابتة) إلى إجمالي المطلوبات فإن معطيات التحليل العمودي لمطلوبات الميزانية العمومية الجدول (٦) تشير إلى أن الودائع الاستثمارية تحتل المرتبة الثانية بعد الودائع الجارية من مجموع الودائع، وأن نسبتها في تزايد مستمر، إذ زادت من (٦٠%) إلى(١٢%) وإلى(١٧%) ثم استقرت عند هذه النسبة، ثم ازدادت إلى(٣٠%) للأعوام ١٩٩٨ ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي، ولكن ما يلاحظ على هذه النسب إنها متواضعة إن لم نقل قليلة، خاصة إذا ما عرفنا أنها من بين المصادر التي تحقق أرباحاً معينة للمصرف مقارنة بودائع التوفير والجارية مثلاً. ويمكن أن يعود السبب في قلتها وتراجعها إلى بعض الخسائر التي تحملها عدد من أصحاب هذه الودائع، نتيجة للآليات غير الصحيحة التي يعتمدها المصرف الإسلامي في استثماره لأموال المودعين، وتشير تقارير المصرف الإسلامي العراقي، إلى أنه في بداية عمله عام ١٩٩٢، اعتمد صيغة المضاربة، ولكنه لم يوفق فيها، وقد خسر مبالغ كبيرة فيها، مما اضطره إلى إلغاء هذا النوع من الاستثمار.

كما أن المصرف في بداية عمله اعتمد على صيغة المشاركة لاستثمار جزء من أمواله، ولكن نسبة التمويل في هذه الصيغة أيضاً أخذت بالانخفاض حتى وصلت إلى الصفر في عام ١٩٩٥، وذلك لأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على مخاطر مرتفعة، قد تحمل المصرف خسائر كبيرة، ففي عام ١٩٩٦، عندما حصل انخفاض كبير في معدلات الأسعار، امتنع الكثير من الشركاء عن رد أصل مبلغ

٤- **الاستثمار المباشر:** يستثمر المصرف موارده في الموجودات والأصول المنقولة وغير المنقولة التي تدر عليه ربحاً يستطيع أن يغطي بعض مصروفاته ويعطيه إيرادات لمودعيه.

٥- **تمويل استعمال خدمات الموجودات:** ويكون العقد في هذه الحالة هو عقد إجازة بين المصرف والزبون، وبعدها يشتري المصرف الأصل ويدفع ثمنه ثم يؤجره للزبون لمدة معينة كما يتفق عليها بينهم، وهناك نوعان من الإجارة نوع إجارة عادية، حيث تبقى ملكية الأصل للمصرف، والنوع الثاني هو الإجارة المنتهية بالتمليك، حيث يصبح الأصل كاملاً ملكاً للزبون بعد انتهاء مدة العقد.

ومن هنا نجد أن معظم أنواع التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية تقوم على خمسة أنواع من العقود: المضاربة، المشاركة، بيع المرابحة، الاستثمار المباشر، والايجارة، وبالإضافة إلى ذلك فهناك عدة أنواع من العقود نذكر منها: عقود المزارعة، والاستصناع، وبيع السلم، وبيع التوريد، وما شاكلها من العقود، ولكن لا تستخدمها المصارف الإسلامية في الوقت الراهن بشكل فعال غير إنه من الممكن استخدامها في المستقبل.

ثانياً- التحليل الأفقي الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي/ النجف (١٩٩٨-٢٠٠٢)

أ- جانب الموجودات للميزانية العمومية:

بموجب هذا النوع من التحليلات الكمية تتم مقارنة قيم فقرات الموجودات للميزانية العمومية للمصرف الإسلامي فرع النجف، خلال سنوات متتالية (١٩٩٨-٢٠٠٢) ويتضح من هذه المقارنة الآتي:

١-الموجودات النقدية:

تعد من أكثر بنود الموجودات سيولة، وتتألف من جزأين رئيسيين، الجزء الأول: كمية النقود الحاضرة، التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق، لمواجهة طلبات سحب المودعين لأرصدة حساباتهم الجارية، أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق ميعاد دفعها مثل الودائع لأجل.

ويتوقف مقدار النقود التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق على ما يتوقعه من مسحوبات في أية لحظة، ويمثل الجزء الثاني منها الأرصدة النقدية الدائنة، التي يجب أن يحتفظ بها المصرف الإسلامي لدى البنك المركزي، ويكون بنسبة معينة من الودائع، يحدد القانون الحد الأدنى والحد الأعلى لها ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة النافذة المفعول.

ويعتبر الرصيد النقدي المودع لدى البنك المركزي، احتياطياً نقدياً إضافياً من الأصول السائلة، لمواجهة طلب سحب المودعين لودائعهم، ولا يلجأ المصرف عادة إلى سحب هذا الرصيد، إلاّ عند ازدياد ضغط المودعين عليه لسحب ودائعهم (أبو حمد، ٢٠٠٢، ٨٧).

إضافة إلى ذلك تعد ماذا الأرصدة التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية لدى بعضها البعض ولدى المصارف التجارية والمتخصصة الأخرى، والعملات الأجنبية والذهب.

إن جميع هذه الموجودات النقدية الحاضرة، التي يحتفظ بها المصرف الإسلامي تتمتع بأقصى درجات السيولة، غير إنها لا تدر عليه أي دخلاً، ولهذا تحاول المصارف بما فيها الإسلامية أن تقلل من مقدارها في الحالات الاعتيادية إلى أقل قدر ممكن بما يتفق والقوانين المصرفية وسياسة المصرف. وعند ملاحظة الجدول(١) يتبين إن الموجودات النقدية التي يعتمد عليها المصرف الإسلامي فرع النجف، والتي ظهرت لها أرصدة نقدية هي: النقود والمسكوكات بالعملة العراقية، والموجودات النقدية الأخرى (حساب الطوابع المالية، والمسكوكات والعداليات التذكارية، السلف المستديمة، والحوالات الداخلية المبتاعة)، أما الموجودات النقدية الأخرى فهي موجودة في الميزانية، لكن ليست لها أرصدة نقدية، أي إن حسابها يساوي صفراً، وتضم: الأرصدة الأوراق النقدية بالعملة الأجنبية، الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف العاملة بالعراق(الحساب الجاري الطليق وأرصدة الودائع القانونية لدى البنك المركزي، الأرصدة الجارية المدينة مع المصارف العاملة في العراق)، والأرصدة المدينة على خارج العراق.

وبعامة فإن هذه الموجودات النقدية أخذت بالزيادة خلال فترة الدراسة حيث وصلت إلى(٨٣٣٧٠٩٤٦) دينار عام ٢٠٠٢ مقارنة مع قيمتها التي بلغت(١٤٣٠٩٦٤٤) دينار عام ١٩٩٨، وأن أعلى قيمة وصلت إليها هي (١٧٤٣٥١٥٢٠) دينار عام ٢٠٠١.

أما مكونات هذه الموجودات النقدية، فقد انحصرت ببندين هما: بند النقود والمسكوكات بالعملة العراقية، الذي احتل المرتبة الأولى من حيث قيمته، وبند الموجودات النقدية الأخرى، الذي شغل المرتبة الثانية. أما قيمة التغير في هذين البندين ونسبتهما، فيمكن متابعتها من خلال التحليل الأفقي لموجودات الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي فرع النجف الجدول (٢)، الذي يظهر أن النقود والمسكوكات ازدادت بمقدار (١٠١٥٣,٠٨) دينار وبنسبة(٨٥٩,٥%) خلال العامين ١٩٩٨-١٩٩٩، ثم قلت بمقدار (٧٩٤٧,١) دينار وبنسبة (٧٠,١%) خلال العامين ١٩٩٩-٢٠٠٠، ثم إزدادت بمقدار (١٤٣٠٣٧٢) دينار وبنسبة (٤١٣,٨%) خلال العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ثم قلت بمقدار (٩٠٥٠٥,٦) دينار. أي إنها كانت متذبذبة ولكن نحو الصعود، أما البند الثاني للموجودات النقدية هو الموجودات النقدية الأخرى، فإن التحليل الأفقي جدول(٢) يظهر أن التغير في قيمته ونسبته يميل نحو التناقص باستثناء الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠١) حصل فيه زيادة بمقدار(١٤٠٠٣٧,٢) دينار.

أما فيما يتعلق بنسبة الموجودات النقدية ومكوناتها إلى أجمالي الموجودات فإن التحليل العمودي لموجودات الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي فرع النجف الجدول (٥)، يظهر أن نسبة الموجودات النقدية إلى أجمالي الموجودات أخذت بالتزايد وبسرعة كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث

ارتفعت من(٠٦%) عام ١٩٩٨ إلى(٩٣%) عام ٢٠٠٢، وكذلك فإن هذه النسبة هي أكبر النسب الموجودة في التحليل العمودي مقارنة بنسب الموجودات الأخرى، وهذا يدلل على أن معظم الموجودات في الميزانية العمومية في المصرف الإسلامي فرع النجف، هي موجودات نقدية، أما بند النقود والمسكوكات بالعملة العراقية، فإن نسبته إلى أجمالي الموجودات تكاد تكون مساوية تماماً لنسبة الموجودات النقدية لكل سنوات الدراسة باستثناء فارق بسيط جداً للسنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ حيث كانت النسبة الأولى لهاتين السنتين تساوي (٥%) و(٦١%) بينما كانت النسبة الثانية تساوي (٠٦%) و(٦٢%) للمدة نفسها، أما في السنوات التالية للدراسة، أي ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، فإن النسبتين الأولى والثانية كانت منطبقتين تماماً، حيث كانت(١٨%) و (٩٥%) و (٩٣%) على التوالي:

ومن خلال هذين التحليلين الأفقي والعمودي يتبين الآتي:

١- إن الموجودات النقدية في حالة تزايد مستمر، وهذا يعني أن هناك زيادة في الإيداعات النقدية والناتجة من زيادة ثقة المودعين بالمصرف الإسلامي وسياسته.

٢- نسبة النقود والمسكوكات بالعملة العراقية من الموجودات النقدية كانت عالية جداً، خاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة، وهذا يعني أن المصرف الإسلامي فرع النجف حول معظم موجوداته النقدية إلى أرصدة نقدية جاهزة أودعها داخل خزانته، أي إنه لم يعمل على استخدام معظمها في أي مجال من مجالات الاستثمار المربحة.

٣- لم يحتفظ المصرف الإسلامي فرع النجف بأي أرصدة نقدية لدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى في داخل العراق وخارجه، كاحتياطيات نقدية يلجأ إليها عند الحاجة لمواجهة طلبات سحب المودعين لودائعهم.

٤- وفقاً لما سبق يتبين أن المصرف توفق في زيادة الإيداعات النقدية لديه من خلال زيادة ثقة المودعين (أفراد و مؤسسات) به، إلاّ أنه كان متخوفاً في سياسته الاستثمارية، بحيث إنه لم يستثمر من هذه الأموال التي تجمعت لديه إلاّ القليل منها.

٢- حسابات فروع المصرف في البلد (أرصدة مدنية):

يمثل هذا البند حقوق المصرف لدى فروع المصارف الإسلامية الأخرى داخل العراق، وهذا يعني أن المصرف الإسلامي فرع النجف، بدلاً من أن يودع جزء من أمواله لدى البنك المركزي أو المصارف التجارية العراقية أو المصارف الموجودة في الخارج، قام بإيداعها في فروع المصارف الإسلامية الأخرى، لأسباب عديدة قد تكون منها : تقوية التعاون والتبادل بين فروع المصارف الإسلامية، ولضمان بقاء آلية استثمار الأموال متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي المجالات المحللة شرعاً، وكذلك لتدعيم رأس المال الإجمالي للمصارف الإسلامية، ومن ثم زيادة كفاءتها

وقابلياتها على الاستثمار، وعلى زيادة سيولتها النقدية لمواجهة السحوبات اليومية من زبائنها، وعند النمعن في الجدول(١)، إن هذه الحسابات أخذت بالانخفاض الشديد بعد أن كانت قيمتها كبيرة في السنة الأولى من الدراسة، حيث كانت (٢١٠٧٧٨٤٦٧) دينار، ثم انخفضت إلى (١٤٥٩٠١٢٧٦) دينار عام ٢٠٠٠، ثم إلى(٢٥٠١٢٦٠) دينار، عام ٢٠٠١، ثم أصبحت قيمتها صفراً في السنة الأخيرة من الدراسة. وعند دراسة التحليل الأفقي لموجودات الميزانية الجدول (٣) يتبين إن التغير في حسابات فروع المصرف في داخل البلد بالقيمة المطلقة وكنسبة مئوية تميلان إلى التناقص المستمر خلال فترة الدراسة.

وإذا أردنا معرفة نسبة هذا البند إلى أجمالي الموجودات، فإن التحليل العمودي لموجودات الميزانية الجدول (٥) يظهر أن نسبة حسابات فروع المصرف في البلد إلى إجمالي الموجودات كانت تساوي(٩١%) ١٩٩٨، ثم انخفضت إلى (٣٥%) ١٩٩٩، ثم ازدادت إلى (٧٩%) ٢٠٠٠، ثم انخفضت بشكل كبير إلى(٠,٠١%)٢٠٠١، ثم وصلت إلى الصفر في السنة الأخيرة من الدراسة.

ويمكن أن يعود ذلك إلى التغير الذي حدث في سياسة المصرف الإسلامي، حيث عمل على توجيه بعض أمواله إلى الاستثمار بدلاً من الاحتفاظ بها لدى فروع المصارف الإسلامية الأخرى، خاصة وأن مدينة النجف الأشرف في السنوات الأخيرة، أصبحت بالإضافة إلى مكانتها الدينية المتميزة، كونها تضم مرقد الإمام علي بن أبي طالب (ع) ومركزاً سياحياً وتجارياً كبيرا، فضلاً عن تنوع الأنشطة الاقتصادية وتعددها في المحافظة وكثافة سكانها العالية، هذه العوامل وغيرها وسعت فرص الاستثمار، وزادت من احتمالات تحقيق الأرباح.

٣- الاستثمار في الأوراق المالية:

تستثمر العديد من المصارف التجارية جزءاً من مواردها في شراء الأوراق المالية، نظراً لما تدل هذه الأوراق من دخل مرتفع، وإن كانت أقل الأصول سيولة، ذلك أن حملة الأوراق المالية، لا يستردون قيمتها إلاّ بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن، ونتيجة لذلك، فإن القيمة الرأسمالية لهذه الأوراق تتقلب صعوداً أو نزولاً وتتناسب عكسياً مع سعر الفائدة الجاري في السوق، وعلى الرغم من أن الأوراق المالية، هي استثمار قليل السيولة نسبياً، إلاّ إنه من الممكن التعامل بها بالبيع والشراء بسهولة إذا وجدت سوق مالية واسعة، وتحتوي محفظة الأوراق المالية على مجموعتين من الأوراق: (أبو حمد،٢٠٠٢، ٨٩).

أ- سندات الحكومة والمؤسسات العامة والإدارات المحلية، أي السندات التي تصدرها الحكومة أو المضمونة بواسطة الحكومة، ويعتبر هذا النوع من الأوراق المالية أكثر ثباتاً وأقل إيراداً مقارنة بالأوراق المالية الأخرى، ويكون البنك المركزي مستعداً لشرائها بصورة دائمة من المصارف عند الضرورة.

ب- الأوراق المالية الأخرى، وتشمل هذه المجموعة من الأوراق المالية مجموعة الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات والمشروعات غير الحكومية المختلفة.

وعند ملاحظة الجدول (١) يظهر أنه لا توجد أية استثمارات في الأوراق المالية للمصرف الإسلامي فرع النجف، إذ أن الرصيد النقدي لهذا البند في الميزانية العمومية له تساوي الصفر، وهذا يمكن أعزاؤه، إلى الضعف في السوق المالية (سوق الأوراق المالية متوسط وطويلة الأجل أو البورصات) في العراق بصورة عامة، وفي مدينة النجف بصورة خاصة، حيث إنشيء أول سوق للأوراق المالية في العراق سنة ١٩٩١، وهو سوق بغداد للأوراق المالية، وهذا يعني إنها سوق حديثة، ومقتصرة على محافظة بغداد، أما المحافظات الأخرى بما فيها محافظة النجف يتم فيها بيع وشراء العملات الأجنبية، أما الأوراق المالية فلا وجود لها في هذه السوق الذي العكس على ضعف أو عدم التعامل بهذه الأوراق من قبل المصرف الإسلامي وهذا يمكن أن يعود إلى عدة أسباب منها:

محدودية الصلاحيات التي حددها قرار إنشاء السوق للمتعاملين فيه، وعدم التفاعل الجيد من قبل الشركات الإنتاجية في طرح أسهمها في السوق، وكذلك ضعف الرقابة والإشراف على المتعاملين في السوق المالية، وعدم وجود الرغبة الجادة على تطويره، إضافة إلى ضعف الوعي الاستثماري للمواطنين فيما يتعلق بعملية بيع وشراء الأسهم والسندات. هذا إضافة إلى إن هناك عوامل خاصة في النجف لم تساعد على تطوير سوق البورصة منها إن معظم الشركات والمؤسسات الموجودة في النجف تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي فهي لا تقوم بطرح أسهم أو سندات في السوق ولا تقوم بشرائها من السوق كنشاط استثماري تمارسه إضافة إلى نشاطها الإنتاجي الأساسي في حالة توفر فائض للنقدي لديها.

٤- الائتمان النقدي:

يعد الائتمان النقدي أكثر مجالات الاستثمار إيجابية للمصارف التجارية، نظراً لارتفاع الفوائد المتحققة عنه، مقارنة بالاستثمارات الأخرى، ومن بعد فهو الاستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية. وقد وردت تعاريف كثيرة لمفهوم الائتمان، منها أنه قابلية الحصول على ثروة أو حقاً فيها مقابل الدفع في المستقبل، أو هو التبادل الحالي للبضائع والخدمات والممتلكات أو الحقوق فيها مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل (الشماع، ١٩٧٥، ٤٦٢-٤٦٣)، وهذا يعني أن الائتمان يمكن أن يكون بصورة نقود كالقروض والسلف، ويمكن أن يكون بصورة غير نقدية كالاستثمار في الأوراق التجارية المخصومة وأذونات الخزانة، وهذا المفهوم للائتمان هو نفسه في المصارف الإسلامية، إذ أن الائتمان النقدي في الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي، يتكون من: الحسابات الجارية المدينة، والقروض والسلف، والديون المتأخرة التسديد، والأوراق التجارية المخصومة، وعند ملاحظة الجدول (١) يتبين أنه لا يوجد أي رصيد نقدي لبند الائتمان النقدي، خلال

فترة الدراسة. أما لماذا لا يكون هناك أي استخدام للأموال في هذا البند من بنود موجودات المصرف، سواء أكان من خلال منح القروض والسلف إلى الغير، أو في مجال شراء الأوراق التجارية المخصومة التي تتصف بالإضافة إلى أنها قد تحقق أرباحاً للمصرف، فإنها تتمتع بسيولة عالية، أي يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة وسرعة بدون خسارة أو بخسارة قليلة. فلأن المصرف الإسلامي يعمل وفق الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإنه لا يمنح القروض بفائدة، لأنه عمل غير محلل لديه، بل إنه يقدم الأموال إلى الغير (أفراد أو شركات) على شكل قروض حسنة، بدون فائدة، ومن أجل عودة الأموال التي يرغب المصرف الإسلامي تقدمها للغير، سالمة، فإنه قد يطلب العديد من الضمانات والإجراءات التي قد لا تتوفر عند الراغبين بالاقتراض الحسن من المصرف، إضافة إلى ذلك إن الأموال المودعة لديه تتحمل تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة يجب تغطيتها وتحقيق بعض الأرباح، وهذا مما يدفع المصرف إلى توجيه اكبر قدر ممكن من أمواله في المجالات التي تحقق له أكبر قدر من الأرباح كالمضاربة والمشاركة والمرابحة.

أما لماذا لا يستثمر المصرف جزء من أمواله في الجزء شبه النقدي من الائتمان، أي في شراء الأوراق التجارية المخصومة، وذلك لمحدودية السوق النقدية في النجف والعراق، بل لعدم وجودها أصلاً في مدينة النجف. وأن الموجود هو سوق غير نظامية لبيع وشراء العملات الأجنبية فقط. لذلك هناك حاجة ملحة لوجود هذه الأسواق (النقدية والمالية) وإلى نظم وقواعد مصرفية إسلامية متطورة تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الحالية، وتحقق المنافع للطرفين (المصرف والعميل).

٥- الموجودات الثابتة:

إن المصارف عموماً لا تفضل الاستثمار في الموجودات الثابتة، إلا في حدود حاجاتها للقيام بأعمالها المصرفية المعتادة، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض سيولتها، وصعوبة تحويلها إلى نقد إلا بعد فترة من الزمن. وفي الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي كما يظهر في الجدول (١) تتكون الموجودات الثابتة من فقرتين هما:

الموجودات المحتفظة بها لأغراض الأعمال الصيرفية حسب القيمة الدفترية، والتي تكاد تكون قيمتها ثابتة عند (٥٥٨١٤١٤) دينار خلال فترة الدراسة مع بعض الزيادات الطفيفة على قيمتها، والذي يؤكد ذلك الجدول (٣) حيث لم يظهر أي تغير واضح في قيمتها، بل كانت نسبة الزيادة تشير إلى الصفر في معظم سنوات الدراسة. أما فيما يتعلق بالفقرة الثانية من بند الموجودات الثابتة، وهي الموجودات المستملكة نتيجة تسوية الديون، فلا يوجد لها أي قيمة نقدية في كل سنوات الدراسة في الميزانية العمومية، وهذا أمر منطقي، لأن المصرف الإسلامي لم يمنح أية قروض أو سلف للغير، وبالتالي لا تتحقق هذه الفقرة لأنها تحصل نتيجة لعدم تسديد بعض المقترضين، لقروضهم أو لجزء

منها، مما يضطر المصرف إلى استملاك جزء من ممتلكات المقترضين بما يعادل قيمة القروض غير المسددة.

٦- الموجودات الأخرى:

تشمل هذه الموجودات: التأمينات لدى الغير، الإيرادات المستحقة غير المقبوضة، مصاريف مدفوعة مقدماً- طلبات تعويض- فروقات نقدية، تعويض شبكات المسافرين المفقودة، وسلف لأغراض النشاط والمنتسبين، وسلف مشروع الإسكان، ونفقات قضائية قبل انتهاء الإجراءات القانونية، وغيرها من الموجودات التي لم تذكر في الفقرات أعلاه.

ويشير الجدول (١) إلى أن قيمة الموجودات الأخرى هذه محدودة وآخذة بالتناقص مع الزمن، حيث كانت في عام ١٩٩٨ (١٧٥,٠٠٠) دينار وأصبحت صفراً في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ، ثم ارتفعت إلى(٤٠٠٠٠٠) دينار في عام ٢٠٠٢، وهذه القيمة يمكن أن تعزى إلى حداثة المصرف الإسلامي في النجف، وإلى قلة الأموال المنفقة على التعويضات، وعلى تمويل المشروعات ذات المشاكل الاجتماعية الكبيرة كمشكلة السكن لأنها تحتاج إلى أموال كبيرة جداً ليس بمقدور المصرف الإسلامي في النجف على تمويلها، وكذلك عدم وجود مشاكل بين المصرف والعملاء، لوضوح سياسة المصارف الإسلامية، وبالتالي لا تكون هناك أموال تنفق على القضاء والإجراءات القانونية.

ب- جانب المطلوبات للميزانية العمومية:

يقصد بالمطلوبات (الخصوم) بأنها الأموال التي توفرت لدى المصرف من مطلوباته ورأسماله، والتي يستخدمها في تمويل استثماراته أو في تمويل الأصول المتوفرة لديه أو لتعزيزها، وتشكل الودائع المصدر الرئيس لموارد المصرف المالية، ثم تأتي بعدها القروض ورأس المال المملك، وتسعى المصارف جاهدة إلى زيادة حجم موارد تمويلها إلى أقصى ما يمكن بأقل تكلفة وأقل مخاطرة.

أما فيما يتعلق بالتحليل الأفقي لمطلوبات المصرف الإسلامي فرع النجف فيمكن توضيحها من دراسة كل بنود مطلوبات المصرف خلال الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٢) وكما يأتي:

١- الودائع:

تعد الودائع عصب المصرف، وأهم مصادر أمواله الخارجية، ويسعى المصرف جاهداً لاستقطاب هذه الودائع وتنميتها وزيادتها، ومن ثم توجيه أصحابها إلى التعامل الشرعي الحلال، وتنقسم الودائع على ثلاثة أنواع هي: الودائع تحت الطلب وودائع التوفير وودائع لأجل.

وبعامة فإن مجموع الودائع في المصرف الإسلامي فرع النجف قد زادت خلال مدة الدراسة، إذ أخذت بالارتفاع من (٦٠٧٥٦٨٦٠) دينار إلى(٩٤٥١٣٩٩٥) دينار وإلى(٨٧٠٥٥١٩٦) دينار، ثم إلى(١٦١٢٩٦٢٦٧) دينار، وإلى(٧٠٤٦١١٥٤) دينار للأعوام (١٩٩٨، ١٩٩٩ ،٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي)، أما التغيير في مجموع الودائع كقيمة مطلقة وكنسبة مئوية، كما يظهرها

التحليل الأفقي لمطلوبات الميزانية العمومية جدول (٤) فإنه يشير إلى حدوث زيادة مقدارها (٣٣٧٥٧,١) دينار ونسبتها (٥٥,٦%) خلال العامين (١٩٩٨-١٩٩٩)، وإلى زيادة مقدارها (٧٤٢٤١,١) دينار ونسبتها (٨٥,٣%) خلال العامين (٢٠٠٠-٢٠٠١).

أما نسبة مجموع الودائع إلى إجمالي المطلوبات، فإن التحليل العمودي لمطلوبات الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي فرع النجف جدول (٦) يبين أن هذه النسبة كانت (١٦%) عام ١٩٩٨، ثم ارتفعت هذه النسبة في العامين التاليين (أي ١٩٩٩-٢٠٠٠) إلى حوالي النصف أي أن نصف مبلغ المطلوبات للمصرف الإسلامي فرع النجف يمثل مبلغ الودائع بأنواعها، والنصف الثاني من المطلوبات يمثل البنود الأخرى من المطلوبات. وفي العامين الأخيرين من الدراسة (٢٠٠٢،٢٠٠١) أخذت نسبة مجموع الودائع إلى إجمالي المطلوبات بالزيادة أكثر فأكثر، حتى وصلت إلى(٨٨,٠%) و(٧٠,٠%) للعامين ٢٠٠١، ٢٠٠٢، وهذا يشير بوضوح إلى تزايد مجموع الودائع ونسبتها في المصرف الإسلامي إلى إجمالي المطلوبات خلال فترة الدراسة، حتى أصبحت في السنوات الأخيرة تشكل المصدر الذي يكاد يكون الرئيسي والوحيد لأموال المصرف الإسلامي المتأتية من الغير، وهذا يعني أن المصرف نجح في إقناع الزبائن، وزاد من ثقتهم بأن المصرف مؤهل لحفظ أموال الغير وإدارتها بكفاءة، وإن هذا النجاح الذي حققه المصرف لا يمكن أعزاؤه فقط إلى تطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته المصرفية، وابتعاده عن المعاملات الربوية، كما يشير إليها بعض الباحثين، وإنما أيضاً إلى أنها بفعل تحقيقها لبعض العوائد الطيبة أقنعت زبائنها في مناسبات عديدة، وحدث هذا التوافق بالرغم من أن هذه المصارف تعمل في بيئة غير ملائمة من حيث القوانين والقواعد والأنظمة التي أسست لتدعيم المصارف التجارية التي تتعامل على قاعدة أسعار الفائدة.

أ- ودائع تحت الطلب:

تتكون من الأرصدة الدائنة لحسابات الأفراد لدى المصرف الإسلامي، وتنتقل ملكيتها من شخص لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الصكوك، وهي لا تغل أية عوائد (مجيد،٤٠،١٩٩٧) ومن وجهة نظر الزبائن، فإن الغرض من هذه الودائع، هو أن تستخدم كوسيلة للمعاملات والمدفوعات والسيولة، إضافة إلى ذلك، يتعين على المصرف الإسلامي أن يعتبر هذه الودائع بمثابة موارده الخاصة، التي يمكن الاستفادة منها، ولكنه لا يتم تحويل أية أرباح تحققها هذه الودائع إلى المودعين، وبالمقابل يتعين على المصرف الإسلامي، أن يضمن القيمة الكاملة الاسمية للودائع. ومن حق المصرف الإسلامي أن يحقق هذا الضمان لودائعه طالما أن المصرف اللاربوي يحقق ذلك من اجل تعزيز ثقة المودعين بالنظام الإسلامي، وهذا ما يؤكد عليه السيد الصدر (قدس الله سره) والشيخ الفياض إذ يقولا أنه ليس هناك مانع شرعي، لأن ما لا يجوز هو أن يضمن العامل رأس المال، وهنا نفترض أن المصرف هو الذي يضمن لأصحاب الودائع نقودهم، وهو لم يدخل العملية بوصفه عاملاً في عقد المضاربة لكي يحرم فرض الضمان عليه، بل بوصفه وسيطاً بين العامل ورأس المال، فهو

إذن جهة ثالثة يمكنها أن تتبرع لصاحب المال بضمان ماله، لحثه على الإبداع والارتباط أكثر بالمصارف الإسلامية بدلاً من المصارف الربوية (الصدر، ٣٢)، (الفياض،٢٨).

كما ويستطيع المصرف الإسلامي زيادة على ذلك تقديم العديد من الحوافز الأخرى لجذب الودائع نحوه، ومن هذه الحوافز: تقديم المكافأة والمنح النقدية أو العينية والإعفاءات أو التخفيف من دفع العمولة والرسوم وحق الأولوية في الاستفادة من التسهيلات المصرفية.

ورغم إن المصرف سيضمن القيمة الاسمية للوديعة، فإن هذه الودائع لا تحصل على أي عائد، ولكن يمكن أن تخضع لرسم معين، عند قيام المصرف بتقديم بعض الخدمات إلى أصحابها، ولعل أهمها خدمات الصكوك.

ويمكن للمصرف الإسلامي، أن يصنف الودائع تحت الطلب إلى ثلاثة أقسام هي (مجيد، ١٩٩٧، ٤٢):

القسم الأول: ويحتفظ به كنقد سائل في خزانته، لضمان قدرته على مواكبة حركة حسابات الودائع تحت الطلب، والمساهمة في تمكينه من تغطية طلبات المودعين للودائع الثابتة (الاستثمارية) عند حلول مواعيد استحقاقها.

القسم الثاني: ويستخدمه المصرف في المضاربة مع المستثمر ويحتل المصرف في هذه المضاربة مركز المضارب، ولا يكون مجرد وسيط.

القسم الثالث: ويوظفه المصرف في القروض والتسهيلات الائتمانية إلى الزبائن ولا يكون هذا التوظيف على أساس المضاربة ولا على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، وإنما يتم تقديمه إلى الزبائن لمساعدتهم في الحالات الطارئة وعند الضرورة (الصدر، ٦٥-٦٦).

وعند ملاحظة الجدول (٢) يتبين أن قيمة الودائع الجارية التي تشكل الجزء الأعظم من مجموع الأنواع الأخرى من الودائع ارتفعت رغم قيمتها الكبيرة من (٣٦٣٧٢٧٢٨) دينار عام ١٩٩٨ إلى (٦٠٠٥٩٦٩٨) دينار عام ١٩٩٩ ثم انخفضت إلى (٤٢٧٢٥٧٥٧) دينار عام ٢٠٠٠، ولكنها بقيت أعلى من قيمتها التي حققتها في السنة الأولى للدراسة، أي ١٩٩٨، ثم انخفضت قيمة الودائع الجارية إلى (٢٧٣٠١٩٤٣) دينار وإلى(٢٥٨٢٠٠٤٦) دينار للأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي، وإذ نمعن النظر في الجدول (٤) لاحظنا أن مقدار التغيير ونسبته خلال أعوام الدراسة قد تغير، إذ أزاد هذا التغير في الودائع بمقدار (٢٣٦٨٧) دينار وبنسبة (٦٥,١%) خلال العامين ١٩٩٨، ١٩٩٩، ثم قل بمقدار (١٧٣٣,٩) دينار وبنسبة (٢٨,٩%) خلال العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ، ثم انخفض إلى(١٥٤٢٣,٩) وإلى (١٤٨١,٩) بنسبة (٣٦,١%) وبنسبة (٥,٤%) خلال الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠١) و (٢٠٠١-٢٠٠٢) أما نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي المطلوبات الأخرى كما يظهرها التحليل العمودي لمطلوبات الميزانية العمومية لمصرف النجف الإسلامي جدول (٦) فأقل

نسبتين هما (٩٠%) و (١٥%) للعامين ١٩٩٨ و ٢٠٠١، وأعلى نسبتين هما (٣٣%) و (٢٦%) للعامين ١٩٩٩ و٢٠٠٢ على التوالي، وهذه النسب جميعها تعد عالية مقارنة بأنواع الودائع الأخرى، ومقارنة مع أنواع المطلوبات الأخرى باستثناء بند التأمينات والمقبوضات.

ويمكن أن يعزى هذا التراجع في الودائع الجارية بعد أن سجلت ارتفاعاً كبيراً إلى أسباب عديدة منها عدم وجود أي عائد على هذا النوع من الودائع، بل قد تكون هناك تكاليف يتحملها المودع نظري الخدمات المصرفية التي تقدم له من المصرف الإسلامي وكذلك توجه الزبائن إلى الأنواع الأخرى من الودائع الأكثر ربحية كالودائع الثابتة (الاستثمارية) إضافة إلى تزايد فرص الاستثمار وتنوعها في مدينة النجف الأشرف، والتي أخذت تنافس عملية الإيداع في المصارف.

ب- ودائع الاستثمار (الودائع الثابتة):

وهي الأموال التي تودع في حسابات الاستثمار، ويعلم أصحابها إنها سوف تستثمر في مشاريع تنطوي على المخاطرة، وإنها لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي (إقبال، ميراخور، ١٩٨٧، ٩).

وإذا ما تعرضت هذه الودائع عند استثمارها إلى خسائر، التي غالباً ما تكون قليلة، بسبب تنوع حوافظ الاستثمار والانتقاء الحريص للمشروعات، والأشراف والمراقبة على سير أعمالها، فإن هذه الخسائر سوف تنعكس في صورة انخفاض القيمة الاسمية للودائع، أي أن المصرف الإسلامي لا يقدم أي ضمان على القيمة الاسمية لودائع الاستثمار، كما لا يدفع أي معدل عائد ثابت عليها، بل يعامل المودع، كما لو كان حاملاً لأسهم في المصرف، وبالتالي يحق له المشاركة في الأرباح، التي يحققها المصرف، ويساهم بالخسائر، التي قد تتعرض لها عمليات الاستثمار، التي يقوم بها المصرف، وتنعكس هذه المساهمة في تخفيض القيمة الاسمية للوديعة.

أما مقدار الأرباح التي يحصل عليها المودع، أو مقدار الخسائر، التي يتحملها، فإن ذلك عن طريق إجراء اتفاق تعاقدي بين المودع والمصرف الإسلامي، تحدد فيه نسب توزيع الأرباح والخسائر لكل من الطرفين، وإن هذا الاتفاق ينبغي أن يكون قبل إجراء عملية الاستثمار.

ومن الملاحظ أن هذا الاتفاق التعاقدي غير موجود في المصارف التجارية التقليدية، أي أن المودع لا يشارك المصرف في أرباحه وخسائره، وإنما يحصل على معدل عائد ثابت على وديعته مع المحافظة على القيمة الاسمية للوديعة.

أما عن مدة بقاء الوديعة الاستثمارية في المصرف، فيرى بعض الباحثين، إنه من الضروري أن يلتزم المودع بملزم شرعي بإبقاء وديعته مدة لا تقل عن ستة أشهر تحت تصرف المصرف (الصدر،٢٧)، لكي يتمكن من الاستفادة منها في مجال الاستثمار، وعندما يواجه المصرف طلباً من أحد الأشخاص بسحب وديعته الثابتة (الاستثمارية)، فإن المصرف يدفع إليه قيمة الوديعة من الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها في خزانته، والذي يتألف من الآتي (الصدر، ٣٩).

١- جزء من الأرصدة النقدية التي لم يتمكن من استثمارها من الودائع الثابتة.
٢- جزء من الودائع الجارية (تحت الطلب) التي يمكن للمصرف أن يحتفظ بها كالاحتياطي لتغطية طلبات السحب على ودائع الاستثمار.
٣- جزء من رأسماله الممتلك الذي يحتفظ به بصورة سائل نقدي لمواجهة طلبات الزبائن.

كما إن المصرف يسعى جاهداً لتوفير المضاربة الناجحة، ولا يجوز له تأجيل استثمار الودائع الثابتة (الاستثمارية) التي يتسلمها ولا يتماهل في تهيئة الفرصة المناسبة للمضاربة الناجحة بها، بقصد توفير السيولة النقدية في خزانته أو إيثاراً لاستثمار أمواله الخاصة على أموال المودعين (الصدر،٣٠) .

وعند ملاحظة الجدول (٢) يتضح إن الودائع الاستثمارية (الثابتة) أخذت بالزيادة من (١٤٤٩٥٠٠٠) دينار عام ١٩٩٨ إلى(٢١٣٤١٠٠٠) دينار عام ١٩٩٩، ثم إلى(٣١٧٥٠٠٠) دينار عام ٢٠٠٠، ثم حصل انخفاض طفيف في الودائع الثابتة عام ٢٠٠١، حيث انخفضت إلى(٣١٠٨٠٠٠٠) ديناراً ثم انخفضت أكثر عام ٢٠٠٢ إلى (٢٦٧٣٠٠٠٠) دينار أما مقدار التغير في الودائع الاستثمارية ونسبتها بين سنة وأخرى فإن التحليل الأفقي لمطلوبات الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي فرع النجف يظهرها الجدول (٤) والذي يشير إلى حدوث زيادات بخاصة في مدة التسعينات ومطلع القرن العشرين، وبعدها أخذت بالانخفاض.

أما نسبة الودائع الاستثمارية (الثابتة) إلى إجمالي المطلوبات فإن معطيات التحليل العمودي لمطلوبات الميزانية العمومية الجدول (٦) تشير إلى أن الودائع الاستثمارية تحتل المرتبة الثانية بعد الودائع الجارية من مجموع الودائع، وأن نسبتها في تزايد مستمر، إذ زادت من (٦٠%) إلى(١٢%) وإلى(١٧%) ثم استقرت عند هذه النسبة، ثم ازدادت إلى(٣٠%) للأعوام ١٩٩٨ ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي، ولكن ما يلاحظ على هذه النسب إنها متواضعة إن لم نقل قليلة، خاصة إذا ما عرفنا أنها من بين المصادر التي تحقق أرباحاً معينة للمصرف مقارنة بودائع التوفير والجارية مثلاً. ويمكن أن يعود السبب في قلتها وتراجعها إلى بعض الخسائر التي تحملها عدد من أصحاب هذه الودائع، نتيجة للآليات غير الصحيحة التي يعتمدها المصرف الإسلامي في استثماره لأموال المودعين، وتشير تقارير المصرف الإسلامي العراقي، إلى أنه في بداية عمله عام ١٩٩٢، اعتمد صيغة المضاربة، ولكنه لم يوفق فيها، وقد خسر مبالغ كبيرة فيها، مما اضطره إلى إلغاء هذا النوع من الاستثمار.

كما أن المصرف في بداية عمله اعتمد على صيغة المشاركة لاستثمار جزء من أمواله، ولكن نسبة التمويل في هذه الصيغة أيضاً أخذت بالانخفاض حتى وصلت إلى الصفر في عام ١٩٩٥، وذلك لأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على مخاطر مرتفعة، قد تحمل المصرف خسائر كبيرة، ففي عام ١٩٩٦، عندما حصل انخفاض كبير في معدلات الأسعار، أمتنع الكثير من الشركاء عن رد أصل مبلغ

المشاركة إلى المصرف لعدم قدرتهم على ذلك- مما سبب خسائر كبيرة للمصرف، - وعلى أثر ذلك ألغا المصرف تعامله مع صيغة المشاركة، وأصبحت معظم أموال المصرف الإسلامي كما تؤكد التقارير الصادرة عنه توجه نحو صيغة المرابحة للآمر بالشراء*، حتى وصلت نسبة استثمار، أموال المصرف في هذه الصيغة في عام ١٩٩٩ إلى(٩٩,٤%) بحجة المحافظة على أموال المودعين واستثمارها في مجالات مضمونة ومربحة وخالية من أية مخاطر (الشيخون،٢٠٠٢، ٤٣٠).

أما استثماراته المباشرة في بعض الشركات كشركة طيبة لخدمات السيارات، وشركة البصائر للتجارة العامة المحدودة وشركة الوفاق للمقاولات الإنسانية، فإن المصرف لجأ إلى تصفيتها منذ عام ١٩٩٩، وذلك، بسبب توقف هذه الشركات عن مزاولة نشاطها (شيخون،٢٠٠٢، ٤٣٠).

كما إن عمل المصرف في النشاط الصناعي والزراعي والعقاري، إضافة إلى أنه محدود، فإنه متناقص وبالتالي فإن عمل المصرف الإسلامي أقتصر على النشاط التجاري عبر صيغة للأمر بالشراء، وابتعاده عن المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وعن المشاركة في حل المشاكل الاجتماعية الكبرى. كمشكلة السكن والبطالة التي يعاني منها المجتمع.

والجدول أدناه يوضح الإيرادات التي حققها المصرف العراقي الإسلامي- من صيغ المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستثمارات العقارية، وكيف أن الصيغة الأولى تحتل المكانة الأولى من إجمالي الإيرادات التي يحققها المصرف.

جدول الإيرادات المتحققة

الإيرادات	١٩٩٨	١٩٩٩
إيرادات المرابحة	%٩١,١٠	%٩٢,٠٥
إيرادات المشاركة	%,٠١	%٠,٠١
إيرادات المضاربة	%٠,٠	%٠,٠
إيرادات الاستثمارات العقارية	%٠,٠٣	%٠,٠٢
إيرادات أخرى	%٨,٨٦	%٧,٩٢

المصدر: د. محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٤٣٤

* يمثل إحدى صور العقود البيعية، التي تتضمن قيام الطرف الأول المصرف الإسلامي بشراء بضاعة معينة (بيت، سيارة...) لصالح الطرف الثاني الزبون، مقابل مبلغ معين يضاف إلى ثمن هذه البضاعة، كما يتفق الطرفان على مكان وشروط تسليم البضاعة وطريقة سداد قيمتها للمصرف، وعادة ما تمنح المصارف لزبائنها فترة سداد تراوح بين (٦ إلى١٨ شهر) وفقاً لنص العقد، وسواء تعلق الأمر بالسداد دفعة واحدة، أو على دفعات متكررة تظل البضاعة ملكاً للمصرف كضمان له حتى انتهاء سداد كل قيمة البضاعة (طه،١٩٩٩، ١٠٦).

وهذا يعني إن المصرف الإسلامي ابتعد عن الصيغتين الإسلاميتين اللتين تعدان من أكثر الصيغ الإسلامية انطباقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهما المضاربة والمشاركة لأن فيها تقاسم الإرباح والخسائر بين المصرف والزبون، أي تتضمن المخاطر واحتمالات تحقق الأرباح والخسائر، وفضل استخدام صيغة المرابحة للأمر بالشراء، رغبة في الحصول على عوائد سريعة ومضمونة، حيث تتصف بأنها تتضمن سرعة دوران رأس المال. وهذه الصيغة عندما تطبق بالآلية التي تعتمدها المصارف الإسلامية، فإنها لا تصمد أمام أحكام الشريعة الإسلامية، لأنها تتضمن بعض الشبهات (الخاقاني،٢٠٠٢، ١٧٧-١٨١).

علماً أن الخسائر التي حققها المصرف الإسلامي من اعتماده صيغ المضاربة والمشاركة لا لانهما صيغتان غير عمليتين وناجحتين، وإنما ناتج عن سوء الإدارة والتخطيط الجيد للفرص الاستثمارية، وعدم الصدق في التعامل، سواء من قبل المصرف أو من قبل المستثمر فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار وبمقدار الأرباح والخسائر أي أن نجاح العمل في صيغتي المضاربة والمشاركة يتعلق بالصدق في التعامل والكفاءة العالية هي إدارة الاستثمارات واختيار الفرص الجيدة، والالتزام باليات المضاربة والمشاركة التي تؤكد عليها الشريعة الإسلامية، وكذلك حب تحقيق المنفعة للطرفين (المصرف والمستثمر)

بل إن تطبيق هذه الصيغ من قبل المصارف الإسلامية له آثاره الإيجابية، تتعدى حدود المصرف والزبون، وتصل إلى المجتمع والاقتصاد الوطني، إذ أن التمويل القائم على تقاسم الأرباح والخسائر، فإنه يمكن من تسخير قدرات المقاولين ذوي الدخول المحدودة، إلى المساهمة في زيادة الإنتاج والاستخدام وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح ذوي الدخول المحدودة، (شابرا، ١٩٩٦، ٣٩٠) .

إضافة إلى ذلك فإن التمويل بالمضاربة والمشاركة يساهم باستقرار النظام الاقتصادي، مقارنة بالنظام بتمويل الدين على أساس الفائدة، إذ أن الأخير يميل إلى تعزيز التمايز الطبقي وتعميقه لصالح ذوي الدخول المرتفعة.

ج- وديعة التوفير:

تشتمل هذه الوديعة على خصائص النوعين السابقين، فهي تلتقي مع الوديعة الجارية، في إمكانية السحب منها متى شاء المودع ذلك وبدون إخطار، وتلتقي مع الوديعة الاستثمارية في إمكانية دخولها في مجال المضاربة، ويعامل المصرف الإسلامي هذه الوديعة معاملة ودائع الاستثمار.

وفي ضوء ما تقدم يتضح الآتي (الصدر،٦٥) (مجيد،٤٥،١٩٩٧):

١- إن المصرف الإسلامي لا يلزم المودع بإبقاء وديعة التوفير لديه مدة معينة، كستة أشهر كما يلزم أصحاب الودائع الثابتة (الاستثمارية) بذلك، بل يمنح أصحابها الحق في سحب أموالهم متى أرادوا ذلك، وبهذا تتشابه ودائع التوفير من هذه الناحية مع الودائع تحت الطلب، ولكن هذا لا

يمنعه من إدخالها في مجال المضاربات واستثمارها عن هذا الطريق كما يستثمر الودائع الثابتة وبنفس الشروط والحقوق.

٢- وحتى يضمن المصرف الإسلامي قدرته على مواجهة طلبات السحب من المودعين، فإنه يعمل على تحديد النسب التي تسحب فعلاً من مجموع ودائع التوفير، فمثلاً إذا كانت النسبة لا تزيد في العادة عن (١٠%) من مجموع ودائع التوفير، فإنه يعتبر عشر كل وديعة من ودائع التوفير وديعة تحت الطلب، ولا يدفع عليها أية أرباح يحققها المصرف بل يحتفظ بها كقرض في حالة كاملة من السيولة النقدية لمواجهة طلبات السحب من المدخرين الذين يشترط عليهم المصرف أن لا يطالبوا إلاّ بقيمة الوديعة، وهكذا سوف يحصل المودع على فرصة السحب متى أراد، خلافاً لصاحب الوديعة الثابتة (الاستثمارية) وفي مقابل ذلك لا تدخل وديعة التوفير كلها في مجال الاستثمار والمضاربة، بينما تدخل الوديعة الثابتة كلها في ذلك المجال.

وكلما طلب المدخرون مدخراتهم قام المصرف بتسديد الطلب من الجزء الذي أعتبره قرضاً من ودائع التوفير وأحتفظ به كسائل نقدي، وفي هذه الحالة يحل هو محل المودع في المضاربات التي أنشأها.

وعند تتبع البيانات المتعلقة بودائع التوفير في الجدول (٢) يلاحظ أنها لم تستقر على وتيرة واحدة صعوداً أو انخفاضاً، بل كانت متأرجحة، إذ انخفضت من (٦٩٤٦١٤٤) دينار عام ١٩٩٨ إلى(٥٢٢٨٠١٩) دينار عام ١٩٩٩، ثم ارتفعت إلى(٦٨١٨٩٨١) دينار عام ٢٠٠٠، وإلى(٧١٥١٠٣١) دينار عام ٢٠٠١، ثم انخفضت بشكل كبير إلى(٣٩٩٠٧٠٢) دينار عام ٢٠٠٢.

أما نسبة مساهمة ودائع التوفير في إجمالي المطلوبات، فإن التحليل العمودي لمطلوبات الميزانية يظهر أن نسبتها كانت قليلة جداً، وتراوحت بين (٠,٠٣%- ٠,٠٤%) لكل سنوات الدراسة، والسبب في ذلك يمكن أن يعود إلى عدم رغبة الأفراد خاصة ذوي رؤوس الأموال الكبيرة والتجار بإيداع أموالهم في حساب التوفير، وذلك لأنهم يعتقدون أنه إذا كانت الرغبة في الإيداع تحقيق الأرباح فإنه يفضل إيداعها في حساب الودائع الثابتة (الاستثمارية) وإذا كان الهدف هو سحب الأموال متى شاءوا لغرض تحقيق المعاملات اليومية والاقتصادية فيفضل إيداعها في ودائع تحت الطلب، إضافة إلى ذلك يمكن أن يعود أيضاً إلى ضعف الثقافة المصرفية الإسلامية في أن ودائع التوفير من الممكن لها أن تحقق أرباحاً معينة.

هـ- الأرصدة الدائنة للخارج:

تمثل المبالغ أو الأرصدة النقدية المودعة في المصرف الإسلامي والتي تعود ملكيتها للغير في الخارج سواء أكان هذا الغير أفراداً أو مؤسسات، ويبدو من مطلوبات الميزانية العامة، إن المصرف الإسلامي فرع النجف، ليس لديه أية أرصدة نقدية دائنة للخارج، أي أن حسابه يساوي صفراً وهذا

يمكن أن يعود إلى عدم معرفة الغير (أفراد ومؤسسات) أو عدم رغبتهم بالتعامل مع المصرف الإسلامي فرع النجف، أو أن الأخير لم يعلن للغير خاصة الموجودين في خارج البلد، بأن هناك مصرفاً يعمل وفقاً للشريعة الإسلامية في النجف، وأن له رأسمال معين، وانه أجرى عقودا للمضاربة والمشاركة والاستثمارات الأخرى، لزيادة ثقة الغير (أفراد ومؤسسات) وحثه على التعامل معه.

٢- حسابات فروع المصرف في البلد:

يشير إلى مقدار ما لدى المصرف الإسلامي فرع النجف من ودائع تعود ملكيتها إلى فروع المصارف الإسلامية الأخرى الموجودة في البلد، وتظهر الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي فرع النجف، إن هذا الحساب يساوي صفراً لكل سنوات الدراسة، وهذا يعني أن فرع المصارف الإسلامية في المحافظات الأخرى ليست لها أي رصيد نقدي في مصرف النجف الإسلامي، على الرغم من أن للأخير أرصدة نقدية في الفروع الأخرى كما تشير إليه موجودات الميزانية العمومية لكل سنوات الدراسة وهذا يمكن أن يعود إلى اعتقاد المصرف الإسلامي فرع النجف إن استثمار جزء من أمواله في فروع المصارف الإسلامية الأخرى أكثر ربحية وأقل مخاطرة مقارنة بالاستثمار ببعض المجالات الأخرى.

٣- الاقتراض من الداخل والخارج:

عندما يتعرض المصرف إلى أزمة مالية مؤقتة يفكر أولاً بالاقتراض من الداخل من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، ثم بالاقتراض من الخارج إذا اقتضت الضرورة لذلك، وتطبيعي أن يكون هذا الاقتراض بدون فائدة، ويوجد مثل هذا التعاون فيما بين المصارف الإسلامية حيث تقدم المصارف الأخرى الأرصدة النقدية الكافية للمصرف المحتاج لمساعدته على التخطي من أزمته المالية. وفي حالة إعتذار هذه المصارف عن تقديم العون المالي للمصرف المعني، أو أن المبالغ النقدية التي قدمتها له غير كافية لذلك، فإنه يلجأ إلىالبنك المركزي. الذي يعد المقرض الأخير للمصارف، وعلى الرغم من إعتبار الإقتراض من البنك المركزي إحدى الطرق التي تعتمدها المصارف لمعالجة أزمات السيولة العابرة، إلاّ أنه غالباً ما تتردد في ذلك، حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم رضا البنك المركزي عن المصارف التي تكرر الاقتراض منه. (هندي، ١٩٩٦، ١٣٤) .

ويتميز الاقتراض عموماً عن الودائع بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وكذلك فإن رصيد القرض غالباً ما يظل ثابتاً طوال فترة الاقتراض، أما أقساط تسديد القرض، فهي معروفة مقدماً سواء من حيث القيمة أو التوقيت، مما يعني انخفاض تكلفة إدارتها (هندي ١٩٩٦، ١٣٥)، وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن للقروض بصورة عامة بعض العيوب من أهمها، أنه قد يتعذر الحصول على القروض بدون فائدة، وإن تم تحقيق القرض، فقد لا نحصل على مبلغ القرض المطلوب أو قد تحدد التشريعات المالية حدوداً معينة للاقتراض (Robichek at an ١٩٧٦, ٢١٢).

ومن أجل حث المصارف الإسلامية الأخرى والأفراد والمؤسسات المالية الأخرى على عدم اعتماد القروض الربوية المحرمة، وتقديم القروض غير الربوية (بدون فائدة) للمصرف الإسلامي الذي يعاني من أزمة سيولة مالية لديه، فإنه يمكن معالجة ذلك من خلال تحديد الهدف من الاقتراض، فإذا كان الهدف هو قيام المصرف المعني بالاستثمار بنفسه أو من خلال الغير، فإنه في هذه الحالة يمكن أن يحول القرض إلى مضاربة (الصدر ١٥٤،١٩٩٤) أي بدلاً من أن يكون هو مقترض ومقرض للغير في نفس الوقت، يكون كوسيط بين المصرف الذي يمتلك المقدرة المالية (صاحب رأس المال) وبين المستثمر (العامل) مقابل جعالة معينة يحصل عليها المصرف المعني نظير لخدماته التي قدمها لكل من صاحب رأس المال والمستثمر.

أما إذا كان القرض الذي يحتاجه المصرف المعني ليس الهدف منه الاستثمار، وإنما الوفاء بمتطلبات المودعين، أو لإنفاقه في وجوه استهلاكية معينة، فإن المصرف في هذه الحالة يستطيع أن يحصل على القرض المطلوب وبدون فائدة عليه من خلال تحديد مبلغ معين يعادل الفائدة على مثل هذا القرض، ولكن ليست على أساس إنها فائدة، وإنما هي جعالة تقدم للمصرف المقرض، فمثلاً إذا حاول مصرف معين أو أي شخص الحصول على قرض، فإنه يقوم بإنشاء جعالة، يعين فيها جعلاً معيناً على الإقراض فيقول، من أقرضني (١٠٠٠٠٠)دينار فله (١٠٠٠) دينار وهذا الجعالة تغري مالك المائة ألف دينار. فيتقدم إليه ويقرضه (١٠٠٠٠٠) دينار وحينئذ يستحق (١٠٠٠) دينار وهذا الإستحقاق لا يجعل القرض ربوياً، لأنه ليس بموجب عقد القرض، بل هو إستحقاق بموجب الجعالة (الصدر، ١٩٩٤، ١٦٤-١٦٥).

وعند ملاحظة بند الاقتراض من الداخل والخارج في الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي فرع النجف، نجده يتكون من ثلاثة فقرات هي: الاقتراض الداخلي، والاقتراض من البنك المركزي، والاقتراض من العالم الخارجي، وإنه لا يتضمن أية رصيد نقدي في الميزانية العمومية ولكل سنوات الدراسة وهذا يعني أنه لا تكون هناك حاجة إلى الاقتراض من الغير، وهذا يفسر إن المصرف لا يعاني من أية أزمات مالية خلال فترة الدراسة.

٤- التأمينات والمقبوضات:

بالإضافة إلى الودائع والقروض، فإن المصرف الإسلامي يحصل على مواد مالية من أموال التأمينات النقدية أو العينية كالودائع أو العقارات أو الكفالات الشخصية، بالإضافة إلى تحويل الراتب على المصرف إذا كان مقدم الطلب موظفاً، كما يقوم المصرف برهن الأصل (السيارة، الشقة، أو الأرض... الخ) باسم المصرف علاوة إلى تأمين شامل لصالح المصرف، مقابل التسهيلات المصرفية (فتح الاعتمادات المستندية، إصدار الكفالات، ...الخ)

وعند ملاحظة الجدول (٢) يتبين إن التأمينات والمقبوضات بصورة عامة انخفضت خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت من (١٤٩٣٢٠٠٠٠٠) دينار عام ١٩٩٨ إلى (٣١٨٠٠٠٠) دينار عام

٢٠٠٢، إلاّ أنه تخلل هذا الانخفاض العام في بند التأمينات والمقبوضات ارتفاعا ملحوظاً خاصة في سنة (٢٠٠٠) مقارنة مع سنة ١٩٩٩، وإن مقدار هذه الزيادة كان (٨٥٠) دينار، أما نسبتها فكانت (٨%) وكذلك في سنة (٢٠٠٢) مقارنة مع سنة (٢٠٠١)، إذ كان مبلغ الزيادة هو (٢٩٣٠) دينار، أما نسبتها فكانت (١١٧٢%) كما في الجدول (٤).

أما نسبة بند التأمينات والمقبوضات إلى أجمالي المطلوبات، فإن نسبتها كبيرة مقارنة مع بنود المطلوبات الأخرى، إذ يظهر التحليل العمودي لمطلوبات الميزانية العمومية الجدول (٥)، إن حوالي نصف مطلوبات المصرف الإسلامي فرع النجف، تعود إلى بند التأمينات والمقبوضات، أما النصف الثاني منها فيمثل جميع بنود المطلوبات الأخرى، خاصة السنة الأولى من الدراسة وهي ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، أما الأعوام التالية أي ٢٠٠١، ٢٠٠٢، فإن نسبة بند التأمينات والمقبوضات قد انخفضت بشكل كبير، حتى وصلت إلى الصفر، ثم ارتفعت قليلاً إلى(٠,٠٤%) عام ٢٠٠٢.

أما السبب وراء هذه المساهمة الكبيرة لبند التأمينات والمقبوضات، في الأعوام الثلاثة الأولى من الدراسة، ثم الانخفاض الكبير لهذه المساهمة في السنتين التاليتين من الدراسة، أي ٢٠٠٢،٢٠٠١، يعود إلى السياسة المرنة والمتساهلة التي أعتمدها المصرف الإسلامي فيما يتعلق بالتأمينات والضمانات مقابل فتح اعتمادات مستندية أو كفالات مصرفية معينة... إلخ، خلال فترة السنوات الأولى للدراسة، التي جاءت في بعض الأحيان بنتائج غير مرضية للمصرف، مما دفعه إلى زيادة التشديد في مسألة التأمينات والضمانات، وبما أن المصرف الإسلامي، ليس هو الوحيد في السوق بل هناك المصارف التجارية الحكومية والمصارف التجارية الخاصة والصرافين، جعل العديد من الزبائن يتحولون منه إلى المصارف التجارية المنافسة له.

٥- رصيد حساب الأرباح والخسائر:

يتم إعداد هذا الحساب في نهاية العام للتوصل إلى صافي نتيجة عمل المصرف من ربح أو خسارة، وتقفل في هذا الحساب جميع عناصر المصروفات والإيرادات، وهكذا يمثل جانبه المدين المصروفات المختلفة بينما يمثل جانبه الدائن الإيرادات المختلفة، أما الفرق بين الجانبين فيمثل الربح (في حالة زيادة الجانب الدائن عن المدين) أو الخسارة (في حالة زيادة الجانب المدين عن الدائن) (عبد الله، ٢٠٠٠، ٣٧٠).

والجدول (٢) يوضح صافي أرباح المصرف التي حققها خلال الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٢) حيث ظهر إن أعلى أرباح حققها المصرف الإسلامي فرع النجف، هي في السنة الأولى للدراسة، أي سنة ١٩٩٨، إذ بلغت (١٦١٦١١١٤) دينار، ثم تأتي سنة ٢٠٠١م حيث وصلت الأرباح إلى(١٥٧٥٧٠١٧) دينار، ثم سنة ٢٠٠١، إذ بلغت الأرباح (٩٦٨٤٦٥٢) دينار، وهذا يعني أن الأرباح تراجعت بعد السنة الأولى، ولكنها تحسنت في السنوات الأخيرة للدراسة.

أما نسبة رصيد حساب الأرباح والخسائر إلى إجمالي المطلوبات فإن التحليل العمودي لمطلوبات الميزانية العامة الجدول (٦) يظهر أن النسبة على الرغم من أنها قليلة إلاّ أنها في حالة تزايد مستمر، حيث كانت النسبة تساوي (٠٧%) عام ١٩٩٨، ثم انخفضت إلى(٠٤%) عام ١٩٩٩ واستقرت عند هذه السنة في عام ٢٠٠٠، ثم ارتفعت إلى (٩%) عام ٢٠٠١، ثم ارتفعت أيضاً إلى(١١%) عام ٢٠٠٢. وهذا يعني إن المصرف يحقق أرباحاً وإنها في تزايد مستمر، ولكنها دون مستوى الطموح قياساً بحجم المطلوبات، وهذا متأتي من السياسة الحذرة التي اعتمدها المصرف، والمتمثلة باتجاهين: الأول: هو التأكيد على مبدأ السيولة، حيث مال المصرف إلى زيادة السيولة النقدية لديه لمواجهة طلبات المودعين، وهذا أدى إلى تقليل الأموال المعدة للاستثمار، وقد يكون المصرف الإسلامي فرع النجف، معذوراً في هذا، وذلك لأنه وكما تبين من البيانات الواردة في الجدول (٢) إن نسبة مطلوباته النقدية إلى مجموع موارده كبيرة جداً تصل إلى(١٠٠%) وإن نسبة كبيرة من هذه المطلوبات كانت تحت عنوان الودائع الجارية. والاتجاه الثاني: هو أنه طالما أن معظم أموال المصرف تعود إلى الغير فإنه فضل استثمارها في مجالات أقل مخاطرة وهذا كان على حساب ربحيته المتواضعة.

٦- الموارد الذاتية : (رأس المال الممتلك):

تسمى الموارد الذاتية بحقوق الملكية أو برأس المال الممتلك، وتعرف بأنها مجموع قيم الأسهم العادية والممتازة المدفوعة من قبل المؤسسين والمساهمين في بداية حياة المصرف، وأي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في وقت لاحق، أو هو عبارة عن مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحابه عند البدء بتأسيسه أو تكوينه إضافة إلى احتياطاته وأرباحه التي أحتجزها على مر السنين (الحسيني والدوري،٢٠٠٠، ٨١)، أي أن رأس المال الممتلك يساوي مجموع كل من: رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، ورصيد حساب الأرباح والخسائر للسنوات السابقة (العجز المتراكم المدين) والأرباح غير الموزعة وإن من أهم الوظائف التي يؤديها رأس المال الممتلك هي ما يأتي (سلطان وآخرون،١٩٨٩، ١٩٠)

١- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف: حيث لا تمول هذه الموجودات عن طريق الودائع، لأنها تمثل أموالاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلاّ عند التصفية، ورأس المال الممتلك هو البند الوحيد الذي لا يتم أدائه إلاّ عند تصفية المصرف.

٢- التوظيف في بداية حياة المصرف: إذ يصعب على المصرف في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال الممتلك، لذلك فإنه يلعب دوراً أساسياً في تمويل النشاط الإقراضي والاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته.

٣- تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرة المصرف على الصمود أمام الصعوبات التي تعترضه أثناء عمله.

٤- يستخدم رأس المال الممتلك في تدعيم المصرف، وزيادة استعداداته المالية لمواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن ممارسة نشاطاته المختلفة. مثال ذلك عدم قدرة بعض المقترضين من تسديد قيمة القروض في مواعيدها المحددة.

وقد أولت لجنة بازل الدولية، التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى عام ١٩٨٨، أهمية كبيرة بمدى ملائمة رأس المال الممتلك في المصرف، إذ قررت هذه اللجنة أن تكون نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات لا تقل عن (١٨%)، وهذا يعني أن المصرف متى أراد زيادة موجوداته عليه أن يزيد من رأسماله الممتلك، أما من خلال طرح أسهم جديدة في السوق المالية، أو عن طريق احتجاز الأرباح، كما قررت هذه اللجنة أن لا تقل نسبة رأس المال الممتلك إلى بند مجموع الموجودات ذات المخاطرة (هي كل الموجودات المصرفية باستثناء النقد في الصندوق، والأرصدة لدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى، والقروض والسندات الصادرة من الحكومة أو المضمونة من قبلها) عن (٨%) (العلاق،١٩٨٨، ١٤١)، (Rose،١٩٩٣، ٣٩٧).

وعند ملاحظة الجدول (٢) يتبين أن رأس المال الممتلك يساوي صفراً، بعبارة أخرى أنه لا توجد أية مساهمة مالية للمؤسسين أو المساهمين في المصرف وكذلك لا توجد أية احتياطيات سواء أكانت قانونية أو خاصة يحتفظ بها المصرف، وإن الأرباح التي يحققها توزع على منتسبي المصرف وأصحاب الودائع ولا يحتجز أي جزء منها، أما رصيد حساب الارباح والخسائر فهو الأخر لا يوجد فيه أي عجز متراكم مدين لسنوات سابقة وبالتالي فإن الموارد الذاتية تساوي صفراً في المصرف.

٧- حساب القيد في الجهة المقابلة:

وهي عبارة عن التزامات فجائية على المصرف، ولا تدخل في المجموع العام للميزانية ولكنها قد تصبح حقيقية إذا ما أضطر المصرف إلى دفع قيمتها إذا طلب منه ذلك، كأن يخل أحد الزبائن الذين يكفلهم المصرف بإحدى الكفالات فيضطر المصرف إلى دفع قيمة الكفالة (العصار،قمر،عبد الواحد،٣٤،١٩٩١) أما حساب القيد في الجهة المقابلة لجانب الموجودات، فهو كما أشرنا أعلاه، حساب نظامي فجائي قد يضطر المصرف إلى دفع قيمته إذا ما طلب منه ذلك، ويجب أن يكون حساب القيد في الجهة المقابلة لجانب المطلوبات يساوي حسابه في جانب الموجودات، وهذا واضح من البيانات الواردة لحساب القيد في الجدولين (١) و (٢)، حيث كانت تساوي (١٤٩٣٠٠٠٠٠) دينار عام ١٩٩٨، ثم أصبحت قيمتها تساوي الصفر عام ١٩٩٩، ثم زادت إلى(٥٢٥٠٠٠٠) دينار عام ٢٠٠٠، ثم انخفضت إلى(١٢٥٠٠٠٠) دينار عام ٢٠٠١، ثم ارتفعت إلى(١٠٦٠٠٠٠٠) دينار عام ٢٠٠٢، وهذا يعني أنها كانت متغيرة وتغيرها يعتمد على مقدار المبالغ التي يدفعها المصرف إلى الغير (الكفيل مثلاً) نتيجة لعدم وفاء الأشخاص الذين يكفلهم المصرف بالتزاماتهم. فيضطر المصرف إلى دفع قيمة الكفالة.

الجدول (١) جانب الموجودات للميزانية العمومية للمصرف الإسلامي – نجف (٩٨-٢٠٠٢)

الموجودات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
١- الموجودات النقدية	١٤٣٠٩ر٤٤٤	١١٤٥٩٣ر٤٣٩	٣٣٨٧٩ر٢٩٥	١٧٤٢٥١ر٢٠	٨٣٣٧٠ر٩٤٦
أ) النقود والمسكوكات بالعملة العراقية	١١٨٠٩ر٤٤٤	١١٣٣١٣ر٤٣٩	٣٣٨٣٩ر٢٩٥	١٧٣٨٧٦ر٢٠	٨٣٣٧٠ر٩٤٦
ب) أرصدة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى.	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠
ج) موجودات نقدية أخرى.	٢٥٠٠ر٠٠٠	١٢٥٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٤٧٥ر٠٠٠	٠٠ر٠٠
د) الأرصدة المدينة على الخارج	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠
٢- حسابات فروع المصرف في الداخل.	٢١٠٧٧٨ر٤٧٦	٦١٧١٥٠ر٠٤٢	١٤٥٩٠١ر٢٧٦	٢٥٠١ر٢٦٠	٠٠ر٠
٣- الاستثمارات في الأوراق المالية.	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠
٤- الائتمان النقدي	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠
أ) الحسابات الجارية المدينة. ب) الأوراق التجارية المخصومة					
ج) القروض والسلف					
٥- الموجودات الثابتة	٥٥٨١ر٤١٤	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠
أ) الموجودات المحتفظ بها لأغراض الأعمال والصيرفة.	٥٥٨١ر٤١٤	٥٥٩٢ر٤٢٥	٥٧٥٥ر٩٢٥	٥٧٥٥ر٩٢٥	٥٧٧٠ر٩٢٥
ب) الموجودات المستملكة نتيجة تسوية الديون.	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠
٦- الموجودات الأخرى	١٧٥ر٠٠٠	١٥٠٠ر٠٠٠	٠٠ر٠	٠٠٠ر٠	٤٠٠ر٠٠٠
٧- مجموع الموجودات	٢٣٠٨٤٤ر٢٥	١٨٣٣٧١ر٩٠٦	١٨٥٥٣ر٤٩٦	١٨٢٦٠٨ر٧٠٥	٨٩٥٤١ر٨٧١
٨- حسابات القيد في الجهة المقابلة	١٤٩٣٠٠ر٠٠٠	٠٠ر٠	٥٢٥٠ر٠٠٠	١٢٥٠ر٠٠٠	١٠٦٠٠ر٠٠٠
المجموع الكلي	٢٨٠١٤٤٥٢٥	١٨٣٣٧١٩٠٦	١٩٠٧٨٦٤٩٦	١٨٣٨٥٨٧٠٥	١٠٠١٤١٨٧١

المصدر: المصرف الإسلامي فرع النجف، الميزانية العمومية للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠٢.

الدكتور رضا صاحب أبو حمد والسيد حميد مجيد حميد ..... جلة المركز للدراسات الاقتصادية والإدارية

جدول رقم (٢) جانب المطلوبات للميزانية العمومية للمصرف الإسلامي – نجف (٩٨-٢٠٠٢)

المطلوبات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
١- الودائع	٦٠٧٥٦ر٨٦٠	٩٤٥١٣ر٩٩٥	٨٧٠٥٥ر١٩٦	١٦١٢٩٦ر٢٦٧	٧٠٤٦١ر١٥٤
أ) الحسابات الجارية الدائنة.	٣٦٣٧٢ر٧٢٨	٦٠٠٥٩ر٦٩٨	٤٧٢٧٥ر٧٥٧	٢٧٣٠١ر٩٤٣	٨٣٣٧٠ر٩٤٦
ب) الحسابات ذات الطبيعة الجارية	٢٩٤٢ر٩٨٨	٨٨٥ر٢٧٨	٥٧٦٠ر٤٥٨	٩٥٧٦٣ر٢٩٣	١٣٩٢٠ر٤٠٦
ج) ودائع التوفير.	٦٩٤١ر١٤٤	٥٢٢٨ر٠١٩	٦٨١٨ر٩٨١	٧١٥١ر٠٣١	٣٩٩٠ر٧٠٢
د) الودائع الآجلة	١٤٤٩٥ر٠٠٠	٢١٣٤١ر٠٠٠	٣١٧٥٠ر٠٠٠	٣١٠٨٠ر٠٠٠	٢٩٧٣٠ر٠٠٠
هـ) الأرصدة الدائنة للخارج.	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠
٢- حسابات فروع المصرف في البلد أرصدة دائنة.	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٤٥٢ر٤٩٤
٣- الاقتراض من الداخل والخارج	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
أ) الاقتراض الداخلي					
ب) الاقتراض من البنك المركزي					
ج) الاقتراض من العالم الخارجي					
٤- التأمينات والمقبوضات	١٤٩٣٠ر٠٠٠	٨٤٩٠ر٠٠٠	٨٥٧٥٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠	٣١٨٠ر٠٠٠
٥- المطلوبات الأخرى	٠ر٠٠	٥٣٨٩ر٠٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٤٠٠ر٠٠٠
٦- رصيد حسابات الأرباح والخسائر.	١٦١٦١ر١٩٤	٦٦٦٢ر٩٦٠	٧٤٨٣ر٢٧٩	١٥٧٥٧ر٠١٧	٩٦٨٤ر٦٥٢
٧- التخصيصات	٤٦٢٦ر٤٧١	٥٢٣١ر٨٧١	٥٢٤٨ر٠٢١	٥٣٠٥ر٤٢١	٥٣٦٣ر٥٧١

٨- الموارد الذاتية	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠
أ) رأس المال الموظف	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠
ب) احتياطي رأس المال	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠
ج) الاحتياطات الأخرى	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠
د) رصيد حساب الأرباح والخسائر للسنوات السابقة	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠
هـ) الأرباح غير الموزعة	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠	د.ع ٠٠
٩- مجموع المطلوبات	٢٣٠٨٤٤ر٣٥	١٨٣٣٧١ر٩٠٦	١٨٥٥٣٦ر٤٩٦	١٨٢٦٠٨ر٧٠٥	٨٩٥٤١ر٨٧١	
١٠- حساب القيد في الجهة المقابلة	١٤٩٣٠٠ر٠٠٠	د.ع ٠٠	٥٢٥٠ر٠٠٠	١٢٥٠ر٠٠٠	١٠٦٠٠ر٠٠٠	
المجموع الكلي	٣٨٠١٤٤ر٢٥	١٨٣٣٧ر٩٠٦	١٩٠٧٨٦ر٤٩٦	١٨٣٨٥ر٧٠٥	١٠٠١٤١ر٨٧١	

المصدر: المصرف الإسلامي لفرع النجف، المنزلية العمومية للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠٢.

جدول رقم (٣) التحليل الأفقي لموجودات الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي – نجف (٩٨-٢٠٠٢)

الموجودات	التغير ٩٨-١٩٩٩		التغير ٩٩-٢٠٠٠		التغير ٠٠-٢٠٠١		التغير ٠١-٢٠٠٢	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
١- الموجودات النقدية.	١٠٠٢٥٣ر٨	٧٠٠ر٦	(٨٠٦٨ر١)	(٧٠ر٤)	١٤٠٤٧٢ر٢	٤١٤ر٦	(٩٠٩٨٠ر٦)	(٥٢ر٢)
أ) النقد والمسكوكات.	١٠١٥٣ر٨	٨٥٩ر٥	(٤٧٤٩٧ر١)	(٧٠ر١)	١٤٠٠٣٧ر٢	٤١٣ر٨	(٩٠٥٠٥ر٦)	(٥٢ر١)
ب) موجودات نقدية أخرى	(١٢٥٠)	(٥٠ر٠)	(١٢١٠)	(٩٦ر٨)	٤٣٥	١٠٨٧ر٥	(٤٧٥)	٠٠ر٠
٢- حسابات فروع المصرف في البلد	(١٤٩٠٦٣ر٥)	(٧٠ر٧)	٨٤١٨٦ر٣	١٣٦ر٤	(١٤٢٤٠٠)	(٩٨ر٣)	(٢٥٠١ر٣)	٠٠ر٠
٣- الموجودات الثابتة	(٥٥٨١ر٤)	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠
أ) الموجودات المحتفظة بها.	١٢ر٠	٢١ر٠	١٦٢ر٠	٢ر٩	٠٠ر٠	٠٠ر٠	١٥	٠ر٣
٤- الموجودات الأخرى	١٣٢٥	٧٥٧ر١	(١٥٠٠)	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٤٠٠ر٠	٠٠ر٠
٥- مجموع الموجودات	٤٧٤٧٢ر٦	(٢٠ر٢)	٢١٦٤ر٦	١٠٢	(٢٩٢٧ر٨)	(١ر٦)	٩٣٠٩٦٩ر٩	(٥١ر٠)
٦- حسابات القيد في الجهة المقابلة	١٤٩٣٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٥٢٥٠	٠٠ر٠	(٤٠٠٠)	(٧٦ر٢)	٩٣٥٠	٧٤٨

المصدر: الجدول (١)

الجدول (١) جانب الموجودات للميزانية العمومية للمصرف الإسلامي – نجف (٩٨-٢٠٠٢)

الموجودات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
١- الموجودات النقدية	١٤٣٠١٫٦٤٤	١١١٥٦٣٫٤٣٩	٣٣٨٧٩٫٢٩٥	١٧٤٣٥١٫٢٠	٨٣٣٧٠٫٩٤٦
أ) النقود والمسكوكات بالعملة العراقية	١١٨٠١٫٦٤٤	١١٣٣١٣٫٤٣٩	٣٣٨٣٩٫٢٩٥	١٧٣٨٧٦٫٢٠	٨٣٣٧٠٫٩٤٦
ب) أرصدة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى.	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر
ج) موجودات نقدية أخرى.	٢٥٠٠٫٠٠٠	١٢٥٠٫٠٠٠	٤٠٫٠٠٠	٤٧٥٫٠٠٠	٠٠ر
د) الأرصدة المدينة على الخارج	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠	٠٠ر
٢- حسابات فروع المصرف في البلد.	٢١٠٧٧٨٫٤٧٦	٦١٧١٥٠٫٠٤٢	١٤٥٩٠١٫٧٧٦	٢٥٠١٫٢٦٠	٠٠ر
٣- الاستثمارات في الأوراق المالية	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر
٤- الائتمان النقدي	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر
أ) الحسابات الجارية المدينة. ب) الأوراق التجارية المخصومة					
ج) القروض والسلف					
٥- الموجودات الثابتة	٥٥٨١٫٤١٤	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر
أ) الموجودات المحتفظة بها لأغراض الأعمال والمتاجرة.	٥٥٨١٫٤١٤	٥٥٩٣٫٤٢٥	٥٧٥٥٫٩٢٥	٥٧٥٥٫٩٢٥	٥٧٧٠٫٩٢٥
ب) الموجودات المستملكة نتيجة تسوية الديون.	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر	٠٠ر
٦- الموجودات الأخرى	١٧٥٫٠٠٠	١٥٠٠٫٠٠٠	٠٠ر	١٠٠ر	٤٠٠٫٠٠٠
٧- مجموع الموجودات	٢٣٠٨٤٤٫٥٢٥	١٨٣٣٧١٫٩٠٦	١٨٥٥٣٫٤٩٦	١٨٩٦٠٨٫٧٠٥	٨٩٥٤١٫٨٧١
٨- حسابات النقد في الجهة المقابلة	١٤٩٣٠٠٫٠٠٠	٠٠ر	٥٢٥٠٫٠٠٠	١٢٥٠٫٠٠٠	١٠٦٠٠٫٠٠٠
المجموع الكلي	٣٨٠١٤٤٫٥٢٥	١٨٣٣٧١٩٠٦	١٩٠٧٨٦٤٩٦	١٨٣٨٥٨٧٠٥	١٠٠١٤١٨٧١

المصدر: المصرف الإسلامي فرع النجف، الميزانية العمومية للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠٢.

الدكتور مرتضى صاحب أبو حمد والسيد حميد مجيد نجيد

جدول رقم (٢) جانب المطلوبات للميزانية العمومية للمصرف الإسلامي – نجف (٩٨-٢٠٠٢)

المطلوبات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
١- الودائع	٦٠٧٥٦ر٨٦٠	٩٤٥١٣ر٩٩٥	٨٧٠٥٥ر١٩٦	١٦١٢٩٦ر٢٦٧	٧٠٤٦١ر١٥٤
أ) الحسابات الجارية الدائنة.	٣٦٣٧٢ر٧٢٨	٦٠٠٥٩ر٦٩٨	٤٧٢٧٥ر٧٥٧	٢٧٣٠١ر٩٤٣	٨٣٣٧٠ر٩٤٦
ب) الحسابات ذات الطبيعة الجارية	٢٩٤٢ر٩٨٨	٨٨٥ر٢٧٨	٥٧٦٠ر٥٨	٩٥٧٦٣ر٢٩٣	١٣٩٢٠ر٤٠٦
ج) ودائع التوفير.	٦٩٤٦ر١٤٤	٥٢٢٨ر٠١٩	٦٨١٨ر٩٨١	٧١٥١ر٠٣١	٣٩٩٠ر٧٠٢
د) الودائع الثابتة	١٤٤٩٥ر٠٠٠	٢١٣٤١ر٠٠٠	٣١٧٥٠ر٠٠٠	٣١٠٨٠ر٠٠٠	٢٦٧٢٠ر٠٠٠
هـ) الأرصدة الدائنة للخارج.	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
٢- حسابات فروع المصرف في البلد أرصدة دائنة.	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٤٥٢ر٤٩٤
٣- الاقتراض من الداخل والخارج	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
أ) الاقتراض الداخلي					
ب) الاقتراض من البنك المركزي					
ج) الاقتراض من العالم الخارجي					
٤- التأمينات والمقبوضات	١٤٩٣٠ر٠٠٠	٨٤٩٠ر٠٠٠	٨٥٧٥٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠	٣١٨٠ر٠٠٠
٥- المطلوبات الأخرى	٠ر٠٠	٥٣٨٩ر٠٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٤٠٠ر٠٠٠
٦- رصيد حسابات الأرباح والخسائر.	١٦١٦١ر١٩٤	٦٦٦٢ر٩١٠	٧٤٨٣ر٢٧٩	١٥٧٥٧ر٠١٧	٩٦٨٤ر٦٥٢
٧- التخصيصات	٤٦٢٦ر٤٧١	٥٢٣١ر٨٧١	٥٢٤٨ر٠٢١	٥٣٠٥ر٤٢١	٥٣٦٣ر٥٧١

٨- الموارد الذاتية	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠
أ) رأس المال الموسوع	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠
ب) احتياطي رأس المال.	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠
ج) الاحتياطات الأخرى.	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠
د) رصيد حساب الأرباح والخسائر للسنوات السابقة.	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠
هـ) الأرباح غير الموزعة	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠	د.ك ٠٠
	٢٣٠٨٤٤ر٢٥	١٨٣٣٧١ر٩٠٦	١٨٥٥٣٦ر٤٩٦	١٨٢٦٠٨ر٧٠٥	٨٩٥٤١ر٨٧١	
٩- مجموع المطلوبات	١٤٩٣٠٠ر٠٠٠	د.ك ٠٠	٥٢٥٠ر٠٠٠	١٢٥٠ر٠٠٠	١٠٦٠٢ر٠٠٠	
١٠- حساب القيد في الجهة المقابلة.	٣٨٠١٤٤ر٢٥	١٨٣٣٧ر٩٠٦	١٩٠٧٨٦ر٤٩٦	١٨٢٨٥ر٧٠٥	١٠٠١٤١ر٨٧١	
المجموع الكلي						

المصدر: المصرف الإسلامي فرع النجف، الميزانية العمومية للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠٢.

جدول رقم (٣) التحليل الأفقي لموجودات الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي – نجف (٩٨-٢٠٠٢)

الموجودات	التغير ٩٨-١٩٩٩		التغير ٩٩-٢٠٠٠		التغير ٠٠-٢٠٠١		التغير ٠١-٢٠٠٢	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
١- الموجودات النقدية.	١٠٠٢٥٣٨ر٦	٧٠٠ر٦	(٨٠٦٨ر١)	(٤ر٧٠)	١٤٠٤٧٢ر٢	٤١٤ر٦	(٩٠٩٨٠ر٦)	(٢ر٥٢)
أ) النقدية والمسكوكات.	١٠١٥٣ر٨	٨٥٩ر٥	(٤٧٤٩٧ر١)	(١ر٧٠)	١٤٠٠٣٧ر٢	٤١٣ر٨	(٩٠٥٠٥ر٦)	(١ر٥٢)
ب) موجودات نقدية أخرى	(١٢٥٠)	(٥٠ر٠)	(١٢١٠)	(٨ر٩٦)	٤٣٥	١٠٨٧ر٥	(٤٧٥)	٠ر٠٠
٢- حسابات فروع المصرف في الداخل.	(١٤٩٠٦٣ر٥)	(٧٠ر٧)	٨٤١٨٦ر٣	١٣٦ر٤	(١٤٣٤٠٠)	(٩٨ر٣)	(٢٥٠١ر٣)	٠ر٠٠
٣- الموجودات الثابتة	(٥٥٨١ر٤)	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
أ) الموجودات المحتفظة بها.	١٢ر٠	٤١ر٠	١٦٢ر٥	٢ر٩	٠ر٠٠	٠ر٠٠	١٥	٣ر٠
٤- الموجودات الأخرى	١٣٢٥	٧٥٧ر١	(١٥٠٠)	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٤٠٠ر٠	٠ر٠٠
٥- مجموع الموجودات	٤٧٤٧٢ر٦	(٢٠ر٦)	٢١٦٤ر٦	١٠٢	(٢٩٢٧٨ر٨)	(١ر٠)	٩٣٠٦٦٩ر٩	(٥١ر٠)
٦- حسابات القيد في الجهة المقابلة.	١٤٩٣٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٥٢٥٠	٠ر٠٠	(٤٠٠٠)	(٧٦ر٢)	٩٣٥٠	٧٤٨

المصدر : الجدول (١)

جدول رقم (٠) التحليل الأفقي لمطلوبات الميزانية العمومية لـ... الإسلامي - نجف (٩٨-٢٠٠٢)

المطلوبات	التغير ٩٨-١٩٩٩		التغير ٩٩-٢٠٠٠		التغير ٠٠-٢٠٠١		التغير ٠١-٢٠٠٢	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
١- الودائع	٣٣٧٥٧ر١	٥٥ر٠	(٧٤٥٨ر١)	(١٠ر٠)	٧٤٢٤١ر١	٨٧ر٣	(٩٠٨٣٥ر١)	(٥٩ر٣)
أ) الحسابات الجارية الدائنة	٢٣٦٨٧	٦٥ر١	(١٧٣٢ر٢)	(٢٨ر٠)	١٨٤٢٢ر١	(٣٦ر١)	(١٤٨١٩ر١)	(٥ر٠)
ب) الحسابات ذات الطبيعة الجارية		١٦٧ر١	(٢١٢٤ر٨)	(٢٩ر٠)	٩٠٠٠٦ر٠	١٥٦٢ر٤	(٨١٨٤٢ر٩)	(٨٥ر٠)
ج) ودائع التوفير	٩٤٢ر٣	(٢٤ر١)	١٥٩١ر٠	٣ر٠	٢٣٩ر٠	١ر٤	(٣١٩٦٠ر٣)	(٤٠ر٢)
د) الودائع الثابتة		٤٧ر٠	١٠٤٠٩ر٠	١٢ر٠	(٧٧٠ر٠)	(٣ر١)	(٤٣٥٠ر٠)	(١٣ر١)
	(١٧١٨ر١)							
	٦٨٤٦							
٢- التأمينات والمقوضات	(٦٤٤٠٠)	(٤٣ر١)	٨٥٥٠	٩ر٠	(٨٥٥٠٠)	(٩٩ر٧)	٢٩٣٠٠	١١٧٧ر٠
٣- المطلوبات الأخرى	٥٣٨٩	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٠٠ر٠	٤٠١	٠٠ر٠
٤- رصيد حسابات الأرباح والخسائر	٥٠٤٦ر٨	٣٨٢ر٢	٨٣٠ر٣	١٢ر٠	٨٢٧٣ر٧	٦١٠ر٦	(٦٠٧٢ر٣)	(٢٨ر٠)
٥- التخصيصات:	٤٠٥ر٤	١٣ر١	١٦ر١	٠ر٠	٥٧ر٠	١ر١	٥٨ر٢	١ر١
٦- مجموع المطلوبات	(٤٧٤٧٢ر٦)	(٢٠ر٦)	٢١٦٤ر٠	٩ر٠	(٢٩٢٧ر٠)	(٦ر١)	(١٣٠٦٩ر٨)	(٥١ر٠)
٧- حسابات القيد في الجهة المقابلة	(١٤٩٣٠٠)	(٠،١٠٠)	٥٢٥٠	٠٠ر٠	(٤٠٠٠)	(٧٦ر٢)	٩٣٥٠	٧٤٨

المصدر: الجدول (٢)

جدول رقم (٥) جانب الموجودات للميزانية العمومية للمصرف الإسلامي – نجف (٩٨-٢٠٠٢)

الموجودات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
١- الموجودات النقدية.	٠ر٠٦٠	٠ر٠٦٢	٠ر١٨	٠ر٩٥	٠ر٩٣
أ) النقود والمستوكات.	٠ر٠٥٠	٠ر٠٦١	٠ر١٨	٠ر٩٥	٠ر٩٣
ب) أرصدة لدى البنك المركزي	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
ج) موجودات نقدية أخرى.	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
د) الأرصدة مدينة على الخارج	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠١	٠ر٠٠
٢- حسابات بفروع المصرف في البلد	٠ر٩١	٠ر٣٥	٠ر٧٩	٠ر٠١	٠ر٠٠
٣- الاستثمارات في الأوراق المالية.	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
٤- الائتمان النقدي	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
٥- الموجودات المحتفظة بها.	٠ر٠٢	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٤	٠ر٠٧
٦- الموجودات الأخرى	٠ر٠٠	٠ر٠١	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠

المصدر: الجدول (١)

جدول رقم (٦) جانب المطلوبات للميزانية العمومية للمصرف الإسلامي – نجف (٩٨-٢٠٠٢)

الموجودات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
١- الودائع	٠ر١٦	٠ر٥٢	٠ر٤٦	٠ر٨٨	٠ر٧٠
أ) الحسابات الجارية الدائنة.	٠ر٠٩	٠ر٣٣	٠ر٢٢	٠ر١٥	٠ر٢٦
ب) الحسابات ذات الطبيعة الجارية	٠ر٠١	٠ر٠٤	٠ر٠٣	٠ر٥٢	٠ر١٤
ج) ودائع التوفير.	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٤	٠ر٠٤	٠ر٠٤
د) الودائع الثابتة	٠ر٠٦	٠ر١٢	٠ر١٧	٠ر١٧	٠ر٣٠
هـ) الأرصدة الدائنة للخارج.	٠ر٠١	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
٢- حسابات فروع المصرف في البلد	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠١
٣- الاقتراض من الداخل والخارج	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
٤- التأمينات والمفوضات	٠ر٦٥	٠ر٤٩	٠ر٤٩	٠ر٠٠	٠ر٠٤
٥- المطلوبات الأخرى	٠ر٠٠	٠ر٠٣	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
٦- رصيد حسابات الأرباح والخسائر.	٠ر٠٧	٠ر٠٤	٠ر٠٤	٠ر٠٩	٠ر١١
٧- التخصيصات	٠ر٠٢	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٢
٨- الموارد الثانية	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠

المصدر: الجدول (٢)

الإستنتاجات :

١- أظهرت بيانات بند الموجودات النقدية في الميزانية، إنه ليست جميع فقرات هذا البند لها أرصدة نقدية، وإنما فقط فقرة النقود والمسكوكات بالعملة العراقية، وفقرة الموجودات النقدية الأخرى لهما أرصدة نقدية، أما الفقرات الأخرى وهي: الأوراق النقدية بالعملة الأجنبية، الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف العاملة بالعراق، والأرصدة المدينة في الخارج، فليست لها رصيد يذكر.

٢- إن قيمة بند الموجودات النقدية أخذت بالزيادة خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠٠٢)، أما نسبتها إلى إجمالي الموجودات فإن التحليل العمودي، يظهر إنها تزايدت وبسرعة خلال فترة الدراسة حتى وصلت إلى (٩٣%) عام ٢٠٠٢، مقارنة مع نسبتها (٠٦%) عام ١٩٩٨. وهذا يعني إن المصرف أكد على هدف السيولة كثيراً على حساب هدف الاستثمار والربحية.

٣- فقرة النقود والمسكوكات بالعملة العراقية احتلت المرتبة الأولى في بند الموجودات النقدية من حيث قيمتها، أما فقرة الموجودات النقدية الأخرى جاءت بالمرتبة الثانية وإن نسبة فقرة النقود والمسكوكات إلى إجمالي الموجودات تكاد تكون مساوية تماماً لنسبة الموجودات النقدية لكل سنوات الدراسة بإستثناء فارق بسيط جد للسنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وهذا يعني أن معظم النقد الموجود في خزانة المصرف هو نقد سائل بالدينار العراقي وبالتالي فإن نسبة النقد الأجنبي والموجودات شبه النقدية (أوراق تجارية أو مالية) قليل جداً.

٤- إن الموجودات النقدية في حالة تزايد مستمر، وهذا يؤشر إن هناك زيادة في الإيداعات النقدية والناتجة من زيادة ثقة المودعين بالمصرف الإسلامي وسياسته.

٥- لم يحتفظ المصرف الإسلامي فرع النجف بأي أرصدة نقدية لدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى في داخل العراق وخارجه، كإحتياطيات يلجأ إليها عند الحاجة عند تزايد طلبات سحب المودعين لودائعهم.

٦- بند حسابات فروع المصرف في البلد، والذي يمثل أرصدة المصرف لدى فروع المصارف الإسلامية داخل العراق وهذه الأرصدة النقدية كانت كبيرة في بداية الدراسة، إذ وصلت إلى(٢١٠٧٧٨٤٦٧) دينار عام ١٩٩٨، ثم أخذت بالانخفاض حتى وصلت قيمتها إلى الصفر عام ٢٠٠٢، حيث أظهر التحليل العمودي إن نسبة هذا البند إلى إجمالي الموجودات كانت تساوي (٩١%) عام ١٩٩٨، ثم أخذت بالانخفاض حتى وصلت نسبتها إلى الصفر في السنة الأخيرة للدراسة، ويوعز ذلك إلى التغير الذي حدث في سياسة المصرف الإسلامي، حيث عمل على توجيه بعض أمواله إلى الاستثمار بدلاً من الاحتفاظ بها لدى فروع المصارف الإسلامية الأخرى.

٧- رغم أهمية الاستثمار في الأوراق المالية لما تحققه من أرباح للمصرف ولما تتمتع به من سيولة معينة حيث يمكن تحويل معظمها إلى نقد حتى قبل موعد استحقاقها، إلاّ أن المصرف

الإسلامي لم يستثمر دينار واحداً في هذا النوع من الاستثمارات وهذا يمكن أن يعود إلى ضعف النشاط في السوق المالية بالعراق بصورة عام ومحافظة النجف بصورة خاصة إضافة إلى ذلك فإن الحكومة أو مؤسساتها العامة لم تطرح أي نوع من أنواع السندات خلال فترة الدراسة، أما الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات والمشروعات غير الحكومية فإنها أيضاً قليلة جداً، وان كل الموجود في محافظة النجف هو سوق غير رسمية وغير نظامية يتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية أما الأوراق المالية (الأسهم والسندات) فلا وجود لها في هذا السوق.

٨- يتكون بند الائتمان النقدي في المصرف الإسلامي من: الحسابات الجارية المدينة، والقروض والسلف، والديون المتأخرة التسديد، والأوراق التجارية المخصومة، ويتبين من بيانات الميزانية العمومية للمصرف، إنه لا يوجد أي رصيد نقدي لهذا البند. خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن المصرف لم يعمل على استخدام أي جزء من أمواله في موجودات ذات سيولة عالية (شراء الأوراق التجارية المخصومة مثلاً) مثلما لم يستثمرها في موجودات ذات سيولة أقل (الأوراق المالية). وذلك لعدم وجود سوق نقدية رسمية نظامية في محافظة النجف، إضافة إلى ذلك فإن المصرف الإسلامي لا يمنح قروضاً بفائدة، لأنه غير محلل لديه، بل يمنحها بشكل قروض حسنة ولكن يطلب ضمانات قد يصعب على بعض المقترضين توفيرها مما يجعل هذا النوع من الائتمان النقدي قليل الاستخدام إن لم تكن معدمة تماماً.

٩- تكاد تكون قيمة الموجودات الثابتة مستقرة عند (٥٥٨١٤١٤) دينار مع بعض الزيادات الطفيفة على قيمتها خلال فترة الدراسة، وهذا ما يؤكده التحليل العمودي والأفقي للميزانية، وهذا منطقي لأن المصارف عموماً لا تفضل زيادة الاستثمار في الموجودات الثابتة وذلك لانخفاض سيولتها ولصعوبة تحويلها إلى نقد إلاّ بعد فترة من الزمن.

١٠- حدث تزايد في مجموع الودائع خلال فترة الدراسة سواء أكان كقيمة مطلقة أو كنسبة من إجمالي المطلوبات حتى أصبحت الودائع في السنوات الأخيرة تعد المصدر الرئيسي والوحيد لأموال المصرف الإسلامي المتأتية من الغير، وهذا يعني إن المصرف نجح في زيادة ثقة المودعين فيه.

وقد تبين أيضاً أن الودائع الجارية تحتل المرتبة الأولى من بين أنواع الودائع على الرغم من انخفاض قيمتها ونسبتها في السنوات الأخيرة للدراسة وهذا يمكن أن يعود إلى رغبة المودعين في إيداع أموالهم في أنواع أخرى من الودائع كودائع الاستثمار التي أخذت نسبتها تتزايد وتحتل المرتبة الثانية بعد لودائع الجارية.

١١- المصرف الإسلامي في البدء اعتمد صيغة المضاربة وصيغة المشاركة ولكنه لم يوفق فيهما مما أضطره إلى إلغاء هذا النوع من الاستثمار والاتجاه نحو الاستثمار في صيغة المرابحة للآمر بالشراء، حتى وصلت نسبة الاستثمار فيها عام ١٩٩٩ (٩٩,٤%) وذلك لارتفاع درجة

المخاطرة وطول فترة التمويل في الصيغتين الأوليتين وانخفاضها وضمان الربح في الثالثة، على الرغم من أن الشرع الإسلامي يؤكد سلامة الصيغتين الأولى والثانية ويتحفظ من الثالثة.

١٢- أظهرت بيانات الميزانية العمومية للمصرف أن كل من الأرصدة الدائنة للخارج، وحسابات فروع المصرف في البلد، ورصيد الاقتراض من داخل البلد وخارجه ليست لها أي رصيد نقدي (حسابها صفراً) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن المصرف لم يقترض أي مبلغ لا من الداخل ولا من الخارج، ولم يقم أي علاقات مالية مع المصارف الأخرى في داخل البلد أو خارجه.

١٣- تشير بيانات حساب الأرباح والخسائر إن المصرف حقق أرباحاً خلال فترة الدراسة، خاصة في السنة الأولى والسنوات الأخيرة ويظهر التحليل العمودي إن نسبة الأرباح إلى إجمالي المطلوبات على الرغم من إنها قليلة إلا إنها كانت متزايدة، والسبب في قلة الأرباح يعود تأكيد المصرف على هدف السيولة إلى جانب هدف الربح.

١٤- إن الموارد الذاتية أو رأس المال الممتلك على الرغم من أهميته في المصرف باعتباره الأموال التي يمكن من خلالها الحصول على الموجودات الثابتة، ومواجهة خسائر التشغيل، وتدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية بالمصرف وتمويل عملية الاستثمار لا سيما في بداية عمله، الاّ أن المصرف لا يمتلك أية موارد ذاتية كما تشير إليه بيانات الميزانية العمومية له.

١٥- تتميز المصارف الإسلامية بنقص في الكوادر المؤهلة المدربة على العمل المصرفي بشكل عام والإسلامي بشكل خاص، كما أن هناك العديد من الخدمات المصرفية المتطورة والحديثة التي لا تزال تفتقر إليها المصارف الإسلامية مثل: خدمات المصرف الناطق، الصراف الآلي، ربط الفروع مع بعضها البعض، بحيث يستطيع المودع السحب من أي مكان يتواجد فيه، إصدار بطاقات الائتمان، دراسات الجدوى الاقتصادية وإدارة المحافظ الاستثمارية.

١٦- بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسة والاقتصادية فإن المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى تشكو من ضعف الفرص الاستثمارية في البلد، وبالتالي فهي تتشدد في تقديم التسهيلات التمويلية، وتفضل الاستثمار في التمويل قصير الأجل والأحجام عن التمويل طويل الأجل.

١٧- عدم وجود قانون خاص بالمصارف الإسلامية، بل تعامل هذه المصارف من قبل السلطات المالية والنقدية مثلما تعامل المصارف التجارية.

١٨- هناك نوعاً من الضعف في التثقيف المصرفي بشكل عام والمصرفي الإسلامي بشكل خاص، حيث يجهل العامة من الناس طبيعة المصرف الإسلامي والخدمات التي يقدمها وطريقة التعامل معه.

التوصيات:

من أجل جعل المصرف الإسلامي أكثر فاعلية في خدمة الاقتصاد الوطني وخدمة زبائنه وزيادة نشاطه وتوسيع مركزه في السوق المصرفية العراقية، ولكي يستطيع التغلب على الصعوبات والمشاكل التي تعترض سير عمله، فإنه يقترح ما يلي:

١- إيجاد آلية لتثقيف الجمهور حول العمل المصرفي بشكل عام طبيعة عمل ونشاط المصارف الإسلامية بشكل خاص، وتقع المسؤولية في ذلك على المصارف نفسها وعلى البنك المركزي ومراكز البحث العلمي والجامعات والمعاهد والمدارس والأعلام المرئي والمقروء والمسموع.

٢- ضرورة إصدار قانون خاص بالمصارف الإسلامية لكي ينظم عملها بشكل جيد كما هو الحال في بعض الدول العربية والإسلامية.

٣- زيادة الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها وتحسين مستوى أدائها بحيث ترقى أو تتفوق على تلك الخدمات المقدمة من المصارف التجارية ومن الأمثلة على ذلك:

أ- ربط فروع المصرف الواحد مع بعضها البعض بحيث يستطيع المودع أن يسحب من حسابه من أي فرع يشاء.

ب- تخصيص جناح خاص بالنساء تقوم عليه أنثى لخدمة النساء من عملاء المصرف.

ج- دفع قوائم الماء والكهرباء والتلفون والضريبة... إلخ نيابة عن الزبون.

د- إمكانية إصدار بطاقة ائتمان إسلامية.

هـ- دراسة إمكانية استخدام الشيكات الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة عبر الانترنيت.

٤- إنشاء دائرة تسويق وتطوير منفصلة في كل مصرف إسلامي تكون مهمتها تسويق العمل المصرفي الإسلامي وتثقيف الجمهور وتطوير الكفاءات وزيادة المؤهلات بما يتناسب ومتطلبات العصر، وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٥- التقليل من التمويل قصير الأجل لصالح التمويل متوسط وطويل الأجل لكافة القطاعات، وخاصة القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة.

٦- تنويع الاستثمارات بحيث لا تقتصر فقط على صيغة المرابحة للآمر بالشراء، إذ يمكن استخدام صيغ المضاربة والمشاركة، مع التأكيد على مبدأ الثقة والصدق في التعامل بين طرفي المضاربة أو المشاركة.

٧- توجيه معظم أموال المصرف إلى الاستثمار الإنتاجي في داخل البلد، لتشغيل الأيدي العاملة، وزيادة المعروض السلعي من بعض السلع الضرورية للمجتمع، ثم المساهمة في زيادة النمو الإقتصادي ، بدلاً من بقاء نسبة كبيرة من الأموال في الصندوق من أجل تحقيق مبدأ السيولة، إذ يمكن الوصول إلى هذا المبدأ من خلال ربط السيولة بمصادر الأموال لتلافي مخاطرها.

مصادر البحث:

١- القرآن الكريم.

٢- أبو حمد، رضا صاحب، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٢.
٣- إيبال، زبير، وميراخور، عباس، النظام المصرفي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ١٩٨٧.
٤- التقرير السنوي والميزانية العامة للمصرف الإسلامي فرع النجف، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ .
٥- الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٠.
٦- الخاقاني، نوري عبد الرسول، المصرفية الإسلامية- الأسس النظرية ومشاكل التطبيق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢
٧- الراوي، خالد، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٠
٨- رمضان، زياد، وجودة، محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٧
٩- الزويني، باسم محمد هاشم، لنظام الرقابة الداخلية وأثره في النشاط المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من فروع مصرف الرشيد، رسالة دبلوم، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
١٠- دوش، غسان رشاد، دور نظرية اتخاذ القرار في تقويم الأداء المالي وتفعيله – دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت الجنوبية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢
١١- السعد، مسلم علاوي، والغالبي، طاهر محسن، السياسات الادارية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة البصرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ .
١٢- شابرا، محمد عمر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة د.محمد زهير السمهوري، مراجعة د. محمد أنس الزرقا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، ١٩٩٦ .
١٣- الشماع، خليل محمد حسن، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٥
١٤- شيخون، محمد، المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢
١٥- الصدر، محمد باقر، البنك اللاربوي في الإسلام، دار التعارف للمطبوعات.
١٦- طه، طارق، إدارة البنوك، كتب مربوط، الإسكندرية، ١٩٩٩
١٧- العاملي، يوسف عوض، والعظمة، محمد أحمد، والبسام، صادق محمد، مقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦ .
١٨- عبادي، سليمان، تقييم أداء البنوك الإسلامية في فلسطين، الإنترنيت، مركز تطوير القطاع الخاص، ٢٠٠٣
١٩- عبد الله، خالد أمين، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠
٢٠- العصار، رشاد، والأخرس، عاطف، والشريف، عليان، والهنيني، ايمان، والجباري، أحمد، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠١
٢١- العصار، رشاد، وتمر، أولغا، وعبد الواحد، سعيد، دراسات تطبيقية في إدارة المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، دار الفكر للنشر، ١٩٩١
٢٢- العلاق، بشير عباس، إدارة المصارف مدخل وظيفي، الأردن، ١٩٩٨
٢٣- الفضل، مؤيد عبد الحسين، تحليل القوائم المالية للمصرف الصناعي العراقي للفترة من (١٩٧٣-١٩٧٧) رسالة دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٧
٢٤- الفياض، محمد إسحاق، أحكام البنوك والأسهم والسندات والأسواق المالية من وجهة النظر الإسلامية، دار المحجة البيضاء، بيروت

٢٥- اللوزي، سليمان أحمد، زويلف، مهدي حسن، والطماونة، مدحت إبراهيم، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧

٢٦- الاسكندري، مصطفى، فقه البنوك، دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد، ٢٠٠٣

٢٧- مجيد، ضياء، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٧

٢٨- لور، أحمد محمد، وعبد العال، أحمد رجب، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٣

٢٩- الهواري، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣

٣٠- هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٦

٣١- هندي، منير إبراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٩

٣٢- Eccles, R.C., The performance Measurment manifesto, Harvard Business Review, ١٩٩١..

٣٣- Gladstone,D., venture capital investing, new Jersey, prints Hall-Engle, wood cliffs, ١٩٨٨ ..

٣٤- Godown, J., Insurance Rating Anallysis, london, feb., ١٩٩٦ ..

٣٥- Rose,P., Commercial Bank Management, Irwin Mc.Graw- Hill,١٩٩٩..

٣٦- Whleen, T., & Hunger,D., strategic Management, ١٩٨٨ ..

سياسات التحرر المالي وأثارها على القطاع المالي في البلدان العربية

نصر حمود مزبان*

حيدر نعمة بخيت**

مقدمة

حظي موضوع التحرر المالي Liberalization باهتمام متزايد من قبل البلدان العربية خلال العقود الأخيرة، انطلاقا من الدور المهم الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام، فقد أثبتت تجارب الإصلاحات الكلية والهيكلية بان قدرة الاقتصاد على تجاوز الأوضاع الاقتصادية السلبية يرتبط بدرجة كبيرة بحجم الإصلاحات وسياسات التحرر المالي نظرا لمساهمة القطاع المالي في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

فالإصلاحات الكلية التي تتضمن إصلاح واستقرار الأسعار، وإصلاح أوضاع المالية العامة ونظم الصرف والتجارة، وإعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية تنطوي أساسا على إعادة تخصيص الموارد الرأسمالية وإعادة توجيه المدخرات الجديدة وتدفقات الاستثمار. وبهذا فان القطاع المالي الكفوء والفعّال يمثل بمكوناته وعناصره المختلفة من أسواق ومؤسسات وأدوات القناة الامثل لتعبئة المدخرات المحلية وحشدها في شكل ائتمانات وأدوات استثمارية، ومن ثم توجيهها نحو القطاعات ولأنشطة الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية، كما يعمل هذا القطاع على جذب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها لتوفير موارد تمويلية إضافية تساهم في تغطية التنمية المحلية.

ويهدف هذا البحث إلى التعريف بحقيقة الأوضاع التي يمر بها القطاع المالي في البلدان العربية، وحقيقة الجهود التي تبذلها لإصلاح وتحرير القطاع المالي فيها.

وينطلق البحث من فرضية مفادها "إن سياسات التحرر المالي في البلدان العربية لا تزال غير قادرة على تطوير القطاع المالي بالشكل الذي يمكنه من مجابهة التطورات الحاصلة في السوق المالي العالمي".

ولتحقيق هدف البحث، وفي ضوء الفرضية الموضوعة له، فقد تم تضمين البحث الفقرات التالية :

أولا : مفهوم وأهداف التحرر المالي.

ثانيا : مستويات التحرر المالي.

---

* كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء
** كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

ثالثا: واقع الأسواق المالية في البلدان العربية.

رابعا: تأثير سياسات التحرر المالي على بنية القطاع المالي في البلدان العربية.

أولا : مفهوم وأهداف التحرر المالي :

يتحدد مفهوم التحرر المالي " بالمعنى الشامل " بمجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي، بهدف تعزيز مستوى كفاءته واصلاحه كليا. فيما يتحدد مفهوم التحرر المالي " بالمعنى الضيق " بتحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها، والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي[1] .

وهناك عدة أهداف تستهدفها سياسات التحرر المالي، من أبرزها:

١- تحقيق فعّالية أعلى وكفاءة اكبر لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها، وزيادة فرص وصول المستثمرين والمقترضين المحليين إلى مجالات الاستثمار، ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يعمل على زيادة ارتباط المستثمرين والمقترضين المحليين والشركات المالية المحلية بأقرانهم الأجانب، وكذلك سهولة دخول الشركات والمستثمرين الأجانب في الأسواق المالية المحليـــة[2] .

٢- تنزامن سياسات التحرر المالي مـــع النزعة الشديدة نحو تحرير التجارة الدولية، وإضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية، كما في المعاملات التجارية ولاسيما بعد إدخال تجارة الخدمات عامة، وتجارة الخدمات المالية والمصرفية خاصة، ضمن المفاوضات التجارية متعددة الإطراف (خلال جولة اورغواي) وإخضاعه لولاية منظمة التجارة الدولية (WTO) وذلك من خلال أبرام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات(GATS)[3].

٣- تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية للحصول على اكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية، إذ دفعت كثرة التغيرات التي اجتاحت الاقتصاديات الرأسمالية، والتي من أبرزها تغيرات أسعار صرف العملات الدولية، وفي مقدمتها الدولار، وتغيرات أسعار الفائدة الدولية، التي عملت على تغيير النظام النقدي والمالي الدولي، دفعت العديد من تلك الاقتصاديات إلى إعطاء حرية أكثر للتحويلات الخارجية مع تحرير تحويل العملات، وهذه التغيرات أضعفت من فاعلية سيطرة الدولة على حركة رؤوس الأموال.

بناءً على ذلك يمكن القول إن سياسات التحرر المالي تهدف إلى جعل السوق المالية تعمل بكفاءة أعلى و فعّالية اكبر، إذ تكون لديها القدرة على المنافسة مع بقية الأسواق المالية الدولية، لتوفير فرص الاستثمار ومصادر الإقراض.

ثانيا : مستويات التحرر المالي :

تتضمن سياسات التحرر المالي مستويين أساسيين، هما :

المستوى الأول: التحرر المالي على المستوى المحلي:

تشتمل سياسات التحرر المالي على المستوى المحلي على عدد من الإجراءات يمكن عرضهـا بالاتي :

١- العمل على تخفيف الرقابة، وذلك باستخدام الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية بدلا من الأدوات النوعية (المباشرة) التي تكون عادة معيقة لاستراتيجية التحرر، إذ يعد استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة جزءً مهما من مجموعة أوسع من الإصلاحات لم تشمل تحرر القطاع المالي فحسب، بل تتناول أيضا تحرر الاقتصاد بوجه عام[٥].

٢-إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة والاتجاه نحو السوق المالية لتحديدها[٦].

٣- تخفيف القيود المفروضة على السوق المالية والتي من شانها أن تعمل على زيادة كفاءة السوق المالية وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليلهـا أمام انضمام المستثمرين والشركات المساهمة في السوق أو الانسحاب منها، الأمر الذي يعزز تشجيع الشركات المساهمة وإعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية[٧].

٤- إلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية وإعطاء الأخيرة الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض[٨].

٥- العمل على تحسين البنية الأساسية لتطوير الأسواق المالية، مثل إنشاء شبكـة للتعامل مع السماسرة والوسطاء في السوق المالية[٩].

المستوى الثاني: التحرر المالي على المستوى الدولي :

تتضمن سياسات التحرر المالي على المستوى الدولي العديد من الإجراءات التي يمكن عرضها بالاتي:

١- إلغاء ضوابط الصرف، وذلك باعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قـوى السوق، إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية[١٠].

٢- تحرير معاملات حساب راس المال، ويعني ذلك حرية انتقال الأموال من والى الاقتصاد، وبالتحديد من والى الأسواق المالية[١١]، وهذه الحرية تزيد من إمكانية امتلاك المقيمين (الأفراد أو الشركات) للأصول الحقيقية والمالية والنقدية الأجنبية وكذلك تسمح لغـير المقيمين بامتلاك الأصول المحلية وتداولها.

ويتخذ تحرير تلك المعاملات عدة أشكال, فالمعاملات الداخلية والتي يسمح فيها للمقيمين الاقتراض بحرية أكثر من الأسواق المالية الدولية، وبالمقابل يسمح لغير المقيمين الاستثمار بحرية

أكثر أيضا فـــي الأسواق المحلية. أما المعاملات الخارجية، فلهيا يسمح للمقيمين بتحويل رؤوس الأموال، ومسك الأصول المالية في الأسواق المالية الدولية، ويحق أيضا لغير المقيمين إصدار المطلوبات والاقتراض من الأسواق المالية. وهناك المعاملات المحلية بالعملات الأجنبية وفيها يسمح للمقترضين والمقرضين بان تتم المعاملات فيما بينهم بالعملات الأجنبية مثل الودائع المصرفية والإقراض بالعملات الأجنبية.

٣- تحرير أسعار الفائدة، ويتم ذلك بتخفيف القيود المفروضة على تحديد هيكل أسعار الفائدة، فالتشدد والإلغاء التدريجي للحدود القصوى لسعر لفائدة وان يصبح تحديد أسعار الفائدة خاضعا إلى آلية السوق بدرجة اكبر من الجانب أالتدخلي من السلطات الحكومية، الأمر الذي يزيد من درجة المنافسة فـــي السوق المالية على المستويين المحلي والدولي[١٠].

٤- السماح للشركات الأجنبية الدخول في السوق المالية وفسح المجال لها وإصدار الأوراق المالية المختلفة وذلك لتعزيز حالة المنافسة في القطاع المالي، أضف إلى ذلك فسح المجال أمام الشركات الأجنبية للوساطة المالية وأمام المضاربين والمتعاملين الأجانب للانضمـــام إلى السوق المالية[١٢] .

ثالثا : واقع الأسواق المالية في البلدان العربية :

يتكون هيكل الأسواق المالية العربية من ١٥ سوق نظاميا في كل من (الأردن، مصر المغرب، الجزائر، تونس، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، العراق، قطر، الأمارات، لبنان فلسطين، والسودان). وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان العربية لتطوير القطاع المالي فيها، إلا أن هذا الأسواق لاتزال تجابه العديد من العوائق، من أهمها

١- ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية.

لا تزال أوجه الضعف في مجال الأطر التشريعية والتنظيمية واضحة في عدد من الجوانب، فمن جانب يتمثل القصور في غياب الاستقلال الإداري لبعض البورصات العربية وقلة الصلاحيات المخولة لهذه البورصات، وافتقارها لأدوات الرقابة التي تساعدها على إدارة الأوراق المالية. ومن جانب ثاني غياب المؤسسات المساندة ذات الأثر المباشر على سوق الأسهم مثل الشركات صانعة الأسواق ومؤسسات الحفظ والإيداع المركزي وشركات التسوية والمقاصة كذلك تفتقر معظم الأسواق المالية العربية إلى وجود وكالات محلية لتصنيف وتقييم الملاءة الائتمانية والى شركات الترويج وضمان الاكتتاب التي تقوم بإدارة الإصدارات والترويج لها وضمان الاكتتاب الكامل بالأسهم المطروحة [١١].

٢- صغر أحجام الأسواق المالية ومحدوديتها.

يتمثل صغر أحجام الأسواق المالية العربية ومحدوديتها بالنقص الواضح في الأدوات المالية الحديثة الجاذبة لرؤوس الأموال، حيث تسيطر الأسهم ووسائل التمويل التقليدية على

التعاملات في هذه الأسواق. كما يتمثل ضيق تلك الأسواق، بضعف أحجام التداول وقلة عدد الشركات المدرجة، فسوق السندات لا يزال فـــي مراحله الأولى، حيث تعتمد الشركات في تمويل مشاريعها الاستثمارية على المصادر التقليدية كالبنوك أو المساهمات الشخصية رغبة منها في عدم الخضوع لمراقبة السلطات وعدم التزامها بقواعد الشفافية والإفصاح.

فمطالعة بيانات الجدول (١) توضح بان القيمة السوقية لإجمالي الأسواق المالية العربية بلغت في عام ١٩٩٤ ما يقارب ٧٤,٤٤٩ مليار دولار ، ثم بحدود ١٤٨,١٥٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، لتبلغ في عام ٢٠٠٢ ما قيمته ٢٠٨,٩٠٠ مليار دولار، ثم وصلت في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٦١,٨٠٠ مليار دولار. وهذه القيم تعد متدنية إذا ما قورنت بالقيمة السوقية لبلدان مختلفة أخرى وكما موضح بالجدول (٢) .

جدول (١)

المؤشرات الأساسية للأسواق المالية العربية

السنة	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليون دولار)
١٩٩٤	٣,١٥٠	١٠,٥٠٣	١٠٨٩	٧٤,٤٤٩
١٩٩٥	٩,٥٨٨	١٤,٩٧٨	١٠٨١	٨٤,٥٧٤
١٩٩٦	٢٦,٩١١	٣٠,٥٠٧	١٠٩١	١٠٩,١٠٠
١٩٩٧	٣٥,٨٥١	٦٣,٧٩٤	١١٨٥	١٤٨,٣٤٧
١٩٩٨	١٥,٨٣٧	٣٥,٥٣٦	١٤٤٦	١٢٢,٨٧٢
١٩٩٩	١١,٩٠٠	٣٥,٦٠٠	١٦٣٤	١٤٩,٤٠٠
٢٠٠٠	٩,٠٧٣	٣٦,٥٣٨	١٦٧٨	١٤٨,١٥٨
٢٠٠١	١٣,٥٢٢	٤٢,٦٨٧	١٦٨٧	١٥٢,٢٣٠
٢٠٠٢	٤٦,١	٦٥,٤	١٨٢٦	٢٠٨,٩٠٠
٢٠٠٣	٦٣,٤	٢٣٠,٤	*١٩٨٤	٣٦١,٨

*الرقم تقديري

المصدر: صندوق النقد العربي ، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

وكذلك يبين الجدول (١) انخفاض عدد الشركات المدرجة في أسواق المال العربية، إذ لم يتجاوز عدد الشركات المدرجة عن ١٨٢٦ شركة حتى نهاية عام ٢٠٠٢، وهذا العدد يعد منخفض إذ ما علمنا إن عدد الشركات يبلغ بحدود ٩٠٠ شركة في البلدان المتقدمة.

جدول (٢)

قيمة الأسهم المتداولة والقيمة السوقية في بعض الأسواق المالية الناشئة (مليون دولار)

البلد	المؤشر	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
المكسيك	قيمة الأسهم المتداولة	٨٢,٩	٣٤,٤	٤٣,٠	٥٢,٦	٣٣,٨	٣٦,٠
	القيمة السوقية	١٣٠,٢	٩٠,٧	١٠٦,٥	١٥٦,٦	٩١,٧	١٥٤,٠
ماليزيا	قيمة الأسهم المتداولة	١٢٦,٥	٧٦,٨	١٧٣,٦	١٤٧,٠	٢٩,٩	٤٨,٤
	القيمة السوقية	١٩٩,٣	٢٢٢,٧	٣٠٧,٢	٩٣,٦	٩٨,٦	١٤٥,٤
جنوب أفريقيا	قيمة الأسهم المتداولة	١٥,٦	١٧,٠	٢٧,٢	٤٤,٩	٥٨,٤	٧٢,٨
	القيمة السوقية	٢٢٥,٧	٢٨٠,٥	٢٤١,٦	٢٣٢,١	١٧٠,٣	٢٦٢,٥
تايوان	قيمة الأسهم المتداولة	٧١١,٣	٣٨٣,١	٤٧٠,٢	١٢٩٧,٥	٨٨٤,٧	٩٠٩,٨
	القيمة السوقية	٢٤٧,٣	١٨٧,٢	٢٧٣,٦	٢٨٧,٨	٢٦٠,٠	٣٧٥,٩
البرازيل	قيمة الأسهم المتداولة	١٠٩,٥	٧٩,٢	١١٢,١	٢٠٣,٣	١٤٦,٦	٨٧,٢
	القيمة السوقية	١٨٩,٣	١٤٧,١	٢١٦,٩	٢٥٥,٥	١٦٠,٩	٢٢٧,٩
الصين	قيمة الأسهم المتداولة	٩٧,٥	٤٩,٨	٢٥٦,٠	٢٦٩,٦	٢٨٤,٨	٣٧٧,٠
	القيمة السوقية	٤٣,٥	٤٢,١	١١٣,٨	٢٠٦,٤	٢٣١,٣	٣٣٠,٧

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠، ص ١٨٣- ١٨٤

ولم يقتصر صغر حجم الأسواق المالية العربية عند انخفاض القيمة السوقية وعدد الشركات المدرجة فيها، بل ظهر جليا في انخفاض عدد الأسهم المتداولة فيها وقيمتها السوقية، ففي عـام ١٩٩٤ بلغ عـدد الأسهم المتداولة ٣,١٥٠ مليون سهم، ليشهد تحسن طفيف في عام ١٩٩٧ عندما وصل عدد الأسهم المتداولة إلى ٣٥,٨١٥ مليون سهم، لتشهد الأعوام اللاحقة انخفاضا في عدد الأسهم حتى وصلت إلى ٩,٠٧٣ مليون سهم في عام ٢٠٠٠، ثم ليشهد مطلع الألفية الثالثة ارتفاعا محدودا في عدد الأسهم المتداولة ليصل إلى ٢٣,٥٢٢ مليون سهم في عام ٢٠٠١، ثم إلى ٤٦,١٠٠ مليون سهم في عام ٢٠٠٢، قبل إن يرتفع العدد بصورة كبيرة في العام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٦٣,٤٠٠ مليون سهم.

٣- انخفاض الطلب على الأدوات الاستثمارية

تعاني الأسواق المالية العربية من انخفاض الطلب على الأدوات الاستثمارية نتيجة لتدني معدل الدخل النقدي والادخار الفردي في البلدان العربية (باستثناء البلدان الخليجية) وانخفاض

الوعي الاستثماري لدى الكثير من الأفراد في البلدان العربية خاصة في الأدوات المالية الجديدة المطروحة للتداول، كذلك تفضيل المستثمرين حيازة الموجودات الثابتة كالعقارات أو الودائع في المصارف"[١٥].

٤- ضعف الانفتاح على الخارج

من العوامل التي لا تزال تعيق عمل الأسواق المالية العربية، هو عدم وجود أنظمة استثمار مفتوحة بالكامل في غالبية البلدان العربية، مما يؤثر سلبا على ثقة المستثمرين بالأسواق المالية العربية، وبالتالي الحيلولة دون فسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية ونقل الخبرات[١٦] .

رابعا : تأثير سياسات التحرر المالي على بنية القطاع المالي في البلدان العربية :

بدأت معظم البلدان العربية منذ منتصف عقد الثمانينيات بانتهاج سياسات التحرر المالي، وشكلت تلك السياسات جانبا مهما من برامج واسعة لتحرير الاقتصاد، تضمنت سياسات وإجراءات للإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي. ولا تزال سياسات التحرر المالي في البلدان العربية في مراحل مبكرة رغم التطور النسبي الـذي أحدثته في الجانب التشريعي، وجهود البلدان العربية مستمرة في تعزيز الإصلاح وذلك من خلال اعتماد وتعميم المعايير الدولية المطلوبة بإلزام الشركات المساهمة العامة المدرجة عند نشر بياناتها المالية، الإعلان عن نتائج أعمالها والتطورات والمستجدات المتعلقة بأنشطتها بشكل دوري. وقد أقدمت غالبية الأسواق المالية العربية على وضع تعليمات للإفصاح ومعايير للمحاسبة والتدقيق تتفق مع المعايير الدولية، وذلك تعزيزا لمبدأ الشفافية وحماية المستثمرين وزيادة مصداقيتها، كما ألزمت الشركات المدرجة فيها بالإفصاح عن بياناتها المالية بشكل ربع ونصف سنوي [١٧].

وقد تم إخضاع العديد من القوانين والأنظمة إلى تعديلات وإصلاحات استهدفت تحسين البنية التشريعية والتنظيمية للأسواق المالية، وتحقيق المزيد من الكفاءة والشفافية والوضوح وسلامة وعدالة التعامل في هذه الأسواق، وفي هذا السياق تم الاعتماد في قطر خلال عام ٢٠٠٣ على لائحة داخلية جديدة للسوق تتضمن تعديلات شاملة وإضافات جديدة تغطي مختلف الجوانب. وفي السعودية تم إقرار مشروع نظام سوق الأسهم والذي تم بموجبة إنشاء هيئة سوق المال وهي جهة الأشراف على السوق، وشركة سوق المال لإدارة السوق وهي مستقلة عن الهيئة وهذا القرار يساهم في تسهيل عملية إدراج الشركات ويعمل على تحسين بيئة الاستثمار ويزيد من شفافية السوق. كما تم في مصر الانتهاء من إعداد اللائحة الخاصة بصندوق حماية المستثمرين ضد مخاطر إفلاس شركات الوساطة وأعمال السرقة، وتحويل البورصة المصرية إلى بورصة ذاتية التنظيم، بالإضافة إلى موافقة الهيئة على إعداد صيغة لعقد نموذجي بين المستثمر وشركة السمسرة لضمان حقوق الطرفين، كما تم في مصر أيضا الانتهاء من إعداد صيغة نهائية لمشروع

القانون الموحد لتأسيس الشركات بهدف تحسين البيئة التشريعية ومناخ الاستثمار. وقامت الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان بإدخال جملة من التعديلات على قانون راس المال بهدف تنظيم نشاط الشركات وإرساء القواعد المهنية المناسبة. وفي الكويت تم إقرار خطة لإدارة السوق تهدف إلى تطوير التشريعات وتفعيل الدور الرقابي للسوق وتطوير الآليات والأنظمة الحالية، وتنويع أدوات التداول وتوسيع القاعدة الاستثمارية وتوفير المعلومات عن السوق ونشرها. وفي دولة الأمارات تم إدخال مجموعة تعديلات جوهرية على قانون الشركات لضمان حماية المستثمرين وتعزيز دور المراقبة والتدقيق والافصاح[١٨] .

كما قامت العديد من أسواق المال العربية، كالأردن والبحرين وقطر، بوضع تعليمات جديدة في مجال أنشطة الوساطة المالية، تهدف إلى المحافظة على الملاءة المالية لشركات الوساطة، وتعمل على تنظيم نوعية وطبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها من قبل الوسطاء.

وفي مجال الاستثمار الاجنبي[١٩]، فقـــد فتحت بلدان عربية عديدة أسواقها المالية أمام الاستثمار الأجنبي بدرجة كاملة كما في (الأردن، مصر، المغرب، لبنان، وسلطنة عمان)، فأجازت قوانين الاستثمار في تلك البلدان للأجانب بالتملك بنسبة ١٠٠% من راس مال الشركات والمشاريع فيما سمحت قوانين الاستثمار في بلدان عربية أخرى بانفتاح جزئي لأسواقها المالية أمام الاستثمار الأجنبي كما فـي (الجزائر، وتونس، وسوريا، والسعودية، والسودان، وقطر، وفلسطين، والكويت، والأمارات، وفلسطين).

وعلى الرغم من هذه التطورات فما تزال سياسات التحرر المالي في البلدان العربية تعاني عدة أوجه قصور وضعف مما يستوجب على البلدان العربية مواصلة الجهود وتعزيز النهج المتبع لتحرير أسواقها المالية.

الاستنتاجات والتوصيات:

١- إن سياسات التحرر المالي في البلدان العربية لا تزال في مراحل مبكرة، ولم تستطع الأسواق المالية العربية من الاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة التغييرات الحديثة.

٢- تعاني الأسواق الماليـــة العربية من صغر أحجامها ومحدودية الأدوات المالية المتداولة مقارنة مع الأسواق المالية العالمية والأسواق الناشئة متمثلة في محدودية أحجام التداول والقيمة السوقية وقلة عدد الشركات المدرجة فيها، وضعف مجالات الاستثمار فيها، كما تعاني من قصور نسبي في القوانين التي تنظم عمليات الإصدار والتداول فيها.

٣- عدم كفاية المعلومات المنشورة عن الكشوفات والمعلومات المحاسبية، مما يساهم في عدم الوضوح بالنسبة للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

٤- قصور الوعي الاستثماري لدى الأفراد والمؤسسات في البلدان العربية وتفضيلهم أساليب الاستثمار الأخرى.

٥- ضرورة الانفتاح الكامل على الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز التعاون المشترك والتنسيق المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات لضمان مواكبة أحدث التطورات.

٦- العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح المالي في نشر البيانات والمعلومات، لتوفير الثقة بمصداقية هذه الأسواق.

٧- تقديم خدمات وأدوات مالية جديدة ومتنوعة تغطي كافة الرغبات التي ينشدها المستثمرون على الصعيدين المحلي والعالمي.

٨- تعزيز التعاون الإقليمي كخطوة أولى باتجاه التحرر التام للأسواق المالية العربية، وإصدار تشريعات مشتركة تنظم عمل تلك الأسواق.

الهوامش:

[١]- د.عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، ط ١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٤٨

[٢]-عمر إبراهيم حسين، وآخرون، أسواق الأوراق المالية العربية: الأداء والتحديات، صندوق النقد العربي، بحث مقدم إلى ندوة " دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية، الكويت، ١٩٩٩، ص ٥

[٣]- مانويل غيتيان، دور إصلاح القطاع المالي في التصحيح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، بحث مقدم إلى ندوة السياسات المالية وأسواق المال العربية، تحرير: د.سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٩٤، ص١٤

[٤]- د.عماد محمد علي العاني،المصدر السابق، ص ١٤٩

[٥]- تشارلز فريلاند، المتطلبات اللازمة لتحديث القطاعات المالية في البلدان العربية وتطويرها، بحث مقدم إلى ندوة " القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ١٢٣

[٦]- د.عماد محمد علي العاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠

[٧]- مانويل غيتيان، مصدر سبق ذكره، ص ١٧

[٨]- اتحاد المصارف العربية، الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٦

[٩]- د.ناصر السعيدي، أسواق رأس المال الدولية والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية الحاجة إلى ثورة هادئة، مجلة المصارف العربية، العدد ١٩٩، المجلد١٧، ١٩٩٧، ص ٧١

[١٠]- د.هناء عبد الغفار السامرائي، الأزمات المالية العالمية وأثرها على أسواق المال العربية بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية بعنوان: الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، تحرير: د. هناء عبد الغفار السامرائي ود.عماد عبد اللطيف سالم، ط ١، بيت الحكمة، بغداد، ص ٣٣٠

[١١]- ميشيل شوسودوفسكي، عولمة الفقر: تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة: جعفر علي حسين السوداني، مراجعة: أ. محمود خالد السامرائي و د.عماد عبد اللطيف سالم، ط ١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٧٩

[٣١]- تشارلز فريدلاند، مصدر سبق ذكره، ص

[٣٢]- د.احمد محيي الدين احمد، سلبيات أسواق الأوراق المالية القائمة في الدول العربية، مجلة المصارف العربية، العدد ١٤٦، المجلد ١٣، ١٩٩٣، ص ٦٨

[٣٣]- د.إبراهيم احمد جركس، تفعيل أداء الأسواق والمؤسسات المالية في العراق عامل مهم في مواجهة تحديات العولمة، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية بعنوان: الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، تحرير: د.هناء عبد الغفار السامرائي و د.عماد عبد اللطيف سالم، ط ١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٣٦٨

[٣٤]- د.هناء عبد الغفار السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٣

[٣٥]- عمر إبراهيم حسين (وآخرون) ، مصدر سبق ذكره، ص ٧

[٣٦]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤ ، ص ١٣١

[٣٧]- المصدر السابق ، ص ١٣٣

[٣٨]- د.هناء عبد الغفار السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦

العولمة المالية بين المزايا والمخاطر... في الاقتصادات النامية

الدكتورة حنان عبد الخضر هاشم

مقدمة

إن العولمة في شكلها الراهن ليست ظاهرة بسيطة معروفة النتائج سلفاً بقدر ما هي ظاهرة بالغة التعقيد ومتشعبة الاتجاهات، فقد تكون سبباً ملائماً للتوسع الرأسمالي واستمرار سيطرته ونفوذه، كما حدث ذلك فعلاً عن طريق (التوسع الاستعماري) أو قد تكون فرصة(ذهبية) للارتقاء بالضعفاء وجعلهم في مصاف الأقوياء، وهذه حالة مثالية لا تؤيدهما قراءة الواقع، أو قد تكون (العولمة) فخاً ابتكره الأقوياء للدول التي لا تملك القوى الاقتصادية وهذا احتمال اقرب ما يكون إلى الواقع نظراً لطبيعة الرأسمالية وبخاصة طبيعة العولمة المالية والنقدية التي تهيمن على الأسواق والسياسات، كذلك التحولات السريعة التي يشهدها العالم بما فيها:- النظام العالمي الجديد العولمة الاقتصادية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، المنظمة العالمية للتجارة ... الخ.

وتعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، إلا إن عقد التسعينات من القرن العشرين قد ابرز ما يمكن إن تسميه " العولمة المالية " والتي يرى البعض إنها ابرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الأولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين، حيث يذهب في كل يوم، في أسواق المال العالمية ما بين (١٤٠٠-١٥٠٠) مليار دولار من يد إلى أخرى، أي أكثر من (٦٠٠) مرة مما كان عليه الأمر في عام ١٩٧٣م.

من ناحية أخرى، قد شهد العالم في الآونة الأخيرة أحداثا هامة أبرزها الأزمات المالية الخانقة التي تعرضت لها المكسيك (١٩٩٤-١٩٩٥)، ودول جنوب شرق آسيا (١٩٩٧) التي كانت نموذجاً يحتذي به، والبرازيل (١٩٩٨)، وروسيا (١٩٩٩)، وميلاد العملة الأوربية الموحدة (اليورو)، وما نتج عن ذلك من تأثيرات على الاقتصاد العالمي ألقت بظلالها على اهتمامات الباحثين في المجال الاقتصادي.

إن المشكلة الرئيسية التي تركز عليها هذه الدراسة هي إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال قد تحمل في طياتها مخاطر جمة وهزات عنيفة ومدمرة للاقتصاد، من ناحية أخرى قد تجلب هذه الظاهرة معها فوائد لا يستهان بها شريطة إن يكون التصرف بها حسناً ويعود بالنفع على الاقتصاد العالمي عموماً والاقتصاد النامي خصوصاً، فالأخير هو محور اهتمامنا لما يمارسه من دور فاعل في تحقيق الاستقرار والنمو ليس ضمن حدوده فحسب وإنما على مستوى الاقتصاد العالمي.

وتهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بمدى أهمية العولمة المالية للبلاد النامية ومعرفة أبرز مخاطرها ومزاياها، ولتحقيق ذلك الهدف قسمت الدراسة إلى النقاط التالية :-

اولاً :- مفهوم العولمة.

ثانياً :- العوامل المفسرة لظاهرة العولمة المالية.

ثالثاً :- انعكاسات ظاهرة العولمة المالية على الاقتصادات النامية.

رابعاً :- الخيارات المستقبلية والإجراءات المطلوبة.

اولاً :- مفهوم العولمة :-

من المفيد قبل الدخول في موضوع العولمة المالية وانعكاساتها على اقتصادات الدول النامية، أظهار المفهوم الفكري والمعرفي المرتبك للعولمة.

ابتداءً لسنا بصدد الترجمة الصحيحة لمصطلح (العولمة) فقد تناوله العديد من الباحثين مراراً وتكراراً إلا إن ما يهمنا معرفته إن هذا اللفظ قد شاع استخدامه أولاً عبر وسائل الأعلام وبالخصوص الأمريكية... في نهاية عام ١٩٦٠، وأصبح أكثر تداولاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي... ومن ثم فأن الظاهرة قيد البحث ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة اللفظ نفسه، وبناءاً على هذا يتردد دائماً بين الباحثين بأنه ليس هناك تعريف (جامع مانع لها)، وهذا دليل على عدم تبلورها نهائياً في ذهن المفكرين المنقسمين حولها أيضاً، لذلك يمكن التمييز بين اتجاهين بارزين في مفهومها:-

الاتجاه الأول :-

يتبنى فكرة العولمة ويرى أنها حتمية يجب على العالم التسليم بها والتفاعل معها والاعتراف بها عسكرياً وسياسياً وثقافياً وحضارياً ومن أنصار هذا الاتجاه " جيسي هيلمز " رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي.... " فوكوياما " مؤلف كتاب (نهاية التاريخ) وصمويل هينغتون مؤلف كتاب (الإسلام والغرب ....أفاق الصدام)[١] ووفقاً لهؤلاء كانت هناك محاولة لإقامة الإمبراطورية الواحدة بزعامة الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي أشار إليه مفكرو الماركسية حيث تنبؤا بالوصول إلى الإمبريالية التي هي أعلى مراحل الرأسمالية... وهو الدور الأخير الذي يختزل انتهاء الرأسمالية بعد تفسخها[٢].

الاتجاه الثاني :

هو يتبنى فكرة إن العولمة هي نتيجة حتمية للتطور الإنساني في الميادين المعرفية كلها، وهي ليست بالضرورة ذات آثار ايجابية لأنها تعبر عن حقبة التحول الاستعماري والعميق للإنسانية جمعاء وفي ظل هيمنة المركز وبقيادته وتحت سيطرته وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافيء، سواء من حيث تبادل السلع أو في مجال انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بعادات غيرها من الأمم. ومع إن هذا الاتجاه يذهب إلى القول بانتصار نمط معين من السيطرة على وسائل الإنتاج في ظل العولمة فأن العولمة في رأي الآخرين هي نفي للأخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي وهي إرادة للهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصية كما هي احتواء للعالم.

إن من الغريب إن نرى بعض المنظرين يقعون في تناقض لدى توصيفهم للعولمة، فهم جائرون بين تفاؤل أو تشاؤم منها، فيذكر لنا " اوليفييه دولفوس " في كتابه العولمة بأنها " تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون، يتحول العالم على أساسه إلى محطة ثقافية للإنسانية بأكملها) ثم لا يلبث أن يضيف متشائماً إنها " ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام " وإزاء الوضع المرتبك والمخيف لمخاطر العولمة، غير مستقلة المفاهيم تأتي ردة الفعل من عدة دول وتجمعات إنسانية لتتسم المرحلة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية بسمة التجمعات الاقتصادية القائمة على تحقيق التوازن في تقسيم العمل الدولي والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير المتمثل في تعاظم نطاق الصناعات المتطورة.

لقد حاولت بعض الدول إعادة النظر في بعض جوانب حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ وذلك بقصد الالتحاق بالركب الجديد في ميدان تشكيل القوميات والهويات الاقتصادية وإعادة البناء على أسس سيطرة السوق وتمجيد النزعة الفردية الديمقراطية على النمط الغربي وتقديس الاستهلاك السريع وتشجيع المضاربة في البورصات. ومنذ ما يقرب من العشرين سنة باتت فكرة التوسيع أمرا أساسيا في كل شيء... ولاسيما في أسرة الدول التي تسعى إلى التحالف وتتبنى قيم السوق وتحرير التجارة والمبادلات وسيطرة آليات السوق بل الدخول في الأسرة العالمية وتسهيل تحركات العولمة وإقامة مجموعات من التحالفات العالمية.

وتبرز في صورة التكتلات الدولية، تجمعات إقليمية مثل أوربا الشرقية واليابان والهند والوطن العربي وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا[٢] ومن المفروض فتح مفاوضات بين هذه التجمعات الإقليمية من اجل إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية "التجارية والمالية والنقدية " فيما بينها وبما يخدم احتياجاتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية... الأمر الذي يستدعي إقامة أنواع أخرى من المؤسسات الاقتصادية والعالمية لتحل محلها... وهو ما أدى في النهاية إلى اعتبار العولمة ظاهرة تاريخية شمولية لها أبعاد متشعبة تحاول أن تفرض نفسها فرضاً وعلى كافة الأصعدة، ومن بينها الصعيد المالي.

لقد حظيت الأبعاد المختلفة للعولمة بالكثير من الدراسة والتحليل غير إن البعد المالي بقي منقوصاً – إن لم نقل مهملاً – لفترة طويلة من التشخيص والبحث...لذا سنحاول إن نتطرق إلى هذا الجانب في هذه الدراسة المتواضعة.

ثانياً :- العوامل المفسرة لظاهرة العولمة المالية :-

لقد ذكرنا أنفا انه من ابرز تجليات ظاهرة (العولمة) هو " العولمة المالية " حيث زادت رؤوس الأموال الدولية وتنامت بمعدلات هائلة... وبهذا الصدد فقد أشارت مجلة (الايكونومست) البريطانية إلى ضعف السلطات الحكومية الغربية أمام القطاع الخاص وذلك بتسليطها الضوء تحديداً على تنامي نفوذ القطاع المالي العالمي حيث أوردت بملحق خاص لها عن " اقتصاد العالم " إلى إن الحكومات

الديمقراطية في العالم قامت خلال سنين طويلة بمحاربة الكثير من الأعداء مثل الفاشية والشيوعية وحتى النقابات العمالية المتسلطة ونجحت في هزيمتهم جميعا. ولكن الآن يقول الكثير انه قد ظهر عدو سريع الانتشار غير واضح الضرر ولكنه شديد الخطورة تمكن من تجميع عناصر القوة والنفوذ لنفسه بدون أن يشعر به الآخرون، ذلك هو الجيش الالكتروني للعملات والسندات المالية[٤]

إن للعولمة المالية مؤسساتها وآلياتها، فالسياسة المالية التي يتبناها صندوق النقد الدولي في برامج التثبيت الاقتصادي تعتمد مجموعة من الإجراءات لزيادة الإيرادات العامة وتخفيض النفقات ذلك في سبيل تقليص العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة ويعد الإصلاح الضريبي أكثر العوامل أهمية لزيادة الإيرادات على جانب تحسين أداء المشروعات العامة عن طريق برامج الخصخصة، وفيما يتعلق بتخفيض الإنفاق العام فيتم عن طريق تقليل دعم الاستثمارات العامة والأجور والرواتب. من ناحية أخرى فأن السياسة النقدية التي يعتمدها الصندوق تتم عن طريق تحرير أسعار الفائدة وتخفيض قيمة العملة الوطنية... الخ وكل هذه الإجراءات تستهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للاستفادة منها في عمليات الإصلاح الاقتصادي.

إن هناك عوامل عدة تقف وراء تعاظم ظاهرة " العولمة المالية " ويمكن إيجاز هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر[٥] :

أولا – بروز الأدوات المالية الجديدة :-

لقد تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة Financial Innovation التي جذبت العديد من المستثمرين وأبرزها المبادلات (Swaps) والخيارات (Options) والمستقبليات (Futures) والتي تعمل جنباً إلى جنب مع الأدوات التقليدية التي بقيت قائمة أيضاً وأستمر تداولها في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات.

ثانياً – بروز الفوائض المالية :-

إن الحركة الدائمة والمستمرة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي قد عكست وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، من هنا برزت الحاجة للبحث عن منافذ ملائمة لاستثمارها فبدأت عملية البحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتدر مردوداً أفضل مما لو بقيت معطلة في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال ... من هنا شهد الاقتصاد العالمي بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال مع الأخذ بنظر الاعتبار إن عملية البحث عن الفرص الاستثمارية لا تتسم بحداثة العهد بقدر ما تمثله من عملية تاريخية أفصحت عنها نظرية (التوسع)، فالمستوى الدولي لعملية التوسع أصبح هو الظاهرة السائدة بعد أن تبدلت أشكاله وموضوعاته.

ثالثاً - ازدياد الأهمية النسبية للرأسمالية المالية :-

حيث بدأت الأهمية المتزايدة لرأس المال تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها ومحتوياتها المصرفية وغير المصرفية وبفعل ذلك أصبحت مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داوجونز، ناسدك، نيكاي، داكس، كيك ٤٠) تتحكم بحركة الاقتصاد العالمي من حيث تحكمها بنقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

رابعاً - انعكاسات سياسات الانفتاح المالي :-

لقد ارتبط مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي ظاهرة ازدياد تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها من سوق إلى أخر.

خامساً - آثار التقدم التكنولوجي :-

يتكامل هذا العامل بشكل واضح مع حركة (ظهور الأدوات المالية الجديدة) ويبرز هذا التكامل بشكل واضح من خلال الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم اليوم ، في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية.

ثالثاً :- انعكاسات ظاهرة العولمة المالية على الاقتصادات النامية :

لقد أصبح واضحاً إن من أبرز أشكال العولمة هو حركة رؤوس الأموال وانتقالها بين المراكز الدولية نفسها وبين المراكز الجديدة والناشئة وتفاعلها بعمق مع التغيرات التي تحدث في منطقة ما بحيث تنعكس آثارها في مناطق أخرى من العالم ...

لقد سعت العديد من الدول النامية إلى مساعدة اقتصاداتها عن طريق تطوير أسواقها المالية وبالفعل فقد كان هنالك تحسن ملحوظ بهذا الاتجاه في بعضها وتمت عملية الاندماج مع الأسواق المالية الكبرى باعتماد برامج التحرير في ظل مجموعة من وسائل المراقبة والتوجيه الصحيح لها، من ناحية أخرى فقد تم استحداث وسائل لحماية الاستثمارات المالية ومن تلك الأسواق ما نجده في الأرجنتين والمجر وماليزيا وتايلند بينما هناك أسواق أخرى وخصوصاً الآسيوية منها تعتبر أكثر تطوراً من الأولى حيث ترتفع درجات السيولة النشطة للمتاجرة وكذلك يزداد اتساع السوق المالي فيها، وتنخفض المخاطرة للأوراق المالية إلى المستويات الدولية التنافسية، والى جانب ما سبق يمكن القول إن أسواق الأوراق المالية في دول نامية أخرى مثل الصين والفلبين وكولومبيا والباكستان قد تزايد الاعتماد عليها كمصدر مهم للتمويل فقد ظهر المستثمر الأجنبي فيها، وتنوعت الأسهم وتم تطوير لوائحها التنظيمية وان ترتيبها يأتي في المرتبة الثالثة بالنسبة لأسواق الدول النامية.

من المنطلق السابق يرى أنصار (العولمة المالية) إنها تحقق مزايا عديدة بالنسبة للدول النامية،

وهذه المزايا يمكن أجمالها في النقاط التالية :-

١ - إن الانفتاح المالي سوف يهيئ الفرصة الملائمة للدول النامية للوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على الأموال الكافية لسد الفجوة في الموارد المحلية (أي قصور حجم المدخرات عن تلبية متطلبات تمويل الاستثمارات المحلية) مما سيؤدي حتماً إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي التسريع في معدلات النمو الاقتصادي.

٢- إن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investment واستثمارات الحافظة المالية Foreign Portfolio Investment سوف تسمح بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية، الأمر الذي يقلص حجمها، وبالشكل الذي يحد من ازدياد حجم الديون الخارجية.

٣- إمكانية تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين المستثمرين في هذا المجال.

٤ - إن إجراءات تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق البيئة الملائمة لنشاط القطاع الخاص من المحتمل إن تؤدي غلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

٥ - إن ازدياد حركة الاستثمارات الأجنبية من المحتمل إن تساعد على الاستفادة من مزايا التكنولوجيا المعاصرة.

من ناحية أخرى، فقد أثبتت تجارب عقد التسعينيات من القرن العشرين إن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية قد أفضت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية ذات تأثيرات مكلفة بالنسبة لاقتصادات مجموعة من هذه الدول، الأمر الذي كان يعني احتمال تعرض الاقتصاد النامي إلى جملة من المخاطر أبرزها [٦] :-

حدوث تقلبات فجائية للاستثمارات الأجنبية خصوصاً استثمارات الحافظة المالية كونها استثمارات قصيرة الأجل.

احتمال هروب الأموال الوطنية للخارج.

عدم القدرة على مواجهة هجمات المضاربة.

احتمال دخول الأموال القذرة (غسل الأموال).

تقليص دور السيادة الوطنية في مجال السياستين المالية والنقدية.

إلى جانب ذلك يرى البعض إن الاستثمارات الأجنبية الخاصة من الممكن إن تمارس دوراً بارزاً في تنمية البلدان الأقل نمواً، على اعتبار إن مثل هذه الاستثمارات تأتي لخدمة التجارة الخارجية وبدافع تحقيق الربح الكبير والسريع في آن واحد..

إلا إن الحالة الأكثر واقعية إن مثل هذه الاستثمارات تعمل على تدعيم التقسيم الدولي القائم ولا تغيره لصالح الدول النامية حيث إن مساهمة تحرير الاستثمارات الأجنبية بشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي للدول تعترضه الكثير من التحفظات، فكثيراً ما يكون النمو والأداء الجيد للاقتصاد هو الذي يجلب الاستثمارات الخاصة وليس العكس، حيث إن هذه الاستثمارات شأنها في ذلك شأن القروض الخارجية

الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل في رفع معدلات نموها أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج فعلاً إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها، كما يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم المختلفة[٧]. فمثلاً في أواخر القرن العشرين اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان) حيث تجاوزت حصة بعضها أكثر من (٧٠%) من هذه الاستثمارات، ومع إن هناك بعض الدول النامية قد استطاعت إن تنجح في زيادة حصتها من الاستثمارات إلا أنها كانت دولاً محدودة من حيث العدد، فهناك عشر دول فقط هي: الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الصين، الهند، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، تايلند) ، بحيث استحوذت هذه الدول على ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية[٢]. وهذا التوزيع يتناقض تماماً مع فرضية " التوزيع الامثل" لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

ومما تجدر الإشارة إليه إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI والاستثمارات في الحافظة المالية FPI تستحوذ على تركيبة أموال العديد من الدول وذلك على اعتبار إن هذين النوعين من الأموال يمتلك القدرة على خلق فرص جديدة وملائمة أكثر للتمويل والتشغيل دون إن يؤدي ذلك إلى إثقال الديون الخارجية للدول.

من ناحية أخرى فأن هنالك العديد من المؤشرات التي تدل على إن حركات رؤوس الأموال الخاصة للدول النامية سوف يزداد خلال السنوات القادمة حيث إن سلوك المستثمر الأجنبي وتوجهات العولمة ومدى استجابة الدول النامية لتلك التوجهات كلها تلعب دوراً مهماً في التأثير على هذه الحركات خصوصاً في المدى المتوسط فعولمة الأسواق المالية وما يقف وراءها من عوامل أدت إلى بروزها تسهم في التسريع في عملية زيادة حجم تلك التدفقات.

رابعاً :- الخيارات المستقبلية... والإجراءات المطلوبة :-

بعد أن استعرضنا بشكل مختصر أهم المساوىء أو المخاطر التي ترافق العولمة المالية على اقتصادات الدول النامية، كذلك تعرفنا على تركيبة الأموال في هذه الدول وآلية التوزيع على الصعيد العالمي ... يصبح من الضروري التعرف على الخيارات المستقبلية أمام الدول النامية لمواجهة الأوضاع الراهنة أولاً وما هي الإجراءات اللازمة للاستفادة من حرية الاستثمارات الأجنبية ثانياً.

إن الكيانات الاقتصادية والتكتلات الإقليمية الناشئة وهي بصدد مواجهة ظاهرة العولمة المالية ستجابه وبصورة حتمية الخيارات التالية :-

الخيار الأول :- الرفض المطلق للظاهرة.

الخيار الثاني :- القبول المطلق للظاهرة.

الخيار الثالث :- اتخاذ موقف توفيقي من الظاهرة.

وجاء الخيار الأخير حتى لأتصاب معظم الاقتصادات وتحديداً الاقتصادات النامية بالعزلة من جراء الرفض المطلق للظاهرة... مع الحرص على الخصوصية الثقافية والهوية الفكرية والنخوم القومية والتعامل بوعي ايجابي مع الواقع العولمي على مستوى الفكر والاقتصاد والسياسية وليس على مستوى سوق رأس المال العالمي فحسب.

وعليه لابد إن يكون هناك جملة من الإجراءات الاقتصادية لابد من اعتمادها للاستفادة من حرية الاستثمارات الأجنبية مع الأخذ بنظر الاعتبار إن الدول النامية في مستويات مختلفة من التقدم والتنمية وهي ليست عند حالة واحدة من هذا الأمر، لذلك فأن المشاكل التي تعاني منها هذه الدول مختلفة وبالتالي فأن طرق المواجهة أو المعالجة هي الأخرى ستكون مختلفة تبعاً لذلك وعليه فأن الإجراءات المعتمدة للاستفادة من سياسات الانفتاح والتحرير التجاري وجلب الاستثمارات الأجنبية ستكون متعددة ومتباينة التأثير من دولة إلى أخرى ضمن هذه المجموعة، وعليه فأن الإجراءات المطلوبة سيكون منها.

استقرار السياسات الاقتصادية الكلية[٨] :-

يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية مستقرة شرطاً ضرورياً للاستفادة من الامكانات التي تتيحها عولمة الاقتصاد، فلابد من سياسات متسقة على مستوى إدارة الاقتصاد الكلي لان السياسات المالية والنقدية تؤثر بصفة غير مباشرة على أسعار الصرف ومن ثم متطلبات برامج التحرير.

السيطرة على أداء المؤسسات الاقتصادية :-

ويتم ذلك عن طريق خلق إطار مؤسساتي وقانوني يشجع على تطور الاقتصاد من خلال تفعيل دور تلك المؤسسات، كذلك ضمان وجود بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر فاعلية، هذا إلى جانب ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية، ويجب عدم إهمال قضية الإجراءات الصارمة في مكافحة الرشوة والفساد الإداري.

دعم وتطوير القطاع المالي :-

حيث إن هذا الإجراء يضمن نجاح الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الكلية ويضمن قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية الفجائية، هذا إلى جانب ضمان رفع كفاءة أداء الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي.

تنمية الموارد البشرية :-

حيث إن (رأس المال البشري) الكفوء والقادر على توليد التقانة الملائمة يضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة بالنسبة لكافة المتغيرات الاقتصادية الكلية.

اعتماد الإصلاحات السياسية الملائمة :-

إذ لابد من اعتماد الإصلاحات السياسية التي تضمن المشاركة الفاعلة للقوى والكفاءات في رسم القرارات

الاقتصادية والسياسية المصيرية.

" الخلاصة "

لقد اختلفت وجهات نظر المفكرين حول ظاهرة عولمة الاقتصاد فمنهم من اعتبرها من اكبر المؤامرات التي تحاك ضد الدول النامية لاستغلال مواردها لصالح الدول المتقدمة، ومنهم من اعتبرها فرصة متاحة للدول النامية لعلاج المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها من خلال نقل التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونخلص إلى القول بأن مواجهة عولمة الاقتصاد إن كان ممكناً للدول الصناعية التي تتعامل مع الاقتصاد العالمي من موقع قوي ومؤثر، فأن الحالة ستكون أكثر صعوبة بالنسبة للدول النامية بفعل ما تعانيه من مشاكل جمة بدءاً بضعف موقعها في الاقتصاد العالمي مروراً بمشاكلها الاقتصادية الداخلية وانتهاءاً بالخلل العميق في موازينها الاقتصادية الدولية.

لا يخفى على الكثير إن نصيب الدول النامية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في تراجع منتظم ولا يتناقض هذا مع واقع النمو الاقتصادي الذي شهدته عدة دول نامية مقارنة مع مجمل الدول النامية الأخرى مما عمق الفجوة بين الشمال والجنوب وعلى الرغم من الذي تحاول إن تمارسه المؤسسات الاقتصادية الدولية المعاصرة في إخراج الاقتصاد العالمي من حالة الركود من خلال عمليات التحرير الاقتصادي، إلا إن الوضع يبقى دائماً يسير باتجاه تحقيق مصالح القوى الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد العالمي... الأمر الذي يتيح تصاعد حدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

وطالما إن العولمة المالية هي أحد مظاهر عولمة الاقتصاد المتشعبة الاتجاهات فأن التعامل معها على صعيد الاقتصاد النامي يبقى تعاملاً يشوبه الكثير من الحذر حيث انه إلى جانب " المزايا " الذهبية التي يدعو لها أنصار العولمة المالية فأن هناك تداعيات ومخاطر جمة قد ترافقها طالما إن غالبية الاقتصادات النامية تعيش في ظل وضع يتناقض تماماً مع الأجواء الملائمة لهذه الظاهرة والتي تجد موطنها غالباً في الاقتصادات المتقدمة حيث تبقى العولمة المالية (وكما ذكرنا آنفا) تسمح للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال(وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى) بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعاً ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

ويبقى حلم المواجهة في الاقتصادات النامية مقترناً بجملة من الإجراءات التي على بساطتها تعد حالة مثالية يصعب الوصول إليها..ويبقى الجواب معروضاً...لسؤال تردد كثيراً :-

من المستفيد ... من عولمة الاقتصاد ؟

المصادر :-

[1] محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، ١٩٩٨، ص ١٢٥-١٣٥

[2] جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، ١٩٩٨، ص ٢٣

[3] اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة والرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربي، العدد ٢٢٢، اب/ ١٩٩٧، ص ٤

[4] The economist, global economy, November,١٩٩٥

[5] رمزي زكي، العولمة المالية : الاقتصاد السياسي للرأسمال المالي الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٥

[6] رمزي زكي، المصدر السابق.

[7] للمزيد من التفاصيل انظر :-

عبد المنعم محمد الطيب، الاقتصاديات العربية والعولمة والبدائل المطروحة ، ورقة عمل مقدمة في المائدة المستديرة للأساتذة العرب، ليبيا ١٩٩٩

[8] حول ذلك راجع :-

ناجي التوني، قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٠

العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين

سامرة نعمة

مقدمة

في الربع الأخير من القرن توصلت الصين إلى حقيقة مفادها إن عالم الغد يحكمه الاقتصاد. ولكن امتلاك المقدرة الاقتصادية القوية ليست متيسرة لكل دولة ما لم تتوفر عدة شروط مهمة، منها توفر إمكانيات اقتصادية جيدة وشعب واعٍ ومثقف ومتفهم لأهداف قيادته وملتف حولها ليبلوغ ما تصبو إليه، وكذلك وجود نظام اقتصادي عالمي مستقر للوصول إلى احتلال تلك المقدرة.

لذلك انطلقت الصين في مسيرتها لتخطي الشكل الجامد والراكد للاشتراكية الذي تكوّن منذ مدة طويلة والانتقال إلى نموذج جديد يجمع بين الاشتراكية والرأسمالية في تجربة فريدة من نوعها ما سبقها بها أحد، ربما تكون هذه التجربة ابرز تجربة يشهدها القرن العشرين، وربما تكون تجربة يمكن الإقتداء بها من قبل دولة أخرى.

ونتيجة لاعتماد الصين على سياسة الانفتاح بعد عام ١٩٧٧ فتحت آفاقاً واسعة لتنمية وتحديث قدراتها ومجتمعها من خلال الانفتاح على الغرب والدخول في النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة، فالولايات المتحدة هي البوابة التي تتمكن الصين من الدخول إلى الاقتصاد العالمي عبرها، والولايات المتحدة وهي تساعد الصين في الدخول إلى نظام تحاول أن تبنيه هي وحلفائها فإنها تقوم بمحاولة لاحتواء المقدرة الصينية والتحكم في خط سيرها، ولكن الصين أذكى مما تتصورها الولايات المتحدة فهي تحاول الالتحاق بالنظام العالمي ولكنها تبني في الوقت ذاته وسائل فعالة لمقاومة التأثير الأمريكي عليها وهذا ما سنتطرق له في المبحثين الأول والثاني.

ولكن بالرغم من المشاكل التي تعترض طريق التعاون بين الصين والولايات المتحدة إلا إن هناك حاجة تدفعها إلى تجاوز الظروف الطارئة التي تواجه هذا التعاون وهذا ما يتم بحثه في المبحث الثالث.

المبحث الأول: المنظور الأمريكي للعلاقة الاقتصادية مع الصين

بعد انتهاء الحرب الباردة أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تحديد أهدافها ومصالحها الاقتصادية في العالم. ففي ١٦ أيار ١٩٩٦حددت هذه الأهداف من قبل جون سبيرو وكيلة وزارة الخارجية في خطاب ألقته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، والتي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها بالآتي:-

١ـ بناء نظام عالمي جديد يعتمد على نظام الأسواق الحرة.

٢- تسويق البضائع والاستثمارات الأمريكية إلى جميع أنحاء العالم من خلال البحث عن أسواق جديدة.

٣- تحقيق السلام والديمقراطية من خلال استخدام الدبلوماسية الاقتصادية.

أعطت الولايات المتحدة اهتماما كبيرا لقارة آسيا وذلك لعدة أسباب منها زيادة ثقل هذه القارة في الاقتصاد العالمي وخاصة منطقة جنوب شرق آسيا حيث تشكل هذه التجارة الأمريكية مع هذه المنطقة أكثر من ٤٠% من إجمالي تجارتها الخارجية، كما إن هذه المنطقة تعد من أكثر مناطق العالم سكانا وازدهارا من الناحية الاقتصادية، كما إن معدل نمو التجارة الأمريكية مع هذه المنطقة يزداد باستمرار.[١]

ولكي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في المنطقة وجب عليها تحقيق الأمن والاستقرار فيها وان تقوم بتفعيل التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة، وإذا كانت الولايات المتحدة قد حققت جزءا من أهدافها بالرغم من بعض المشاكل التي تظهر من الحين للآخر [٢]. إلا إن علاقة الولايات المتحدة الاقتصادية بالصين علاقة خاصة، ففي كل أزمة اقتصادية بين البلدين يلجأ الطرفان إلى فرض عقوبات اقتصادية متبادلة، إلا إن وقبل نهاية الموعد المحدد لبدء العقوبات تحل الأزمة بتنازل الطرفان عن بعض الأسباب التي أدت إلى حدوثها بينهما [٣].

قدمت عدة لتفسيرات لتحليل أسباب هذه الأزمات إلا إن معظمها يعود إلى محاولات الولايات المتحدة في السيطرة على الاقتصاد العالمي لفرض نموذج السوق الحرة وهو ما يجعلها بالطبع تصطدم مع الصين التي تعمل على التمسك بنموذجها الاقتصادي الخاص المتمثل باقتصاد السوق الاشتراكي المستند على مفاهيم الاقتصاد الاشتراكي.

وتذهب تفسيرات أخرى إلى إن أسباب هذه الأزمات يعود إلى النزاعات التجارية التي أصبحت من أهم سمات النظام الاقتصادي العالمي الحالي بسبب محاولة كل طرف تعزيز مركزه في هذا النظام على حساب الإطراف الأخرى.

ورغم كل الأزمات التي تحدث بين الصين والولايات المتحدة ألا إن أدراك الأخيرة لأهمية موقع الصين الاقتصادي وحجمه في المنطقة جعلها تسعى دائما إلى التعاون معها وإقامة الروابط الاقتصادية القوية مع الصين[٤]، إذ تنظر الولايات المتحدة إلى الصين على إنها :-

١- من اكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم بتعدادها السكاني ١,٣ مليار نسمة ترغب الولايات المتحدة بالسيطرة عليه خاصة بعد تنامي القوة الشرائية للشعب الصيني للإصلاح والانفتاح الاقتصادي.

٢- تمثل السوق الصينية مجالاً هائلاً للاستثمار الأمريكي نظراً لارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الصيني في السنوات الأخيرة والذي يتجاوز أحيانا ١٠% سنويا.

هذه الأسباب توضح بان العامل الأكثر أهمية في العلاقات الأمريكية الصينية هو العامل الاقتصادي ،لذلك تحاول الإدارة الأمريكية في السنوات الأخيرة دعم علاقتها مع الصين على أساس العدالة والحرية لكلا البلدين.

ويسود في أمريكا حاليا رأيين متناقضين حول سياسة التعامل مع الصين:

الرأي الأول:- يؤكد إن دخول الصين إلى الاقتصاد العالمي سيجعلها أكثر اعتدالا في سياستها الخارجية وأكثر انفتاحا وديمقراطية في سياستها الداخلية، بينما يؤكد الرأي الثاني على أن نمو القدرة الاقتصادية الصينية ستدفع الصين إلى تحديث قوتها العسكرية وهذا سيمنحها القوه اللازمة لتعزيز قوتها الداخلية وتوسيع هيبتها الخارجية ومقاومة عدم الرضا الدولي وخاصة الأمريكي على سياستها وممارساتها، وهذا يجعل سياستها الخارجية أكثر عدوانية تجاه المصالح الأمريكية.

وإذا كان الرأي الأول قد حدد إن الصين قد أصبحت اقل تهديدا للولايات المتحدة من السابق بفعل دخولها الاقتصاد العالمي، أما

الرأي الثاني:- يرى إن الصين تكتسب المال لدعم طموحها ومصالحها الدولية بقوه حقيقية في المستقبل.

وقد كان لهذه الآراء آثار واضحة على صناع القرار في أمريكا، فبينما تريد وزارة التجارة الأمريكية من نسبة إستثماراتها في الصين منقادة إلى آراء الفريق الأول والى أهمية الصين للمصالح الاقتصادية الأمريكية، تطالب وزارة الخارجية الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على الصين لتعويق نموها الاقتصادي.

وبدأت الولايات المتحدة تروج في السنوات الأخيرة من إن الاقتصاد الصيني هو أكثر الاقتصاديات نمواً في العالم وإذا استمرت معدلات النمو على ما هي عليه فإن الصين ستسبق الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، ويقدر البنك الدولي إن أجمالي الناتج المحلي للصين سيصل في عام ٢٠٠٤ إلى ٩,٨ تريليون دولار مقارن مع ٩,٧تريليون دولار للولايات المتحدة للسنة نفسها[٥] .

ولا يخفى عنا بأن تقديرات البنك الدولي التي تسيطر عليها وتؤكد في سياستها الولايات المتحدة مبالغ فيها بعض الشيء لأسباب سياسية فهي تحاول الربط بين نجاحات الصين الاقتصادية وبين اعتمادها اقتصاد السوق الذي تروج له الولايات المتحدة كأحد أهدافها الاقتصادية الهامة[٦]. ولكن ذلك لا يعني حقيقة إن الاقتصاد الصيني ينمو بمعدلات متسارعة لدرجة أصبحت تثير خشية الولايات المتحدة ومخاوفها في محاولة تكوين كتلة اقتصادية في شرق آسيا بعد عودة هونغ كونغ واحتمال عودة تايوان والاستفادة من خبراتها الهائلة في

مجالات الخدمات والتسويق والتكنولوجيا وقد ينضم إلى تلك الكتلة دول مثل تايلاند وسنغافورة وماليزيا والفلبين التي تضم جاليات صينية تسيطر على معظم اقتصاديات هذه الدول[٧].

وتتوقع الولايات المتحدة إن يشكل الاقتصاد الصيني عنصر عدم استقرار ذلك الاقتصاد الذي تريد الولايات المتحدة بناءه وتشكيله على وفق تصوراتها الخاصة بحيث تكون هي القوة المسيطرة فيه ولكن رغبتها تلك ستصدم بالقوة الاقتصادية الصينية النامية مما حمل الولايات المتحدة على المحاولة لاحتواء القوة الصينية عن طريق تشجيع انضمام الصين إلى مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحر والمنظمات الدولية[٨] .إذ سيضيف هذا الانضمام ارتباط الصين على المدى البعيد بهذه المؤسسات مما سيؤدي للحفاظ على أمن واستقرار منطقة شرق آسيا[٩].

كما انه في مصلحة الولايات المتحدة انضمام الصين إلى هذه المؤسسات شريطة قبولها قواعدها وأغراضها ولكن هذه المهمة تبدو صعبة، وذلك يعود إلى إن علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية مع الصين لا يمكن عزلها عن تعقيدات العلاقة ما بين الدولة والمجتمع في الصين لان النمو الاقتصادي المتسارع في مقاطعات الصين الساحلية أدى إلى نمو مجتمع مدني فيها يهدد سلطة الحكومة الصينية وهنا تكمن المشكلة التي تواجها الحكومة للسيطرة على أنشطة تلك المقاطعات والخشية من تأثيرها بأفكار ومبادئ الغرب وضرورة استمرار نشاط تلك المناطق لأجل تطوير وتنمية الاقتصاد الصيني، ولذا يجب على الإدارة الأمريكية توخي الحرص عند طرح أي مبادرة تجاه الصين بحيث يأتي طرحها بأسلوب لا تفسره الحكومة الصينية على انه محاولة لتشجيع تقسيم الصين إلى مناطق غنية وأخرى فقيرة.

وكانت أول تلك الخطوات ضم الصين إلى منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا- المحيط الهادي(أبيك) الذي ضم ١٨ بلدا منها دول صناعية متقدمة وأخرى آسيوية، وتهدف الابيك التي تعد قوة اقتصادية كبيرة في منطقة آسيا- المحيط الهادي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي وينضوي تحت لواء عضويتها كل من الولايات المتحدة واليابان وكندا واستراليا ونيوزلندا والصين وهونغ كونغ وتايوان وكوريا والفلبين والمكسيك وغينيا الجديدة، وتتوق الابيك إلى أن تكون القوة الاقتصادية الأولى في القرن الحادي والعشرين وقد أنشأت الأبيك عام ١٩٩٠[١١]

وهذه الخطوات اقتضتها شروط العولمة وقوانين السوق وكجزء من استراتيجية الولايات المتحدة الطويلة المدى في خلق منظمات إقليميه تنفتح على بعضها البعض وتتعاون لتكون كيانات متجانسة وفاعله في الاقتصاد الدولي.

وكمحاولة للتخلص من العجز في ميزان التجاري الأمريكي الذي يميل لصالح دول شرق آسيا خاصة الصين واليابان، ستعمل الولايات المتحدة إلى تطوير منضمة أبيك إلى منظمة تبادل

حر لكي تتحمل الدول الآسيوية الجزء الأكبر من النفقات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية[١٢].

ونظرا لأهمية مجال المحيط الهادي للاقتصاد الأمريكي سوف تقوم باندماج نفسها فيه ولكن عليها أن تتلاءم مع القوة الصينية المتنامية إقليميا وعالميا مثلما تتلاءم مع القوة اليابانية رغم الصعوبة التي تواجها الولايات المتحدة في هذا المجال، إلا إن حصول الصين على حاجتها من التكنولوجيا العالية والطاقة والتمويل والزراعة من الولايات المتحدة. وحلفائها الآسيويين سيمكن الأمريكيين من امتلاك القدرة في التأثير في حكومة بكين ولكن بشرط تغير أسلوب الولايات المتحدة في فرض آرائها على الآخرين وأن تتم تسوية الخلافات مع الصين في إطار منظمة الابيك ومنظمة التجارة العالمية، وهذا ما يساعد الصين على الاندماج في الاقتصاد العالمي[١٣] .

المبحث الثاني: المنظور الصيني للعلاقة الاقتصادية مع الصين:-

في السنوات الأخيرة من القرن العشرين واجهت الصين تحديا كبيرا تمثل في الثورة التكنولوجية والعلمية والمنافسة الاقتصادية في إطار عولمة الاقتصاد، لذلك فقد وجد خبراء الاقتصاد في الصين على انه يجب عليها أيجاد مكان متقدم لها في المنافسة الاقتصادية العالمية وإذا لم تفعل ذلك فأنها سوف تبقى في موقع متخلف في منظومة الاقتصاد العالمي.

ولكي تصل الصين إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا وجب عليها إن تكون في مستوى الدول الصناعية المتقدمة وان تمتلك اقتصاد قوي ومنافس لاقتصاديات الدول المتقدمة في العالم، لذلك فقد أقدمت الصين على سياسة الإصلاح الاقتصادي في الداخل وسياسة الانفتاح على الخارج مستفيدة من حالة المنافسة الاقتصادية القوية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي، حيث إن كل من هذه الدول تسعى إلى كسب وضم الصين وجعلها من أسواقها حتى يحسن ويقوي ذلك من وضعيتها في هذه المنافسة[١٤]. وقد انتبهت الصين لهذه النقطة في علاقتها مع القوى الاقتصادية الكبرى في العالم ،لذلك رأت إن الولايات المتحدة ممكن إن تشكل الشريك الاقتصادي المفضل للصين مع عدم إهمال القوى الأخرى، والسبب في هذا الاختيار يعود إلى سببين هما :-

١- الحاجة الصينية إلى التكنولوجيا وراس المال الأمريكي.

٢- استيعاب السوق الأمريكية لنسبة كبيرة من صادرات الصين إذ تتجه نسبة كبيرة من هذه الصادرات للأسواق الأمريكية [١٥].

ولكن الصين في نفس الوقت تدرك بان هذه العلاقات الاقتصادية مع الدول الكبيرة والدخول في الاقتصاد العالمي سوف يسبب لها بعض الإشكالات ومن بينها وجود تناقض بين رغبتها الدخول والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبين رغبتها في المحا فضة على سياستها في الاعتماد على

الذات وكذلك تدرك الصين بان نموها الاقتصادي السريع سوف يثير مخاوف الولايات المتحدة وخصوصا إن هذا النمو جاء من خلال مساعداتهم لها، في الوقت نفسه تخشى الصين من أن أطماع الغرب في أسواقها يعيدها إلى عهود الاستغلال السابقة [١٦]

وقد عملت الصين على حل هذه الإشكالات وذلك باتخاذها الإجراءات الآتية :-

١- استمرار في العمل لأجل اندماج الصين في الاقتصاد العالمي عن طريق الانضمام إلى عدد من المؤسسات الاقتصادية الرئيسية المتعددة الأطراف التي تنظم الاقتصاد العالمي، بشرط إن يتم ذلك من دون التخلي عن تقوية هياكلها الداخلية [١٧] .

٢- مواصلة الصين عملية تحديث اقتصادها عن طريق جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى أسواقها.

٣- تقوية الروابط الاقتصادية مع الدول المتقدمة اقتصاديا في العالم لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية.

٤- الدخول إلى الأسواق الأجنبية والتعامل بقروض طويلة الآجل مع هيئات دولية متخصصة، لان ذلك سيمكنها من الاستقلال في قرارها ويحفظ لها مكانتها الدولية [١٨] .

وبهذه الخطوات تكون الصين قد استجابت لمطالب الولايات المتحدة والغرب، ولكن بقدر ما يدعم سياستها الإصلاحية والانفتاحية. ولكنها في الوقت نفسه ترفض أي شرط يمس مصالحها الحيوية ،حيث أن الصين في كل مرة يحتدم الخلاف مع الولايات المتحدة تضطر إلى التخلي عن مواقفها حتى تمنع حدوث أي تدهور في علاقتها مع الولايات المتحدة، حيث تدرك الصين بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بوضع العراقيل في محاولة منها لعزل الصيني وإضعافها و تعويق نموها الاقتصادي [١٩].

ولكن بالرغم من ذلك فان الصين مصرة على إن يكون لها دور فعال دوليا وإقليميا في قارة سوف تمثل مركز الثقل في الاقتصاد العالمي مستقبلا، ولكن هذا لن يكون للصين آلا بتكوين وبناء دعامة اقتصادية كبيرة في الداخل، وبذلك تستطيع أن تكون ندا قويا للولايات المتحدة[٢٠] ، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الصين عدة وسائل منها :-

١- الاستفادة من النموذج الياباني في التقنية والتحديث الذي يقوم على أساس المحافظة على الأصول واعتماد النموذج الاقتصادي الليبرالي الغربي[٢١]، وقد نجحت الصين في هذا المسعى حيث قامت الحكومة بإدارة وتنظيم العملية الاقتصادية من دون الاعتماد على توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومساعدات الدول التي تفرض مقابل تقديم خدمات خلق مؤسسات السوق الحرة، ودحضت الادعاء الأمريكي تحديدا والغربي عامه والذي يرى أن الاشتراكية بنموذجها الصيني المسمى اقتصاد السوق الاشتراكي لا يمكنها التعايش أو التواجد في ظل عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا، ولكنها في الوقت نفسه ترفض

فكرة أن عالم اليوم بلا حدود التي تروج لها الولايات المتحدة في ظل ثورة الاتصالات والثورة المالية العالميتين لان نظام التعامل والمتاجرة برؤوس الأموال والعملات الذي يعمل لأربع وعشرين ساعة لا يفيد الصين وإنما يفيد الدول الغنية ماليا والمؤسسات والبنوك المالية وخاصة الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية الأخرى.[٢٩]

٢- تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إبقاء هونغ كونغ عضوا في منظمة التجارة العالمية بصفتها منطقة جمركية مستقلة للاستفادة من تبادلاتها التجارية مع جميع أنحاء العالم وخصوصا مع الولايات المتحدة واليابان [٣٢]

٣- أقامت علاقات اقتصادية وسياسية واسعة مع دول آسيا – المحيط الهادي وخاصة مع روسيا ودول جنوب شرق آسيا [٣٤].

٤- أتباع سياسة التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية والاستمرار في مناقشة الأمور الاقتصادية بين البلدين وعلى أعلى المستويات. [٣٥]

٥- العمل على حل جميع مشاكل الاقتصاد الصيني في داخل البلاد وخاصة مسالة الفرق بين مستويات التنمية بين مناطق الساحل الصيني ومناطق الوسط[٣٦].

٦- استعمال الصين لحقها في النقض في مجلس الآمن كورقة تساوم فيها الولايات المتحدة الأمريكية مقابل منافسة البضائع الصينية البضائع الأمريكية في الأسواق الأمريكية[٣٧].

٧- العمل على تطوير وسائل الاتصال ليس فقط خدمات الهاتف وإنما تطوير النظم التي تنقل بيانات جديدة وسريعة وذلك من خلال إنشاء بنية أساسية وإلكترونية، وقد أقامت الصين شبكة معلومات دولية مرتبطة بشبكة المعلومات التجارية الدولية التابعة الى مركز التجارة العالمي لي نيويورك ومركز الفاكس بألمانيا لأجل تنمية تجارتها الخارجية، ورغم إن الصين تدرك إنها ما زالت بعيدة عن المستوى العالمي في تكنولوجيا المعلومات والمنشات الأساسية لها، آلا أنها لم تبدأ خطواتها ألا على هذا المجال ألا لأجل مواكبة اقتصادها القومي لعصر المعلوماتية.[٣٨]

مما ذكر سابقا، يظهر إن الصين تعد الولايات المتحدة الأمريكية أحد مفاتيح تجارتها الخارجية [٣٩]، ولكن وإذا ما لجأت الولايات المتحدة لاستخدام الأدوات الاقتصادية للضغط على الصين لدى بروز أي زلة بين البلدين مثل التهديد بحرمانها من مكانة الدولة الأولى بالرعاية أو من عقوبات جمركية على بعض الواردات الصينية، فان الحكومة الصينية سترد باستخدام الوسائل نفسها على الإجراءات الأمريكية. [٣٠]

وكذلك يظهر رغبة الصين في قيام نظام اقتصاد عالمي جديد يقوم على أسس من العدالة والتعاون وتبادل المنفعة والعقلانية. وترفض مبدأ العولمة القاضي بتهديم الهياكل الوطنية لان ذلك باعتقادها سيمكن الولايات من التحكم في مقدرات الصين الاقتصادية ونهب ثرواتها.

المبحث الثالث: المحاور الرئيسية للخلاف الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم محاور الخلاف الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة والتي قد تصل إلى حدوث أزمات اقتصادية يلجأ فيها الطرفان إلى فرض عقوبات متبادلة، وقد تصل تلك الأزمات إلى درجة كبيرة كان العالم يخشى معها حدوث حرب بين البلدين، وبينما يصل الطرفان إلى حافة الهاوية تنفرج الأزمة قبل نهاية الموعد المحدد لبدأ العقوبات بتنازل الطرفان عن بعض من تلك الأسباب التي سببت الأزمة بينهما، وهذه المحاور هي :-

١- الدولة الأولى بالرعاية :-

وهو قانون بموجبه تستطيع السلع الصينية منافسة الدول الأخرى التي تتمتع بنفس الشروط في الأسواق الأمريكية وبدون هذا القانون تخضع هذه السلع لرسوم جمركية قد تؤدي إلى تقليص حجم السلع الصينية بنسبة كبيرة، وتصادق الولايات المتحدة سنويا على هذا الشرط باعتبار أن الصين تلبي بعض الشروط القانونية حول حقوق الإنسان والهجرة [٣١] وهذا الحق هو الأول من نوعه الذي تمنحه الولايات المتحدة لدولة شيوعية خارج الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات)، إلا إن أحداث ساحة (تيات ات مين)عام ١٩٨٩ وزيادة العجز التجاري الأمريكي مع الصين [٣٢] دفع الولايات المتحدة إلى ربط التجديد السنوي لقانون الدولة الأولى بالرعاية للصين بشروط سياسية كقضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان مما يجعلها تشكل أحد محاور الخلاف ما بين الطرفين منذ ذلك الحين [٣٣]

ورغم أن هذه القضية تثار كل سنة تقريبا، إلا إنها تمثل أزمة وقتية إذ سرعان ما تهدأ بمنح الولايات المتحدة هذا الحق للصين، إلى درجة التي دفعها إلى الفصل نهائيا بين التجديد السنوي للقانون الدولة الأولى بالرعاية وبين مسألتي حقوق الإنسان والديمقراطية كما ذكر سابقا [٣٤]، حتى تتجنب الاصطدام بالسلطات الصينية وما ينتج عنه من فقدانها لمصالح اقتصادية كبيرة في الصين تعول عليها كثيرا لإنعاش اقتصادها، ولكنها تستخدم هذه القضية ورقة ضغط لعرقلة الاقتصاد الصيني، ولكن الصين لم تخضع للمطلب الأمريكي للربط بين سياسات الصين الخاصة بحقوق الإنسان ومنحها حق الدولة الأولى بالرعاية من قبل الولايات المتحدة، حذرت الحكومة الصينية الولايات المتحدة من مغبة مواصلة ربط التجديد السنوي لقانون الدولة الأولى بالرعاية وبين اتهام الصين بانتهاك حقوق الإنسان لان ذلك سوف تؤثر بشكل سيئ على سياستي الإصلاح والانفتاح الاقتصادي اللتين ستواصل الصين الاستمرار فيهما [٣٥].

إن هذا القانون مهم بنسبة لكل من الصين و الولايات المتحدة على حد سواء حيث انه في حال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء هذا القانون وذلك للضغط على الصين للرضوخ للمطالب الأمريكية ولكن هذا الإجراء سوف يؤثر سلبيا على كل من الاقتصاديين الأمريكي والصيني على المدى الطويل ويمكن إن نحصر تأثير إلغاء هذا القانون بالنقاط آلاتية :-

١ - التأثير السلبي على اقتصاديات حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة و خاصة تايوان التي ارتبط اقتصادها كثيرا بالاقتصاد الصيني في التسعينات. [٣٦]

٢ - تدمير اقتصاد المناطق التي تتركز فيها الاستثمارات الأمريكية و خاصة منطقة هونغ كونغ وفوائد ونغ مما يؤدي إلى تقوية القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص.

إن إلغاء هذا القانون سيدمر اقتصاد الصين أولا وهونغ كونغ ثانيا إذ إن الكثير من الصادرات الصينية تمر عبر هونغ كونغ التي قد تنخفض كثيرا إذا ما طابق هذا الإجراء الأمريكي مما يؤدي إلى الضياع ألان في فرص العمل في هونغ كونغ.

٣ - تعطيل إجراءات الإصلاحات الاقتصادية في الصين التي ترغب الولايات المتحدة بحصولها.

٤ - من الصعوبة إذا ما الغي قانون الدولة الأولى بالرعاية إعادة منحة مرة أخرى لان الضغوط السياسية الأمريكية سوف تتصاعد إلى حد مطالبة الصين بحل قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية كشرط لإعادة منحها المعادلة التفضيلية التجارية.

٥- صعود الزعماء المتشددين في الصين على حساب الإصلاحيين و هذا يعني انهيار تجربة الإصلاحات الاقتصادية و عودة الاقتصاد المركزي المخطط.

٦- تقليص الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة و ربما إيقافها.

٧- إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية[٣٧] و هذا الأمر سيدفع الصناعيين و المستثمرين الأمريكان إلى الاحتجاج لان إلغاء هذا القانون سيؤدي إلى حرمانهم من أوسع أسواق العالم و أكثرها نموا و فتح المجال أمام المنافسين الآخرين للاستفادة من الصين على حسابهم[٣٨].

ونتيجة لما تقدم نرى إن إلغاء هذا القانون سوف يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية لكلا البلدين لذا فإن البلدين تحاولان حل كل الأزمات التي تعوق سريان هذا القانون.

٢- ٢ - العلاقات التجارية بين الصين و لولايات المتحدة :-

إن التعاون التجاري بين الصين و الولايات المتحدة له أهمية خاصة وذلك من اتساع وزيادة حجم التبادلات التجارية بينهما عاما بعد آخر [٣٩] . فقد أدى إلى زيادة حجم الصادرات ما بين البلدين و خصوصا الولايات المتحدة حيث تستوعب ٤٠ % من إجمالي الصادرات الصينية مما يجعلها الشريك التجاري السادس من شركاء الولايات المتحدة التجاريين فقد شكلت نسبة الصادرات الأمريكية إلى الصين ١,٩%من الميزان التجاري الأمريكي بينما شكلت الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة نسبة ٥,٤% في هذا الميزان في نهاية التسعينات[٤٠]

إن التبادلات ترتفع عاما بعد أخر من البلدين، حيث وصلت بعد عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤مليار دولار أمريكي، وبالرغم من هذه التبادلات، تشير إلى مدى توسع وازدياد حجم التجارة ما بين الصين والولايات المتحدة إلا إنها تؤثر في الوقت ذاته على مدى ازدياد العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين في التسعينات.

ففي عام ١٩٩٠ بلغ العجز ١٠,٤مليار دولار[٤١] أمريكي و في عام ١٩٩١ بلغ ١٥مليار دولار[٤٢] و في عام ١٩٩٢ بلغ ٢,١٨مليار دولار[٤٣] و في عام ١٩٩٤ بلغ ٣٠ مليار دولار و في عام ١٩٩٦ بلغ هذا العجز ٤٠ مليار دولار وقد شكل هذا العجز نحو ١٧%من الميزان التجاري الأمريكي[٤٤] واستمر هذا العجز بعد عام ٢٠٠٠ في تزايد مستمر.

أما في جانب الاستثمارات، فنلاحظ إن هنالك تعاونا متزايدا في هذا المجال بين البلدين وصل إلى حد عدت فيه الصين ثاني أكبر المستثمرين في سندات الخزينة الأمريكية بعد اليابان [٤٥]، أما الولايات المتحدة فتعد واحدة من اكبر عشرة مستثمرين في الصين [٤٦].

وقد بدأت الاستثمارات الأمريكية المباشرة الموجهة إلى كوريا الجنوبية تتجه إلى الصين بدءا من عام ١٩٨٨ [٤٧].

وعلى مدى الأعوام من عام ١٩٨٨ إلى الآن تزايد في أرقام الاستثمارات الأمريكية، لكن مع ذلك تبقى أقل من أرقام حجم التبادل التجاري بين البلدين بالرغم من حاجة الاقتصاد الأمريكي للاستثمار في السوق الصينية حيث العمالة رخيصة فتتركز معظم الاستثمارات الأمريكية في قطاع البنية التحتية.

تتركز استثمارات الولايات المتحدة في المناطق الساحلية في جنوب وشرق الصين حيث تشكل نسبة استثمارها في هونغ كونغ وحدها ١٠,٩% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية في منطقة آسيا –المحيط الهادي ،كما تتخذ مئات الشركات الأمريكية من هونغ كونغ مقرا لها والسبب الذي يدعو الولايات المتحدة للاستثمار في هونغ كونغ هو تفوقها من حيث البيئة الاستثمارية والنمو المتصاعد للاقتصاد الصيني والذي قد يمكن بدوره الولايات المتحدة من الاستفادة من السوق الصيني مستقبلا[٤٨] وتحاول الحكومة الصينية تشجع الاستثمارات الأجنبية بما فيها الأمريكية للاستثمار في مناطق وسط وغرب الصين في خطتها الاقتصادية لتقليل الفجوة الاقتصادية بينها وبين المناطق الساحلية في شرق وجنوب الصين[٤٩].

وكانت شركة AIC الأمريكية للتأمين أول شركة أمريكية تحل على رخصة عمل في الصين وقد أدى نجاحها[٥٠] إلى رفع العديد من الشركات الأمريكية للاستثمار في الصين حيث حظيت شركة موتورزلا للاتصالات على حصة كبيرة في سوق الاتصالات الصينية وهي التي بدأت استثماراتها في مدينة تيانجين شمال الصين منذ عام ١٩٩٢ وقد تجاوز ما حققته من مبيعات في الأسواق الصينية في السنوات الماضية نسبة ما حققته في أسواق اليابان مدة ثلاثين عام، ويمثل تطور الصين في الاتصالات السلكية واللاسلكية فرصة كبيرة للشركات الأمريكية للاستثمار في سوق يتوقع له أن يكون اكبر سوق في العالم في القرن الحادي والعشرين في مجال الاتصالات [٥١]

ويشهد سوق الطيران الصيني ألان منافسة حادة ما بين شركة بوينغ الأمريكية التي باتت تستحوذ على ٦٠% من حصة الطيران المدني الصيني وشركة أير باص الأوربية وتخطط شركة

بوينغ إلى محاولة الحصول على اكبر حصة في سوق الطيران الصيني الذي سيغدو أكثر الأسواق نموا في العالم خاصة وان هذه الشركة تتعامل مع الصين منذ عام ١٩٧٢ وعندما باعت الصين ١٠ طائرات بوينغ ٧٠٧، والتعاون بين البلدين في هذا المجال لا يقتصر فقط على شراء طائرات بوينغ بل يتعداه إلى قيام مشاريع مشتركة لإنتاج قطع غيار الطائرات وبيع أسهم في شركات الطيران المدني الصينية إلى الشركة الأمريكية المحدودة لاستثمار الطيراني، أضافه إلى قيام بعض شركات الطيران المحلي الصينية إلى نقل أعمالها المالية في بورصة الولايات المتحدة وهونغ كونغ حيث نجحت في الحصول على ٢٨مليون دولار أمريكي[٥٠].

إن تشجيع الاستثمار الأمريكي في الصين ومحاولة إدماجها في الاقتصاد العالمي ليس الغرض منه مساعدة النظام السياسي القائم بقدر ما يشكل دعما لقوى التغيير في الداخل.

ويمثل التبادل التجاري ما بين البلدين مصلحة لشريحة واسعة من شعبي البلدين فإلغاء الولايات المتحدة لوضع الدولة الأولى بالرعاية للصين سوف يؤدي إلى حرمان الاقتصاد الأمريكي من سوق يحقق أكثر من ١٧٠ ألف فرصة عمل للأمريكيين كما سيضطر المستهلكون الأمريكيون إلى دفع أكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي تشكل جمارك للسلع الصينية [٥٣]

إذ تبلغ قيمة المنتجات التي تبيعها الولايات المتحدة للصين أكثر من ٩ مليار دولار سنوياً بضمنها ١٤% من مبيعات شركة بوينغ للطائرات، كما يستفيد في الوقت ذاته ٤,١ مليون عالم ومهندس صيني من نتائج بحوث بعض الجامعات الأمريكية [٥٤].

ولكن رغم كل مظاهر التعاون بين البلدين إلا إن ذلك لا يلغي حقيقة آن هناك خلافات شديدة فيما بينها إذ تتهم الإدارة الأمريكية الصين بإتباع سياسات اقتصادية جائرة ضدها عن طريق قيامها بإغراق السوق الأمريكية ببضائع رخيصة وغلق السوق الصيني أمام المنتجات الزراعية الأمريكية، وتشغيل المسجونين الصينيين في إنتاج سلع تباع في السوق الأمريكي بأسعار زهيدة لا تتمكن حتى السلع الأمريكية من منافستها[٥٥] فضلاً عن تعرض بعض السلع الأمريكية كالسيارات والدراجات النارية والأدوات الكهربائية إلى رسوم جمركية عالية[٥٦] .

ولكن حاول كل من الصين والولايات المتحدة دائماً للتوصل إلى اتفاق ترضية بينهما فيما يتعلق بالقضايا السابقة، فقد وقع الجانبان اتفاق في عام ١٩٩٢ أصبح ساري المفعول في عام ١٩٩٣ يقضي بفتح الأسواق الصينية أمام منتجات الفواكه والخضراوات الأمريكية.

كما توصل الطرفان إلى اتفاق بشان تشغيل المسجونين في عام ١٩٩٤ بعد أن وصل النزاع بينهما بشان هذه القضية إلى التهديد بفرض عقوبات متبادلة، ويقضي الاتفاق بمنع الصين من تصدير منتجات إلى الأسواق الأمريكية تتم صناعتها في السجون، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم تسمح للمسؤولين الأمريكيين بتفتيش السجون الصينية إذا حدث شك بأي أمر خلال ٦٠ يوما من تقديمهم طلبا بذلك [٥٧]

أما أكثر القضايا التي تثير مشاكل بين البلدين هي الطريقة الإحصائية التي يتم بها احتساب العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي يميل لصالح الصين، فالطريقة الأمريكية في احتساب هذا العجز خاطئة كما ترى الصين إذ تحتسب الولايات المتحدة الصادرات الصينية المستوردة إلى أسواقها عبر هونغ كونغ على أنها سلع صينية خالصة مع العلم أن عوائد هذه الصادرات تذهب إلى هونغ كونغ وليس إلى الصين، في حين إن الولايات المتحدة لا تضم الصادرات الأمريكية التي تذهب إلى الصين عبر هونغ كونغ قائمة صادراتها وتخفض هذه الطريقة من الحساب من حجم الصادرات الأمريكية وتزيد في ذات الوقت من حجم الصادرات الصينية، أما من الناحية الاقتصادية فان كثير من الصادرات الصينية التي تدخل إلى الأسواق الأمريكية هي سلع كانت تستوردها الولايات المتحدة من تايوان وهونغ كونغ وتدعى بالصادرات كثيفة العمل (السلع التي تضم عمالة كثيفة ورخيصة مثل صناعة الأقمشة والورق)، ولكن تحول تايوان وهونغ كونغ بسبب تطورهما الاقتصادي إلى السلع كثيفة الرأس مال دفعها إلى تحويل السلع كثيفة العمل إلى الصين حيث العمالة الرخيصة، وقد أدى هذا إلى الخلل في الميزان التجاري الأمريكي إلى حدوث أزمات كثيرة بين الجانبين[٤٨].

وتتهم الصين الولايات المتحدة بالتلاعب في أرقام المتبادلات التجارية لتضخيم العجز التجاري الأمريكي تجاه الصين، وترى الصين إن العجز التجاري الأمريكي تجاه كل من الصين وتايوان وهونغ كونغ لم يرتفع خلال السنوات الأخيرة أكثر من نسبة ١٠% وهذا يظهر إن الصين لا تتبع سياسات أو ممارسات غير عادلة كما تدعي الولايات المتحدة [٤٩]

إن العجز في الميزان التجاري الأمريكي لصالح الصين دفع الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها في عام ١٩٩٣ بحجة بيعها أسلحة إلى باكستان ورفعت هذه العقوبات في عام ١٩٩٤، وكان ذلك لأجل جعل الصين تفتح المزيد من أسواقها أمام البضائع والمنتجات الأمريكية لتخفيف هذا العجز، إلا إن تلك العقوبات لن تردع الصين عن طريق الذي رسمته لنفسها لأنها تدرك تماما مدى حاجة الولايات المتحدة للأسواق الصينية وخشيتها من أن يؤدي إغلاق هذه الأسواق الضخمة بوجه البضائع والاستثمارات الأمريكية إلى خسارة كبيرة وفتح الطريق من ثم أمام منافسيها الرئيسين اليابان والاتحاد الأوربي للاستحواذ على هذه الأسواق[٥٠].

٣- الإصلاحات الصينية والمصالح الأمريكية:-

منذ إن انطلقت تجربة الإصلاح الاقتصادي والصين تواصل نجاحاتها بشكل كبير ويدعم غربي عامه وأمريكي خاصة، وقد تأكد بما لا يقبل الشك إن للولايات المتحدة مصلحه أكيده في نجاح واستمرار هذه التجربة، وقبل التطرق إلى هذه المصلحة الأجدر أولا ذكر نبذه مختصره

عن ماهية الإصلاح الاقتصادي ودوافعه ودواعيه لمعرفة الأسباب الحقيقية التي تدفع الولايات المتحدة لدعم هذه التجربة.

يعرف الإصلاح الاقتصادي على انه عملية تغيير مؤسسي تتسم بالتدرج والتراكمية، والتدريجية هي ما اتصفت به عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين، امتدت المرحلة الأولى للفترة ١٩٧٨-١٩٩٢ وقد حدد الرئيس دنغ شياوبنغ مؤسس حركة الإصلاح والانفتاح أهداف ومتطلبات هذه المرحلة التي انطلقت في أعقاب المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في عام ١٩٧٨ بما يأتي

١- اعتماد مبدأ التدريجية في التحول من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق ومحاولة المزج بينهما.

٢- استيراد التكنولوجيا الغربية المتقدمة لدعم عملية الإصلاح الاقتصادي.

٣- الانفتاح على الخارج والسماح بالشركات والمؤسسات الأجنبية بالاستثمار في الصين.

وبما إن تجربة الإصلاح بدأت في المناطق الساحلية لذلك فان هذه المناطق ستكون أكثر تقدما من المناطق الداخلية في الصين، لذلك رأت الحكومة الصينية انه يجب العمل على تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الساحلية والداخلية في الصين، وبذل الجهد لتقليل نسب التضخم العالية المحتملة والتي غالبا ما ترافق النمو الاقتصادي وبالفعل نجحت الصين في خفض نسبة التضخم في البلاد من ٢٥% إلى ٣% حتى عام ١٩٩٧ [١١]

وفي بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية كان هنالك إجماع بين القادة الصينيين على ضرورة إجراء إصلاحات في النظام الاشتراكي من خلال إدخال آليات السوق الحرة كوسيلة لضمان كفاءة وفعالية النظام الاشتراكي من خلال تطبيق اللامركزية في النظام الاقتصادي ومنح حكومات الأقاليم بعض الصلاحيات والسلطات لجعلها تتمتع بقدر من الحرية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية وتشجيع ظهور أشكال جديدة من الملكية الخاصة وانفتاح الاقتصاد الصيني على الاقتصاد العالمي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الصين كما رمت الحكومة الصينية بكل ثقلها في تلك الفترة عن إجراء الإصلاح في الاقتصاد الزراعي والتحول من الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الخفيفة وتشجيع استيراد المواد الاستهلاكية لتحقيق رفاهية الشعب الصيني وتحسين مستوى معيشته [١٢]

وتجربة الإصلاح الاقتصادي التي تمت على أساس تدريجي باعتبارها انجح الوسائل لنجاح عملية الإصلاح كما يرى الصينيون جرى تطبيقها في مناطق محددة وبصورة تجريبية.

وقد دفع نجاح التجربة في هذه المناطق إلى قيام الحكومة الصينية في حزيران ١٩٨٤ بفتح ١٤ مدينة أخرى يطبق فيها نظام اقتصاد السوق[١٣].

والغرض الأساسي الذي ترمي من وراءه الحكومة الصينية إلى فتح المزيد من المناطق الحرة ومنح سلطاتها المزيد من الحريات هو تحويلها إلى بؤر اقتصادية وصناعية بإمكانها بعد أن تصل إلى مراحل متقدمة من التطور والغنى إلى مساعدة المناطق الداخلية الفقيرة وهكذا تدريجيا تنتقل التنمية الاقتصادية إلى كل مناطق الصين مما يجعل منها بعد مدة طويلة دولة متقدمة اقتصاديا[٦٤].

إن هذه التدرجيه في الإصلاح الاقتصادي الصيني في التحول من قطاع إلى آخر أدت إلى عدم انتكاس هذه التجربة وامتلاكها القدرة على التصحيح الذاتي ومن ثم ضمان استمرارها[٦٥]

ولكن المشاكل التي واجهتها الاقتصاد الصيني في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى على الصين بسبب أحداث ساحة (تيان ان مين)، إضافة إلى ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي، وضع الحكومة الصينية أمام طرفين لا ثالث لهما أما تعميم تجربة الإصلاحات الاقتصادية في كل مناطق الصين وأما العودة إلى الاقتصاد المركزي المخطط، لذلك كان قرار المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني في أواخر ١٩٩٢، هو بداية الانتقال إلى المرحلة الثانية من الإصلاحات والممتدة من ١٩٩٢ إلى الوقت الحاضر التي اعتمدت تطبيق آليات السوق في كل أركان البلاد فأعلنت الحكومة عن نهاية برنامج التقشف والإسراع في عملية الإصلاحات الاقتصادية باعتماد آليات السوق الحرة مع تأكيد الاشتراكية الجديدة ذات الملامح الصينية وزيادة الانفتاح نحو الخارج.

ويرى الرئيس الصيني جيانغ زيمين على إن (اقتصاد السوق الاشتراكي هي الوسيلة الوحيدة لتحديث الصين) وهو في ذلك يماشي رؤية الرئيس الراحل دنغ شياو بنغ الذي يرى (ان التقدم الاقتصادي أهم من التكنولوجيا) ورغم اعتراض قسم من أعضاء القيادة الصينية الذين يخشون من استمرار الإصلاحات الاقتصادية قد يؤدي إلى فوضى سياسية واجتماعيه. إلا أن تلك المخاوف تبددت مع استمرار قدرة الحزب الشيوعي الصيني في الإمساك بزمام الأمور الذي نجح حتى الآن في إنجاز أهداف الإصلاح دون أن تنهار سلطته السياسية عكس ما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق.

ويبدو إن الصين تحاول أن تحدث تحولات هيكلية في اقتصادها تماما مثل الاقتصاد الأمريكي من خلال بيع المؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص رغم تأكيد الطابع الصيني لتطورها السياسي، وان السياسات التي تتبعها ما هي إلا سياسات نابعة من واقعها المحلي الخاص، و إذا تمت عملية الخصخصة هذه (رغم إن هذه الكلمة غير مقبولة في الصين) فستشهد الصين و العالم اكبر عملية خصخصة في القرن الحادي والعشرين[٦٦]

وتحاول الصين في هذه المرحلة أيضا إصلاح نظامها المالي و المصرفي على النمط الأمريكي، فقد صرح مدير البنك المركزي الصيني إن الصين تدرس إمكانية إصلاح البنك

المركزي الصيني وفقا لنظام و قواعد البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وإنشاء لجنة خاصة للإصلاح المالي على غرار لجنة السوق المفتوحة لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي[٦٧].

وبما إن الصين التي أعلنت عن خطتها الخمسية التاسعة حتى ٢٠١٠ التي تأمل فيها مضاعفة الناتج القومي الإجمالي إلى ضعف ما هو عليه فمعنى ذلك إن الصين ستستمر في إصلاحاتها الاقتصادية وانفتاحها على الاقتصاد العالمي، وهنا تبرز أهمية الإصلاحات للولايات المتحدة على أساس إن التعاون الاقتصادي مع الصين سيساعد في حل مشكلات الاقتصاد الأمريكي، فالصين ولأجل الاستمرار في إصلاحاتها لتحقيق أهداف خطتها التاسعة ستحتاج إلى استيراد منتجات تكنولوجية متقدمة لا تستطيع الصين إنتاجها على المدى القريب والمتوسط مثل أجهزة الكومبيوتر المتقدمة والطائرات والأقمار الصناعية فضلا عن حاجتها للخبرة الأمريكية في مجالي الإدارة والتكنولوجيا واستيراد السلع الزراعية وخاصة الحبوب بعد ازدياد الطلب عليه في السنوات الأخيرة، وهنا ستحاول الولايات المتحدة الاستفادة من فرصة استمرار الإصلاحات واستمرار حاجة الصين مما سيدفعها إلى تزويد الصين مما تحتاجه[٦٨]. رغم إن الولايات المتحدة باتت في السنوات الأخيرة لا تمنح تكنلوجياتها المتقدمة بسهولة وتحرص على حمايتها بدقة وتطلب رسوما كبيرة مقابل حصول الصين و دول جنوب شرق آسيا الأخرى على امتياز استخدامها.

إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية الصينية مهم جدا على المدى البعيد للحكومة الأمريكية وللمستثمرين الأمريكيين أيضا[٧٠]. فاستمرار الإصلاحات الاقتصادية سيؤدي بالتأكيد إلى إصلاحات سياسية وكذلك فان استمرار هذه الإصلاحات يعني انفتاح السوق الصينية الضخمة أمام الصادرات الأمريكية وهذا معناه تقليل العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية ،لذلك ليس من مصلحة الولايات المتحدة انهيار تجربة الإصلاحات لان ذلك يعني فقدان فرص عمل كثيرة في الولايات المتحدة توافرت نتيجة التعامل مع الصين[٧١].

وإذا أرادت الولايات المتحدة إن تستمر الإصلاحات وجب عليها مساعدة الصين فالتنمية الاقتصادية الصينية تستدعي وجود نظام اقتصادي عالمي مستقر ومفتوح أمام الاقتصاد الصيني وعلاقات اقتصادية جيدة مع شركات الولايات المتحدة التجارية من الدول الصناعية المتقدمة، وإذا ما تراجعت الولايات المتحدة عن مساعدة الصين بشتى الوسائل مثل تقليل استثماراتها أو اتخاذ سياسة خارجية تضر بالصين في منطقة آسيا و المحيط الهادي، فان ذلك سيؤدي إلى إلحاق اكبر ضرر بالاقتصاد الصيني وتقوية مركز القادة المتشددين وما يدفع ذلك إلى تراجع عملية الإصلاحات وعوده الصين إلى الاقتصاد المركزي المخطط ومثل هذا الأمر يؤثر سلبا بالمصالح الأمريكية سواء الاقتصادية أم السياسية، ولكن حتى تواصل الإصلاحات نجاحها وجب على الولايات المتحدة إن تبرهن للصين إنها صديق يمكن علية الاعتماد عليه دائما[٧٢].

من ذلك نعرف بان الصين تدرك إن اتساع نطاق الإصلاحات يعني اتساع نطاق الصعوبات والمخاطر، فلا يمكن تحقيق نتائج جيده وملموسة ما لم تكن هناك مخاطر فاستيعاب الاقتصاد الصيني للتكنولوجيا الحديثة (أمريكية كانت أم غير أمريكية) يعني انه سيفتح أمامها آفاقا جديدة وإمكانيات كبيرة، لكنها في ذات الوقت لن تحصل على نتائج ومردودات سريعة، كما إنها تتطلب نفقات ضخمه وتستغرق وقتا طويلا، فضلا عن تزايد نسب المخاطر كالبطالة على سبيل المثال والتي ستنتج عن اعتماد الصين الكبير على الآلات بما معناه الاستغناء عن آلاف العمال وما تفرزه هذه الظاهرة من مشاكل اجتماعيه أحيانا ما تكون معقده. ففي ضوء كل هذه الدلائل ايجابية كانت أم سلبية، سيكون أمام الولايات المتحدة فرصه في التأثير في مسار الإصلاحات إذا ما شاءت في ضوء حاجة الصين للمساعدات والخبرات الأمريكية التكنولوجية والفنية، لكن مصلحة الولايات المتحدة ستدفعها إلى المضي قدما في دعم استمرار عملية الإصلاحات لتحقيق الفائدة المرجوة.

الخاتمة

من خلال الدراسة السابقة نستنتج الآتي : -

١- أدخلت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة بعض التنويعات والتغيرات في الأسلوب والأولويات والمضمون على علاقتها الاقتصادية مع الصين التي أثار نموها الاقتصادي المتصاعد، مخاوف الإدارة الأمريكية من تحالف الصين مع اليابان مستقبلا وتشكيل كتلة اقتصادية في شرق آسيا تضمها إلى جانب دول شرق وجنوب آسيا بعد التغلب على الكثير من أسباب الخلاف بينهما مما يحرم الولايات المتحدة من منطقة تدعم اقتصادها في المنافسة الاقتصادية العالمية لذلك قامت الولايات المتحدة بدعم تكوين منظمة الأبيك مستفيدة من خشية دول شرق وجنوب آسيا من طموحات الصين الإقليمية وجذب الصين أليها لتحتيم دورها بدلا من تركها منفردة لكي تنمو وتنظم وتوسع علاقتها الاقتصادية مع بعض دول جنوب شرق آسيا وتكون كتلة تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة و(ابيك) تحقق للولايات المتحدة مد نفوذها وسيطرتها على منطقة آسيا -المحيط الهادي.

٢- إن الصين إختلالات الدخول إلى الاقتصاد العالمي بمؤسساته المختلفة عبر البوابة الأمريكية لكن علاقتها مع الولايات المتحدة سوف تقوم على الاستقلالية مع إبداء بعض المرونة في ظل الوضع الدولي الراهن الذي تنفرد فيه الولايات المتحدة من اجل التحرر من قيود هذه الهيمنة وهذا يعطيها مجالا اكبر للحركة فضلا عن تعدد خياراتها لتحقيق التقدم الاقتصادي ويؤمن لها الحصول على التكنولوجيا المتطورة والإطلاع على آخر التطورات الاقتصادية وبشكل يدفعها إلى الدخول في الاقتصاد العالمي بمستوى قوة عظمى ومحاولة إقامة اقتصاد السوق الاشتراكي الذي طالما حاولت الصين تعزيزه كبديل عن السوق الرأسمالي وكذلك

زيادة قدرتها على حماية اقتصادها الوطني من التأثير بأزمات الاقتصاد العالمي والتي من الممكن إن تؤدي إحدى أزماته الحادة إلى انهيار الاقتصاد الصيني وحدوث فوضى داخلية لا قبل الصين على ردها.

٣- إن حجم التبادل التجاري ما بين الصين والولايات المتحدة وتدفق استثمارات الأخيرة إلى الصين سيتزايد عاما بعد آخر حتى تصل إلى أعلى مراحله لا يمكن لأي منهما الاستفادة من الآخر لان كلاهما لا يستطيع تجاهل وزن وأهمية حجم التبادل التجاري بين البلدين، وبالرغم من بعض الأزمات قد تتغير بين الحين والآخر بين البلدين ألانها لن تكون أكثر من أزمات وقتية تزول بزوال الأسباب المؤدية لها، إذ ستملي عليهما مصالحها للتخلص من هذه الأزمات بسرعة لان التبادل التجاري العامل الذي يعيد الاقتصاد بين البلدين الحيوية والنشاط.

٤- تنظر الولايات المتحدة إلى نمو القدرة الصينية سوف يجعلها دولة ذات شأن كبير تنافسها في تحديد مسارات الاقتصاد العالمي مستقبلا وان مقاومة الصين للضغط الأمريكي كلما تنامت قوتها الاقتصادية سوف يجعلها تساوم بمنح الصين حق الأفضلية التجارية بقدر استجابتها لبعض الشروط الأمريكية التي غالبا ما تكون سياسية وليس اقتصادية، وترى الولايات المتحدة إن أفضل وسيلة لمقاومة نمو الاقتصاد الصيني هو احتواء هذه القوة الجديدة وتحجيم دورها قبل أن تصبح منافسا قويا يصبح من الصعب احتواءه.

٥- إن الولايات المتحدة لها مصلحة كبيرة في تشجيع التنمية الاقتصادية المعتمدة على اقتصاد السوق وكذلك الإصلاحات السياسية وهذه المصلحة ستدفع الولايات المتحدة الى المضي قدما في دعم استمرار عملية الإصلاحات في الصين لتحقيق الفائدة المرجوة.

المصادر

١- د. محمد سعد أبو عامود، السياسة الأمريكية في آسيا، السياسة الدولية، عدد ١٢٧، يناير، ١٩٩٧، ص ١٣٠-١٣٢

٢- هناء عبيد، العلاقات الأمريكية-الصينية صراع حضاري أم تجاري والسياسة الدولية، عدد ١٢١، يوليو،١٩٩٥، ص ١٨٤

٣- china : Domestic change and Foreign Policy Foreign Affairs ،Michael D.Swaine ،VOI ،٧٤ ،NO.٥ ،September-October ١٩٩٥ P١٨١

٤- د.محمد سعد أبو عامود، مصدر سبق ذكره ،ص ١٣٣

٥- فؤاد العشا، النظام العالمي عالم بخمس رؤوس.. الحقيقة والوهم، دمشق، دار الجمهورية للنشر والتوزيع والطباعة،١٩٩٤، ص ١٦٧

٦- صامويل هنتغتون، صدام الحضارات، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوزيع، ١٩٩٥، ص ٢٢

٧- Mehmet oguteu ،Turkey and china ،perception :J ounnal of International Affairs ،VOI ،No.٣،١٩٩٦،P١٥٩

٨- جنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية، السياسة الدولية، عدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧،ص ١١٩

٩- عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا ..صياغة آسيوية، السياسة الدولية عدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص ٥٣-٥٤

١٠- د. قيس جواد الغزاوي، العرب والمغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين.. مؤشرات إستراتيجية، باريس، مركز الدراسات العربي -الأوربي ١٩٩٧، ص ١٢٦

١١- د. قيس جواد الغزاوي، العرب والمغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين.. مؤشرات استراتيجية، باريس، مركز الدراسات العربي -الأوربي ،١٩٩٧، ص ١٢٦

١٢- عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠-٥٤-٥٥

١٣- د.صلاح سالم زر نوقة، الصين:التحولات الجديدة الداخلية والسياسة الخارجية مجلة الدفاع العربي، السنة العشرون، عدد ١٢، أيلول ١٩٩٦، ص ٥٤-٥٥

١٤- الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العلاقات الصينية -الأمريكية ومصادر الخلاف وسياسة الاحتواء، لندن، نشرة تقديرات إستراتيجية، عدد٧، تموز ١٩٩٥، ص ٤٧

١٥- أحمد صدقي آد جاني، أضواء على الصين اليوم، الطبعة الأولى، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٥،ص٢٤

١٦- عبد المنعم طلعت ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٣

١٧- بول كندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك فاضل البدري، عمان الأهلية، للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص٣٩٣

١٨- الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، مصدر سبق ذكره، ص٤٧

١٩- محمد السيد سليم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧، ص٣٥٦

٢٠- د. قيس جواد العزاوي ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٢-٣٣

٢٢- هارلد نويبرت، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث، ترجمة د.محمد الزعبي ود. ممتاز كريدي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٩٦، ص١٠٠

٢٣- ليوشيانغ وبانغ شيار بينغ، تأثير عودة هونغ كونغ على اقتصاد بر الصين الرئيسي، مجلة الصين اليوم، عدد ٧، تموز ١٩٩٧، ص١٧-١٨

٢٤- EIR Magazine، VOI،NO٢٢، ١٩٩٥، january،NO٢٢، p.٣٤

٢٥- حسين إسماعيل، الصين يمكن أن تقول لا، مجلة الصين اليوم، عدد٣، آذار ١٩٩٧، ص٣٠

٢٦- حسين إسماعيل، الفجوة التي تثير القلق، مجلة الصين اليوم، عدد٥، أيار، ١٩٩٧، ص٣١

٢٧- فؤاد العشا، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧-١٦٨

٢٨- الفن توفلر، تحول السلطة، تعريب فتحي بن شتوان ولبيل عثمان، الطبعة الثانية، ليبيا، مكتبة طرابلس، ١٩٩٦، ص ٥٤٤

٢٩- الدار العربية للدراسات والنشر، مصدر سبق ذكره، ص٤٧

٣٠- احمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص٣٥

٣١- الدار العربية للدراسات والنشر الترجمة، مصدر سبق ذكره، ص٣٩

٣٢- Snchalata panda ،sino-us relation :strategic analysis، VOI، NO.١، april،١٩٩٧ ،

٣٣- معتز سلامة، الصين والولايات المتحدة:جوهر الخلاف، السياسة الدولية عدد ١٢٦، أكتوبر ١٩٩٦، ص١٧٧

٣٤- News week،march، ١٣، ١٩٩٥، p.٣١

٣٥- د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الصينية- العراقية: نحو دور صيني أكثر فعالية، نشرة دراسات إستراتيجية، العدد الثالث، ١٩٩٧، ص٣٧

٣٦- Snehalata panda ،op.cit ١٢١،

٣٧- ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية. ترجمة محمد زكريا إسماعيل دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص١٦٧-١٧٠

٣٨- د. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص٣٦

٣٩- مصدر سبق ذكره، ص١٢٢-١٢٣

٤٠- Trendsin Europe and North America، New York un publication، ١٩٩٥، p.٥٤

٤١- نزار عبد المعطي زيدان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣

٤٢- ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرص التاريخية مصدر سبق ذكره، ص١٦٨

٤٣- أحمد محمد فرج، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الصين، السياسة الدولية عدد ١١٤، أكتوبر، ص١٤٠

٤٤- يسام العسلي، العرب و البحث عن المستقبل، مجلة الدفاع العربي، السنة الحادية والعشرون، عدد ١٢، أيلول ١٩٩٧، ص٢٥

٤٥- سوسن حسين، هونغ كونغ بعد العودة، السياسة الدولية، عدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٣، ص١٥٠

٤٦- Mehemet Ogutcu ،Turkey and China: Journal of International Perception: ١٩٩٦،No.٣،September-November p.١٥٩

٤٧- حنان البيلي، الاستثمارات المباشرة جنوب شرق آسيا، السياسة الدولية، عدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧، ص١٨٨

٤٨- يو شيانغ لونغ وبانغ شيابينغ، مصدر سبق ذكره، ص١٨

٤٩- حسين إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٣١-٣٢

٥٠- نيوتشيان، سوق التامين في الصين، مجلة الصين اليوم، عدد ٤ نيسان ١٩٩٧ ص٤٣

٥١- ليوي هيوي، حرب الاتصالات في الصين، مجلة الصين اليوم، عدد ٣ آذار ١٩٩٧، ص٢٨

٥٢- ليوي هيوي ،الطيران الصيني يحلق بعيداً ،مجلة الصين اليوم ،عدد ٨ أيار ١٩٩٧ ،ص٢٨

٥٣- نزار عبد المعطي زيدان، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٣

٥٤- د. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، دراسة مستقبلية، الطبعة الأولى، الجزائر، مؤسسة الشروق للأعلام والنشر ١٩٩٤ ، ص١٤٢

٥٥- نزار عبد المعطي زيدان، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣

٥٦- ريتشارد نيكسون، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٩

٥٧- نزار عبد المعطي زيدان، مصدر سبق ذكره ،ص١٢٣

٥٨- الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩-٥٠

٥٩- نزار عبد المعطي زيدان ،مصدر سبق ذكره، ص١٢٣

٦٠- احمد محمد فرح ، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٩

٦١- د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧

٦٢- محمد فايز فرحات، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، السياسة الدولية، عدد١٣٢ – أبريل ١٩٩٨، ص٩٠

٦٣- د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٣٧

٦٤- جعفر كرار احمد، الصين بعد رحيل دنغ شياوبنغ: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، السياسة الدولية، عدد ١٢٨- أبريل ١٩٩٧، ص١٠-١١

٦٥- د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٠

٦٦- د. علي الدين هلال، الصين تواجه تحديات الخصخصة، صحيفة القبس ١٩ -تشرين الأول، ١٩٩٧

٦٧- احمد محمد فرح، مصدر سبق ذكره ،ص٢٢٨

٦٨- نزار عبد المعطي زيدان ،مصدر سبق ذكره، ص١٢١

٦٩- لستر ثرور، المتناطحون المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا، ترجمة: د. محمد فريد ،الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص١٩٧

٧٠- Time Magazine، ٢٦ October، ١٩٩٨، p.٤٥

٧١- د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٦

٧٢- ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، الطبعة الثانية، القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩

الفاعلية الاقتصادية للمرأة العربية في التنمية البشرية :الوا قع وسبل التغير

هدى نرويز مخلف الدعمي

مقدمة

تميز نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بحدوث تحولات ومتغيرات كبيرة وسريعة في مختلف مجالات الحياة المعاصرة ومن ضمنها قضايا المراة، فهو موضوع حديث الطرح على الرغم من ان قضية المرأة ليست منفصلة عن قضية المجتمع برمته، فلا مناص من التعامل مع قضايا المرأة وإشكالياتها في إطار جامع يصل بين أبعاد كثيرة من محاور الحياة الا ان قضايا المرأة لم تزل على هامش الحياة العامة. فضلا عن أنه من المتعذر الحديث عن مصير الإنسانية وتقدمها، دون التطرق إلى وضع المرأة ومعالجة المشاكل التي تعيق تقدمها ومشاركتها الفعلية في التنمية البشرية.

وقد عقد في مقر الجامعة العربية في القاهرة أعمال مؤتمر (المرأة في العالم العربي: شريك في التنمية وشريك في التواصل مع المجتمع الدولي) في العام الماضي الذي اقامة المنتدى العربي الدولي للمرأة بحضور حوالي ٣٠٠ شخص يمثلون جهات عربية ودولية رسمية وغير رسمية. في وقت تعالت فيه الاصوات الخارجية والداخلية بضرورة زيادة الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمعات العربية في سياق مبادرات اصلاح تستهدف ادخال تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية على الدول العربية.

فثمة اسئلة تفرض نفسها اليوم وبقوة على المجتمعات العربية عموما هل مازالوا أسرى واقعهم الصعب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فالمرأة العربية بحاجة الى تحسين أوضاعها المرتهنة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة بشكل عام وزيادة مشاركتها في المجتمع، و الدفاع عن مستقبلها وحقوقها وكرامتها وفي بناء تقدمها وارتقائها. ولمواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع العربي وتدعيم حقوقها ومكانتها في المجتمع والقضاء علىالتميز ضدها (المرأة) وما ينتج عنه من الأمية والفقر والعنف، وتعزيزا لمساهمتها في دفع عملية التنمية الشاملة وذلك من خلال مشاركتها الفعلية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهناك علاقة تظافر قوية بين المرأة والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية. وكنتيجة لما سبق فالمرأة العربية تعد من اكثر الفئات المحرومة والتي هي بحاجةالى تنمية قدراتها وتغيرها باعتبار ان عملية التنمية هي عملية تغيير بهدف زيادة ورفع قدرات البشر الى مستوى اعلى من اجل خدمة الانسان.

وعليه يتحدد هدف البحث بمعرفة اوضاع المرأة العربية وحقوقها ومعرفة علاقة المرأة بالتنمية البشرية ودورها فيها، ولعل ان ابرز مايعنى به البحث هو ليس التنظير والتفلسف بقدر ماهو بيان للواقع

وعليه يتحدد هدف البحث بمعرفة اوضاع المرأة العربية وحقوقها ومعرفةعلاقة المرأة بالتنمية البشرية ودورها فيها، ولعل ان ابرز مايعنى به البحث هو ليس التنظير والتفلسف بقدر ماهو بيان للواقع الذي تعيشه المرأة العربية بكل مايتصف به ذلك من مزايا ورزايا، من خلال تحليل ونقد الواقع أولا والدعوة للأستفادة من كل الإيجابيات الماثلة على ارض الواقع وتلافي كل السلبيات التي حالت دون بلوغ الاهداف التنموية وبخاصة التنمية البشرية العربية ثانيا، ويقوم البحث على فرضية مفادها ان مشاركة المرأة هي جزء اساس لدفع عملية التنمية الى الامام، وان خصوصية العلاقة بين المرأة والتنمية تنتج من الوعي والنهوض بدورها في الاسرة والمجتمع معا.

أولا :أوضاع المرأة العربية :اشتراطات التغيير بعيدا عن التقليد أوالعزلة

بقدر ما تعد مجتمعاتنا العربية مجتمعات متاخر الا ان هذا يبدوا اكثر وضوحا في الواقع الذي تعيشه المراة فكم هي الحاجة ضرورية وملحة اكثر مما هي كمالية الى تغير اوضاع المرأة العربية، ولا نريد الوقوع مرة اخرى بازمة تنموية جديدة تخص المرأة هذه المرة بمعنى عدم اقتباس النموذج الغربي للمرأة وتطبيقه على المراة العربية وبالتالي فشل عملية زراعة النموذج لوجود كائنات غريبة لايتقبلها مجتمعنا والمرأة اساسا، كما انها ليست مجرد دعوة للدخول الى ميادين العمل والحياة وتولي المناصب والادوار القيادية بقدر ماهو ضرورة تغيير الرؤى والتطبيقات الاجتماعية والاقتصادية وبعض العادات والتقاليد البالية بصدد وضعية المرأة والتي لاتمت للاسلام بصلة لامن قريب ولامن بعيد ومنحها الوضع الطبيعي في الحياة والعمل والسياسة والثقافة.

فعبر التاريخ، كان للمرأة دورا أساسيا إلى جانب الرجل فى تكوين المجتمعات وتربية النشء، ولذلك فقد اهتمت الأمم والدول بقضية المرأة و قد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تزايد اهتمام الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك بأوضاع المرأة فعلى صعيد جامعة الدول العربية، أنشئت إدارة خاصة بشؤون المرأة والأسرة كما أصدرت جامعة الدول العربية الاتفاقية العربية لسنة ١٩٧٩. وقد عمدت معظم الدول العربية إلى تشجيع إقامة اتحادات نسائية وجمعيات تعنى بشؤون المرأة. وعلى الرغم من هذا إلا أن طريق المراة العربية ما زال غير ممهد فهناك عقبات مجتمعية لا بد من تجاوزها، فبعضها يتعلق بوعي المراة وإرادتها والآخر يتعلق بالمجتمع ووعيه وإرادته. فحين تنعدم أو تضعف مشاركة المرأة في رسم السياسة المحلية وفي العلاقات الخارجية فان دورها لا يكتمل في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وحين تقدم العادات والأعراف رؤية مشوهة للتعاليم الدينية، ويرضخ المجتمع لها فان الظلم يظل جاثما على صدر المراة، وحين يعجز الإعلام في زمن الثورة المعلوماتية عن تغيير بثه للصورة النمطية المشوهة للمراة لا تستطيع المراة أن تكافح للوصول إلى وضع جدير بقدراتها، فضلا عن ان وعي المرأة

ان تخلفها الاجتماعي وغياب الديمقراطية داخل البيت وخارجه هما العائقان الأساسان العاملان على عدم تحقيق التغيير في حياتها وتطورها الفكري والاجتماعي. أما أبناء وبنات هؤلاء السيدات فأنهم ينبذون فكرة التبعية التقليدية ان لم يكن في كافة أوجهها فعلى الأقل في النواحي الاجتماعية والثقافية والتربوية والعلمية. السبب الرئيسي في هذا التطور في حياة الجيل الناشئ هو ارتفاع مستوى التعليم بينهم والتأثر بالجو العلماني والثقافي والأدبي والفكري المحيط بهم سواء في المجتمع أو في معاهد التعليم وخاصة ان الثورةالإلكترونية والتكنولوجية فتحت أفاقا واسعة أمام الجيل [٢] الناشئ لم تكن متوفرة لإبائهم وأمهاتهم من قبل.

تشير العديد من التقارير الى ان المكانة المتدنية للنساء في عدد من الدول النامية وخاصة في الوطن العربي سبب رئيس للفقر وهكذا ينظر الى تعليم النساء وتوظيفهن على انهما الوسيلتان الاساسيتان لمحاربة الفقر علاوة على ذلك فان النساء العربيات محرومات من جزء كبير من الحقوق والامتيازات المخولة للرجل .فقانون الاسرة وقانون الاحوال الشخصية يظل قضية رئيسية بالنسبة للنساء في كل الدول العربية ومانزال جميع دول الخليج باستثناء الكويت تمارس قوانين الشريعة القديمة التي تضمن الفصل بين الجنسين وتتحيز ضد المراة في مسائل الارث والطلاق وحضانة الاطفال وغيرها من القضايا الاسرية .[٣]

ففي كل مجتمع من المجتمعات الانسانية تختلف وجهات النظر الى دور المرأة وتفاعلها وما يفترض ان تلتزم به من سلوكيات ومواقف من الموروث الثقافي الذي تتعدد الوانه وتتفاوت معطياته من جيل الى آخر وتسيطر المحلية وخصوصية المجتمع على هذا المنظور، حيث ان ما يشهده العالم المعاصر من انفتاح وتواصل بين شعوب الارض يدفع بنا الى التساؤل عن مدى قدرة المنظور السابق في الصمود، وبالتالي مقدار صحته عند معالجة قضايا المرأة، فالمؤكد ان هناك تأثيرا كبيرا طرأ على سلوكيات المراة ونمط تفكيرها ادى الى شيوع عادات متشابهة بين نساء العالم تتجاوز الموروث الاجتماعي المحلي، وطال التأثير المرأة المسلمة وخصوصا في ظل سهولة الانتقال والالتقاء بنساء [٤]اخريات في مجتمعات غير مسلمة، وزاد من قوة التأثير انتشار الفضائيات التي تنقل ثقافات استهلاكية مختلفة.

ومن الواضح ان المتغيرات افرزت ظواهر وآثارا جديدة برزت في افكار وبرامج وتوجهات المجتمع العربي فمع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتسارعة في المنطقة العربية، أخذت أوضاعها تتغير وأصبحت حقوقها وأوضاعها الاجتماعية تفرض نفسها وتاخذ موقعاً بارزاً وقد سنت الدساتير والتشريعات والقوانين المنصفة للمرأة وفقاً للشريعة الإسلامية.

ولكن ومع ذلك توجد معوقات للحد من نشاط المرأة وهو سيطرة العادات والتقاليد الاجتماعية ذات النظرة السلبية للمرأة والتي تحمل مفاهيم نمطية لأدوارها في المجتمع والتي أدت إلى تكوين نظرة دونية للمرأة، فتتركز التنشئة الاجتماعية للنشء الصغير على هذه الأطر السلبية ومن ثم يأتي دور التربية والتعليم ووسائل الاعلام في ترسيخ النظرة المتدنية لوجود المرأة وأدوارها في المجتمع وتضييق تلك الأدوار في إطار الإنجاب والعمل المنزلي مع إغفال واضح للتوعية بحقوقها الإنسانية إضافة إلى عدم تطبيق بعض

للمرأة، فتتركز التنشئة الاجتماعية للنشء الصغير على هذه الأطر السلبية ومن ثم يأتي دور التربية والتعليم ووسائل الاعلام في ترسيخ النظرة المتدنية لوجود المرأة وأدوارها في المجتمع وتضييق تلك الأدوار في إطار الإنجاب والعمل المنزلي مع إغفال واضح للنوعية بحقوقها الإنسانية إضافة إلى عدم تطبيق بعض الدول العربية القوانين والتشريعات التي أقرت حقوق المرأة مع جهل كل من الرجل والمرأة بتلك الحقوق نتيجة تفشي الأمية في المجتمع وتدني الوعي العام لدى أفراد المجتمع فأنتج ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومواقع اتخاذ القرار وتهميش دورها الحقيقي في تنمية المجتمع.[٥]

وتواجه النساء عوائق تحول دون دخولهن سوق العمل، وهي عوائق بنيوية (اعادة الهيكلة، الركود الاقتصادي، استثمارات محلية وأجنبية محدودة، اضافة الى النزاعات والحروب) وعوائق إيديولوجية (صورة الرجل كاسب الرزق المرأة ربة البيت). [٦]

لذلك يجب الاخذ بيعن الاعتبار خصوصية وتركيبة العلاقات الاجتماعية وبنية المجتمع العربي ككل فالمعيقات التي تقف امام مشاركة المرأة في المنطقة العربية تأخذ اشكالاً متعددة اذ ان المناخ العام في ابعاده السياسية والاجتماعية والثقافية ما يزال محكوماً بعادات واعراف وقوانين وتشريعات قد لا تسمح لمشاركة المرأة في صنع القرار بأن تتحول الى واقع.

فاذا كانت دول العالم الثالث تعاني بشكل أو بأخر وبحدود متفاوتة من التخلف والتبعية والاستغلال تجاه السوق العالمية فان تخلف المرأة في العالم النامي يرتبط بتخلف الرجل وتخلفها يعد مرآة عاكسة لتخلف المجتمع فالمرأة والرجل وجها الوجود الانساني وتخلفهما نتاج لتخلف المجتمع ومن الخطورة بمكان عدّ قضية المرأة موضوعاً منفصلاً او مستقلاً عن قضية المجتمع ككل ومن الخطأ محاولة بحث مشاكلها خارج الاطار العام لمشكلة تحرير المجتمع كله بجميع افراده فتحرير المرأة لايتم الا بتحرير الرجل واي اضطهاد او قمع او استغلال للرجل في أي مجال من مجالات الحياة ينعكس مباشرة على تعامله مع المرأة ذلك ان الحر لايضطهد.

واذا كان تخلف المرأة يعد مشكلة مجتمعية لاتخص المرأة بمفردها وانما تخص المجتمع كله الا ان نقطة البداية يجب ان تكون من المرأة ذاتها من حيث كونها أما تنهض بأخطر المسؤوليات المتمثلة في اعداد الاجيال الصاعدة وان تعى المرأة واقعها وتناضل على التغيير من داخلها وتدرك قيمتها الذاتية في مجالات العطاء والانتاج والابداع وان تتخطى التقاليد والعادات والقيم السائدة في الوطن العربي والمعوقة لتطورها ومن هنا تلعب قضية تعليم المرأة دوراً هاماً وتعد عاملا اساسيا من عوامل تطورها وتقدمها ومن اهم العوامل التي تعيق هذا التطور والتقدم امية المرأة العربية وانخفاض درجة تعليمها بالمقارنة مع المرأة في الدول المتطورة ومن هنا يصبح تعليم المرأة وتدريبها المهني اداة اساسية في تمكينها من المشاركة في العمل وبالتالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تحقيق تطورها الذاتي والثقافي والمعنوي والاجتماعي وان لتعليم المرأة اثاراً كبيرة في اعداد الاجيال وسلامة الاسرة وفي المساعدة على دفع قضية تحرر المرأة وممارسة حقوقها خطوات الى الامام والمساهمة في تطور المجتمع .[٣]

ثانيا : حقوق المرأة العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: كيف نفهمها؟

للمرأة حقوق وإذا نظرنا لحقوق المرأة بوصفها انسانا نجد العقدين الاخيرين من القرن العشرين قد شهدا اهتماماً ملحوظاً بالحقوق الإنسانية للمرأة، حيث أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥م عاماً دولياً للمرأة وفي عام ١٩٧٩ خرجت اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة وفي عام ١٩٨٥ وضعت استراتيجية نيروبي للنهوض بالمرأة، وبعد المؤتمر الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥ بدأت أكثر من ٨٥ دولة تتبنى تشريعات وسياسات لإعطاء المرأة حقوقها ومؤتمر القاهرة للسكان عام ١٩٩٤ وعد تمكين المرأة جزء لا يتجزء من التنمية الشاملة وهناك العديد من الاتفاقيات والتي تعد علامة مميزا في مجال الاهتمام بالمرأة.[٨] والمؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة، لكن الثقافات المجتمعية في العالم اجمع شرقه وغربه وقفت حائلا دون تطور المراة وأسهم الاستسلام لقيود التقاليد في استمرار الآثار السلبية لعدم إشراك المرأة بدور حقيقي في نهضة مجتمعها، بينما أعطت الثقافة الإسلامية المراة حقوقها و نبينا الكريم (صلى الله عليه واله وسلم) أعطى للمرأة تقديرا ودورا فاعلا في جميع مناشط الحياة (التجارة، التعليم، الطب، التمريض، السياسة) مما جعل المستشرق " ريفيل " يقول : " لو رجعنا إلى زمن هذا النبي، لما وجدنا عملا أفاد النساء أكثر مما فعله هذا الرسول صلى الله عليه وسلم، فالنساء مدينات لنبيهن بأمور كثيرة رفعت مكانتهن بين الناس "وكتبت جريدة المونيتور الفرنسية في احدى المرات تصور احترام الإسلام ونبيه للمرأة فتقول : " لقد أحدث الإسلام ونبيه تغييرا شاملا في احترام المرأة العربية في المجتمع الإسلامي فمنحها حقوقا واسعة، تفوق في جوهرها الحقوق التي منحناها للمرأة الفرنسية " .[٩]

فقد سبق الإسلام كافة التشريعات والقوانين التي تنادي بحقوق المرأة واعتراف للمرأة بحقوقها وإنسانيتها ودعا إلى أكرام المرأة ومساواتها بالرجل ويتجلى ذلك في قوله تعالى " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم، إن الله عليم خبير" [١٠]

وقد حث الإسلام المرأة على العمل في الأنشطة الاجتماعية والسياسية على حد سواء ويتجلى ذلك في قوله سبحانه وتعالى بسم الله الرحمن الرحيم:"فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثىبعضكم من[١١]بعض" وقول الرسول صلى الله عليه واله وسلم : إنما النساء شقائق الرجال: أي شريكات في تعمير مجتمعاتهن.

إذا أعطت الشريعة الإسلامية للمرأة حقوقها.. ولكن ما نراه اليوم عكس ما كان بالأمس.. وقد يعود ذلك إلى الظروف التي تمر بها المنطقة العربية. وبشكل عام يمكن القول أن شعورا بعدم الثقة ينتاب المرأة في حال وضعت في موقع المسؤولية أو صنع القرار مما يؤثر عليها من الناحيتين النفسية والمهنية، وبالتالي ينكمش دورها، وربما يتلاشى. ومن ناحية أخرى فان المرأة التي تتمتع بحقوقها السياسية، وتعد المطالبة بها والحصول عليها من الأمور الضرورية لتكوين شخصيتها وتحقيق ذاتها، لا ريب انها لا تمثل القطاعات الواسعة من النساء في الوطن العربي، ويمكن القول عن هذه المرأة بالمقابل أنها امتلكت أسباب الوعي والثقافة لإدراك حقوقها ومن ثم المطالبة بها، والمساهمة الفاعلة في عملية التغيير والتعبير عن

في حال وضعت في موقع المسؤولية أو صنع القرار مما يؤثر عليها من الناحيتين النفسية والمهنية، وبالتالي ينكمش دورها، وربما يتلاشى. ومن ناحية أخرى فان المرأة التي تتمتع بحقوقها السياسية، وتعد المطالبة بها والحصول عليها من الأمور الضرورية لتكوين شخصيتها وتحقيق ذاتها، لا ريب انها لا تمثل القطاعات الواسعة من النساء في الوطن العربي، ويمكن القول عن هذه المرأة بالمقابل أنها امتلكت أسباب الوعي والثقافة لإدراك حقوقها ومن ثم المطالبة بها، والمساهمة الفاعلة في عملية التغيير والتعبير عن الرأي وادراك الحقوق والواجبات وتفعيل دورها. (١٢)

ويرتبط هذا الوعي والإدراك بمجموعة عوامل مؤثرة ومتشابكة، منها ما يرتبط بالشأن الداخلي، ومنها ما يرتبط بالشأن العالمي، ومنها ما يرتبط بالشأن التقني. ففي الشأن الداخلي يتقدم عامل التعليم الذي كان له الأثر البارز والهام في تطور وعي المرأة بالشكل الذي ساعدها على تكوين نظرة طموحة تجاه ذاتها، تعيد من خلالها اكتشاف شخصيتها وتجديد تطلعاتها، وتزداد تمسكاً بكرامتها، وتحكماً بمستقبلها. وهو الوعي الذي جعلها تصطدم بواقع متوارث تهيمن عليه أعراف وتقاليد لا تعترف للمرأة بتطلعاتها الكبيرة، أو بمشاركاتها في المجالات العامة.

اما الشأن العالمي فقد مثّل مؤتمر المرأة العالمي الرابع الذي عقد في بكين سنة ١٩٩٥م حدثاً عالمياً في تفاعلاته وتداعياته ومناقشاته حول قضايا المرأة، والوثيقة التي خرج بها المؤتمر تحولت إلى ما يشبه مرجعية عالمية في هيئة الأمم المتحدة التي رعت المؤتمر وحضرته وأشرفت عليه. ومنذ ذلك الوقت دخلت قضية المرأة في الاهتمام العالمي، وأصبحت في دائرة المراقبة دولياً من خلال المعايير والتوصيات والقرارات التي صدرت عن مؤتمر بكين، وتشكلت لجان نسائية في كثير من الدول بما في ذلك العالم العربي والإسلامي لمتابعة ومعرفة مدى الإلتزام بتلك التوصيات والتقدم في تطبيقاتها، وتحكيمها كقواعد سلوكية وحقوقية في التعامل مع المرأة، وعقدت لهذا الغرض العديد من الاجتماعات والندوات والحلقات المتخصصة المحلية والإقليمية.

أما الشأن التقني، فإن تطور شبكات الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات، وما عرف بثورة المعلومات، جعل من الممكن الالتفات لقضايا العالم، والتواصل الكوني بين البشر، وتكوين المعرفة بالنظم والأنماط والنماذج، وما يشهده المجتمع الإنساني من تحولات وتغيرات، وأصبح بالإمكان تعبئة العالم تجاه قضية معينة والاستنفار حولها، وفرضها على اهتمامات الرأي العام العالمي. (١٣)

لقد أثبتت التجارب بأن عمليات التغيير السياسية والاقتصادية، لم تحدث تبدلا جوهرياً في دور المرأة لأن التغيير لم يستطع ازالة حواجز المفاهيم والقيم الثقافية الخرسانية. وحتى وان سعت المجتمعات إلى سن القوانين فتبقى المشكلة في آلية التنفيذ وتقبل المجتمع للتغيير. لقد صادقت إحدى عشرة دولة عربية من الأعضاء في جامعة الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (CEDAW) لكن لم تضع اي من هذه الدول آليات فاعلة لتطبيق بنودها، إذن فالمرأة وحدها لن تستطيع

الاجتماعية الاخرى والممارسات غير الرسمية للتمييز ضد المرأة. [١٥] اذ يعد اقصاء النساء وإستبعادهن إجتماعية إقتصادية وسياسية عنفاً ضد المرأة وانتهاكا لحقوقها.

وثمة مظاهر اخرى للصلات السببية بين الحقوق المدنية والسياسة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالتميز ضد المرأة يمكن ان يسبب حرمانا لها من حيث التغذية والصحة ويتضح من تحليل البيانات في ما بين البلدان ان الارتفاع اللافت للنظر في مستويات سوء التغذية والمواليد ذوي الوزن المنخفض عند الولادة في جانوب اسيا الامكن تفسيره تفسيرا كاملا بمحددات معتادة مثل الدخل والرعاية الصحية وتعليم الاناث ومعرفة الاناث للقراءة والكتابة وعمر الاناث عند الزواج فجانب من تفسير هذاالارتفاع هو التمييز ضد المرأة في توزيع الغذاء والرعاية الصحية داخل الاسرة المعيشية وهو تمييز ناجم عن كون الحقوق الاجتماعية والثقافية للمراة في المجتمع الابوي اضعف.[١٦]

كما ان مشاركة المرأة في صنع القرار مسألة تتدخل فيها العديد من العوامل السياسية والقانونية والثقافية مما جعل لقضية عدم المساواة في المواطنة والحقوق القانونية سمات خاصة في المنطقة العربية، فالصراع الذي تخوضه المرأة من اجل نيل حقوقها صراع نفسي وثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي وقانوني، يبدأ من الأسرة حيث علاقات النوع غير المتكافئة، الى المجتمع بمستوياته المختلفة. وبذلك يصبح التحدي الحقيقي الذي تواجهه المرأة العربية هو العمل المتوازي على الحصول على حقوقها في المجال الخاص والمجال العام، دون ترجيح كفة على الأخرى، و يلاحظ عموماً وخاصة في البلدان العربية، التناقض الواضح بين القوانين التي تحكم المواطنين في اطارالمجال العام والقوانين التي تسير الشأن الخاص وخاصة تلك التي تنعكس على حياة المرأة وشؤونها .[١٧]

ومن الجدير بالذكر ان المجتمعات العربية تشهد تنامياً متزايداً لقوة العمل النسائية وان كانت قوة العمل هذه لم تصل حتى الآن الى مستوى الطموح وان حجمها بالمقارنة مع قوة العمل مازال متدنياً الامر الذي حدا بالمشرع اعترافاً منه وتقديراً للدور الذي تلعبه المرأة في العمل الى جانب اخيها العامل الى اقرار باب خاص في قوانين العمل أو الشغل العربية ينظم شؤون عملها ويحدد على وجه الحصر الاعمال التي لايجوز فيها تشغيل النساء وساعات العمل واجازة الامومة والارضاع وتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة مراعياً بذلك خصوصية المرأة وموفراً الشروط المقبولة في نظرنا لتمكين المرأة من النهوض بدورها الذي حبتها به الطبيعة كأم وربة اسرة على التوازي مع دورها كعاملة منتجة ونقابية ملتزمة وبالرغم من ذلك كله فان وضع المرأة عامة وكعاملة خاصة يختلف في مدى تطوره من مجتمع عربي الى مجتمع عربي آخر بحيث يمكن القول بأن الحكم على المدى الذي بلغه المجتمع من التطور والتقدم مرهون الى حد كبير بالمدى الذي وصلت اليه المرأة في ممارسة حقوقها الاقتصادية والسياسية ويمكن القول بأن المرأة العاملة قد تأثرت الى حد كبير شأنها شأن اخيها العامل من انعكاسات المتغيرات الدولية وسياسات مؤسسات الاقراض الدولية في الدول النامية والتي تتمثل في زيادة حجم البطالة وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية والى غير ذلك من الحقوق.[١٨]

غير ذلك من الحقوق.[١٨]

وتبين بعض الاتجاهات المهمة المتعلقة بمشاركة المرأة العربية الاقتصادية في ظل اقتصاد عالمي سريع التغير، ان هذه الاتجاهات تجري في الاتجاه المعاكس لزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل او تأنيث العمل، التي غالبا ما تعد إحدى السمات المميزة لإعادة الهيكلة العالمية، ففي المنطقة العربية وبالرغم من وجود بعض الاتجاهات الايجابية ككل خلال العقود الثلاثة الماضية، تبقى مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية، مقارنة مع المناطق النامية الاخرى. ليس من الناحية الكمية اي نسبة اليد العاملة النسائية في مجمل القوى العاملة فحسب، بل انه صحيح كذلك من الناحية النوعية، أي من حيث الوضع الوظيفي والاجور وتوزيع الوظائف القائم على أساس الجنس.

ويعد التحسن الذي طرأ في مجال تعليم الإناث وكذلك انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر عند الزواج الاول من علامات التقدم. ومع ذلك، لم تنجح هذه التغيرات في التصدي للايديولوجيات السائدة التي تركّز على دور المرأة الانجابي الاجتماعي، وتؤكد التمييز القائم على أساس الجنس وتحصر دور المرأة في وظائف العناية التي لا قيمة لها في السوق. فالمرأة العربية لم تواجه عقبات في الوصول الى وظائف في قطاعي التعليم والصحة نظرا لأن هذه الوظائف تتلاءم والدور المناط بها من قبل المجتمع.

في حين لم تسجل نسبة اليد العاملة النسائية تغييرا في قطاعات الخدمات الفرعية المرتبطة بإعادة الهيكلة العالمية كتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة والسياحة. مع ان نسبة اليد العاملة النسائية في القطاع الخاص تسجل زيادة متواضعة في بعض البلدان العربية، وبالنسبة الى بعض فئات الوظائف، لا يشجع هذا القطاع عموما عمل المرأة (لاعتبارات لدى اصحاب العمل تتعلق بالتكلفة كإجازة الامومة). وان وجدت عمالة نسائية في القطاع الخاص، فهي مركزة الى حد كبير في مهن يعوزها الاستقرار الوظيفي، ذات مكانة متدنية وأجر منخفض عموما. من هذه الناحية، يبدو ان المنطقة تتبع واحدا من الاتجاهات الأكثر سوءا في العالم (السباق نحو الأسفل) بتوفيرها يدا عاملة نسائية قليلة المهارة نسبيا، متدنية الأجر وهشّة تساعدفي خفض تكاليف الانتاج. [١٩]

من جانب اخر لم ينظر الى حجم انتاج الجزء الثاني من المجتمع المتمثل بالمراة التي بقيت في عموم بلدان العالمين العربي والاسلامي ابان القرن العشرين مهضومة في حقوقها وواجباتها غير متكافئة في ثقافتها غير مشاركة في فعالياتها. وازداد التطاول على موارثها وحقوقها المالية ولم ينمّ تفكير الجيل الجديد وبناء شخصيتة قبل كل شيء ثم الاعتناء بقدرتة ومواهبة ووضعة في المكان المناسب له.[٢٠]

ومن اجل تمكين المرأة العربية العاملة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي مازالت لاتمتلكها فان الامر يتطلب توفير المقومات اللازمة للمساواة بين الجنسين ورفع المستوى الصحي للنساء وزيادة تعليمهن واسهامهن في قوة العمل ورفع مستوى الوعي باوضاع وحقوق المرأة العربية ومعرفة مالها وماعليها.

ثالثا : المرأة العربية والتنمية البشرية

ان العالم العربي يواجه كسائر المجتمعات المعاصرة قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وكذلك التنمية الثقافية وتشكل المرأة محورا رئيسا يجب معالجته لتحقيق الاهداف التنموية العامة وانه لا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة ان لم نؤخذ المرأة بوصفها احد عناصر التنمية واحد اهدافها.

أن قضية مشاركة المرأة العربية في العمل وفي الاسهام بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اصبحت حقيقة موضوعية بعد ان دخلت مجال العمل في كثير من اوجه النشاط الاقتصادي ولكن هذا التغيير النوعي الواضح في اتجاه عمل المرأة العربية واشراكها في معظم ميادين العمل لم يرافقه تغيير مماثل في التركيب الاجتماعي والاقتصادي بما يضمن للمرأة العاملة الراحة والطمأنينة ومالم تتوافر استراتيجية تحفز على ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحفظ لها حقها وتوفر ازالة المعوقات الحقيقية لتمكنها من العمل براحة وطمأنينة فان قضية مشاركة المرأة في التنمية لا زالت قضية هامشية.[٢١]

وبالرغم من ان اهداف التنمية الدولية احراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من اسباب القوة عن طريق ازاء مظاهر التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وكذلك تخفيض معدلات وفيات الامهات بنسبة ثلاثة ارباع بين ١٩٩٠– ٢٠١٥، توفير امكانية الحصول على خدمات الصحة الانجابية لكل من يحتاجها بحلول عام ٢٠١٥ [٢٢]

الا انه وبنظرة سريعة إلى مؤشرات التنمية البشرية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة.... ندرك حجم التحديات وتفاوت النسب وتحركا ايجابيا في بعض النواحي ففي مجال الصحة نجد أن نسبة وفيات الأمهات تقدر بـــ ٢٧٨,٤ في كل مائة ألف *ولادة*.، وفي مجال التعليم بلغ التحسن في نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي أكثرمن الضعف، من ٣٤,٤% في عام ١٩٦٠م ليصل إلى ٧٥,٢ في عام ١٩٩٥م. لكن يُلاحظ التميز بين الإناث والذكور حين يوضح المتوسط أن من بين ١٠٠ ولد يلتحقون بالمدارس الابتدائية تلتحق٦٤ فتاة فقط. كما ان مساهمة المرأة في المناصب التنفيذية العليا والسياسية ضئيلة حيث تبلغ مشاركة المرأة في البرلمانات في دول غرب آسيا في المتوسط ١٥%، وفى الدول العربية الأفريقية تتراوح النسب بين ١%،٨% ، أما المشاركة في المجالس المحلية فهي تتراوح بين ١٠و١٣% في الدول التي لها بيانات في ذلك. أما ترقي المرأة إلى مناصب تنفيذية إدارية عليا فتتراوح النسبة بين ٢٠% في مصر كأعلى نسبة وتتأرجح في دول أخرى بين٧%و١٠%، وتنقلص مشاركتها في الشؤون الخارجية وتحدد اكبر نسبة للدبلوماسيات في مصر ب ١٤%، أما عن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي فهي في المتوسط ١٦% وهى من أقل النسب في العالم.

على أن منظمة العمل الدولية أصدرت تقريرا يوضح أن عدد النساء من القوة العاملة لا يزال يرتفع بصورة مستمرة ومتزايدة لتسجل سوق العمل نسبة٦٧% من إجمالي عدد النساء في الفئة العمرية من٢٠ وحتى٥٤ عاما كسيدات خبيرات في المدة من عام١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن تتزايد هذه

وحتى٥٤ عاما كسيدات خبيرات في المدة من عام١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن تتزايد هذه النسبة لتصل إلى ٧٠% . (٢٢)

الا ان نسبة استخدام طاقات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية تبقى الاكثر تدنياً في العالم (بحسب ما اشار اليه تقرير التنمية الانسانية العربية). فما زالت المرأة العربية تحتل ٣,٥% لاغير من مقاعد البرلمانات في الدول العربية مقارنة بحوالي ١١% في منطقة افريقيا جنوب الصحراء و١٢% في امريكا اللاتينية والكاريبي.وفي عدد من البلدان العربية تعاني النساء ايضاً من عدم المساواة في حقوقهن بوصفهن مواطنات وفي الحقوق القانونية. وفي بعض البلدان العربية التي يوجد فيها مجالس وطنية منتخبة، مازالت المرأة تحرم من الحق في الترشيح والانتخاب، ومازالت واحدة من كل امرأتين عربيتين لاتعرف القراءة او الكتابة. مما حدا بالتقرير المذكور ان ينادي بالقضاء على التفاوت حسب النوع في الالتحاق بجميع انواع التعليم وبرامج التأهيل المهني، ويطالب بمكافحة ارتفاع بطالة النساء بازاحة التمييز ضد المرأة في اسواق العمل، بما في ذلك منع النساء من دخول مجالات عمل معينة وقلة اجورهن.

ويبين جدول رقم (١) مؤشرات تنمية المرأة العربية مقارنة بالمناطق الاخرى فهي نسبة منخفضة اذ نجد الفرص التعليمية ٤٨ في الدول العربية مقارنة ٨١ بالدول الصناعية و٥٣شرقي اسيا٦٨ امريكا اللاتينية،اما الامن الصحي فهو ٦٣,٣مقارنة ب ٧٩,٤ و ٧٠,٠ و٧١,٠في الدول الصناعية وشرقي اسيا وامريكا اللاتينية على التعاقب وفيما يخص الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية فهي الاقل ايضا مقارنة بالمناطق الاخرى.

جدول(١)

مؤشرات تنمية المرأة

المؤشرات / المنطقة	الفرص التعليمية نسبة (%)	الامن الصحي نسبة (%)	الفرص الاقتصاديةنسبة (%)	المشاركة السياسية نسبة (%)
جميع البلدان الاقل نموا	٤٩	٦٢,٩	٥٥	١٠
الدول الصناعية	٨١	٧٩,٤	٦١	١٢
الدول العربية	٤٨	٦٣,٣	٢١	٤
شرقي اسيا	٥٣	٧٠,٠	٨٠	١٩
امريكا اللاتينية	٦٨	٧١,٠	٣٧	١٠
البلدان الاقل نموا	٢٩	٥٢,٠	٥٧	٦

المصدر :برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ نيويورك، ١٩٩٥

واصبحت المساواة واللا مساواة بين نوعي الذكور والاناث من أبرز المؤشرات المعتمدة في تقييم التنمة البشرية واذا كانت كل المجتمعات تشكو من اللا مساواة بين الجنسين ولو بدرجات متفاوتة واحيانا متباعدة فان بعض التفاوتات والسياسات تنظر الى هذا الؤشر نظر فيها حرج كبير حتى وان كان لايشمل الا بعض التغيرات السائد استعمالها مثل الفرق بين النوعين في العمر المتوقع عند الولادة ونسبة رفع الامية والتعليم والنصيب من الناتج المحلي الاجمالي اذا كان مما لاشك فيه ان بعض البلدان العربية انجزت في اتجاه المساواة. وبخاصة منها القانونية والسياسية احيانا بعض الخطوات المهمة فان اللافت للانتباه ان هذه البلدان مجتمعة تبقى دون شك اكثر منا طق العالم تخلفا في ذلك كأن المراة هي اخر المعاقل التي يصون فيها الوطن العبي بقايا تخلفه. وان اكثر البلدان العربية هي التي يتدنى فيها مؤشر النوع بالنسبةللمؤشر الاقتصادي اكثر مما يتدنى في اي منطقة اخرى من العالم، وهو مايعني ان الاجماع العربي على (تنمية بلا نساء) لايعادل في اي منطقة اخرى من العالم .[٢٥]

ويبين جدول (٢) دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في الدول العربية الذي يقيس الانجازات في نفس الابعاد وباستخدام نفس المؤشرات مثل دليل التنمية البشرية (العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة رفع الامية والتعليم، والناتج المحلي الاجمالي) الا انه يورد عدم المساواة في الانجازات بين الرجل والمراة وانه ببساطة دليل التنمية البشرية معدلات لاسفل من اجل عدم المساواة بين الجنسين فكلما ارتفعت التفاوتات بين الجنسين في التنمية البشرية الاساسية انخفض دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس الخاص بدوله ما مقارنة بدليل التنمة البشرية بها.

ونلاحظ من الجدول ان قيمةالدليل ترتفع في الكويت اذ تبلغ ٠,٨٢٧ واقل قيمة هي لدولة اليمن وتبلغ ٠,٣٨٩ وتتفاوت باقي الدول العربية بين ارتفاع وانخفاض بين هاتين القيمتين لاحظ جدول رقم (٢)

ان الفرق بين البلدان العربية بحسب معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ونسبة القيد الاجمالي في التعليم الاولي والثانوي والعالي معا والناتج المحلي الاجمالي للفرد وترتيبها بحسب مؤشرالمساواة بين النوعي هو فرق سلبي كبير اي لغير صالح المرأة عدا العمر المتوقع في كل البلدان العربية مما يدل على عدم المساواة . اما الجدول رقم (٣) فيوضح مقياس التمكين الجنساتي في الدول العربية و يكشف مقياس التمكين الجنساتي ما اذا كان للنساء دور نشط في الحياة السياسية والاقتصاديه ويركز على المشاركة قياس عدم المساواة الجنساتية الى مواضع أسياسية للمشاركة السياسية والاقتصادية ومواضع صنع القرار ويتبع نسب تواجدالمراة في البرلمان بين المشرعين وكبار المسؤلين والمديرين وبين المتخصصين والعمال والفنيين- والتفاوتات بين

الجنسين في الدخل ليعكس الاستقلال الاقتصادي وبخلاف دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس فانه يكشف عدم المساواة في الفرص في مناطق مختارة.[٢٦]

جدول (٢)

دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس للدول العربية

المؤشرات / الدولة	الترتيب حسب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس	قيمة دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس ١٩٩٨	العمر التوقع عند الولادة (بسنوات) ١٩٩٨		معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار نسبة% ١٩٩٨		نسبة القيد الاجمالي في التعليم الاولي والثانوي والعالي معا نسبة % ١٩٩٧		نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالدولار حسب (PPP)١٩٩٨تعادل القوة الشرائية
			اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	
الاردن	-	-	٧١,٨	٦٩,١	٨٢,٦	٩٤,٢	-	-	-
الامارات	٤٤	٠,٧٩٣	٧٦,٧	٧٤,٧	٧٧,١	٧٣,٤	٧٣	٦٦	[٢]١٤٧٥٨
البحرين	٤٢	٠,٨٠٣	٧٥,٥	٧١,٣	٨١,٢	٩٠,٢	٨٢	٧٨	[٢]١٩٣٥٥
تونس	٨٦	٠,٦٨٨	٧١,٠	٦٨,٦	٥٧,٩	٧٩,٤	٧٤	٦٨	[٢]٧٩٨٣
الجزائر	٩١	٠,٦٦١	٧٠,٦	٦٧,٧	٥٤,٣	٧٦,٥	٦٤	٧١	[٢]٧٤١٧
جزر القمر	١١٣	٠,٥٠٣	٦٠,٦	٥٧,٨	٥١,٦	٦٥,٥	٣٥	٤٢	[٢]١٨٢٢
جيبوتي	-	-	٥٢,٤	٤٩,١	٥١,٤	٧٤,٠	٢٧	٢٤	-
السعودية	٧٦١١٨	٠,٧١٥	٧٣,٧	٧٠,٢	٦٤,٤	٨٢,٨	٥٤	٥٨	[٢]١٦١٧٩
السودان	١١٨	٠,٤٥٣	٥٦,٨	٥٤,٠	٤٣,٣	٦٨,٠	٣١	٣٧	[٢]٢١٣٩
سوريا	٩٥	٠,٦٣٦	٧١,٥	٦٦,٩	٥٨,١	٨٧,٢		٦٢	[٢]٤٥٣٠
العراق	١٠٧	٠,٥٤٨	٦٥,٣	٦٢,٣	٤٣,٢	٦٣,٩	٥٦	٥٧	[٢٠١]٥٢٥٢
عمان	٨٩	٠,٦٩٧	٧٣,٥	٦٩,١	٥٧,٥	٧٨,٠	٤١ ٥٧	٦٠	[٢٠١]١٦٤٠٤
قطر	٤١	٠,٨٠٧	٧٥,٩	٧٠,٢	٨١,٧	٧٩,٨	٧٥	٧٢	[٢٠١]٢٨٥٠٨
الكويت	٣٤	٠,٨٢٧	٧٨,٤	٧٤,٣	٧٨,٥	٨٣,٢	٥٦	٥٦	[٢٠١]٣٦٤٦٦
لبنان	٧٤	٠,٧٢٨	٧١,٩	٦٨,٣	٧٩,١	٩١,٥	٧٧	٧٦	[٢]٩٧٧٧

موريتانيا	١٢٢	٠,٤٤١	٥٥,٥	٥٢,٣	٣١,٠	٥١,٧	٣٩	٤٥	(٢)٢٠٠٣
اليمن	١٣٣	٠,٣٨٩	٥٨,٩	٥٧,٩	٢٢,٧	٦٥,٧	٢٧	٧٠	(٢)١١٢٢
الوطن العربي	*	٠,٦١٢	٦٧,٥	٦٤,٩	٤٧,٣	٧١,٥		٦٥	٦٢٤١
البلدان النامية	*	٠,٦٣٤	٦٦,٤	٦٣,٢	٦٤,٥	٨١,٣		٦٣	٤٢٣٤
البلدان الصناعية	*	٠,٨٨٩	٧٩,٦	٧٣,٢	٩٦,٧	٩٨,٢		٨٦	٢٦٧٤٣
العالم	*	٠,٧٠٦	٦٩,١	٦٤,٩	٧٣,١	٨٤,٦	٦٧	٤٤٣٥	٨٥٨٧

ملاحظة: تشير علامة (*) الى ان المؤشرات لاتنطبق ، وتعني علامة (-) ان البيانات غير متوافرة ولايتضمن الجدول مؤشرات دولة الصومال لعدم توافر البيانات .

(١)تشير البيانات الى اخر سنة تتوافر عنها بيانات.

(٢)لاتتوافر بيانات عن الاجور،وقداستخدم تقدير يبلغ ٧٥%وهو المتوسط لجميع الاقطار التي تتوافر عنها بيانات بشأن الاجور غير الزراعي للاناث الى الاجر غير الزراعي للذكور

(٣)Alan Heston and Robert Summers، Correspondence on Data on GDP per Capita (ppp)، (Philadelphia، PN:University of pennsylvania، Department of economics، ١٩٩٩).

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠،نيويورك ، ٢٠٠٠ ، ص١٦١- ١٦٤

واخيرا وتاكيدا على قول عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في كلمة المؤتمر (المرأة في العالم العربي :شريك في التنمية وشريك في التواصل مع المجتمع الدولي)الخاصة: " لا يعقل أن تظل المرأة العربية ونحن في القرن الحادي والعشرين ميراثا حضاريا حائرا أو ثروة قومية مهدرة أو نقيصة تعيرنا بها المجتمعات الأخرى.

وان سياسات التنمية التى لا تشارك فيها المرأة هي سياسات منقوصة بل ان مثل هذه التنمية معرضة للخطر خطر التراجع والفشل. فأمامنا بالفعل طريق طويل حتى يتم تمكين المرأة العربية تمكينا كاملا لتكون شريكا حقيقيا في بناء المجتمع بكل أطره وفي مختلف أركانه.

فالمرأة العربية تواجه تحديات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتقني. ولكي تتمكن من الالتحاق بعملية التنمية وتحقيق مستوى معيشي أفضل فانه يتطلب منها جهودا كبيرة في إدارة قدراتها العملية والعلمية والمهنية واستغلالها على الشكل الامثل ومواجهة المجتمع بكل تحدياته، [٢٧] وعلينا ان ندرك بما لايقبل مجال للشك بان للمرأة العربية دور كبيرا في تحقيق التنمية البشرية .

جدول (٣)

مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس للدول العربية

المؤشرات / الدولة	قيمة مقياس التمكين الجنساني	المقاعد المشغولة من النساء في البرلمان نسبة% من الاجمالي(١)	النساء المشتغلات في الاعمال الادارية والتنظيمية نسبة% من الاجمالي(٢)	النساء المشتغلات في الاعمال المهنية والفنية نسبة% من الاجمالي(٣)
الاردن	٠,٢٢٠	٢,٥	٤,٦[٢]	٢٨,٧[٣]
الامارات	-	٠,٠	-	-
البحرين	-	-	٧,٣	٢٠,١
تونس	٠,٣٩٨	١١,٥	١٢,٧[٢]	٣٥,٦[٣]
الجزائر	-	٤,٠	-	-
جزر القمر[٤]	-	-	-	-
جيبوتي	-	-٠,٠	-	-
السعودية	-	-	-	-
السودان[٤]	-	-	-	-
سوريا	٠,٣١٥	١٠,٤	٢,٩	٣٧,٠
العراق	-	٦,٤	-	-
عمان	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-
الكويت	-	٠,٠	-	-
لبنان	-	٢,٣	-	-
ليبيا	-	-	-	-
مصر	٠,٢٧٤	٢,٠	١٦,٤	٢٨,٤
المغرب	-	٠,٧	-	-
موريتانيا	-	٢,٢	-	-
اليمن	-	٠,٧	-	-

الوطن العربي	-	٣,٥	-	-
البلدان النامية	-	١٣,٦	-	-
البلدان الصناعية	-	١٥,١	-	-
العالم	-	١٣,٦	-	-

ملاحظة: تعني علامة (-) ان البيانات غير متوافرة ، ولايتضمن الجدول مؤشرات دولة الصومال لعدم توافر البيانات .

(١) البيانات هي كما في ٢٩شباط/فبراير ٢٠٠٠ (٢) تشير البيانات الى اخر سنة تتوافر عنها البيانات

(٣) حسبت البيانات على اساس البيانات المهنية من Interational Labour

Organization[ILO]Yearbook of Labour Statistics(Geneva:ILO،١٩٩٧)، .(٤)١٩٩٧ تم تعليق البرلمان

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، مصدر سابق ، ص ١٦٥-١٦٨

اذ ان الدين الاسلامي يؤكد على انه لافرق بين المرأة وبين الرجل في مجال البناء الانساني والملكات والقدرة الانسانيةفتنمية المرأة العربية بصورة عامة عاملا مهما لتسهيل عملية انطلاق المرأةورفع مكانتها اجتماعيا واقتصاديا وقيام مجتمع مدني قائم على احترام الحقوق ومعرفة الوجبات ،ومحاربة الفقر والبطالة والامية النسائية وازالة كافة العقبات التي تواجهها سواء داخل الاسرة او خارجها وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة.

الاستنتاجات

(١) أن الدول العربية شأنها شأن الغالبية العظمى من الدول النامية يعد تدني المشاركة الاقتصادية للنساء من العوامل التي تقود المرأة للدخول في دائرة الفقر وتعرقل عملية التطور الاقتصادي والمضي بعجلة التنمية قدما،كماإن استمرار انعدام المساواة بين الجنسين ساهم في استبعاد المرأة اجتماعية واقتصاديا وسياسيا.

(٢) تشير معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي إلى حجم الهوة الكبيرة بين الرجال والنساء وإلى تدني مساهمة المرأة العربية في الاقتصاد، ويعود هذا التدني لأسباب كثيرة من أهمها العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من مساهمة النساء في الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية وتدني المستوى التعليمي بين النساء وبالتالي عدم تمكنهن من المنافسة في سوق العمل،لعدم وجود المهارات المطلوبة الملائمة لحاجة سوق العمل، اضافة الى ممارسة أشكال من

التمييز التي تواجه المرأة وتعيق انخراطها في سوق العمل وتقتصر مشاركة النساء على العمل في قطاع الزراعة وقطاعي الصحة و التعليم.

(٣) المرأة العربية ما تزال مهمشة رغم ما تحقق لها من انجازات فهناك عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وديمغرافية تتحكم في مشاركة المرأة وعلى مدى مشاركة المرأة ونوعها في الحياة الاقتصادية. فالمؤشرات الديموغرافية كارتفاع معدل الخصوبة والزواج المبكر والتركيب العمري للسكان كل هذه العوامل من شأنها ان تشكل عائقا أمام المرأة في الحصول على عمل دائم ذو طموحات اوالحفاظ عليه.، كما تعد المؤشرات الاجتماعيةمن أهم الملامح المؤثرة لكونها العامل الأساسي في تحدي كثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبلورتها.

التوصيات

(١) لانطلاق المراة عبر عالم جديد من المشاركة في التنمية وصنع المجتمع لابد من المساواة ولو الشبه كاملة بين الرجال والنساء والشفافية المتبادلة في التعامل بين المجتمع والمراة، و يمكن للمرأة العربية ان تغالب الترسبات الاجتماعية القديمة.

(٢) بناء على ماسبق فان هناك حاجة ماسة للتصدي لظاهرة تأنيث البطالة والفقر، والقضاء علىكل انواع التمييز ضد المرأة ، بما في ذلك فروقات الاجور وتوزيع الوظائف بينها وبين الرجل. وهذا يستند الى ازالة الفروقات ما بين الذكر والانثى في نظم التعليم والتدريب والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولما كانت نسبة الامية هي الاعلى بين النساء في الوطن العربي لذا فمن الضروري قيام الحكومات وصانعي القرار في الدول العربية بتغيير السياسات التعليمية السائدة حالياً لكي تتوائم مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية من اجل تمكينها (المرأة) من القيام بدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادي.

(٣) نرى من الضروري لتحقيق تنمية مستدامة وانهاض وعي المرأة العربية ومساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات كافة، وبالتالي تمكين المرأة من الدفاع عن حقوقها من خلال التأكيد على دورها الفعال في رعاية الاسرة وبناء المجتمع بوصفها عاملة منتجة ولجيل المستقبل مربية، فاهتمام المجتمع بالمرأة، ليس فقط لتربية النشء على اساس سليم، ولكن أيضا لكونها نصف المجتمع الآخر، ولدورها الحيوى فى عمليات الانتاج والتنمية، ولتأثيرها البالغ فى النهوض بهذا المجتمع من كافة الجوانب اذ لايمكن عزل المرأة عن المجتمع، فالمراة هي قلب المجتمع النابض.

(٤) من هنا نبدا الدعوة للبحث في الاسباب والمعيقات التي تحول دون معالجة هذه الاسباب بما يكفل لها تحسين اوضاعها (داخل الاسرة وخارجها) وضمان حقوقها قانونيا و بما يكفل لها تحررها الذاتي حاضرا و مستقبلا، وبما لايتنافى مع مبادئنا الاسلامية. فالمرأة لها دورا أساسيا إلى جانب الرجل فى تكوين وبناء المجتمعات.

الهوامش

١. ناهدة سعيد شطح، المرأة العربية وحداثة القرن الواحد والعشرين، جريدة الشرق الاوسط، ١٥، ديسمبر،٢٠٠١،على موقع الانترنت www.nahed.net/cawtaz.html

٢.ابتهاج عرفات،استيطان العرب في امريكا- الدوافع والظروف المسببة، استاذة علم السكان والاحصاء، ٣، جامعة مدينة نيويورك -قسم الاجتماع- نيويورك- الولايات المتحدة.انظر كذلك:

In the Book: The obstacles Facing the Arab Woman at ، "Unvailing the Brain"، Muna،Hadad P. ٣٤٧ ، ١٩٨٦، Edited by Muna Hadad،the End of the Century

٤.منيرة فخرو، الفقر في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة الى تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر ببرنامج الامم المتحدة الانمائي دمشق، ١٩٩٦، ص ١٠٩ ، ليوازح، المرأة والعولمة، على موقع الانترنت www.al-jazirah.comaasub scribtion.htm

٥.احلام عبد الرقيب، رؤية صحفية مشتركة لدعم حقوق المرأة، شبكة انترنيوز العربية على موقع الانترنت www.derhost.com/internewsarbic/info/about.htm

٦.تقرير المرأة العربية والعولمة، السفير ،١٠ /٢٠٠١/١١ على موقع الانترنت(www.assafir.com /jso/today/finance/summary.html

٧. نشاط الامانة العامة في مجال الثقافة العمالية خلال المدة الدستورية النقابية بين المؤتمر العام التاسع والمؤتمر العام العاشر، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، مؤتمرات الاتحاد، على موقع الانترنت www.icatu.org/index.htm

٨. احلام عبد الرقيب، مصدر سبق ذكره

٩. ناهدة سعيد شطح، مصدر سبق ذكره

١٠. سورة الحجرات، الاية ٣

١١. سورة آل عمران، الاية١٩٥

١٢.احلام عبد الرقيب، مصدر سبق ذكره

١٣.زكي ميلاد، الفكر الديني وتجديد النظر في قضايا المرأة، الكلمة، العدد٢٠، السنة الثامنة، شتاء٢٠٠١م -١٤٢١هـ، على موقع الانترنت www.kalema.net/articles/٣٠a-١٢html

١٤.ناهدة سعيد شطح، مصدر سبق ذكره

١٥.برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ، نيويورك، ٢٠٠٠، ص٢٥

١٦.برنامج الامم المتحدة الانمائي مصدر سبق ذكره ص٧٤-٧٥

١٧.ندوة حول المرأة في ظل الكوتا...الكوتا مرحلة انتقالية تتقى الحاجة اليها عندتحقيق اهدافها، ندوة جريدة الدستور، مركزالاخبار-امان، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة الجمعة ١٣/اب/ ٢٠٠٤على موقع الانترنت www.amanjordan.org/arabic-news

١٨.الراصد، حول قضايا المرأة والمجتمع والتنمية في منطقتي المشرق والغرب، تصدر عن المشروع الاقليمي للوصل والمعلومات،كانون الثاني ٢٠٠٢ ، على موقع الانترنت. www.macmag-glip.org

١٩.تقرير المرأة العربية والعولمة، مصدر سبق ذكره

٢٠.سيار الجميل، العولمة والمستقبل: الستراتيجية في تفكي من اجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص١٢٧-١٢٨

٢١. نشاط الامانة العامة في مجال الثقافة العمالية خلال المدة الدستورية لنقابية بين المؤتمر العام التاسع والمؤتمر العام العاشر، مصدر سبق ذكره

(٢٢) World Bank، world bank، ٢٠٠٠/٢٠٠١ World Development Report، Washington، D.C.، ٢٠٠٠، p٦

٢٣.ناهدة سعيد شطح، مصدر سبق ذكره

٢٤.مذكرة الامانة العامة حولة العمل اللائق واثاره على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، دراسات، على موقع الانترنت

www.icatu.org/alhafadafweb٨٢٠٠٣/index.htm

٢٥.الطاهر لبيب ،التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد ٢٥٣ ، ٢٠٠٠، ص٣١

٢٦.برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ ، نيويورك، ٢٠٠١ص١٤

٢٧.احلام عبد الرقيب ، مصدر سبق ذكره

التجارة الالكترونية: الواقع، وآفاق المستقبل

إخلاص باقر النجار*

أولا: أهمية الدراسة Importance of the study

تنطلق أهمية الدراسة من الاهتمام الكبير بهذه نتيجة للتطور الهائل في الانترنت، وابرز هذه التطورات ما حدث في التعامل مع الانترنت، استخدام ما يدعى ,(The world wide web-www) وسريان أساليب التصفح اليسيرة (Browsing) التي قدمت لمستخدم الانترنت واجهة سهلة (inter face) وموحده لأغراض التعامل مع مواقع الانترنت (web sites). إذ إن جميع هذه التطورات تمت بتسخير شبكات الاتصال الكلاسيكية، التي مضى عليها عشرات السنين، ليس لتبادل البيانات وإنما للهاتف الكلاسيكي، إلا إن التقنية ليس لها حدود استطاعت أن تقفز بخطوات عملاقة من التواصل البسيط إلى التراسل المتطور بالنصوص والصور والصوت.

ثانياً: فرضية الدراسة Hypothesis of the study

بنيت الدراسة على فرضية مفادها إن لشبكة (web) مزايا جمة يمكن إن الاستفادة منها في مجال التجارة، ذلك لأنها توفر المعلومات للبائعين والمستهلكين، أي أنها تمكن المستهلك من الإطلاع على السلعة قبل شرائها، وتمكن الشركات من التوزيع بتكاليف اقل وجهد اقل من خلال الاتصال السريع.

ثالثاً: هدف الدراسة Aim of the study

تهدف الدراسة إلى قطف ثمار التطور التقني في مجال التجارة والانتقال من شكلها التقليدي إلى شكلها المعاصر المستند على تقنية المعلومات والاتصالات.

رابعاً: أسلوب الدراسة Manner of the study

تستند الدراسة على منهج التحليل الوصفي في الجانب الذي يتعلق بأدبيات التجارة الالكترونية، وما يرتبط بها من مفاهيم وآثار، واستعراض الواقع في الاقتصادات العربية وآفاقها المستقبلية.

خامساً: هيكل الدراسة Structure of the study

قسمت الدراسة إلى المحاور الآتية:

---

* كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة البصرة/ قسم العلوم المالية والمصرفية

المقدمة
أولا:مفهوم ومبررات قيام التجارة الالكترونية.
ثانياً:أهمية وآثار التجارة الالكترونية.
ثالثاً:واقع اقتصاد تقنية المعلومات والتجارة الالكترونية عالمياً وعربياً.
رابعاً:الاحتياجات التقنية للتجارة الالكترونية.
خامساً:الجهود الدولية الرامية إلى تيسير التجارة الالكترونية..
سادساً:تمويل التجارة الالكترونية..
سابعاً:الآفاق المستقبلية للتجارة الالكترونية.
الخلاصة

المقدمة

ظهر مصطلح التجارة الالكترونية عام ١٩٩٥ في الولايات المتحدة الاميركية، علماً إن التجارة الالكترونية عبر الشبكات الحاسوبية الخاصة ليست بالحديثة نسبياً، حيث كانت هناك تقنيات تستخدمها الشركات العملاقة في العالم لأغراض المبادلات التجارية فيما بينها عبر شبكات القيمة المضافة الخاصة (ذات التقنية المغلقة)، وتعتمد التجارة الالكترونية على تقنيتين رئيسيتين هما تقنية الاتصالات وتقنية المعلومات اللتين أفرزتا ضمن اندماجهما بالبنية التحتية (الانترنت)، ثم أخذت بالانتشار على غرار الانترنت عبر العالم، إذ تمخض عن هذه الثورة التقنية ولادة التجارة الالكترونية، بمقدرة كبيرة على تدنية تكاليف العمليات التجارية، وتعزيز الشفافية في الأسواق من خلال تزويد البائع والمشتري تلقائياً بالأسعار والنوعية وشروط التسليم التي يوفرها المنافسون المتنوعون، عبر الانترنت التي يمكن اعتبارها أفضل الأدوات الفاعلة في إدارة الأعمال التجارية العالمية، فهي لا تقتصر على كونها قناة وسيط للمبيعات وحسب، وإنما يركز استعمالها أيضا كأداة لخدمة العميل، إذ من خلال الشبكة يمكن ربط كل مبيعات العالم طريق نشر أسلوب التحصيل الشبكي ونظام قرارات فض النزاعات حول الفواتير والحسابات والأسعار وأخطاء الشحن والضرائب.....الخ.

أولا": مفهوم وأسباب قيام التجارة الالكترونية

يمكن التعرف على مفهوم ومبررات قيام التجارة الالكترونية بالاتي:

١-مفهوم التجارة الالكترونية

يتكون المفهوم من مقطعين هما: التجارة commerce والالكترونية Electronic ،وهو مصطلح شائع الاستخدام وله القدرة على الارتباط مع العديد من المجالات، لأنه يتعامل مع أي نـوع من أنواع التجارة سواء تم استعمال هذه التقنية كأداة ربط الإطراف المعنية، بوصـفها وسـيله يـتم بمقتضاها تنفيذ العملية التجارية،أو استعمالها كماده للتنفيذ[١]،هذا فضـلاً عـن أنهـا نتـاج لثـورة الاتصالات والمعلومات التي تربط الهاتف مع التلفاز مع الكومبيوتر[٢]، كما وتعرّف على أنها عمليـة شراء أو بيع السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت، أي أنها مجمل المعاملات التجاريـة للمؤسسـات والأفراد المعتمدة على المعالجة الالكترونية للبيانات (النصوص والصوت والصورة)[٣] وقـد عرّفـت منظمة التجارة العالمية(world trade organization-wto) التجارة الالكترونية على أنها أنتـاج وتسويق وبيع منتوجات من خلال شبكة الاتصالات، وهي مجموعة العمليـات التجاريـة المتكاملـة (خدمات ومنتجات) التي تتعامل معها كافة الفعاليات – مؤسسات وشركات وأفـراد – وتعتمـد هـذه العمليات على المعالجة الالكترونية، ويتم توفير هذه العمليات من خلال شـبكة الإنترنـت Internet التي تعتبر الشريان الأساسي أو البنية التحتية لقاعدة التجارة الالكترونية[٤]، كما وتعرّف على أنهـا استعمال وسائل الكترونية لتمكين عمليات التبادل ،بما في ذلك البيع والشراء بصورة رقمية من مكان لآخر، وهي وجه من أوجه الأعمال الالكترونيـة مثـل التسـويق الالكترونـي (E-marketing) والتجهيز الالكتروني (E-supplying)، والصيرفة الالكترونية (E-banking)،[٥]...الخ.

وهناك ثلاثة أطراف رئيسية بالإمكان أن تتم بها هذه التجارة[٦] :-

١- الأعمال (كافة المؤسسات)

٢- الدول

٣- الأفراد

فالأعمال من أشد الأطراف تعاملا" بالتجارة الالكترونية. أما فيما يتعلق بالتعامل بين إدارات الـدول والأعمال فأن نموها سيزداد مستقبلا" إلى درجة تعامل الأفراد بصورة كبيرة مع إدارات الدولة ومجموعة الأعمال وبهذا الصدد يبرز المحورين التاليين :-

المحور الأول:

كلما أزداد استخدام التجارة الالكترونية على المستوى المحلي في البلدان المتقدمة كلما تدفق هذا الاستخدام متجاوزا" العقبات والحدود الجغرافية والاقتصادية والتجارية والتنظيمية للبلـد، وهكـذا كلمـا ازدادت رقعة الإنترنت كلما أزداد حجم التجارة الالكترونية عبر الحدود الجغرافية، ولا يغرب عـن الخلـد

من أن التجارة الالكترونية هي أسلوب شفاف لعولمة التجارة، من شأنه أيجاد وسائل اقتصادية فاعلة في التعامل مع الأسواق النائية مما يتيح الفرصة أمام المنتجين لتوسيع نطاق أعمالهم التجارية بالأساليب الحديثة للإنتاج والتوزيع، أما فيما يتعلق بالمستهلك فأنه يوفر لهم بدائل للتعامل مع المنتج.

المحور الثاني:

تلاشي المسافات الشاسعة وتخطي المسؤوليات الروتينية الرتيبة التي تشبك المنتج بالمستهلك، مما يفوت الفرصة في معرفة الكثير من الإجراءات التي كان من اليسير معرفتها عبر التجارة السالفة، أذ لا يمكن الاهتداء والاستدلال على المواقع العديدة التي تجري بها العملية التجارية على الإنترنت من خلال أسلوب التجارة الالكترونية، وإنما جميع هذه المواقع هي مواقع فرضية لا تمثل الموقع الجغرافي للمنتج والمستهلك وتنقسم التجارة الالكترونية إلى نوعين من المعاملات على أساس طبيعة المتعاملين هما[٧] :-

١- تعامل بين مؤسسة تجارية ومؤسسة تجارية أخرى (Business - to - Business)

٢- تعامل بين مؤسسة تجارية ومستهلك فردي (Business - to - Consumer).

٣- تعامل بين مؤسسة تجارية وحكومة (Business - to - government)

وعليه فان التجارة الالكترونية تمثل شكل من أشكال الصفقات التجارية التي يجري الاتصال بين أطرافها عبر الانترنت،ويتسع المفهوم ليتضمن عدد كبير من المعاملات التجارية منها التسويق والترويج والبيع والشراء وخدمات ما بعد البيع ،وتجري هذه المعاملات عن طريق موقع الشركة أو على الانترنت ،والذي يشمل كل البيانات والمعلومات عن المنتج ،هذا ويتم الاتفاق على إتمام الصفقة بين البائع والمشتري عن طريق البريد الالكتروني، ويعدّ نظام الدفع الالكتروني جوهر التجارة الالكترونية،والذي يربط المشتري والبائع والمصرف،وتستخدم النقود الالكترونية التي يحتفظ بها العميل في محفظة الكترونية توجد على القرص الصلب الخاص بالحاسب الآلي في البطاقات الذكية والنقود الالكترونية تعدّ وسيلة للبيع والشراء مباشرة عن طريق الحاسب الآلي، فضلاً عن الصكوك الالكترونية التي تعبر عن قيمه نقدية يتم تبادلها واختزانها ولا يمكن عمل نسخة منها[٨] .

٢: أسباب قيام التجارة الالكترونية

شهدت السنوات القليلة الماضية انتشارا" سريعا" لاستخدام شبكة المعلومات الالكترونية (الإنترنت) كقناة أو واسطة للتجارة الالكترونية، بحيث تساهم في أتمام وإنجاح عمليات البيع والشراء للسلع الافتراضية كالمعلومات المباشرة وبرامج الحاسوب والخدمات وكذلك السلع المادية، وبذلك أصبحت التجارة الالكترونية تشكل تحديا" للقواعد التحليلية والعملية للتجارة الالكترونية بواسطة الإنترنت وتحدث ثورة فيها نظرا" لما لديها من إمكانيات لخفض تكاليف الصفقات عالميا، والتقليل من العقبات الجغرافية التي يمكن أن

تحد من هذه الصفقات التجارية كما أنها تسمح بقيام علاقات تعاقدية مباشرة بين البائع والمشتري، وتسهم في ظهور منافسين جدد للسلع والخدمات في عدد متزايد من الأسواق وهي بذلك ساعدت في توسيع نطاق السوق للسلعة المغنية[٩].

إضافة إلى ما سبق فأن قيام التجارة الالكترونية يستند إلى شبكة المعلومات وتدفقاتها كما أنها تعزز من شفافية الأسواق أي أنها تمكن البائع والمشتري من معرفة كل من الأسعار المختلفة للسلعة أو الخدمة المعروضة ونوعية تلك السلع وشروط تسليمها أو بيعها على الفور، لقد أصبحت شبكة الانترنت تتيح للشركات عدداً من المزايا في مجال بدائل الدفع وتسوية المدفوعات، حيث أن العمل جاري لاستحداث عدداً من نظم الدفع الالكتروني وبروتوكولات الأمن بغية تيسير إبرام معاملات مأمونة على الشبكة العالمية بالإضافة إلى ذلك فأن الشركات الرئيسية المصدرة للبطاقات الائتمانية تقوم بتطوير نهجها الخاص بالتمكين من أجراء المدفوعات المأمونة على شبكة الإنترنت.

كما تتيح التجارة الالكترونية للتجار المحليون أن يسوقوا بضائعهم على مستوى القارات، أي أنها ساهمت في توسيع سوق السلعة أو الخدمة المنتجة محلياً، كما أن المستهلكون المحليون أيضاً يتمتعون وبمرونة ليست متوفرة في التجارة التقليدية، فالمستهلك هنا لديه سلع متجانسة أو غير متجانسة معروضة بأسعار محددة ومن مناشيء مختلفة يتمكن المستهلك بحرية أكبر من أن يحدد تفضيلاته منها. كما تتيح التجارة الالكترونية للمصارف إمكانية لعب دور أساسي في تقريب المسافة بين المنتج (التاجر) وبين المستهلك.

ثانياً : أهمية وأثار التجارة الالكترونية

يرجع الاهتمام المتزايد بالتجارة الالكترونية لما يمكن أن تحدثه من تطورات في سياقات العمل التجاري في الأفق المستقبلي، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح جديد التداول نسبياً بيد أن استعمال الأدوات الالكترونية، كالكومبيوتر وشبكات الاتصال وما يطلق عليه بالتبادل الالكتروني للبيانات (EDI - Electronic Data Inter change) كان قد بدأ في عقد الستينات ويقصد بـ (EDI) تبادل الوثائق وفق نماذج الكترونية ذات معايير متفق عليها بين المؤسسات بطريقة مؤتمتة، وبشكل مباشر من التطبيقات المحوسبة في مؤسسة ما إلى مثيلاتها في مؤسسة أخرى، والبريد الالكتروني (E-mail)وتحويل الأموال الكترونياً (E-funds transiter-EFT) ولم توفر هذه الأدوات الالكترونية بديلا اقتصاديا قابلا للانتشار ألا بعد ما حدث من تطورات واسعة في المجال الالكتروني ومجال الاتصال، إذ أصبحت في متناول المؤسسات والأفراد، وذلك لرخص سعرها وصغر حجمها وسهولة استعمالها[١٠].

وقد رافق كل هذه التغيرات تحولات أدارية وتنظيمية في الاتصالات اتجهت صوب تحرير هذا القطاع من العديد من التشريعات التي كانت تحتكر استعماله وتوفر الخدمات الكلاسيكية التي تقتصر على استعمال الشبكات للاتصالات الهاتفية ولا تعطي أدنى اهتمام كافي لخدمات تراسل البيانات والخدمات المتطورة، وقد ظهرت وسائل تقنية لرفع كفاءة الاتصالات على سبيل المثال الكابلات الضوئية Fiber optic Cable والبدالات الرقمية Digital Exchange والأقمار الأصطناعية Communication Satellites ، وتكمن أهمية التجارة الالكترونية بالأساليب الحديثة التي تتميز بها مقارنة بأساليب التجارة الكلاسيكية، وتترتب على تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية تغيرات في شتى الجوانب، تشمل البيئة وطبيعة الأعمال ودور الحكومات في دعم تسهيلات التجارة والعمل على تطوير كفاءتها[١١].

وبناء" على ماورد أعلاه يمكن تحديد سبعة محاور رئيسية يتضح من خلالها التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتجارة الالكترونية وتتمثل هذه المحاور في الأتي :-

١- التجارة الالكترونية تزيد من الترابط الاقتصادي عبر الإنترنت

ويتضمن هذا الترابط وحدات العمل بمختلف الأحجام والعائلة والأفراد، وهذا يرجع إلى انخفاض نفقات حيازة على مستلزمات الاتصال بالانترنيت، وتوسع الخدمات والأجهزة التي يمكن ربطها على هذه الشبكة

٢- الانفتاح من أهم العوامل المساعدة على توسيع التجارة الالكترونية

بفضل قياسية تصميم العديد من الوسائل الالكترونية والبرامجية، انتشرت صناعة ضخمة من نوع حديث، وتكونت مؤسسات بمختلف الأحجام تهتم بتقنية المعلومات المتصلة بالانترنيت.

٣- تأثير التجارة الالكترونية على الأهمية النسبية لعامل الوقت في التجارة

بعد أن كان حجم الإنتاج والمسافة التي تفصل مابين المستهلك والمنتج والقيود المالية والإدارية جميعها قيود تؤثر في بعض الحالات بصورة سلبية على استكمال الصفقة التجارية في أمد قصير ،فجميع هذه المحددات راحت تتلاشى بفضل أسلوب التجارة الحديث.

٤- تأثير المضاعف للتجارة الالكترونية

فالتجارة الالكترونية نمط جديد طرأ على التجارة، وتكمن قدرة هذا النمط بالأسلوب المتسارع الذي بدأ ينتشر فيه بفضل طبيعة الوسائل المادية والبرمجية ((Hard ware and Soft ware التي تجعل كثرة الترابط والتراسل عبر الإنترنت ما بين الأطراف أمرا" ميسورا"، فظهور تجربة جديدة في أحد المواقع على الانترنت سرعان ما تنتشر وتتزايد فوائدها عبر الشبكة، وهكذا أضحى الارتباط بين القنات أمرا" في غاية اليسر عبر الإنترنت.

٥-أثر التجارة على العمالة والمهارة

أن قيام التجارة الالكترونية سوف لا يكون له أثر كبير على المدى القريب، إلا أنه من الصعب التكهن بأثرها على المدى البعيد هذا من جانب، ومن جانب آخر فأنها سوف تؤدي إلى توسيع حجم السوق المتاح وانخفاض كلفة الوصول إلى الأسواق البعيدة من خلال الإنترنت دون كلفة تذكر وهذا يؤدي إلى خلق فرصاً جديدة وأفاقاً أوسع لبعض شرائح العمالة. أن الفرص الجديدة التي ستنشأ من جراء فرص وبدائل الإنتاج الأوسع ستزيد من الطلب على العمالة وبالمقابل فأن الاستغناء عن الوسطاء والموزعين وحلقات من سلسلة القيمة المضافة ستؤدي حتماً إلى الاستغناء عن العديد من الأعمال الحالية ويمكن معالجة مثل هذه الحالات من خلال أعادة التأهيل للعمالة[١٢].

٦- أثر التجارة على كفاءة الاقتصاد

من المتوقع للتجارة الالكترونية أن تؤثر على كفاءة الاقتصاد وتزيد من المنافسة وتحسن من عملية استخدام الموارد وتدعم النمو والتطور بعيد المدى.أن هذه التوقعات مبنية على أساس انخفاض كلفة العملية التجارية والتي يتوقع لها أن تقترب من الصفر، وتتلاشى فيه الحواجز مابين الدول والأسواق ومن خلال التعامل المباشر دون وسطاء ستنخفض كلفة الإجراءات التجارية[١٣]، وسيؤدي ذلك إلى خفض كلف الإنتاج والكلف الإدارية مما سيشجع المنتج على الدخول في مسالك جديدة في الإنتاج والتسويق، هذا من جهة ومن جهة أخرى سيتاح للمستهلك أن يختار ما يرغب في اقتنائه من منتات أو ألوف المنتجين، وسيختار من ضمن طيف من البدائل أوسع بكثير من الطيف المتاح له في التجارة التقليدية[١٤].

٧- اثر التجارة على الأسواق

أن قيام التجارة الالكترونية له آثار كبيرة ومباشرة على هيكلية السوق، فاستهداف سوق معينه يختلف عن استهداف العالم من خلال شبكة الإنترنت المفتوحة والتي جعلت السوق العالمية سوقاً واحدة.أن هذه الميزة خلقت مجموعة من التحديات الجديدة منها ظهور منافسين لا ينتمون إلى القطاع نفسه فعلى سبيل المثال أن شركة (amazon.Com) بعد شرائها لشركتين رائدتين في مجال تقنيات المعلومات، ترغب بلعب دور مركز تجاري للإنترنت (Internet Commerce Hub) مماثل لـ (Yahoo) حيث تدفع شركة أمازون إلى Yahoo أجور تمرير المعلومات من خلالها[١٥].

حيث طرأ تطوراكبير على مدى العلاقة ما بين المستهلك والمنتج، وقد تم أيجاد طرق جديدة مباشرة تربط بين العرض والطلب، وتكييف السلعة المعروضة للغرض المطلوب، جميع ذلك يجري بصورة

تحاورية مباشرة، هذا فضلاً عن أن الطرق المستحدثة تستلزم كفاءة وخبرة جديدة تنمو مع اتساع ورواج مثل هذه الطرق.

ثالثاً: واقع اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية عالمياً وعربياً

من أجل تحديد وضعية اقتصاد تكنولوجيا المعلومات عالمياً ينبغي أن نشير إلى أن استخدام الإنترنت في العالم حالياً شهد تطوراً ملحوظاً، فقد قدر عدد مستخدمي الإنترنت حالياً بنحو ٢٠٠ مليون شخص بعد أن كان ١١٠ مليون شخص عام ١٩٩٨ و(٣٠٠ ثلاثمائة مليون) شخص عام ٢٠٠١ ومن المتوقع زيادة هذا العدد عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٠٠ مليون شخص . وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على نحو ٩٤،٢ مليون شخص عام ٢٠٠١ مقابل ٢٣،١ مليون شخص في أوربا الغربية و٣٦،٨ مليون شخص في دول آسيا المطلة على الهادي بما فيها اليابان فيما كانت البقية لدول العالم الأخرى بمجموعها .كما يقدر عدد المشتركين في شبكة الإنترنت في العام ٢٠٠١ حوالي ٢% من سكان العالم فقط رغم أن أعدادهم يتضاعف بسرعة غير مسبوقة، وأن أكثر من ٨٠% من سكان العالم لا يتصلون بالهاتف وبالطبع لا يستخدمون شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو البريد الالكتروني، ومن هنا نلاحظ بأن استخدام شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) لا تزال محدودة جداً ومقتصرة على الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ولكن من المتوقع زيادتها بنسبة كبيرة خلال السنوات القادمة وهذا ينعكس بشكل مباشر وكبير على تطور التجارة الالكترونية.

من الجدير بالذكر أن حجم المبادلات المالية والتجارة الالكترونية بلغ نحو ٤٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ و٢,٣ تريليون دولار عام ١٩٩٩ويتوقع أن يرتفع إلى ٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٤ كما بلغت قيمة التجارة الالكترونية في المعاملات بين الشركات ما قيمته ٨ مليارات دولار عام ١٩٩٧ أو ما يمثل ٨٧% من مجموع المعاملات التجارية عبر الإنترنت. ومن المتوقع أن يحقق قطاع الأعمال ما قيمته ١٨٣مليار في العام ٢٠٠١ مقابل ١٠٩ مليار عام ٢٠٠٠. وبرغم ذلك فأن حجم التجارة الالكترونية لا تزال محدودة ولا تشكل إلا نسبة بسيطة جداً من حجم التجارة الدولية.

أما عربياً فنلاحظ بأن الواقع الحالي لاقتصاد تقنية المعلومات والتجارة الالكترونية دون المستوى العالمي حيث يقدر عدد مشتركي الإنترنت في الدول العربية بنحو ٥٥٠الف مشترك منهم ٢٩% في دولة الأمارات و٧١% في السعودية و١٢% في لبنان و١٠%في مصر. وتمثل نسبة مستخدمي الإنترنت في الدول العربية نحو ٦%من عدد مستخدمي الإنترنت في العالم الذي بلغ ٣٠٤ مليون شخص و٧% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية الذي يبلغ حوالي ٢٧٥ مليون نسمة، إذ تستأثر مصر بأكبر عدد مستخدمي الانترنت (٣٥٠ ألف) مستخدم تليها الأمارات (٣٠٠الف) ولبنان (٢٨٠الف) والسعودية

(١٧٥الف) والكويت (١٢٥الف) والأردن (١٠٠الف) وفق بيانات عام ١٩٩٩. وبالنسبة لمصر يتوقع أن يكون عدد مستخدمي الإنترنت قد أرتفع إلى ٥٠٠ ألف شخص عام٢٠٠٠ ويتضاعف إلى نحو مليون شخص نهاية العام ٢٠٠١، تتوزع استخدامات الإنترنت على ٥٩% لإرسال البريد الالكتروني و٢٢% لتصفح المعلومات و١٣%لأغراض العمل و٦% لأغراض التجارة الالكترونية (١٦)، أما بالنسبة للعراق فقد أعلنت شركة تجاري الإماراتية بالشراكة في مجموعة سعودية إطلاق تجاري العراق، كأول سوق الكترونية في عراق ما بعد الحرب ودعم مسيرة اعمار العراق وتوفير سلع ومواد وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة[١٧]

ويقدر حجم التجارة الالكترونية في الدول العربية بحوالي ٤٠مليون دولار عام ١٩٩٩، أي ما يمثل ٠,٠١%من أجمالي التجارة الالكترونية العالمية وبمعدل ٣,٥ عملية للشخص في السنة وبقيمة ١٨٥ دولار للعملية. ويتوقع أن تنمو إلى نحو مليار(٦٩) مليار دولار عام ٢٠٠٤. تتوزع التجارة الالكترونية في الدول العربية على البرامجيات (٤٨%)، الكتب (٢٨%)، أجهزة الحاسوب (٢٦%)، الأقراص الموسيقية(١١%) والهدايا (٧%) والألبسة الجاهزة وتذاكر السفر (٥%) ومنتجات الاستهلاك الالكترونية والرسوم (٤%) والمنتجات الغذائية (١%)[١٨].

رابعاً: لجهود الدولية الرامية إلى تيسير التجارة الالكترونية

اضطلعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) بعمل جسيم بصدد المسائل القانونية للتجارة الالكترونية، وذلك بوصفها الهيئة المسؤولة داخل منظمة الأمم المتحدة عن تحقيق التناسق للقانون التجاري الدولي وتوحيده، ففي عام ١٩٩٦ أعتمد القانون النموذجي للتجارة الالكترونية من خلال خلق مجموعة من القواعد المقبولة دوليا' بغية تيسير عمل التجارة الالكترونية وتذليل العراقيل القانونية التي تعترض سلبيتها، وينص هذا القانون على مجموعة مبادىء توجيهية للتجار عند أبرام عقودهم، كما وقد أدى تسارع استخدام وسائل الإبلاغ الالكترونية مثل التبادل الالكتروني للبيانات وشبكة الإنترنت، إلى بوادر عدم ارتياح بصدد شفافية سريان مفعول هذه الوسائل وصحتها ومصداقيتها وقدرتها للتنفيذ من الجانب القانوني، فالقوانين المحلية المسنه لا تتعرض إلى وسائل الإبلاغ الحديثة، كما وتوجد تشريعات محلية ودولية تقيد حرية استخدام وسائل الإبلاغ الالكترونية في التجارة الدولية، شريطة وجود مستندات مكتوبة وموقعة وأصلية.

يترافق مع أحكام القانون النموذجي دليل للتشريع يتوخى مساعدة المشرعين ومستخدمي وسائل الإبلاغ الالكترونية، كما ويستخدم مصطلح التجارة الالكترونية لوصف القاعدة العريضة من تقنيات الإبلاغ التي يتناولها القانون النموذجي، ويشمل الأخير أي وسيلة أبلاغ الكترونية مثل التبادل الالكتروني للبيانات،

أي إرسال البيانات من الكومبيوتر إلى الأخر في صورة قياسية موحدة، وبريد الكتروني واستعمال شبكة المعلومات الالكترونية، هذا بالإضافة إلى مزاولة التكنولوجيات الأبطأ تطورا" مثل النسخ والفاكس، إذ تنص المادة رقم (١) من القانون النموذجي على أنه ينطبق على أي نوع من المعلومات سواء بيانات مستعملة في أطر أنشطة تجارية، أما المادة الثانية فتنص على أي معلومات يتم لنتاجها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بطرق الكترونية أو ضوئية مثل التبادل الالكتروني للبيانات أو البريد الالكتروني أو البرق أو التلكس أو النسخ البرقي، هذا فضلا" عن أن القانون النموذجي يضم جزأين أما الأول فانه ينطبق على التجارة الالكترونية بعامة، فيما ينصرف الثاني إلى جوانب محددة للتجارة الالكترونية.(١٩)

خامساً: تمويل التجارة الالكترونية

في الوقت الذي أحدث فيه الإنترنت والتجارة الالكترونية تغيرا" جذريا" في وظائف وسيولة العديد من الأسواق المالية يظهر التمويل التجاري على أنه الجزء الأكبر من تلك العملية الذي لم يتأثر بذلك التغيير. وفي حقيقة الأمر فأن بيع وشراء أدوات التمويل، والأوراق التجارية الخاصة به، وقروض الباعة، والتجمعات التمويلية كلها لم تتغير بشكل ملحوظ عبر الخمسة عقود الماضية.

وما يزال الفاكس والتلكس والبريد العادي هي الوسائل الأساسية لإنجاز المعاملات.إذا"، لماذا لم تؤثر التجارة الالكترونية على ساحة التمويل التجاري حتى الآن ؟

على الرغم من نمو سوق التداول العالمي، إلا أن صناعة التمويل التجاري تواجه بعض التحديات، وعادة يتم التمويل أن تدعم مثل تلك الأعمال من قبل المصارف الاستثمارية والتجارية وأصحاب الاختصاص من الممولين، حيث تجري الشركات والمصارف أعمال التداول المالي على أساس العلاقات المباشرة مع الباعة والمشترين بالاعتماد شبكات عملهم.

لقد فشلت أسواق التبادل المالي في جذب التجمعات الضخمة لاستثمارات رأس مال الدخل الثابت بالإضافة إلى أعاقتها لزمن النمو وذلك لأن هذا السوق فشل في تحديث وتعريف الممارسات المحددة للسوق وإيجاد المعايير الموحدة لها. والانترنت نفسها لحد الآن تفرضموخرا".على ذلك النوع من الأنظمة المتطورة الضرورية لتسهيل حلول التعامل المباشر بين الطرف الأول والطرف الأخير.فالمعايير الأمنية تم تطويرها مؤخرا".كما أن المزادات وعمليات التدقيلة. القليلة.لم يمض على وجودها سوى سنوات قليلة . ويبرز عرض الموجة (band width) على أنه عائق في المجالات التي يستخدم فيها حجم كبير من تمويل الصادرات والواردات كما هو الحال في الأسواق الناشئة.

مع وجود نقاط الالتقاء بين فرص السوق والتكنولوجيا يمكن الربط بمنهج موحد وآمن بين رأس المال وفرص الاستثمار، ولكي يكون برنامج التمويل التجاري عبر الإنترنت ناجحا" من أجل اجتذاب السوق التقليدية للمستثمرين من ذوي الدخل المحدود، ينبغي أن تتوفر:-

١. سيولة أكثر

يعد الإنترنت أرضية نموذجية للجمع بين عدد كبير من المشتركين بطريقة سريعة وقليلة التكلفة. فالتكنولوجيا الحديثة تسمح لعدد كبير من المشتركين بالمنافسة في بيئة آمنة وشفافة أو بالعمل على تحسين فعالية التسعير وتسهيل الوصول إلى السوق. إضافة إلى ذلك فأن موقعا" الكترونيا" واحدا" يمكن أن يكون بمثابة المرجع في التمويل التجاري للأطراف التي تسعى إلى شراء أو بيع الموجودات التجارية.

٢. عمليات أمنة للتسوية

بدون وجود عملية أمنة للتسوية فأن الإنترنت تصبح كالنشرات المؤسسية التي يعرض فيها ما يحتاجه الشخص أو المؤسسة. ويتمثل النجاح الأساسي في مدى الجودة التي ستنشىء بها المصارف أساليب متعددة للتسوية بحيث تكون مجزية لكل من البائع والمشتري وتكون آمنه ومأمونة ورخيصة ومدارة من قبل مؤسسة محايدة في السوق تكون لديها الإمكانيات للتعامل مع التداول الرقمي الجديد بالإضافة إلى حاجتها إلى معايير موحدة يمكن استخدامها بسهولة عبر الإنترنت عندما تتحول عمليات التمويل التجاري من التوزيع التقليدي إلى السوق الالكترونية والتداول الالكتروني، فأنها ستبدأ في جذب كم كبير من رأس مال الدخل الثابت الذي كان مسبقا" يتجنب سوق التمويل التجاري[٢٠]. أن هذا سيكون البديل لتحويل التمويل التجاري من الظلام إلى بورصة القرن الحادي والعشرين (New York stock exchange-NYSE) وتعدّ اكبر بورصة في الولايات المتحدة الاميركية، إذ يتم فيها التداول لثلثي حجم الأسهم المتداولة بكافة الأسواق المنظمة[٢١]، وفي الوقت الذي يتدفق فيه رأس مال الدخل الثابت إلى السوق. فأن الفرص ستكون أفضل للوصول إليه مما يؤدي حتما إلى خلق نمو جديد في كل من التجارة العالمية والتمويل التجاري.

سابعاً/ الآفاق المستقبلية للتجارة الالكترونية

تعتبر شبكة الإنترنت منصة لتبادل المعلومات بين الحواسيب الآلية بشفافية عالية تكفل الاستمرارية في تبادل البيانات تحت كل الظروف ، وقد أستخدمت التجارة الالكترونية الشبكة العالمية كبنية تحتية لها. ومنذ نشأتها في عام ١٩٩٥ وهي تواصل نموها بشكل مطرد مما جعلها محورا ساخنا" وأمرا" لا يمكن تجاهله. وبالرغم من صعوبة قياس حجم التجارة الالكترونية إلا أنه قد تم الاعتماد على ما أفادت به

كبرى الشركات المكرسة للإشراف على التجارة الالكترونية حول العالم التي تأخذ على عاتقها مهمة إصدار تقارير عن آخر التطورات في هذه التجارة البلد ككل، إذ يتضح من الجدول رقم(١) الذي يمثل التجارة الالكترونية لعام ٢٠٠٠، وانه حتى تقديرات مستخدمي الانترنت تختلف بنسبة (١٠٠%) بين المصادر المختلفة، وكذلك الحال تختلف التنبؤات، إلا انه رغم هذا الاختلاف فالتقديرات تكون نافعة لتحليل أسواق التجارة الالكترونية، فان المزيد من البيانات الدقيقة حول التجارة الالكترونية ودورها في الاقتصاد الكلي تكون حاسمة، لأنه بدون هذه البيانات يكون السياسيون ورجال الأعمال غير قادرين على اتخاذ القرارات التي تعكس التغيرات التي تحدثها التجارة الالكترونية،مثلاً يقال إن التجارة الالكترونية تؤثر على الإنتاجية والإرباح وأنظمة التوزيع التابعة للشركات.

إن استخدام المواقع الالكترونية(websites) من المفترض إن يوسّع إمكانية السوق ودخل المبيعات الذي تولده بضائع وخدمات الشركات عن طريق زيادة نطاق زبائن جدد محتملين وساعات العمل،كما يتوقع من التجارة الالكترونية إن تقلل تقليلاً كبيراً من نفقات الصفقات المرتبطة ببيع وشراء البضائع والخدمات وإدارة تكاليف الشركات عن طريق تقليص التكاليف الداخلة في امتلاك أسهم من خلال استخدام أفضل الأنظمة،لضبط الأسهم والسلع كما يمكن إن تحسن الشركة من وقت ونوعية الخدمة وبذلك تجتذب زبائن جدد أو تحتفظ بزبائن موجودين أصلا لفترة طويلة من الزمن،كما المزيد من البيانات الدقيقة حول التجارة الالكترونية سيتيح لصانعي السياسة والباحثين تحليل تأثير التجارة الالكترونية في أسواق العملة وتوزيع الدخل،وبنى السوق ووظيفته، بضمنها التغيرات في توزيع البضائع والخدمات والتغيرات في التنافس الدولي والمحلي،هذا سيشجع كل من صانعي السياسة ورجال الأعمال على اتخاذ قرارات صائبة حول أفضل تدابير السياسة العامة والاستثمارات الخاصة في القطاعات المرتبطة بالتجارة الكترونية.

إن الإحصائيات الحالية حول التجارة الكترونية لا تستوعب هذه التغيرات،لذلك قامت الدوائر الإحصائية الوطنية في عدد من الأقطار (بضمنها الأقطار النامية)، بقياس التجارة الكترونية إذ تمتلك الدوائر الإحصائية الرسمية أفضلية ضمان سرية البيانات المستحصلة، باتخاذها موقفاً أكثر حيادية حيثما يتعلق الأمر بجمع تلك البيانات وتفسيرها، وكذلك بإمكانية استخدام أساليبها الموجودة والبنى التحتية الخاصة بجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها،إلا إن احد الصعوبات التي تواجه صانعي القرار الحكومي ،هي نقص المؤشرات الشاملة بشأن التجارة الالكترونية،وهكذا كان هناك مجهود كبير على المستوى الدولي، بضمنه ذلك الذي قامت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،والمؤسسة الاقتصادية لآسيا

والمحيط الهادي، والإتحاد الأوربي، ودول أعضائهم، من اجل العمل نحو اتفاق دولي حول الإرشادات والأساليب المقبولة دولياً لقياس التجارة الالكترونية.

من هنا حان الوقت للحكومات لتدرس مسألة البدء ببرامجها الإحصائية الخاصة بها، وبرغم إن نمو مؤشرات التجارة الالكترونية كان لحد الآن متركزاً في الاقتصادات المتقدمة،فأن بعض الأقطار النامية قد بدأت مهتمة بشكل فاعل به،فقد أدركت الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المحتملة التي يمكن إن ينتج من التجارة الالكترونية، وكذلك أهمية استخدام البيانات الجاهزة التي تظهر دور التجارة في اقتصادياتها،كما إن أقطارا أخرى قد أظهرت اهتمامها بقياس التجارة الالكترونية، إلا انه تحتاج إلى المزيد من المعلومات والإرشادات حول كيفية الشروع بهذه المهمة.[٢٢]

جدول رقم (١)

التجارة الالكترونية لعام ٢٠٠٠

المصدر	التجارة الالكترونية (بليون دولار)	إيراد التسوق للمستهلكين المباشرين (بليون دولار)	مستخدمي الانترنت في آسيا(مليون)	مستخدمي الانترنت في البرازيل (مليون)
التسوق الالكتروني	٢٢٦	٣٧	٤٨,٧	٣,٩
البحوث المتوقعة	٦٠٤	٣٨,٨	---	---
بحوث الأقطار النامية	٢١٣	---	٤٠	٤,٢
المجموعة المانحة	٤٠٣	٢٩,٣	---	---
شركة موريكان سنانلي	٢٠٠	---	٨٢,١	٥,٦
البحوث الرائدة	---	٢٣,١	٦٥,١	٨,٤

Sourse: emarketr, ٢٠٠١,www.emarketer.com

وعند تتبع البيانات الواردة في جدول رقم (٢) والذي يوضح تطور التجارة الالكترونية خلال المدة ١٩٩٥- ٢٠٠٥، نرى بداية التجارة الالكترونية في عام ١٩٩٥ ثم شهدت زيادة مقدارها (٢٦) مليار دولار، واستمرت هذه القيمة بالارتفاع في المدة (٢٠٠١-٢٠٠٢) بقيمة مقدارها (٣٣٠) مليار دولار، وهكذا فالزيادة مستمرة فقد بلغت ما مقداره (١٠٠٠) مليار للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٥).

جدول رقم(٢)

تطور قيمة التجارة الالكترونية خلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٥ .مليار دولار

السنة	القيمة
١٩٩٥	صفر
١٩٩٧	٢٦
٢٠٠٢-٢٠٠٢	٣٣٠
٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٠٠٠

المصدر/نعمات العياش/ص ٩٩/.

هذا وقد شهدت البلدان العربية زيادة كبيرة في عدد مستخدمي الانترنت، ويوضح الجدول رقم (٣) مستخدمي الانترنت في عدد من الدول العربية للمدة من (١٩٩٥-٢٠٠٠) إذ تتصدر فيه الإمارات العربية المتحدة الأقطار الأخرى.

جدول رقم (٣)

استخدام الانترنيت في عدد من الدول العربية

الدول	عدد مستخدمي الانترنت	(لكل ألف شخص)
	١٩٩٥	٢٠٠٠
دولة الإمارات العربية	٠,٢	٢٠,٩
الكويت	٠,٧	٤,٤
البحرين	٠,٢	٣,٦
لبنان	٠,١	٢,٣
عمان	٠	١,٤
السعودية	٠,١	٠,٣
الاردن	٠,١	٠,٢
مصر	٠	٠,١

(٢٣) المصدر/تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، الأمم المتحدة، ص ٦٠-٦٣

ولغرض تعزيز الانترنت في الدول العربية، لابد من الارتقاء بخدمات التجارة الالكترونية، ذلك لأنها تشكل عنصر مهم لتقنية العصر الجديد وأنها لم تعد خياراً وإنما ضرورة حتمية تفرض نفسها على

مستقبل البلدان العربية وتطورها الاقتصادي، لذا لا بد من العمل على محو أمية الحاسوب وجعل استخدام الانترنت يصل لعامة البلدان العربية[٢١]، وفي المستقبل يتوقع إن يمتد تأثيرها الاقتصادي لتشمل شتى النواحي الاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية، وان نجاح هذه التجارة يتوقف على قدرة السوق على مواجهة التحديات وهذا يستند على دعم الحكومة بقوانين جديدة[٢٥]

الخلاصة

إن التجارة الالكترونية هي الآن وللمستقبل عصب الاقتصاد العالمي، وهي جزء هام في منظومته إجمالا، إذ ينتشر استخدام الإنترنت ومن ثم التجارة الالكترونية وتزداد أهميتها بشكل واسع في أنحاء العالم المختلفة، ولا تقتصر أهمية التجارة الالكترونية على مجرد تبادل السلع والخدمات بل شملت أيضا" إضفاء تحسينات كبيرة على نظم الإنتاج والإدارة والتحسينات في مهارات العاملين وإنتاجيتهم بالإضافة إلى الحد من المتطلبات فيما يتصل برأس المال المتداول والهياكل الأساسية المالية وتحسين جوهر العلاقات التجارية بين المؤسسات،وقد استنتجت الدراسة إن هناك تأثيرات رئيسية متوقعة للتجارة الالكترونية أبرزها تأثير هذه التجارة على هيكل السوق وسياسات المنافسة وآثارها الاقتصادية من حيث إنتاجها وأسعارها وإنتاجيتها وتفاعلها مع عالم تزداد عولمته مما يعني وجوب تحسين البنية الأساسية المادية وزيادة الاستثمارات المتعلقة بهذه التقنية ، حيث أن تطوير التجارة الالكترونية يحتاج إلى الحصول بسهوله على خدمات الإنترنت وخطوط الاتصال في ظل ترابط واندماج أسواق العالم المتطورة والتطورات المتسارعة في مجال المعلومات والنقل والاتصالات حيث تزيد العلاقة الوثيقة بين التقنية والاستثمار والتجارة ،وعليه لابد من زيادة الاستثمار المباشر وتنمية التقنية، لا سيما البلدان النامية ضرورة الأخذ بالفرص التي تتيحها التطورات في مجال التجارة الدولية وبخاصة التجارة الالكترونية لما ستحققه لها من مكاسب على الصعيد الدولي، وتفعيل القدرات التي تتمتع بها المنظمات والمزايا التنافسية المطلقة أو النسبية، ذلك لان التجارة الالكترونية تعد أجود طريق لتحقيق قوة اقتصادية توفر مصادر جديدة من الطاقة ومزيد من الحركة والعمل واكتساب قوة دافعة للنمو.

الهوامش

١ -د.إبراهيم بن عبد الله بن محمد الناصر، ((الجوانب القانونية للتجارة الالكترونية))، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد ٢٣٨، ٢٠٠٠، ص ٩٠

٢-احمد بن عبد الرحمن احمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، الرياض، دار المريخ، ٢٠٠١، ص٤٣١

٣-عبد الإله الديوهجي، التجارة الالكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت،اتحاد المصارف العربية، لبنان، ٢٠٠٠، ص ١٧

٤-عبد القادر الدويك، تعزيز التجارة الالكترونية وتنوع الخدمات المصرفية للعملاء، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان،عدد ٢٣٥، ٢٠٠٠، ص ٨٦

٥-د.عالب عوض الرفاعي، د.سعد غالب ياسين، الأعمال الالكترونية في المصارف، مجلة الزيتونه للدراسات والبحوث العلمية، العلوم الإنسانية، مجلد ١، عدد ٢، ٢٠٠٢، ص٧٦

٦-الديوه جي، مصدر سابق، ص١٨-١٩

٧-أياد عبد الله شعبان، دور البنوك في التجارة الالكترونية، مجلة اتحاد المصارف العربية،عدد ٢٨٥، ٢٠٠٤، ص ٤٩

٨-علي بن حمدان الرنيسي، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العماني، مجلة المركزي، عمان، العدد الأول، ٢٠٠٣، ص ٩

٩-إعداد مديرية البحوث والمجلة، مساهمة القطاع المصرفي في تمويل وتنشيط تجارة وصادرات دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٠، عدد ٢٣٣، ص ٧١

١٠-علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، ٢٠٠٣، الطبعة الأولى، ص٤١٨

١١--الديوه جي، مصدر سابق، ص١٥- ١٧ وص ٢٣

١٢-نعمات العياش، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق المالية، صندوق النقد العربي، الإمارات ،١٩٩٩، ص ١٠٩-١١٠

١٣-علي توفيق الصادق، علي احمد الليل، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص ١٠٤

١٤-الديوه جي، مصدر سابق، ص٢١-٢٣

١٥--نعمات العياش، مصدر سابق، ص ١٠٥

١٦-د.فؤاد شاكر، دور المصارف في تشجيع الاستثمار في تقنية المعلومات والتجارة الالكترونية، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد٢٥٥، ٢٠٠٢، ص ص٤٨-٥٠

١٧-العراق تغيير...انفتاح...تطوير.....، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد ٢٨٣، ٢٠٠٤، ص٣١

١٨-محمود القاضي، الفجوة الرقمية كبيرة بيننا وبين العالم وعلينا تضييقها، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد ٢٥٦، ٢٠٠٢، ص٨٢

١٩-الديوه جي، مصدر سابق، ص ١١٤-١١٦

٢٠-ريكاردو سترانو، هل ستحدث الانترنت تطوراً في التمويل التجاري، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن، العدد٤، ٢٠٠١، ص ١١

٢١- د.احمد سعد عبد اللطيف، بورصة الأوراق المالية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٨
٢٢-Measuring Electronic Commerce،Journal union of Arab Bankse،number٢٥٦،٢٠٠٢،pp١٠٦-١٠٧
٢٣- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، الأمم المتحدة ، ص ٦٠-٦٣
٢٤--علي لحلة، تقرير عام لوضع الانترنت على الصعيدين الدولي والعربي، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد ٢٢٩، ٢٠٠٠، ص ١٢٢
٢٥- عبد الرحمن إسماعيل، سوق الكترونية في الخليج..آمال تواجه التحديات، الانترنت، ص ٥

البُحوثُ الإدارِيَّةُ

إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي
دراسة تطبيقية/جامعة الكوفة

د. يوسف حجيم الطائي

أ. م أحمد مبري أحمد

هاشم فوزي العبادي

مقدمة

يهتم موضوع الجودة بالبحوث والدراسات والتقارير في كافة المجالات، وفي دراستنا هذه تم التركيز على التربية والتعليم، والعمل على الربط والتعاون مع الجهات الحكومية والدوائر والشركات والمؤسسات الأخرى التي تهتم بنظام الجودة وذلك وفق الإجراءات النظامية والتعريف بنظام الجودة من حيث كونه مبدأ قديم من قدم الإنسان ذاته.

وتعنى الجودة في هذا المجال بالإشراف والمتابعة لأنظمة الجودة الشاملة في الكليات التي تطبق النظام عن طريق دراسة الوضع التعليمي بالكليات ووضع الخطط التطويرية المناسبة الشاملة لاستيفاء متطلبات المواصفات (أيزو ٩٠٠٢) من خلال إنشاء دليل الجودة وإجراءاتها وتعليمات العمل وفق سياسة وأهداف التعليم في العراق، والإشراف على تنفيذ برامج التدريب والتعليم وتحسين وتطوير مصادر التعلم في هذه الكليات، والعمل على تحسين مستوى الأداء للإداريين والأساتذة والموظفين للارتقاء بمستوى الطلبة في جميع الجوانب العلمية والاجتماعية والثقافية والسيكولوجية والوفاء بمتطلبات أولياء أمورهم طبقاً للنظام العام والتعرف على المشكلات التعليمية المشتركة وتحليلها بالطرق العلمية الصحيحة ووضع الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً، لتأكيد النقلة النوعية في عملية التعليم التي تشهدها بلادنا، وتهيئة الكليات للحصول على شهادة الجودة العالمية وفق المقاييس والمعايير المعترف بها دولياً لتسجيل حضور متميز لكلياتنا وجامعاتنا على المستوى العالمي.

منهجية البحث :

أولاً – مشكلة البحث :

تعد العملية التربوية والتعليمية الركن الأساسي لتقدم أي بلد باعتبار الكلية أو (الجامعة) منبر علمي وله إشعاع حضاري واجتماعي لذا لأجل نشر الوعي الثقافي والاجتماعي لهذا الدور الجوهري الذي تلعبه الجامعة فلابد أن تكون أعمالها وقاعات الدرس فيها مهيأة وتطبق الأنظمة العالمية للجودة لأجل الارتقاء بالعملية التربوية والصحية وفق فلسفة إدارة الجودة الشاملة لذا تكمن مشكلتنا في الآتي:

١- هل هناك دور للمناهج والمقررات الدراسية في الجودة.
٢- هل لطرائق التدريس دور في الجودة.
٣- هل للأنشطة الساندة (البناية، المستلزمات الدراسية، المختبرات، المكتبة، النادي الطلابي، وسائل عرض الدرس المختلفة، موظفين، إداريين، محاسبين) دور في الجودة.

ثانياً - أهمية البحث :

١- تفيد الدراسة القيادات العليا وصانعي القرارات برئاسة الجامعة وبوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لاتخاذ اللازم كتدريب رؤساء أقسام الكليات على إدارة الجودة الشاملة، أو حضورهم مقرر دراسي في مجال الجودة لمدة عام في كليات الإدارة والاقتصاد أو في معاهد تدريب الجودة.
٢- معرفة طرائق التدريس الملائمة والتي تغطي مفردات المادة بالجودة الملائمة.
٣- تهيئة وإعداد الأساتذة الكفوئين الذين يحملون جودة تعليم عالية.
٤- تهيئة المناخ الملائم عن طريق توفير العوامل الساندة من موظفين وإداريين ومحاسبين في كيفية خلق فرص النجاح في تطبيق الجودة الشاملة.
٥- استخدام طرائق التدريس التي لها دور فعال في أجادة المادة العلمية الملقاة على سمع الطلبة.

أهداف البحث :

يسعى الباحثون من مضمون هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية: -
١- التعرف على واقع إدارة الجودة الشاملة في جامعة الكوفة عينة الدراسة.
٢- تقديم تصور مقترح وبعض التوصيات لتحسين إدارة الجودة الشاملة في الجانب الأكاديمي.
٣- معرفة المناهج والمقررات الدراسية، وهل هي تطابق والتطور الحاصل في جودة التعليم.
٤- التعرف على واقع طرائق التدريس المختلفة والمطبقة في الكليات، قيد الدراسة ومدى إتقانها من قبل التدريس ويجب أن تقدم مستوى عالٍ من الجودة.

فرضيات الدراسة :

لدراستنا هذه مجموعة من الفرضيات الرئيسة وهي:
١- هنالك علاقة ما بين المناهج الدراسية ومتطلبات جودة التعليم.
٢- هنالك علاقة ما بين طرائق التدريس ومتطلبات جودة التعليم.
٣- هنالك علاقة ما بين الهيئة التدريسية ومتطلبات جودة التعليم.
٤- هنالك علاقة ما بين الأنشطة الساندة ومتطلبات جودة التعليم.

وسائل جمع المعلومات :

تم الاعتماد على المصادر الآتية في جمع المعلومات:-
١- الكتب العربية والأجنبية.
٢- المجلات والدوريات.
٣- الشبكة الدولية للإنترنت.
٤- المقابلة.

٥- استمارة الاستبيان.

الحدود الزمانية والمكانية والبشرية:

امتدت الدراسة من الفترة (٢٠٠٥/٤/١) إلى الفترة (٢٠٠٥/٧/١)، أما الحدود المكانية لدراستنا هذه حيث كانت جامعة الكوفة واقتصرت على الكليات الآتية والأقسام العلمية فيها وهي (كلية الإدارة والاقتصاد / كلية القانون / كلية التربية للبنات).

أما الحدود البشرية فشملت (الطالب، التدريسي، رئيس القسم العلمي، عميد الكلية)

المبحث الأول : الإطار المعرفي لجودة التعليم

أولاً – مفهوم الجودة في التعليم : الجودة Quality هي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية Qualitas التي يقصد منها ما يلي: طبيعة الشيء والشخص ودرجة صلاحه. فهي تشير إلى المواصفات والخصائص المتوقعة في المنتج وفي العمليات والأنشطة التي من خلالها تتحقق تلك المواصفات، وهي بذلك تبنى في المنتج خلال أنشطة متداخلة متكاملة ويشارك في صنعها وبنائها جميع العاملين على كافة مستوياتهم سواء أن كانوا مديرين أو مخططين، منفذين، مراجعين. وهي بذلك عمل الجميع في المنظمة. وللجودة مفاهيم عديدة تختلف حسب استخدامها والجهة التي تعبر عنها ومن بين أهم تلك المفاهيم ما يلي:

* الجودة ((مجموعة المواصفات Features والخصائص Characteristics لمنتج أو خدمة والتي تولد القدرة لإشباع الحاجات المعلنة أو الضمنية)).[١]
* الجودة ((هي الحالة المتحركة أو الديناميكية المتغيرة والمتعلقة بالخدمات والمنتجات والأفراد والعمليات والبيئة لغرض سد حاجة أو مواجهة متطلبات متوقعة)).[٢]
* الجودة ((القدرة للمنتج أو الخدمة لمقابلة احتياجات المستهلك)).[٣]

يتضح مما سبق بأن هناك العديد من التعاريف الخاصة بمفهوم الجودة وكل شخص يرى الجودة بمنظار يختلف عن الشخص الأخر. ومن وجهة نظر الباحثين فأن الجودة تعني ((تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما، بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة أو معروفة ضمناً)).

وبما أنه نحن بصدد دراسة جودة التعليم لذلك لابد من إعطاء مفهوم الجودة في التعليم فمن وجهة نظرنا هي ((عبارة عن عملية توثيق البرامج والإجراءات وتطبيق للأنظمة واللوائح والتوجيهات، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم والارتقاء بمستوى الطلبة في جميع الجوانب العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية والثقافية، ولا يتحقق ذلك إلا بإتقان الأعمال وحسن إدارتها)).

مما يؤدي إلى إبراز ثلاثة أبعاد للجودة في التعليم العالي ويجب عدم التفريط بأي منها وهذه الأبعاد هي :

البعد الأول: تمسك المؤسسة بالمعايير والمستويات المهنية والبحثية والأكاديمية.

البعد الثاني: تمسك المؤسسة بإرضاء حاجات القطاعات الهامة المكونة للمجتمع الذي توجد فيه وتخدمه.

البعد الثالث : تمسك مؤسسة التعليم العالي بالنمو الشخصي للطلبة من خلال التركيز على حاجاتهم المتنوعة.

والجدير بالذكر بهذا الصدد، أن نظام الجودة في التعليم أصبح في الوقت الحاضر سمة العصر الذي نعيشه يحتضن جميع جوانب العملية التعليمية كالمنهج الدراسي والأستاذ والطالب ومصادر التعليم والمجتمع الجامعي والبيئة الجامعية.

علماً أن نظام الجودة يهتم بالتحديد الشامل للهيكل التنظيمي، وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات على الموظفين والأفراد العاملين، وإيضاح الأعمال والإجراءات الكفيلة بمراقبة العمل ومتابعته، وكذلك مراقبة وفحص كل ما يرد إلى المنظمة والتأكيد على أن الخدمة قد تم فحصها وأنها تحقق مستلزمات الجودة المطلوبة. هذا فضلاً عن قيام نظام الجودة الشاملة على مشاركة جميع أعضاء المنظمة ويستهدف النجاح طويل المدى، وتحقيق منافع للعاملين في المنظمة وللمجتمع وسميت بالشاملة لأن المسؤولية تشمل جميع فريق العمل كل فرد في حدود مجال عمله وصلاحياته، بالإضافة إلى أن الجودة تشمل جميع مجالات العمل وعناصره صغيرها وكبيرها.

ثانياً – أهداف جودة التعليم : يرى الباحثون بأن للجودة في التعليم أهداف عديدة ومن بين أهم تلك الأهداف ما يلي :

١- التأكيد على أن الجودة وإتقان العمل وحسن إدارته مبدأ إسلامي بنصوص الكتاب والسنة، والأخذ به واجب ديني ووطني، وأنه من سمات العصر الذي نعيشه وهو مطلب وظيفي يجب أن يحتضن جميع جوانب العملية التعليمية والتربوية.

٢- تطوير أداء جميع العاملين عن طريق تنمية روح العمل التعاوني الجماعي وتنمية مهارات العمل الجماعي بهدف الاستفادة من كافة الطاقات وكافة العاملين بالمنشأة التعليمية.

٣- ترسيخ مفاهيم الجودة الشاملة والقائمة على الفاعلية والفعالية تحت شعارها الدائم (أن نعمل الأشياء بطريقة صحيحة من أول مرة وفي كل مرة).

٤- تحقيق نقلة نوعية في عملية التربية والتعليم تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للأنظمة واللوائح والتوجهات والارتقاء بمستويات الطلبة.

٥- الاهتمام بمستوى الأداء للإداريين والأساتذة والموظفين في الكليات من خلال المتابعة الفاعلة وإيجاد الإجراءات التصحيحية اللازمة وتنفيذ برامج التدريب المقننة والمستمرة والتأهيل الجيد ، مع تركيز الجودة على جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي
(المدخلات – العمليات – المخرجات). (أنظر الشكل رقم (١)).

٦- اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتلافي الأخطاء قبل وقوعها ورفع درجة الثقة لدى العاملين وفي مستوى الجودة التي حققتها الكليات والعمل على تحسينها بصفة مستمرة لتكون دائماً في موقعها الحقيقي.

٧- الوقوف على المشكلات التعليمية في الواقع العملي، ودراسة هذه المشكلات وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية المعروفة واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها في الكليات التي تطبق نظام الجودة مع تعزيز الإيجابيات والعمل على تلافي السلبيات.

٨- التواصل التعليمي مع الجهات الحكومية والأهلية التي تطبق نظام الجودة، والتعاون مع الدوائر والشركات والمؤسسات التي تعنى بالنظام لتحديث برامج الجودة وتطويرها بما يتفق مع النظام التعليمي العام.

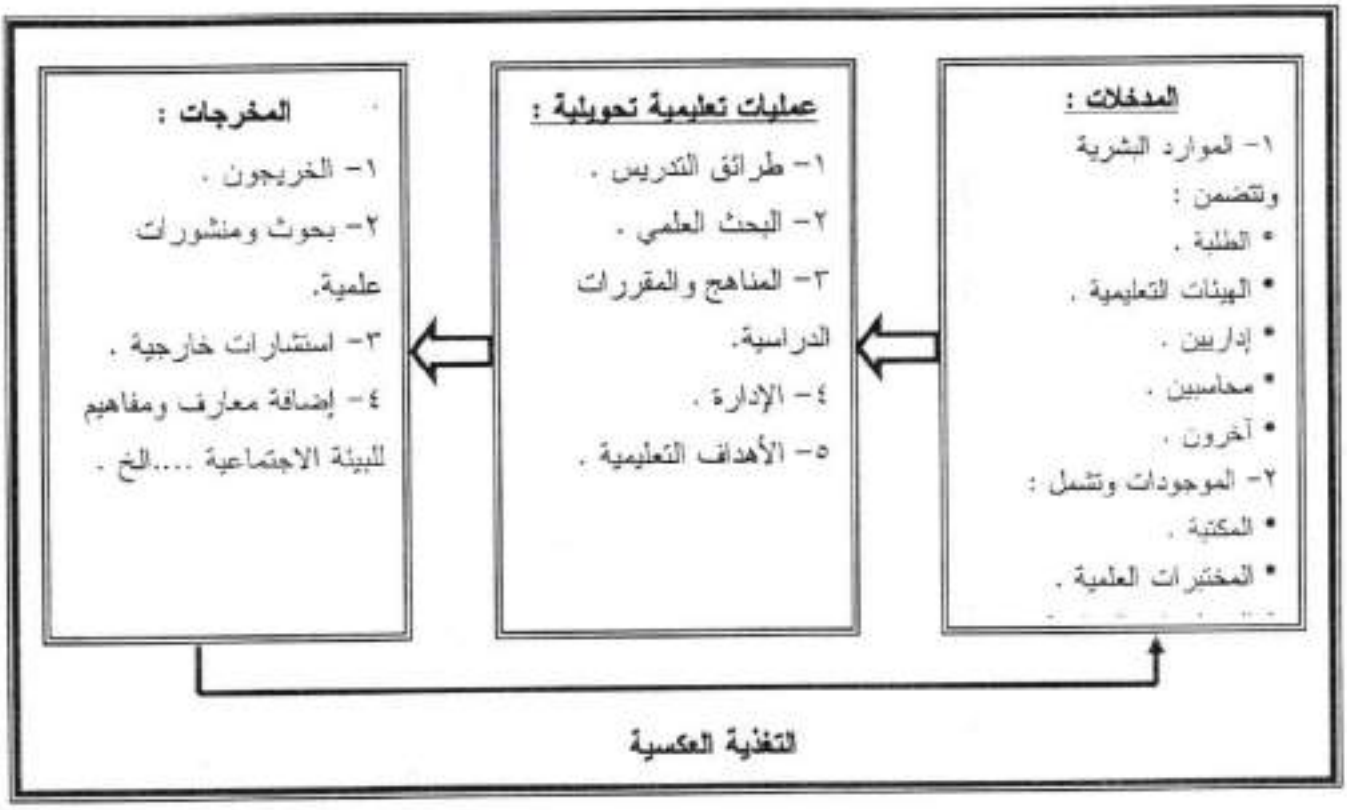

الشكل رقم (١) مكونات النظام التعليمي

المصدر : من إعداد الباحثين

ثالثاً – فوائد جودة التعليم: مثلما تمتعت جودة التعليم بأهداف عديدة فلابد أن تكون لها فوائد تستطيع الكليات التعليمية الاستفادة منها ومن بين أهم تلك الفوائد ما يلي:

١- ضبط وتطوير النظام الإداري في الكلية نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات.

٢- الارتقاء بمستوى الطلبة في جميع الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية.

٣- ضبط شكاوى الطلبة وأولياء أمورهم، والإقلال منها ووضع الحلول المناسبة لها.

٤- زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين والأساتذة التدريسين وجميع الأفراد العاملين في الكليات التعليمية.

٥- الوفاء بمتطلبات الطلبة وأولياء أمورهم والمجتمع والوصول إلى تحقيق رضاهم وفق النظام التعليمي العام.

٦- خلق مناخ تنظيمي من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين جميع الأفراد العاملين في الكليات.

٧- تمكين عمادة الكليات من تحليل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً.

٨- رفع مستوى الوعي لدى الطلبة وأولياء أمورهم تجاه الكلية من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة.

٩- الترابط والتكامل بين جميع الإداريين والأساتذة التدريسين والعمل عن طريق الفريق وبروح الفريق.

١٠- أن تطبيق نظام الجودة في الكليات يمنح الكلية الاحترام والتقدير المحلي وكذلك الاعتراف بها عالمياً.

رابعاً - مراحل جودة التعليم: تنقسم مراحل جودة التعليم إلى عدة مراحل وأهمها :

المرحلة الأولى: مرحلة التقييم: ويتم في هذه المرحلة التعرف على الوضع القائم بالكلية من حيث الإمكانيات المادية والبشرية والطريقة التي يطبق بها النظام التعليمي ونتائج التحصيل العلمي للطلبة ومدى العلاقة بين الكلية والمجتمع وتقييم عناصر العملية التعليمية.

المرحلة الثانية : مرحلة تطوير وتوثيق نظام الجودة : في هذه المرحلة يتم تطوير النظام من خلال تنفيذ خطة تطويرية شاملة لاستيفاء متطلبات المواصفة (أيزو ٩٠٠٢) من خلال إنشاء دليل الجودة وإجراءاتها وتعليمات العمل وخططه من أجل ضمان الحصول على نظام الجودة المطلوب وذلك بالتعاون مع موظفي الكلية ومن ثم اعتماده من الإدارة العليا.

وأن الأهداف الرئيسية من توثيق نظام الجودة هو ما يلي:[٨]

١- التأكد من أن جميع العاملين والموظفين يتقنون الأعمال التي يقومون بها.

٢- أن الإدارة تستطيع أن تراقب نظام الجودة وتحافظ عليه باستمرار.

٣- وجود أساس لهذا النظام لتحديد إمكانية تطويره.

٤- وجود الدليل المادي للجهات المانحة للشهادة بأن الشركة تقوم بتطبيق النظام بشكل كاف وكامل.

٥- مطلب رئيس من متطلبات المواصفة أيزو ٩٠٠٠

ويود الباحثون الإشارة إلى أن النظام الوثائقي للجودة ينقسم إلى أربع مستويات حسب درجة أهميتها وهي كما موضحة في الرسم التالي:

المرحلة الثالثة : مرحلة تطبيق نظام الجودة : يتم في هذه المرحلة تطبيق نظام الجودة على الكليات من أقسامها العلمية وحتى وحداتها الإدارية والفنية، وتقوم الشركة المؤهلة وفريق العمل بإدارة التعليم بالمتابعة والتأكد من تنفيذ وتطبيق إجراءات وتعليمات نظام الجودة.

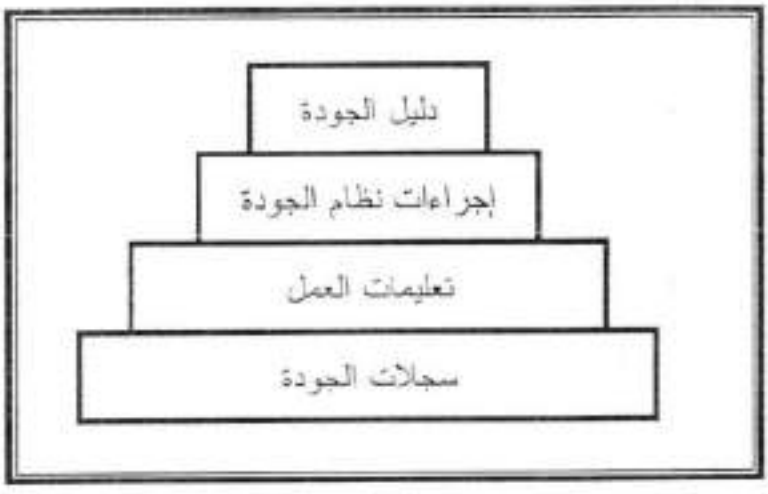

الشكل رقم (٢) مخطط مستويات توثيق الجودة

المصدر: من إعداد الباحثين

المرحلة الرابعة : مرحلة إعداد برامج ومواد التدريب : حيث تقوم الكلية في هذه المرحلة بإعداد مواد التدريب والتعليم لمختلف المستويات الإدارية خلال فترة تطبيق النظام مع توزيع هذه المواد على جميع العاملين في الكلية للإطلاع عليها تمهيداً للتدريب عليها.

المرحلة الخامسة : مرحلة التدريب : ويتم في هذه المرحلة تدريب مجموعة من منتسبي الكلية على نظام الجودة (الأيزو ٩٠٠٢) وتطبيقاته ويقوم هؤلاء بتنفيذ التدريب لاحقاً لبقية العاملين ويركز التدريب على الطريقة المثلى لإجراء المراجعة الداخلية.

المرحلة السادسة: مرحلة المراجعة الداخلية: وتتم عن طريف فريق العمل في الكلية المطبق بها نظام الجودة، وتهدف المراجعة الداخلية إلى التأكد من قيام جميع الأقسام العلمية من تطبيق متطلبات المواصفة العالمية (الأيزو ٩٠٠٢) تليها مراجعة العمادة للتحقق من تطبيق النظام وتفعيله ميدانياً.

المرحلة السابعة: مرحلة المراجعة الخارجية: تقوم الجهة المانحة للشهادة بالمراجعة من استيفاء نظام الجودة لمتطلبات المواصفة واكتشاف حالات عدم المطابقة واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية لمعالجتها.

المرحلة الثامنة : مرحلة الترخيص: بعد إتمام المراجعة الخارجية من الجهة المانحة للشهادة يتم اتخاذ القرار بشأن منح شهادة الجودة العالمية (الأيزو ٩٠٠٢) في حالة المطابقة التامة للمواصفة. والشكل التالي يوضح المراحل التي تمر بها عملية جودة التعليم:

خامساً – مستويات الجودة : أيزو ٩٠٠٠ (ISO ٩٠٠٠) هو مصطلح عام لسلسلة من المعايير التي تم وضعها من قبل الهيئة الدولية للمواصفات القياسية (ISO) InternationalStandardization Organization لتحديد أنظمة الجودة التي ينبغي تطبيقها على القطاعات الصناعية والخدمية المختلفة وكلمة أيزو مشتقة من كلمة يونانية تعني التساوي والرقم

٩٠٠٠ هو رقم الإصدار الذي صدر تحته هذا المعيار أو المواصفة وقد نالت مواصفة الأيزو ٩٠٠٠ منذ صدورها عام ١٩٨٧ اهتماماً بالغاً لم تنله أية مواصفة قياسية دولية من قبل. وتنقسم مطالب أنظمة الجودة أيزو ٩٠٠٠ إلى ثلاث مستويات : -

١) نظام أيزو ٩٠٠١ : ويختص بالمؤسسات التي تقوم بالتصميم والتطوير والإنتاج والتركيب والخدمات.

٢) نظام أيزو ٩٠٠٢ : ويختص بالمؤسسات التي تقوم بالإنتاج والتركيب والخدمات وحيث أن الكليات كمؤسسات تعليمية لا تقوم بتصميم المناهج فهي تخضع لنظام المواصفة أيزو ٩٠٠٢

٣) نظام أيزو ٩٠٠٣ : ويختص بالورش الصغيرة فهي لا تصمم منتجاتها وتقوم بعملية التجميع ويمكن ضمان جودة منتجاتها بالتفتيش على المرحلة النهائية للمنتجات.

ومن الجدير بالذكر فلقد تبنت هذه المواصفات أكثر من ١٣٠ دولة اعتمدتها باعتبارها مواصفات وطنية.[٥] وطلما نحن نتحدث عن النظام الذي يتناسب مع جودة التعليم في الكليات فلابد علينا من معرفة أهم البنود الذي يتكون منها نظام أيزو ٩٠٠٢ حيث تتضمن المواصفة أيزو ٩٠٠٢ تسعة عشر بنداً تمثل مجموعة متكاملة من المتطلبات الواجب توافرها في نظام الجودة المطبقة في المؤسسات التعليمية للوصول إلى خدمة تعليمية عالية الجودة، وهي على النحو الآتي:-

* مسؤولية الإدارة العليا.
* نظام الجودة.
* القبول والتسجيل.
* ضبط الوثائق والبيانات.
* الشراء.

- الرعاية والعناية بالطلبة.
- تمييز وتتبع العملية التعليمية للطلبة.
- ضبط ومراقبة العملية التعليمية.
- الاختبارات.
- ضبط تقييم الطلبة.
- حالة الفحص والاختبار.
- حالات عدم المطابقة.
- الإجراءات التصحيحية والوقائية.
- التناول والتخزين والحفظ والنقل.
- ضبط السجلات.
- المراجعة الداخلية للجودة.
- التدريب.
- الخدمة.
- الأساليب الإحصائية.

والجدير بالذكر بهذا الصدد، أنها تضمن للطالب وعائلته وللمجتمع ولمؤسسات حقل العمل الحصول على المعارف والمهارات المطلوبة عن طريق ضبط كافة العمليات التي تتم داخل المؤسسة التعليمية بدء من تحديد الحاجات التعليمية المطلوبة مروراً بتصميم البرامج وتنفيذها وضبطها داخل المؤسسة التعليمية وخارجها.

سادساً – البرنامج المقترح لتطبيق نظام الجودة في التعليم :

أن نظام الجودة يمثل الهيكل التنظيمي والمسؤوليات والإجراءات والعمليات والموارد الكفيلة بتنفيذ إدارة الجودة. لذلك نقترح على رئاسة جامعة الكوفة أن تضع نظاماً للجودة وتنشئه وتعمل على تنفيذ كوسيلة يمكن من خلالها تنفيذ السياسات والأهداف المعلنة. ومن أجل تطبيق نظام جودة تعليمي يفضل إتباع ما يلي :

١- الاتفاق مع جهة استشارية متخصصة في مجال الجودة للقيام بدراسة تطبيق نظام الجودة على الكليات التي تم اختيارها (فقط في بداية تطبيق النظام).

٢- عقد سلسلة من اللقاءات والدورات التدريبية وورش العمل لمنتسبي الكليات التابعة للجامعة في مجال الجودة وذلك لترسيخ مبادئ وثقافة الجودة يتم التركيز فيها على الأسئلة الثلاثة وعلى النحو التالي: (لماذا) و (ماذا) و (كيف) لكي يستطيع كل فرد معرفة دوره في التطبيق.

٣- تزويد كافة الكليات بنشرات موجزة تؤكد على مفهوم الجودة، مواصفاتها وتطبيقها العملية بهدف نشر مفاهيم وثقافة الجودة.

٤- إعداد دليل الجودة لكل كلية يشتمل على كافة إجراءات وتعليمات نظام الجودة التعليمي.

٥- تشكيل فريق عمل للجودة داخل الكلية لتفعيل عملية تطبيق نظام الجودة تحت إشراف عميد الكلية.

٦- عمل دورة تدريبية لفريق الجودة في مفهوم المراجعة الداخلية وكيفية تطبيقها.

٧- إعداد وصف وظيفي لجميع العاملين في الكليات وتوزيع المهام عليهم حسب تخصصاتهم ومجالات عملهم.

٨- توزيع وثائق المراجعة الداخلية للنظام على أعضاء فريق الجودة في الكليات.

٩- وضع خطة تفصيلي لفترات المراجعة الداخلية للنظام وعمليات التدقيق الداخلي.

١٠- وضع خطة فصلية وسنوية لتفعيل النظام العام في الكليات وبرامج التدريب لكافة العاملين في الكليات.

١١- تنفيذ عملية المراجعة الداخلية للوقوف على مستوى تطبيق النظام والكشف عن حالات عدم المطابقة الجسيمة والبسيطة وتصحيحها وعلاجها.

١٢- تنفيذ عملية مراجعة الإدارة العليا (رئاسة الجامعة) للتعرف على مدى فاعلية تطبيق النظام وتوثيقه.

١٣- تنفيذ عملية المراجعة الخارجية والتدقيق النهائي من الجهة المانحة للشهادة لتحديد مدى إمكانية منح الكليات لشهادة الجودة العالمية الأيزو ٩٠٠٢(اختياري).

١٤- استمرار تفعيل وتطوير النظام حسب الخطوات السابقة بشكل مستمر ودوري. والشكل التالي يوضح أهمية وجود نظام الجودة في أي منظمة ما سواء إن كانت صناعية أم خدمية ونعني بما في ضمنها المؤسسات التعليمية :

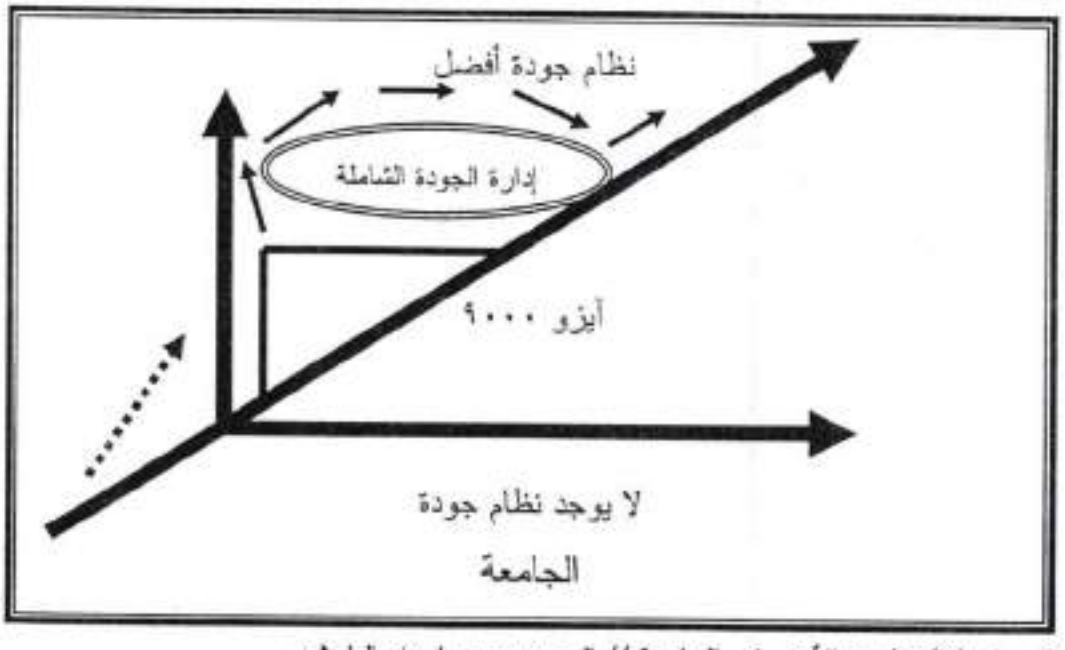

الشكل رقم (٤) تطبيق الأيزو في الجامعة // المصدر: من إعداد الباحثين .

المبحث الثاني: الاتجاهات المعاصرة في إدارة الجودة الشاملة التعليمية

أولاً – مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم :

يعد مصطلح إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management والذي يرمز له اختصاراً بـ (TQM) مصطلحاً حديثاً وله مفاهيم عديدة من قبل مختلف الباحثين كل يعبر عن وجهة

نظر محددة بسبب حداثة الموضوع وعدم اكتمال البناء النظري لإدارة الجودة الشاملة وتعدد المداخل إليها.

ويتفق جميع الباحثين على أن إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة وأدوات إدارية تركز على التحسين المستمر في مختلف أوجه النشاطات والعلاقات داخل المنظمة وخارجها بهدف تحقيق رضا الزبون وضمان استمرار المنظمة أمام منافسيها في بيئة الأعمال.(٦)

وأن مصطلح إدارة الجودة الشاملة يراد به بيان كيفية تنفيذ المهام الموكلة إلى الإدارة المسؤولة عن ضبط الجودة للمنتجات والخدمات المقدمة من قبل أي منظمة. لذلك فإن إدارة الجودة الشاملة هي التركيبة الإدارية التي تتضمن عدد من المهام والأعباء التي من خلالها (وبالاستعانة بعدد من الوسائل) يتم إنجاز كافة المهام والأهداف المطلوبة من مواصفات السلع والخدمات التي ينبغي أن تتسم بمستويات معينة من الجودة. ومن الممكن القول بأن TQM هي أهم الأفكار والاتجاهات الحديثة التي ألقت نظرة كاملة على إدارة العمليات، وبالتالي دراسة المنظمة ككل وبشكل متكامل. وكان لإدارة الجودة الشاملة تأثير كبير على معظم الصناعات وذلك لسببين وهما كما يلي : -

أولاً: أن الأفكار الواردة في TQM لها القابلية على جذب انتباه العديد من الأفراد المتخصصين في العلوم الإدارية.

ثانياً: أن استخدام هذا المدخل لغرض التحسين المستمر يمكن أن يكون السبب في زيادة فاعلية المنظمة. ومن الممكن استخدام TQM كفلسفة للتحسين وكذلك كعملية تنظيمية لإدارة جهود التحسين وكما في الشكل التالي:

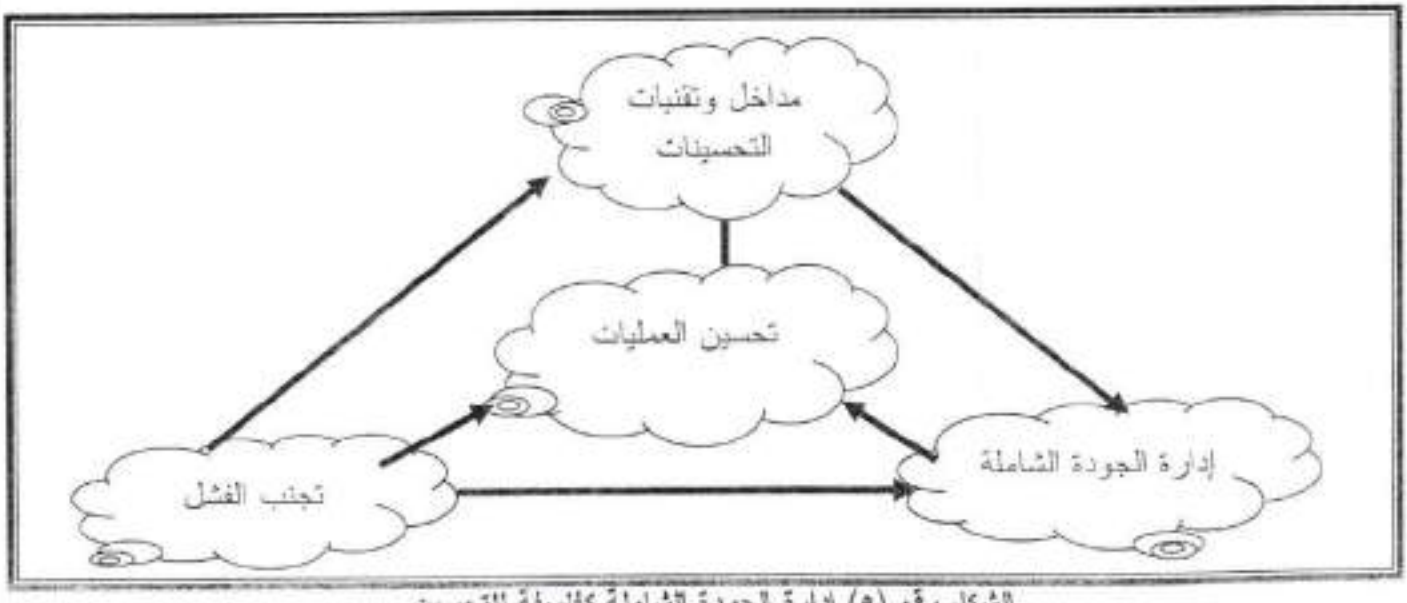

الشكل رقم (٥) إدارة الجودة الشاملة كفلسفة للتحسين

Source: Slack et al. ١٩٩٨, p: ٧٦٠

لذلك أصبح مفهوم إدارة الجودة الشاملة يحمل معان كثيرة بالنسبة لعديد من الباحثين حيث أن لكل باحث في هذا المجال مفهوم خاص وحسب موقعه من حيث العمل المناط به، ويمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة كما عرفها العديد من الباحثين والكتاب:

• (هي مدخل تنظيمي شامل لتلبية حاجات وتوقعات الزبون والتي تتطلب من جميع المديرين والعاملين استخدام الوسائل الكمية للتحسين المستمر للعملية ومنتجات وخدمات منظماتهم).[٧]

• (هي فلسفة ومجموعة من المفاهيم والأدوات تعمل على جعل جميع العاملين يركزون على التحسين المستمر).[٨]

• (هي فلسفة صممت لتغيير الثقافة التنظيمية بما يجعل المنظمة سريعة في استجاباتها، ومرنة في تعاملها، ومركزة على الزبون، ويشيع فيها مناخ صحي وبيئة تتيح أوسع مشاركة للعاملين في التخطيط والتنفيذ للتحسين المستمر ولتلبية احتياجات الزبائن).[٩]

ويراها الباحثون بأنها عبارة عن (فلسفة تعتمد على أساليب التحسين المستمر لأجل الوصول إلى الأمثلية وهذه الفلسفة تأخذ بنظر الاعتبار مشاركة جميع الأفراد العاملين في العملية الإنتاجية والقرار المتخذ).

أو أنها (الطريق الصحيح الذي يعود بالفائدة على من يطبق هذه الفلسفة على المدى القصير والأجل الطويل، فضلاً عن تحقيقها الميزة التنافسية لأي منظمة).

ويعرف الباحثون إدارة الجودة الشاملة في التعليم بأنها (أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المنظمة التعليمية ليوفر للأفراد وفريق العمل الفرصة لإرضاء الطلبة والمستفيدين من التعليم).

حيث منذ الثمانينيات أدرك العالم الصناعي المتقدم أهمية إدارة الجودة الشاملة لتحسين نوعية المنتجات وتلبية طلبات الزبائن والمساهمين في العملية التصنيعية ثم أنتقل هذا الإدراك إلى قطاع الخدمات وعياً من قادة هذا القطاع لدور هذه الإستراتيجية الإصلاحية في تطوير وتحسين واقع الصناعات في بلدانهم. وجاء التعليم عموماً والتعليم العالي بخاصة ليشهد هو الآخر حملات تبشيرية قادها العديد من الأساتذة والباحثين في التسعينات للتوعية بأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في هذا القطاع الخدمي الحيوي.[١٠]

وأقترح العديد من التربويين من دول غربية وأخرى شرقية مدخلاً لإعادة النظر في نوعية التعليم العالي ومنظومة إدارة الجودة الشاملة. وقد لقى هذا التوجه صدى واسعاً في الأوساط التربوية.[١١] وبالفعل بدأ تطبيق إدارة الجودة الشاملة بشكل كلي أو جزئي في الكثير من مؤسسات التعليم العالي في العالم المتقدم، حيث دلت نتائج إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة في عام (١٩٩٥) على أن الكليات التي طبقت إدارة الجودة الشاملة حصل طلبتها على نتائج أفضل في الاختبار الوطني الشامل مقارنة بطلبة الكليات الأخرى التي لم تطبق إدارة الجودة الشاملة[١٢] وعياً من المسؤولين عن التعليم في الولايات المتحدة بالتحديات التي تواجه نظامهم التعليمي وإدراكاً منهم لأهمية إدارة الجودة الشاملة في الإصلاح المنشود فقد تم تأسيس جائزة وطنية للجودة الشاملة في التعليم باسم

(جائزة مالكوم بالدرج الوطنية للجودة MBNQA) تحاكي نفس الجائزة المقررة للصناعات التي تطبق الجودة. وقد تضمنت معايير هذه الجائزة الأبعاد الآتية : [١٢]

١- تقبل التغيير.

٢- التخطيط الإستراتيجي للجودة.

٣- إدارة وتنمية الموارد البشرية.

٤- إدارة عمليات الجودة.

٥- رضا الزبون.

٦- تأثير التغيير التنظيمي على الحرم الجامعي.

أن هذه الجائزة تمنح سنوياً للجامعات التي تثبت أفضليتها في استخدام معايير الجودة وتحسينها في التعليم العالي. وفي بداية القرن الحادي والعشرين عقدت في الوطن العربي العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية للنظر في سبل تطوير النوعية وإدخال إدارة الجودة الشاملة في التعليم بما فيه التعليم الجامعي.

علماً أن كلاً من الإدارة، والطلبة، والهيئات التدريسية الجامعية تلعب دوراً تضامنياً في منظومة التعليم. وأن هذه الأدوار تفاعلية وليست تراتبية كما يفترض الأنموذج التقليدي فقنوات الاتصال ينبغي أن تكون ذات اتجاهين بين كل من الأطراف الثلاثة وليست ذات اتجاه واحد. كما أن مسؤولية التعليم العالي تضامنية تفاعلية.[١١] والقرارات المتخذة ينبغي أن تتسم بذلك أيضاً. والشكل التالي يوضح الفرق بين النموذجين وهما النموذج التقليدي والنموذج المقترح :

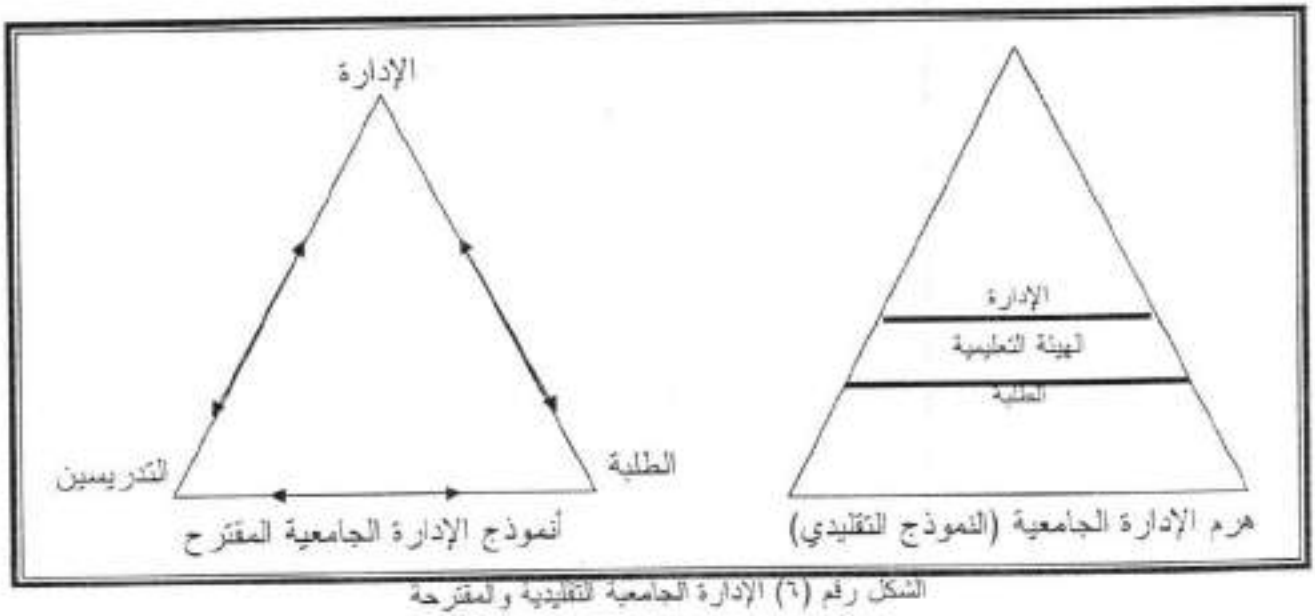

الشكل رقم (٦) الإدارة الجامعية التقليدية والمقترحة

المصدر: منقذ محمد داغر، إستراتيجية إدارة الجودة الشاملة مدخلاً لتطوير التعليم العالي في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، "المواصفات العالمية للجامعات" ٢٠٠١، ص:٣٤ -٣٥

لقد دلت دراسة حديثة قام بها فريق بحثي عن نظام التعليم الجامعي في الولايات المتحدة أن كلاً من إدارة الجامعات، والهيئات التدريسية، والطلبة تلعب أدواراً مهمة في تحفيز الطلبة وتحسين مستويات تحصيلهم الجامعي وفي منع تسربهم من الجامعات وتركهم لها.(١٥)

فقد جاء مفهوم الإدارة الشاملة ليضفي مزيداً من الرصانة والجدية والوضوح على الدعوات التي كانت دائماً تنادي بالاهتمام بالنوعية في مجالات العمل المختلفة وخاصة في المؤسسات والمصانع وليضع أنظمة الجودة التي تشمل عادة الضمان والمراقبة في الإنتاج الصحيح وهو الاعتبار الشامل لكل ما يدور في المؤسسة وما يؤثر في مسيرتها. فركز مفهوم الإدارة الشاملة على التفكير والتخطيط والالتزام بإدماج جميع العاملين على الرعاية النوعية كما ركز على تدريبهم واحترامهم. ويشكل هذا المفهوم ارتقاء بأنظمة الجودة نحو المزيد من الفاعلية والدقة.

وهنا لا بد من القول إن التوجه نحو التطبيق "إدارة الجودة الشاملة" يتطلب قبل كل شيء تغيراً في النظرة لطبيعة الإدارة وطبيعة التحسين المستمر والتغيير ومستلزماته. إن وراء إدارة الجودة الشاملة فلسفة تقوم على الإيمان العميق بالتشاركية والتخطيط العلمي الذي يقوم بالأهداف المتوسطة والبعيدة والتحسين المستمر للجودة وصولاً إلى أفضل النتائج التي تقنع وترضي الزبائن. وزبائن الجامعة هم أساساً الدارسون وأهلهم والوزارات والشركات والمؤسسات التي توظف الخريجين وتتأثر بأعمال الجامعة.

ثانياً – إدارة التحول نحو إدارة الجودة الشاملة : أن إدارة التحول نحو إدارة الجودة الشاملة تستلزم تطبيق مدخل السبعة أس The Sevens Approach وهو في نظر الباحثين عبارة عن أساليب أو طرق لإدارة الجودة الشاملة ويتكون هذا المدخل من:

١- الإستراتيجية Strategy : بمعنى أن تكون لدى القيادة العليا (الجامعة) فكرة عما تريد أن تكون عليه في السنوات القادمة (من ٣-٥ سنوات).

٢- الهياكل Structures : بمعنى إعادة هيكلة المنظمة وتغيير المسؤوليات والوظائف وإعادة بناء فريق العمل.

٣- النظم Systems:أي إعداد نظم جديدة كتحسين المخرجات أو زيادة كفاءة وفاعلية العمليات أو إضافة ابتكارات تكنولوجية للمدخلات.

٤- العاملون Staff : بمعنى معاملة الأفراد العاملين في المنظمات بشكل لائق وإشباع احتياجاتهم ومطالبهم. أي إتباع منهج العلاقات الإنسانية.

٥- المهارات Skills : أي تحسين القدرات البشرية من خلال التدريب حتى تكون تلك القدرات مبتكرة ونشطة وعلى معرفة مثل المنافسين الرئيسين.

٦- النمط Style : أن تكون نمط الإدارة والقيادة من النوع الذي يقود إدارة الجودة الشاملة .

٧- القيم المشتركة Shared Value : بمعنى إيجاد ثقافة تنظيمية جديدة تحدد القيم السائدة وتبدلها بثقافة وقائية تتلاءم مع التطوير المستمر .

ويقترح الباحثون بأنه يمكن للجامعة موضوع هذه الدراسة إتباع هذا المدخل من خلال وضع إستراتيجية لفترة قصيرة لا تتجاوز خمس سنوات، على أن يكون تدريب رؤساء الأقسام العلمية في

الكليات التابعة للجامعة هو الشيء الرئيس في الإستراتيجية، وبناء نظم جامعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وإرساء قواعد العلاقات الإنسانية المفتقدة داخل تلك الكليات التابعة للجامعة، وإيجاد ثقافة جديدة تحث على التعلم المستمر للرؤساء الأقسام.

ويوضح الشكل التالي كيفية تأثير مدخل السبعة أس على الإدارة التقليدية وتحولها إلى إدارة الجودة الشاملة :

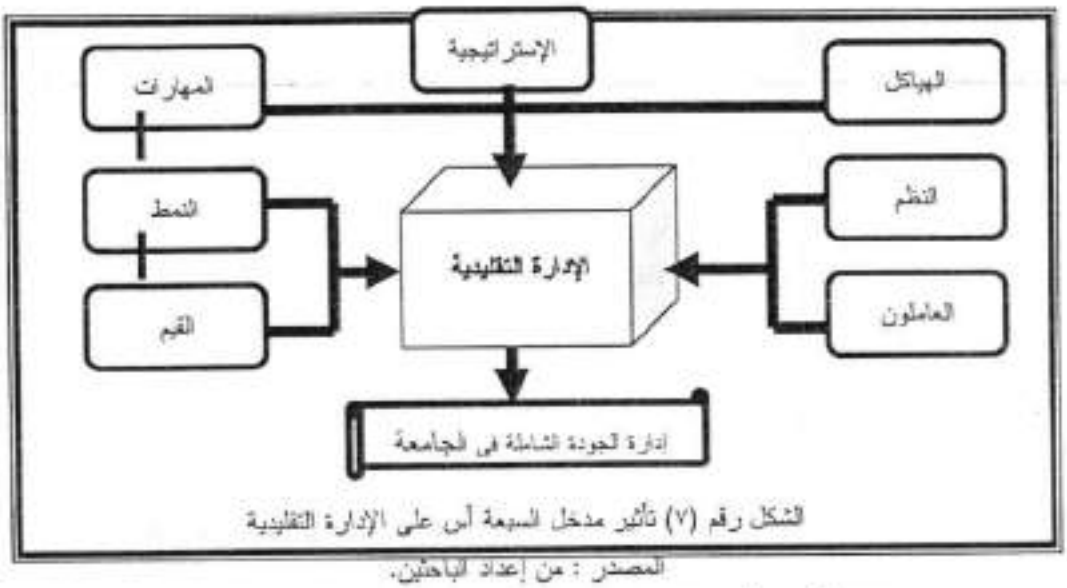

الشكل رقم (٧) تأثير مدخل السبعة أس على الإدارة التقليدية

المصدر : من إعداد الباحثين.

يتضح من الشكل أعلاه بأن هذا التطور في أسلوب الإدارة يتطلب إحداث تغيرات هامة وثورية فيما يتعلق بفلسفة وقيم الإدارة إضافة إلى التخلي عن الأساليب والنظم القديمة وإتباع أساليب وممارسات تتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة.

ولعله من المناسب أن نوجز التحولات الأساسية المطلوبة للتحول إلى نظم الجودة الشاملة :[١٦]

١- من الإدارة بالرقابة اللصيقة	إلى الإدارة بالالتزام الذاتي
٢- من التركيز على الأعمال	إلى التركيز على أسلوب العمل والعملاء
٣- من أسلوب اتخاذ القرارات الفردية	إلى أسلوب اتخاذ القرارات بالإجماع
٤- من أساليب العمل الفردية	إلى أساليب العمل الجماعي
٥- من تقسيم الموارد البشرية إلى عمال خبراء	إلى النظرة للقوة البشرية على أنها كلها وخبراء
٦- من الرقابة البوليسية	إلى الرقابة من خلال التركيز على الإيجابيات
٧- من طريقة مثلى وحيدة	إلى التحسين والتطوير المستمر
٨- من أساليب حفظ البيانات التاريخية	إلى الاهتمام بتسجيل النتائج وإجراء المقارنات
٩- من التنظيمات الهرمية الرأسية الجامدة	إلى التنظيمات الأفقية الشبكية المرنة
١٠- من فلسفة وقيم الإدارة غير المعلنة	إلى فلسفة وقيم يشترك في وضعها الجميع
١١- من استخدام الشدة مع العاملين	إلى التعامل بحسم مع المنافسه
١٢- من أنظمة الإدارة المستهلكة للثروات	إلى أنظمة الإدارة الخالقة للثروات

وحتى تتمكن الإدارة من تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة فإن عليها أن تتدارس الماضي وتقييمه تقييماً صادقاً وأميناً وبصورة عقلانية وحكيمة، وأن تشخص الحاضر تشخيصاً موضوعياً ثم ترسم خطى المستقبل. والشكل التالي يوضح نسبة التحسين أو التطوير في حالة التحول من نظام الإدارة التقليدية نحو نظام إدارة الجودة الشاملة خلال الزمن.

نظام الإدارة التقليدية الشكل رقم (٨)

التحول من الإدارة التقليدية نحو إدارة الجودة الشاملة//المصدر : من إعداد الباحثين.

ثالثاً – استخدام منهج Joblonski. Joseph R لتطبيق إدارة الجودة الشاملة:

عندما تتوفر لدى الجامعة الرغبة الحقيقية والقدرة على أن تطبق إدارة الجودة الشاملة فيمكنها ذلك من خلال منهج Joblonski. Joseph R وعلى النحو الآتي: (١٧)

١- **مرحلة التخطيط والصياغة**: وهي من أكثر المراحل أهمية، إذ يمكن أن نطلق عليها بمرحلة اتخاذ قرار بتطبيق إدارة الجودة الشاملة. حيث يتم صياغة رؤية المنظمة وأهدافها المتعددة والإستراتيجيات والسياسات ولكي يتم إنجاز هذه المرحلة لا بد من نشر روح إدارة الجودة الشاملة على كل المستويات داخل المنظمة واختيار بعض أعضاء يشاركون في عملية التطوير، ومن الأهمية الاستفادة من المستشارين في هذه المرحلة.

٢- **مرحلة التقويم**: وتشتمل هذه المرحلة على التقويم الذاتي لأداء الأفراد والتقدير التنظيمي للمنظمة والمسح الشامل لرضا العملاء.

٣- **مرحلة التطبيق** : وهي المرحلة التي يتم فيها البدء بتنفيذ فلسفة إدارة الجودة الشاملة ويصحب ذلك مبادرات تدريبية محددة بشكل جيد لكل الأفراد وبدعم ومساندة من الإدارة العليا. وفي هذه المرحلة وبعد نجاح إدارة الجودة الشاملة عندئذ يجب دعوة الأطراف الأخرى في البدء في إدارة الجودة الشاملة ونشر الخبرات بمجرد الحصول على المصداقية لما تم.

ويمكن توضيح هذا المدخل نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة وكما يلي:

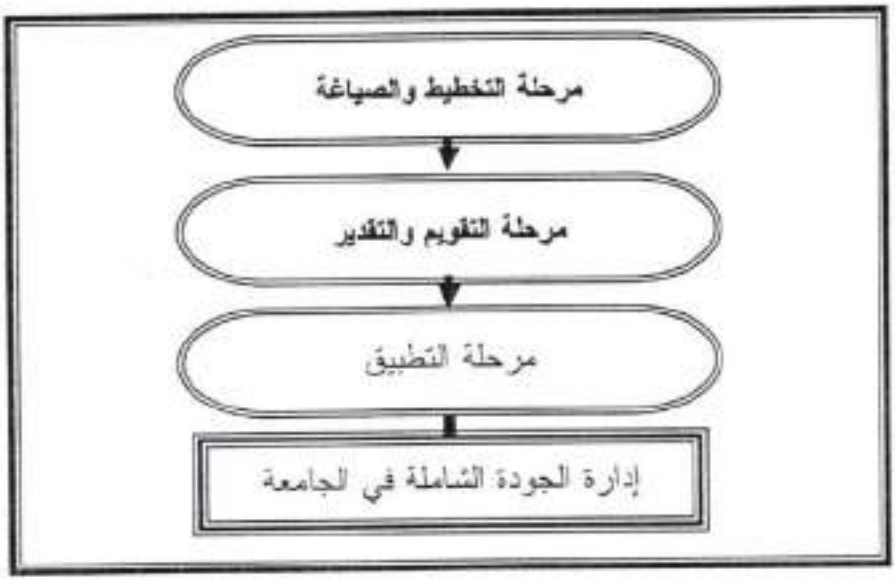

الشكل رقم (٩)

منهج Joblonski. Joseph R لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة

المصدر : من إعداد الباحثين.

رابعاً – مبررات ومتطلبات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم :

لقد ظهرت تعاريف عدة لهذا النظام، فالبعض أعتبره فلسفة أو مجموعة من المفاهيم والطرق للحصول على تطوير مستمر في المؤسسة، والتطوير يرتكز على إرضاء المستهلك، تطوير العمليات، إشراك العمال ودمجهم في مختلف النشاطات، ووضع إستراتيجية لخطة الجودة.[١٨]

وهناك تعريف أخر أعتبر إدارة الجودة نظام قائم على عمليات تطويرية مستمرة لكل ما تقوم به في الشركة بشكل مواز لتطوير الجودة وهو نظام يهتم بإرضاء كل من المستهلك الداخلي والخارجي،[١٦] ويمكن القول أخيراً أن إدارة الجودة الشاملة نظام يشمل جميع نشاطات المؤسسة في مجال التطوير، والذي يتضمن سياسة الإدارة حلقات الجودة، العاملين، نظام الجودة المتبع.

وحينما نتكلم عن أهم المبررات التي تدعوا إلى تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم فنجدها تتضمن ما يلي :

١- ارتباط الجودة بالإنتاجية.
٢- أتصاف نظام الجودة بالشمولية في كافة المجالات.
٣- عالمية نظام الجودة وسمة من سمات العصر الحديث.
٤- عدم جدوى بعض الأنظمة والأساليب الإدارية السائدة في تحقيق الجودة المطلوبة.
٥- نجاح تطبيق نظام الجودة الشاملة في العديد من المؤسسات التعليمية سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص في معظم دول العالم.

أما لو تحدثنا عن أهم المتطلبات الواجب توفرها لتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم فسوف نجدها تشمل ما يلي :

١- دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام إدارة الجودة الشاملة.
٢- تهيئة المناخ التنظيمي أي مناخ العمل والثقافة التنظيمية للمؤسسة التعليمية.
٣- قياس الأداء للجودة.
٤- الإدارة الفعالة للموارد البشرية بالمؤسسة التعليمية.
٥- التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد.
٦- تبني الأنماط القيادية المناسبة لمدخل إدارة الجودة الشاملة.
٧- مشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأداء.
٦- تأسيس نظام معلومات دقيق لـ إدارة الجودة الشاملة.

خامساً - معوقات وفوائد تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم :

هناك العديد من الصعوبات التي تواجه المؤسسة التعليمية في حالة تطبيقها لنظام إدارة الجودة الشاملة وهي بنفس الوقت تعيق من تطورها وتبنيها للمشروع ومن بين أهم تلك المعوقات ما يلي:

١- استعجال النتائج.
٢- مقاومة التغيير.
٣- ضعف العمل الجماعي.
٤- المركزية الخانقة في بعض الإدارات والأقسام العلمية.
٥- التعقيد في بعض إجراءات وأساليب العمل القائمة.
٦- الحاجة إلى بعض معايير عمل واضحة وآلية عمل مرنة.
٧- الحاجة إلى تفعيل أدق لتقويم أداء العمل والعاملين.

٨- سوء الفهم لدى البعض بأن نظام الجودة لا يمكن تطبيقه في التعليم.

٩- عدم وجود نظام دقيق للمعلومات والبيانات.

لذلك يجب على الجامعة أن تضع نصب أعينها هذه المعوقات للعمل على معالجتها وتذليل الصعوبات التي تواجهها في عملية تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة خاصة وأن لتطبيقه فوائد عديدة يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

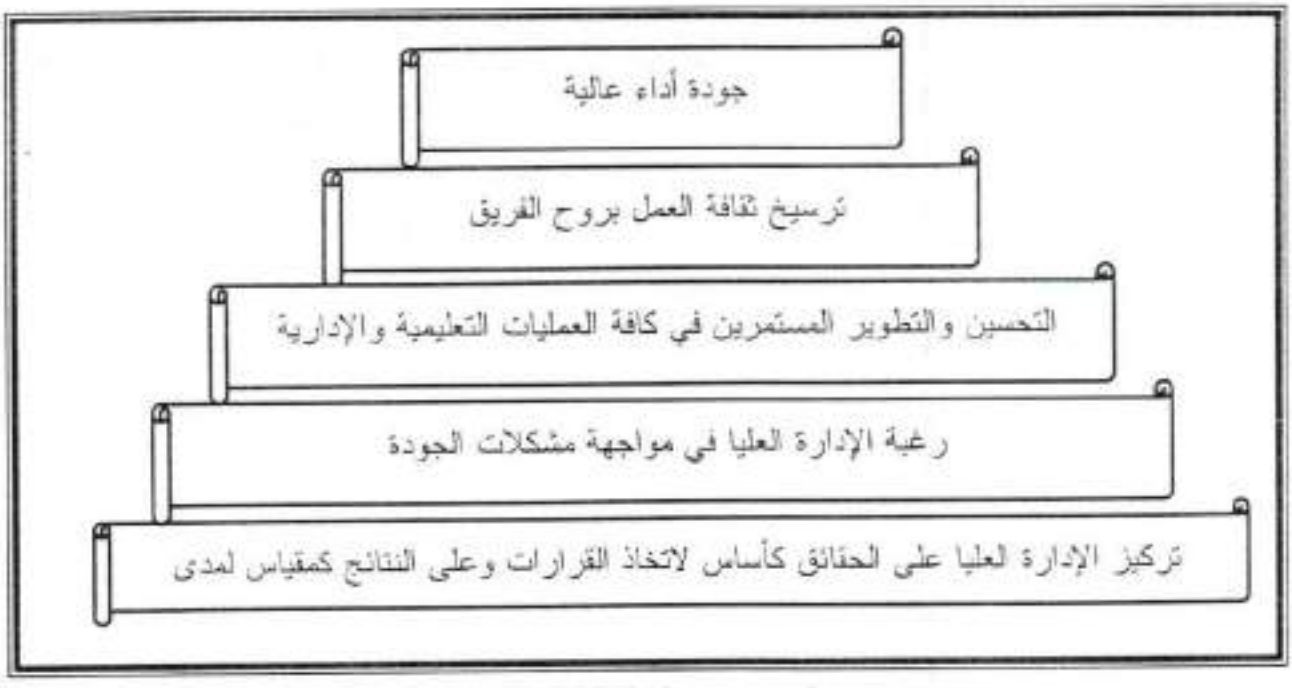

المصدر : من إعداد الباحثين .

المبحث الثالث

تحليل النتائج ومناقشتها

تهدف هذه الدراسة إلى إمكانية تطبيق جودة التعليم في جامعة الكوفة ومن ثم قياس جودة إجراءات وممارسات الجامعة في الجوانب المتعلقة ببرامج تقويم الطلبة وقبولهم، المناهج والمقررات الدراسية المتبعة فيها، هذا فضلاً عن الدور الذي تؤديه الهيئة التدريسية وتكامله مع الأنشطة الساندة للوصول إلى جودة التعليم ولتحقيق ذلك صمم الباحثون استبانة مكونة من خمسة أقسام رئيسة:

١- القسم الأول: يتكون من ٦ فقرات رئيسية خاصة لقياس جودة الممارسات والإجراءات الخاصة بتقويم الطلبة الأكاديمي.

٢- القسم الثاني: يتكون من ٦ فقرات رئيسية متعلقة بالمناهج والمقررات الدراسية.

٣- القسم الثالث: يتكون من ٦ فقرات رئيسية خاصة بأعضاء الهيئة التدريسية.

٤- القسم الرابع: يتكون من ٦ فقرات رئيسية خاصة بالأنشطة الساندة.

٥- القسم الخامس: يتكون من ٦ فقرات رئيسية خاصة بجودة التعليم.

وبعد تحكيم الاستبانة تم توزيعها على أفراد العينة، وبلغت نسبة الاستجابة حوالي ٧٥% حيث طلب من أفراد العينة الإشارة على درجة موافقتهم بتوفر الإجراءات والممارسات المختلفة في كلياتهم، حيث تبني تدريج ليكارت ("٥" أتفق تماماً ...."١" لا أتفق تماماً).

وفيما يلي عرض لنتائج تحليل البيانات للأقسام الخمسة التالية من الاستبانة.

١- علاقة الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالطلبة والمناهج والمقررات الدراسية:

يبين الجدول رقم (١) علاقات الارتباط لفقرات تقويم الطلبة الأكاديمي على مستوى الجامعة ككل. وكما هو واضح من خلال الجدول أدناه والذي يوضح علاقات الارتباط المختلفة بين المتغيرين المذكورين في أعلاه. حيث كانت أعلى علاقة ارتباط بين السؤال رقم (٥) والسؤال رقم (١١) وهي (٠,٩٦) ، أما أقل علاقة ارتباط فهي كانت بين السؤال رقم (٦) والسؤال (١١) وهي (٠,٧٠) ، في حين كانت علاقة الارتباط العامة (٠,٨٢) بين المتغيرين وهي علاقة إيجابية.

الجدول رقم (١)

علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالطلبة والمناهج والمقررات الدراسية

	س٧	س٨	س٩	س١٠	س١١	س١٢
س١	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٨٧	٠,٨٤	٠,٨٣	٠,٨٤
س٢	٠,٩٥	٠,٨٣	٠,٨٩	٠,٨٨	٠,٨١	٠,٨٥
س٣	٠,٨٧	٠,٨٢	٠,٩٣	٠,٨٦	٠,٩٢	٠,٨٩
س٤	٠,٨٨	٠,٨٥	٠,٨٨	٠,٨١	٠,٨٧	٠,٨٨
س٥	٠,٨٠	٠,٨٤	٠,٨٨	٠,٧٦	٠,٩٦	٠,٩٠
س٦	٠,٩٠	٠,٧٨	٠,٨٠	٠,٨٨	٠,٧٠	٠,٧٥

وتشير النتائج إلى أن الجامعة حسب وجهة نظر الطلبة موافقين أن كلياتهم لا تتبنى إلى حد كبير الممارسات والإجراءات المختلفة الخاصة بالجودة في مجال تقويم الطلبة والمقررات والمناهج المتبعة للتدريس. كما أن النتائج تشير أيضاً إلى نقص نسبي بمستوى تبني بعض الممارسات والإجراءات من وجهة نظر الطلبة (أفراد العينة) مثل عدم توفر القاعات الجيدة والمريحة الخاصة بالدرس، وعدم الاهتمام بالطلبة من قبل الهيئة التدريسية، هذا بالإضافة إلى أن مفردات المواد الدراسية لا تحاكي التطور الحاصل في البيئة الخارجية، وأن أعداد المقررات الدراسية غير متقنة وهي لا تحاكي القابليات والقدرات العقلية للطلبة.

٢- علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالطلبة وبين الهيئة التدريسية:

يتضح من خلال الجدول رقم (٢) والذي يوضح علاقات الارتباط المختلفة بين المتغيرين المذكورين في أعلاه. حيث كانت أعلى علاقة ارتباط بين السؤال رقم (٣) والسؤال رقم (١٦) وهي

(٠,٩٥)، أما أقل علاقة ارتباط فهي كانت بين السؤال رقم (٥) والسؤال (١٧) وهي (٠,٧٣)، في حين كانت علاقة الارتباط العامة (٠,٨٩) بين المتغيرين وهي علاقة إيجابية.

الجدول رقم (٢)

علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالطلبة والهيئة التدريسية

	س١٣	س١٤	س١٥	س١٦	س١٧	س١٨
س١	٠,٩٤	٠,٩٣	٠,٩٠	٠,٩١	٠,٩٣	٠,٩٤
س٢	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٩١	٠,٩٥	٠,٩٢	٠,٩٥
س٣	٠,٨٨	٠,٩٠	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٨٣	٠,٩٣
س٤	٠,٩٠	٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٩٠	٠,٨٢	٠,٨٧
س٥	٠,٨٥	٠,٨٤	٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٧٣	٠,٨٦
س٦	٠,٨٢	٠,٨٥	٠,٨٠	٠,٧٨	٠,٩٥	٠,٨٧

حيث تشير النتائج أن الكليات في جامعة الكوفة حسب وجهة نظر الطلبة والهيئة التدريسية موافقين أن الجامعة لا تتبنى إلى حد كبير الممارسات والإجراءات المختلفة الخاصة بالجودة سواء إن كانت تتعلق باستخدام طرائق التدريس المختلفة من أجل إيصال المادة العلمية للطلبة أو فيما يتعلق بعدم توفر المختبرات والقاعات المهيأة للطلبة، بالإضافة إلى أن الجامعة لا تقدم معلومات تفصيلية للطالب تساعده على اختيار تخصصه.

٣- علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالطلبة والأنشطة السائدة :

يتضح من خلال الجدول رقم (٣) والذي يوضح علاقات الارتباط المختلفة بين المتغيرين المذكورين في أعلاه. حيث كانت أعلى علاقة ارتباط بين السؤال رقم (٢) والسؤال رقم (٢٢) وهي (٠,٩٧) ، أما أقل علاقة ارتباط فهي كانت بين السؤال رقم (٥) والسؤال (٢٠) وهي (٠,٧٤) ، في حين كانت علاقة الارتباط العامة (٠,٨٧) بين المتغيرين وهي علاقة إيجابية.

وهذا ما يدلل على عدم توفر الحدائق والنادي الطلابي الذي يبعث في نفوس الطلبة الراحة البدنية والنفسية، وعدم توفر البناية الملائمة والمميزة للكليات، علاوة على ذلك وجود صعوبة في التعامل مع الموظفين وأن أساليبهم لا تتميز بالجد والمتابعة.

٤- علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالطلبة وجودة التعليم :

يتضح من خلال الجدول رقم (٤) والذي يوضح علاقات الارتباط المختلفة بين المتغيرين المذكورين في أعلاه. حيث كانت أعلى علاقة ارتباط بين السؤال رقم (١) والسؤال رقم (٢٩) وهي (٠,٩٥) ، أما أقل علاقة ارتباط فهي كانت بين السؤال رقم (٥) والسؤال (٣٠) وهي (٠,٨٤) ، في حين كانت علاقة الارتباط العامة (٠,٨٤) بين المتغيرين وهي علاقة إيجابية.

الجدول رقم (٣)

علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالطلبة والأنشطة السائدة

	س١٩	س٢٠	س٢١	س٢٢	س٢٣	س٢٤
س١	٠,٩١	٠,٨٨	٠,٩١	٠,٩٢	٠,٨٠	٠,٨٦
س٢	٠,٩٤	٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٩٧	٠,٨١	٠,٨٧
س٣	٠,٩٠	٠,٨٥	٠,٨٩	٠,٩٣	٠,٨٣	٠,٩٢
س٤	٠,٨٥	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٧	٠,٨٠	٠,٨٩
س٥	٠,٨٣	٠,٧٤	٠,٨٢	٠,٨٧	٠,٧٨	٠,٩٣
س٦	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٩٢	٠,٨٦	٠,٨٨	٠,٨٣

الجدول رقم (٤)

علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالطلبة وجودة التعليم

	س٢٥	س٢٦	س٢٧	س٢٨	س٢٩	س٣٠
س١	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٩٢	٠,٩١	٠,٩٥	٠,٩٠
س٢	٠,٩٢	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٩٣	٠,٩٥	٠,٩١
س٣	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٩١	٠,٨٦
س٤	٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٩١	٠,٩١	٠,٨٩	٠,٨٤
س٥	٠,٩١	٠,٨٥	٠,٨٦	٠,٨٤	٠,٨٥	٠,٧٥
س٦	٠,٨٤	٠,٨٦	٠,٨٥	٠,٩٣	٠,٨٨	٠,٩٤

مما تعني هذه العلاقة عدم وجود الإتقان في كيفية تقديم المحاضرة من قبل الأستاذ وأن المفردات والمناهج ذات جودة غير عالية ولا تحاكي التطور العالمي. وأن طرائق التدريس المستخدمة من قبل مقديمها لا تتسم بالجودة.

٥- علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالمناهج والمقررات الدراسية والهيئة التدريسية:

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) والذي يوضح علاقات الارتباط المختلفة بين المتغيرين المذكورين في أعلاه. حيث كانت أعلى علاقة ارتباط بين السؤال رقم (١٢) والسؤال رقم (١٥) وهي (١)، أما أقل علاقة ارتباط فهي كانت بين السؤال رقم (١١) والسؤال (١٣) وهي (٠,٧٠)، في حين كانت علاقة الارتباط العامة (٠,٨٠) بين المتغيرين وهي علاقة إيجابية.

الجدول رقم (٥)

علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالمناهج والمقررات الدراسية والهيئة التدريسية

	س١٣	س١٤	س١٥	س١٦	س١٧	س١٨
س٧	٠,٨٨	٠,٨١	٠,٨٩	٠,٨٨	٠,٨٩	٠,٨٨
س٨	٠,٧٠	٠,٨٤	٠,٨٤	٠,٩٠	٠,٨١	٠,٨٧
س٩	٠,٨٧	٠,٨٨	٠,٨٩	٠,٨٨	٠,٨٧	٠,٨٨
س١٠	٠,٨٨	٠,٧٦	٠,٧٥	٠,٧٨	٠,٨٥	٠,٧٩
س١١	٠,٧٦	٠,٩٠	٠,٩٣	٠,٨١	٠,٨٣	٠,٩١
س١٢	٠,٧٥	٠,٩٣	١	٠,٨٦	٠,٨٤	٠,٩٣

وتؤكد هذه العلاقة على أن هنالك تقبل للمواد العلمية ويتم استيعابها بشكل جيد من قبل الطلبة وأن المادة العلمية التي يقوم بتدريسها الأستاذ هي من صلب اختصاصه. علاوة على استخدام الألفاظ السهلة والواضحة الفهم عند إلقائه للمحاضرة.

٦- علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالمناهج والمقررات الدراسية والأنشطة الساندة :

يتضح من خلال الجدول رقم (٦) والذي يوضح علاقات الارتباط المختلفة بين المتغيرين المذكورين في أعلاه. حيث كانت أعلى علاقة ارتباط بين السؤال رقم (٧) والسؤال رقم (٢٣) وهي (٠,٩٧)، أما أقل علاقة ارتباط فهي كانت بين السؤال رقم (١١) والسؤال (٢٠) وهي (٠,٧٥)، في حين كانت علاقة الارتباط العامة (٠,٨٥) بين المتغيرين وهي علاقة إيجابية.

الجدول رقم (٦)

علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالمناهج والمقررات الدراسية والأنشطة الساندة

	س١٩	س٢٠	س٢١	س٢٢	س٢٣	س٢٤
س٧	٠,٩٠	٠,٩٣	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٩٧	٠,٩٢
س٨	٠,٨٤	٠,٨٢	٠,٨٨	٠,٨٢	٠,٧٧	٠,٨٥
س٩	٠,٩٠	٠,٨٥	٠,٩١	٠,٩٠	٠,٨٦	٠,٩٠
س١٠	٠,٨١	٠,٩٢	٠,٨٥	٠,٨٣	٠,٩٤	٠,٩٠
س١١	٠,٨٨	٠,٧٥	٠,٨٧	٠,٨٤	٠,٧٥	٠,٨٣
س١٢	٠,٩١	٠,٧٧	٠,٨٩	٠,٩١	٠,٧٩	٠,٨٤

حيث تؤكد هذه العلاقة أن المفردات غير ملائمة للمرحلة التي يدرسها الطالب، هذا بالإضافة إلى عدم توفر التدفئة والتبريد والنظافة الكاملة في قاعات الدرس.

٧- علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالمناهج والمقررات الدراسية مع جودة التعليم :

يتضح من خلال الجدول رقم (٧) أدناه. والذي يوضح علاقات الارتباط المختلفة بين المتغيرين المذكورين في أعلاه. حيث كانت أعلى علاقة ارتباط بين السؤال رقم (٧) والسؤال رقم (٢٩) وهي (٠,٩٣)، أما أقل علاقة ارتباط فهي كانت بين السؤال رقم (١٠) والسؤال (٢٧) وهي (٠,٨١)، في حين كانت علاقة الارتباط العامة (٠,٨٨) بين المتغيرين وهي علاقة إيجابية.

الجدول رقم (٧)

علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالمناهج والمقررات الدراسية والهيئة التدريسية

	س٢٥	س٢٦	س٢٧	س٢٨	س٢٩	س٣٠
س٧	٠,٨٧	٠,٨٩	٠,٩٣	٠,٨٨	٠,٩٣	٠,٩١
س٨	٠,٨٢	٠,٩٢	٠,٨٨	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٨
س٩	٠,٩١	٠,٩١	٠,٨٩	٠,٩٠	٠,٨٩	٠,٩٠
س١٠	٠,٨٨	٠,٨٧	٠,٨١	٠,٨٧	٠,٨٨	٠,٨٨
س١١	٠,٩٣	٠,٩٠	٠,٨٤	٠,٨٥	٠,٨٦	٠,٨٦
س١٢	٠,٨٨	٠,٨٩	٠,٨٨	٠,٨٦	٠,٩٠	٠,٨٧

وتشير هذه العلاقة إلى أن للمختبرات والبناية دور في إتقان المادة العلمية من قبل الطالب. حيث في حالة توفرها سوف يتم تقبل المواد العلمية ويتم استيعابها بشكل جيد من قبل الطلبة.

٨- علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالهيئة التدريسية والأنشطة الساندة :

يتضح من خلال الجدول رقم (٨) أدناه. والذي يوضح علاقات الارتباط المختلفة بين المتغيرين المذكورين في أعلاه. حيث كانت أعلى علاقة ارتباط بين السؤال رقم (١٨) والسؤال رقم (١٩) وهي (٠,٩٥)، أما أقل علاقة ارتباط فهي كانت بين السؤال رقم (١٣) والسؤال (٢٣) وهي (٠,٧٥) ، في حين كانت علاقة الارتباط العامة (٠,٨٨) بين المتغيرين وهي علاقة إيجابية.

الجدول رقم (٨)علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالهيئة التدريسية والأنشطة الساندة

	س١٩	س٢٠	س٢١	س٢٢	س٢٣	س٢٤
س١٣	٠,٩٠	٠,٨٢	٠,٨٩	٠,٩١	٠,٧٥	٠,٨٣
س١٤	٠,٩٠	٠,٨٦	٠,٨٧	٠,٩٣	٠,٧٧	٠,٨٦
س١٥	٠,٨٩	٠,٨٢	٠,٨٧	٠,٩٤	٠,٨٤	٠,٨٧
س١٦	٠,٩٠	٠,٨٣	٠,٨٨	٠,٩٤	٠,٨٢	٠,٨٨
س١٧	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٨٨	٠,٨٦	٠,٨٥
س١٨	٠,٩٥	٠,٨٩	٠,٩٥	٠,٩٤	٠,٨٥	٠,٨٨

حيث تؤكد هذه العلاقة أن أعضاء الهيأة التدريسية يغطون بالكامل وقت المحاضرة.

الجدول رقم (٩)// علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالهيئة التدريسية وجودة التعليم

	س٢٥	س٢٦	س٢٧	س٢٨	س٢٩	س٣٠
س١٣	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٣	٠,٩٠	٠,٩٤	٠,٨٧
س١٤	٠,٩٠	٠,٩٤	٠,٩٧	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٩١
س١٥	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٣	٠,٨٥
س١٦	٠,٩٣	٠,٩٥	٠,٩٤	٠,٩٢	٠,٩٤	٠,٨٥
س١٧	٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٨٨	٠,٩٢	٠,٩٥	٠,٨٦
س١٨	٠,٩٤	٠,٩٦	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٩٨	٠,٩٤

وتشير هذه النتيجة إلى أن الأجواء السائدة في الكليات (عينة الدراسة) تفتقر للإجادة العالية وهذه الأجواء متمثلة بـ(الحدائق، النادي التدريسي، النادي الطلابي، أماكن الترفيه وغيرها). كما تشير أيضاً إلى أن معظم التدريسين يضعون خطة مفهومة وواضحة للدرس الملقى على الطلبة.

٩- علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالأنشطة السائدة وجودة التعليم :

يتضح من خلال الجدول رقم (١٠) أدناه. والذي يوضح علاقات الارتباط المختلفة بين المتغيرين المذكورين في أعلاه. حيث كانت أعلى علاقة ارتباط بين السؤال رقم (٢٢) والسؤال رقم (٢٧) وهي (٠,٩٦) ، أما أقل علاقة ارتباط فهي كانت بين السؤال رقم (٢٣) والسؤال (٢٧) وهي (٠,٧٩) ، في حين كانت علاقة الارتباط العامة (٠,٨٣) بين المتغيرين وهي علاقة إيجابية.

وتشير هذه النتيجة في حالة توفر الحاسوب وملحقاتها وكفاية المختبرات لها دور كبير في جودة التعليم الجامعي حيث تلعب المختبرات والبناية دور في إتقان المادة العملية من قبل الطالب كما تشير أيضاً إلى أن للاختبارات المهيكلة قبل دخول الطالب للكلية دور مهم في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

وبعد أن تم استعراض العلاقة بين كل من المتغيرات المتعلقة بالدراسة دعت الحاجة إلى أدارج جدول يوضح طبيعة علاقات الارتباط العامة بين متغيرات الدراسة وهي موضحة في الجدول رقم(١١):

الجدول رقم (١٠)

علاقات الارتباط بين الأسئلة الخاصة بالأنشطة السائدة وجودة التعليم

	س٢٥	س٢٦	س٢٧	س٢٨	س٢٩	س٣٠
س١٩	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٩٥
س٢٠	٠,٨٠	٠,٨٦	٠,٨٩	٠,٩٢	٠,٨٩	٠,٩٣
س٢١	٠,٩٤	٠,٩٠	٠,٨٩	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٤
س٢٢	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٨٧
س٢٣	٠,٨٥	٠,٨٦	٠,٧٩	٠,٩٢	٠,٨٤	٠,٨٧
س٢٤	٠,٩٤	٠,٨٥	٠,٨٨	٠,٩١	٠,٨٨	٠,٨٧

الجدول رقم (١١)

مصفوفة علاقات الارتباط العامة

المتغير	الطلبة	المناهج والمقررات الدراسية	الهيئة التدريسية	الأنشطة المساندة	جودة التعليم
الطلبة	١	٠,٨٢	٠,٨٩	٠,٨٧	٠,٨٤
المناهج والمقررات الدراسية		١	٠,٨٠	٠,٨٥	٠,٨٨
الهيئة التدريسية			١	٠,٨٨	٠,٩٥
الأنشطة المساندة				١	٠,٨٣
جودة التعليم					١

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً – الاستنتاجات :

١- أغلب الإدارات العليا في الجامعة لديها فهم ضيق لإدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم ناهيك عن مستوى الأقسام العلمية.

٢- هنالك تفاوت في تقويم الإداريين بخصوص المرؤوسين والطلبة ذوي العلاقة بالعملية التدريسية مما أنعكس على جودة التعليم.

٣- لابد وأن تتصف العملية التربوية بإتقان عالي من الجودة لكونها تعد الركن الأساسي لتقدم أي بلد باعتبار الكلية منبر علمي ولها الدور البارز في نشر الوعي الثقافي والاجتماعي.

٤- أتضح من خلال التحليل الإحصائي بأن علاقة الطلبة والمناهج الدراسية هي علاقة عالية جداً لذا لابد من التركيز على تبني بعض الممارسات والإجراءات من وجهة نظر الطلبة بخصوص المناهج الدراسية وتشمل الآتي:

أ- تهيئة وإعداد القاعات الدراسية المريحة والتي تبعث الراحة النفسية والطمأنينة لدى المتلقي (الطالب).

ب-تحديث وتطوير الأقسام العلمية بما يواكب والتطورات التكنولوجية.

ج- تحديث وتطوير المناهج الدراسية والتي تحاكي التطور الحاصل في البيئة الخارجية.

٥- هنالك اتفاق بين الطلبة والهيئة التدريسية بكون الجامعة لا توفر المختبرات الكافية ولا توفر معلومات تفصيلية للطالب وذلك لأجل اختيار تخصصه ولم تمكنه الفرصة لاختيار التخصص الذي يرغب فيه.

٦- هنالك أثر واضح للأنشطة الساندة أتضح من خلال التحليل الإحصائي حيث لها الدور الكبير في التكوين النفسي للطالب من حيث:

أ- عدم توفر الحدائق الملائمة للطلبة داخل الكليات.

ب- عدم الاهتمام بالنادي الطلابي.

ج- عدم توفر البيانات الملائمة والمميزة من حيث التصميم والموقع.

٧- أظهرت النتائج بعدم وجود إتقان في كيفية تقديم المحاضرة من قبل بعض الأساتذة وهذا قد حصل على علاقة ارتباط عالية بين الطلبة وجودة التعليم حيث أن طرائق التدريس المقدمة من قبل التدريس لا تتسم بالجودة العالية.

٨- أتضح من خلال النتائج المستخرجة أن للتدفئة والتبريد والأنشطة السائدة الأخرى دور فعال في تحسين المستوى الدراسي للطلبة وبالتالي سينعكس على فهم واستيعاب المناهج والمقررات الدراسية من قبل الطلبة.

٩- أتضح من خلال التحليل الإحصائي بأن للبناية والمختبرات دور في إتقان المادة العلمية من قبل الطالب.

ثانياً - التوصيات :

في ضوء نتائج هذه الدراسة، ومن أجل تقديم خدمات تعليمية بجودة أفضل، فإن الباحثين يوصون بما يأتي:

١- على الرغم من أن الإدارة العليا للجامعة تعتنق فلسفة تؤكد على تقديم الخدمات التعليمية الأفضل، غير أن الإدارة العليا للجامعة لا تزال تهمل بعض القضايا التي تتعلق بتطبيق الجودة والتي ينبغي أن تراعيها، ومنها: أ- تقويم أداء الإداريين بمختلف مستوياتهم من منظور المرؤوسين ذوي العلاقة.

ب- تقويم أداء الإداريين بمختلف مستوياتهم من منظور الطلبة.

ج- وضع خطة إستراتيجية شاملة عامة على مستوى الجامعة تراعي احتياجاتها المادية والعمرانية والبشرية مع تخصيص الموارد اللازمة لعمليات التوسع.

د- زيادة مستوى فاعلية عمليات الرقابة بما يؤدي إلى خدمات تعليمية أفضل، وإجراء دراسات تحليلية تحدد أنواع الرقابة اللازمة لكل شريحة من شرائح الأفراد العاملين.

هـ- وضع آلية واضحة وفاعلة لتحفيز التميز والإبداع للعاملين والطلبة.

٢- تفعيل نظام تطبيق الجودة في الجامعة من خلال التركيز على معالجة نقاط الضعف في هذا النظام، وهنا نؤكد على ما يأتي:

أ- ضرورة إنشاء وحدة تنظيمية مستقلة تكون مهمتها الأساسية تطبيق جودة التعليم الجامعي، وتعمل من خلال وصف وظيفي واضح.

ب- وضع آلية فاعلة توضح سير جميع الأعمال والأنشطة في الجامعة.

ج- التحديث الدوري للوصف الوظيفي في ضوء المستجدات وعمليات التطوير والتطور.

د-عقد دورات وندوات متخصصة بصورة دورية بهدف زيادة كفاءة وفاعلية الكادر الأكاديمي والإداري وتسهيل الاستفادة من الدورات التدريبية.

هـ- اعتماد معايير ومؤشرات واضحة لتقويم جودة التعليم الجامعي، وأن توضع هذه المعايير والمؤشرات باعتماد أسلوب المقارنة المرجعية مع المؤسسات التعليمية الرائدة.

و- توفير شبكات معلومات تربط الجامعة مع الجامعات الأخرى داخلياً وخارجياً.

ز- الالتزام بإجراءات موثقة تعتمد في عمليات التوظيف، مع ضرورة المقارنة الموضوعية بين المتقدمين للوظائف، والتأكيد على إجراء مقابلات شخصية فاحصة مع هؤلاء المتقدمين.

٣- ينبغي التركيز على تحقيق تطبيق جودة المدخلات، إذ أن المدخلات هي من الأسس التي تحقق ضمان جودة العمليات وجودة المخرجات، وهنا نؤكد على ما يأتي:

أ- ضرورة توفير الموارد المالية الكافية لاستمرار المسيرة التعليمية، فهي تؤدي إلى استقطاب الكادر الأكاديمي الفاعل، والى تجنب التوقفات في العملية التعليمية (إضراب مثلاً...)، وإلى إنشاء المباني وتوفير جميع مستلزمات التعليم الجامعي، ودعم البحث العلمي.

ب- زيادة فاعلية شبكة الإنترنت بالجامعة، إذ أن هذه الشبكة ضرورية لزيادة مستوى التعليم الجامعي من خلال ربط الطلبة والأساتذة مع مؤسسات العلم والمعرفة ومع جامعات ومؤسسات عالمية.

ج-حل المشكلة المستعصية في مكتبات الجامعة، إذ أنها تفتقر إلى الكتب الحديثة للكثير من الاختصاصات، وتفتقر إلى الدوريات في المجالات العلمية والإنسانية المحكمة المتخصصة والحديثة في أغلب الاختصاصات، ومن المعلوم أهمية هذه الكتب والدوريات الحديثة للكادر الأكاديمي وللطلبة (خصوصا طلبة الدراسات العليا).

٤- إن التركيز على جودة المدخلات غير كاف، وينبغي التركيز على ضمان جودة عمليات التعليم الجامعي (الأساتذة، الأنشطة السائدة، المناهج والمقررات الدراسية، الطلبة، طرائق التدريس) استكمالاً لضمان جودة النظام التعليمي، وهنا نؤكد على ضرورة تطوير وتنمية نقاط القوة في العمليات، ومعالجة نقاط الضعف، ونؤشر هنا ما يأتي:

أ- ضرورة الاستخدام الفاعل للحاسوب في تنفيذ العملية التعليمية بسبب ما يمكن أن يحققه هذا الاستخدام من كفاءة وفاعلية للعملية التعليمية.

ب- حث وتحفيز الإداريين على المشاركة في المؤتمرات العلمية المتخصصة، إذ أن هذه المشاركة تساهم في رفع مستوى كفاءة وفاعلية العملية الإدارية بما ينعكس إيجاباً على مستوى جودة عملية التعليم الجامعي.

ج- التطوير المستمر للمقررات والخطط الدراسية في ضوء المستجدات والتطورات في مجال الاختصاصات وفي ضوء احتياجات أسواق العمل والتطورات البيئة الخارجية.

د- الاهتمام الأكثر بكل مساق من المساقات الدراسية من خلال تخصيص ملف لهذا المساق يتضمن بيانات كاملة حوله (مثل خطة التدريس ونماذج عن الامتحانات وقائمة بالمصادر المرشحة...).

هـ- تدقيق ورقابة أفضل على المناهج والمقررات من خلال المراجعة الدورية لمستوى الخطة الدراسية ونسبة إنجازها.

و- عقد المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة بصورة دورية ولكل الأقسام بسبب ما تحققه من منافع للطلبة والعاملين.

ز- التوثيق الكامل والمفصل لجميع إجراءات العمليات التعليمية والإدارية مع التحديث الدوري وفقاً لمقتضيات التطوير.

ح- توفير الخدمات التكميلية للطلبة والعاملين بأفضل مستوى جودة ممكن (مثل خدمات البريد، والحدائق وخدمات النادي الطلابي) وأن تتم هذه الخدمات بموجب عطاءات واضحة وصادقة، وبشفافية عالية، مع مراعاة مصلحة الطلبة والعاملين بالمقام الأول.

مصادر البحث

١- **Date, B. G. Ed. Management Quality. Prenitice Hall. U. K., ١٩٩٤. P: ١٤**

٢- Gotesch, David, Stanley: David "Introduction to Total Equality Productivity, Competitiveness" P. Hill, ١٩٩٧, P: ٣

٣- Heizer, Jay & Render Barry, "Principles of Operation Management", ٣rd P. Hill, ١٩٩٩, P: ٧٩

٤- قدار، طاهر رجب، المدخل إلى إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠ ، (دمشق :دار الحصاد للطباعة والنشر،١٩٩٨)، ص: ٤١٦

٥- Quality Management and Quality Assureance Standards Part ٢: Generic Guidelines for the Application of ISO ٩٠٠١, ISO ٩٠٠٢, and ISO ٩٠٠٣

٦- عبد الكريم محسن و صباح مجيد النجار، إدارة الإنتاج والعمليات، (عمان:دار وائل للطباعة والنشر،٢٠٠٤)، ص : ٤٥٦

٧- Morgan, Colin & Murgatroyd, Stephen, Total Quality Management in the Public Sector. Buckingham, Open University Press, ١٩٩٥, P: ١٠

٨- Schrocder, R. G., Operations Management, McGraw- Hill, New York, ١٩٩٢, P: ٢٥

٩-Hiffler, G.Moran & Nabler G., Thinking in Total Quality Management, Norcrose, IB & Management Press, ١٩٩٤, P: ١٢

١٠- د. منقذ محمد داغر، إستراتيجية إدارة الجودة الشاملة مدخلاً لتطوير التعليم العالي في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، " المواصفات العالمية للجامعات " ٢٠٠١ ، ص: ٣٣

١١- Chafee, E. (١٩٩٢). TQM for Student Outcomes. Assessment. Association of Governing Board and Colleges. ٣٤ (١), P: ٢٦-٣٠

١٢- James, Linda G., The Continum of Change: A Study of Change Strategies at Six Colleges and Universities, Unpublished PH.D. Thesis, Memphis, The University of Memphis. ١٩٩٥

١٣- Morgan, & Murgatroyd, op. Cit., P: ٨٥

١٤- منقذ محمد داغر، إستراتيجية إدارة الجودة الشاملة مدخلاً لتطوير التعليم العالي في الوطن العربي، مصدر سابق، ٢٠٠١، ص: ٣٦

١٥- Courtney, John E., Total Quality Management in Higher Education, U.S.A., The American University, Unpublished P.H.D. Thesis, ١٩٩٥

١٦- قدار، طاهر رجب، المدخل إلى إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠ ، مصدر سابق، ص: ١٠٣

١٧ – WWW. Education s@Maktoob. COM

١٨- العزاوي، محمد عبد الوهاب، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO ١٤٠٠٠, ISO ٩٠٠٠ (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢) ، ص : ٤٥

١٩- Arora, S.C. " Applying ISO ٩٠٠٠ Quality Management System, ١st ITC, ١٩٩٦, P: ١٦٥

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الكوفة

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

الاستبانة

عزيزي المجيب...

تحية طيبة

أضع بين يديك استمارة الاستبانة التي أعدت لإكمال متطلبات بحثنا الموسوم (إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي) دراسة تطبيقية في جامعة الكوفة وهي جزء من متطلبات إكمال مشروع بحث.

لذا نرجو الإجابة على التساؤلات التي تضمنتها الاستبانة بدقة لأجل الوصول إلى نتائج أكثر علمية. علماً أن هذه المعلومات سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين تعاونكم معنا ومن الله التوفيق..

الباحثون

أ.م.د. يوسف حجيم الطائي
جامعة الكوفة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم إدارة الأعمال

أ.م أحمد ميري أحمد
المعهد التقني / النجف

هاشم فوزي العبادي
جامعة الكوفة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم إدارة الأعمال

الطلبة	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
١- سماع الرأي والمشاركة.					
٢- الاحترام والتقدير من قبل الإدارة والأساتذة والموظفين.					
٣- الشعور بتحقيق الذات والإنجاز.					
٤- الشعور بالمسؤولية.					
٥- الحرص على المواظبة والالتزام.					
٦- هنالك أرشاد تربوي وتعميق مفهوم التعاون وإجادة الأشياء.					

المناهج والمقررات الدراسية	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
١- تحاكي مفردات المواد العلمية التطور الحاصل في البيئة الخارجية.					
٢- المفردات ملائمة للمرحلة التي أدرس فيها وهي ضمن إمكانيتي.					
٣- هنالك تقبل للمواد العلمية ويتم استيعابها بشكل جيد من قبلنا.					
٤- المحاضرة التي يلقيها الأستاذ تعتمد على مجموعة من المصادر الخارجية.					
٥- هنالك دقة وموضوعية وعلمية في المناهج والمقررات الدراسية وهي تحاكي قابلياتنا وقدراتنا العقلية.					
٦- هنالك أرشاد تربوي وتعميق مفهوم التعاون وإجادة الأشياء.					

الهيئة التدريسية	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
١- المادة التي أدرسها ليس من صلب اختصاصي.					
٢- أضع خطة مفهومة وواضحة للدرس الملقى على الطلبة.					
٣- استخدم طرائق التدريس المختلفة لأجل إيصال المادة العلمية.					
٤- استخدم الألفاظ السهلة والواضحة الفهم عند إلقائي للمحاضرة.					
٥- توفر المختبرات والقاعات المهيئة والمقبولة نفسياً من قبل الطالب.					
٦- أقدم المادة العلمية بأعلى إتقان وأغطي وقت المحاضرة بكامله.					

الأنشطة السائدة	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
١- تتوفر البناية العلامة وذات التصميم الهندسي المميز لكليتنا.					
٢- تتوفر الحواسيب وملحقاتها وكفاية المختبرات.					
٣- في قاعات الدرس تتوفر التدفئة والتبريد والنظافة الكاملة.					
٤- نتلقى سلاسة في التعامل مع الموظفين وتتميز أساليبهم بالجد والمتابعة.					
٥- تتوافر الحدائق والنادي الطلابي الذي يبعث في نفوسنا الراحة البدنية والنفسية.					
٦- هنالك اهتمام في كيفية حماية الطالب الجامعي عند دخوله الكلية والتعامل الجيد من قبل الاستعلامات.					

الجودة في التعليم	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
١- هنالك إتقان في كيفية تقديم المحاضرة من قبل الأساتذة.					
٢- للمختبرات والبناية دور في إتقان المادة العلمية من قبل الطالب.					
٣- المفردات والمناهج ذات جودة عالية وتحاكي التطور العالمي.					
٤- الطرائق التدريسية المستخدمة تتسم بالجودة من قبل مقدمها.					
٥- للاختبارات المهيكلة قبل دخول الكلية دور مهم في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.					
٦- الأجواء السائدة في الكلية ذات أجادة عالية مثل (الحدائق، النادي الطلابي، أماكن الترفيه وغيرها).					

نمو راس المال في المصارف من خلال الودائع المحلية والخارجية

المدرس عبد الكريم هادي شعبان

مقدمة

إن الودائع المصرفية لها دوراً كبيراً في نمو راس المال والمعاملات المصرفية إلا انه في المصارف العراقية لا زالت الودائع محدودة بسبب عدم الثقة بين المصرف والعميل ويعتبر هذا السبب من أهم الأسباب إلا انه يمكن تقليل هذه الأسباب من خلال زيارة الثقة بين المصرف والعميل عن طريق منح الخدمات المصرفية وزيادة سعر الفائدة المترتبة على الودائع وتقليل عمليات الروتين اليومي كعمليات السحب والإيداع.

ولقد أخذت إدارة الودائع الأهمية الخاصة في المصارف بشكل عام لأنها تقوم بمساعدة المصرف على زيادة راس المال المصرفي ويقوم المصرف بدوره بمنح فائدة للإفراد المودعين.

ويمكن ملاحظة العلاقة الطردية بين الودائع ونمو راس المال حيث كلما زادت الودائع ازداد نمو راس المال المصرفي.

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على هذا الموضوع من خلال منهجية البحث وفصوله الأربعة التي كان الفصل عن الودائع وأهميتها وكان من مبحثين، المبحث الأول مفهوم الودائع وأهميتها والمبحث الثاني تصنيف الودائع بينما كان الفصل الثاني عن قسم الحسابات الجارية وكان من ثلاث مباحث، المبحث الأول إجراءات فتح حسابات الودائع والمبحث الثاني عمليات الحساب الجاري والمبحث الثالث طرق صرف الشيكات المسحوبة على حساب الوديعة بينما كان الفصل الثالث عن نمو الودائع وكان من مبحثين المبحث الأول تنمية الودائع والمبحث الثاني العوامل المؤثرة على الودائع وأخيرا الفصل الرابع عن تطور الودائع وكان من ثلاث مباحث، المبحث الأول تطور معدلات الفائدة على الودائع والمبحث الثاني تطور أرصدة الودائع والمبحث الثالث دور سعر الفائدة وتأثيره في حجم ودائع الادخار. أخيرا جاءت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها والتوصيات التي يوصي بها الباحث اسأل الله التوفيق واسأل القارىء العذر في ما ورد في البحث من أخطاء فالله من وراء القصد.

منهجية البحث

أهمية البحث

تلعب الودائع دوراً كبيراً في النشاطات المصرفية في اغلب دول العالم باعتبارها من أهم مصادر التمويل الخارجية وتحاول اغلب المصارف اجتذاب المودعين وذلك بإعطاء فائدة مرتفعة على هذه الودائع وكذلك تعمل المصارف على تقديم بعض الخدمات المصرفية لجذبهم.

مشكلة البحث

إن الودائع المصرفية لها دوراً كبيراً في نمو راس المال والمعاملات المصرفية إلا انه في مصارفنا لا زالت الودائع محدودة الدور لأسباب عديدة أهمها قلة الثقة بين المصرف والعميل.

هدف البحث

زيادة ثقة العميل اتجاه المصرف وتدعيمها عن طريق تقديم الخدمات المصرفية إضافة إلى ذلك زيادة سعر الفائدة كما كانت عليه في السابق وتسهيل عملية السحب والإيداع للزبائن المتعاملين ومحاولة كسب الزبائن الجدد.

فرضية البحث

هناك علاقة طردية بين الودائع ونمو راس المال والمعاملات المصرفية.

الفصل الأول: الودائع وأهميتها

المبحث الأول : مفهوم الودائع وأهميتها[1]

أولا: مفهوم الودائع:

الودائع بشكل عام من ابرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف وهي بشقيها الودائع المحلية والودائع الأجنبية تؤلف المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري.

الوديعة: ويقصد بها بأنها تلك المبالغ المصرح بها في أية عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التأدية عند الطلب أو بعد إنذار و في تاريخ استحقاق معين.

ثانياً: إدارة ودائع المصارف التجارية :

نظرا لأهمية الودائع في حياة المصارف التجارية فان إدارات هذه المصارف ترى لزاماً عليها أن تلجا إلى دراسة الودائع وتوزيعه: الودائع وحركة الودائع.

أ- تركيبة الودائع:

تعني دراسة تركيبة الودائع إن تتعرف إدارة المصرف على أصناف الودائع الموجودة لديها فوجود الودائع الطويلة الأجل على مختلف أشكالها والودائع الخاضعة لإشعار بنسبة كبيرة يتيح لإدارة المصرف مجالاً اكبر من الحرية في توظيف موجوداتها وهكذا فان مستوى هذا النوع

من الودائع يجب إن يحفز الإدارة على زيادته وان تتعرف الإدارة على أصناف الودائع حسب قدرات المودعين أكثر ثباتاً.. أي حسب قدرات المودعين المالية وفيها إذا كانت غالبية ودائعها مملوكة لكبار المودعين أكثر ثباتاً لضالة الكميات المسحوبة منها في وقت واحد فإذا كانت نسبة هؤلاء المودعين قليلة في تركيبه الودائع فان على إدارة المصارف إن تعمل على توسيع قاعدة الودائع إلى السعي لزيادة عدد صغار المودعين في المصرف إلا إن هنالك محذوراً هاماً على الإدارة الانتباه له قبل التمادي في هذا الاتجاه ألا وهو ضمان عدم تأثير هذه الزيادة على ربحية الودائع لأنه كلما صغر حجم الوديعة كلما ازدادت تكاليفها النسبية نظرا لوجود نسبة كبيرة من هذه التكاليف على شكل تكاليف ثابتة– وهنا قد تلجا الإدارة إلى عدم تشجيع هذه الودائع مثل تخفيض الفوائد التي تدفعها عليها أو اشتراط حد أدنى لا تقبل الوديعة إذا كانت دونه.

كما إن دراسة تركيبة الودائع تعين الإدارة على معرفة حجم الودائع العامة وبالنسبة للودائع الخاصة وكما هو معلوم فان الودائع الخاصة تفضلها المصارف على الودائع العامة.

ب- توزيع الودائع :

والمقصود به التوزيع الجغرافي بين مختلف فروع المصرف في القطر الواحد فمن دراسة التوزيع يمكن للمصرف إن يعرف حجم الودائع المتوفرة في كل من الفروع .. في حالة وجود الفروع وتوجيهها إلى فرع آخر يحتاج إليها.

ج- حركة الودائع :

وتهدف دراستها إلى التعرف على نمط الإيداع والسحب خلال فترات زمنية محددة قد تكون سنوية أو موسمية أو شهرية وتستفيد الإدارة من معرفة هذا النمط بان تستعمله في عمليات التنبؤ والتخطيط المالي للمستقبل.

أما نمط هذه الحركة الشهرية مثلاً تبين التغييرات التي تحدث في مواسم معينة في السنة تتكدس فيها الودائع في المصارف أكثر من غيرها نتيجة لزيادة حركة السحب في مواسم الأعياد كما إن التغييرات التي تطرأ على حجمها خلال شهور السنة فالحركة الشهرية مثلاً تبين التغييرات التي تحدث في مواسم معينة تتلائم مع المواسم الزراعية مثل فصول الزرع أو جني المحاصيل أو عمليات الشركات الصناعية التي تمول في مواسم معينة لشراء مواد أولية مثل المواد الزراعية هذا ويمكن رسم حركة الودائع خلال أيام الشهر فيلاحظ إن نوعاً من التغيرات يحدث في مطلع الشهر وفي أواخره حيث ترتفع الودائع في مطلع الشهر عادةً نتيجة لقبض الموظفين والعاملين وذوي الدخل المحدود أجورهم ورواتبهم في النصف الثاني من الشهر عندما تستخدم هذه الفئات جزءاً من ودائعها عندما تعمد المؤسسات والدوائر المودعة في المصارف إلى دفع رواتب وأجور موظفيها ومستخدميها.

هذه الحركات النمطية تعطي صورة لإدارة المصرف تسترشد بهـا فـي تنظـيم حركـة توظيفاتها بحيث تتلائم مع حركة الودائع وسحبها.

وعلى الرغم من فوائد هذه الدراسات في عملية التنبؤ للمستقبل في مجال التخطيط المالي إلا انه تجدر الإشارة إلى هذه الدراسة ليست كل شيء.. أي إن معرفة نمط الحركة لا يغني الإدارة عن ضرورة التنبه لعوامل أخرى هامة تؤثر في هذه الحركة فتخرجها عن نمطها المعتـاد مثـل الأوضاع الاقتصادية العامة والاستقرار السياسي والاقتصادي أو عدمه وحالة الأسواق ومن هنـا نجد إن المصارف تهتم كثيراً بمراقبة حركة الودائع اليومية لئلا تتفاجئ بمحسوبات غير عاديـة تحرج المصرف وتربكه.

المبحث الثاني: تصنيف الودائع[٢]

لا يقتصر قبول المصارف التجارية للودائع فحسب بل يتعداها إلى قبول أنواع مختلفة من الودائع يمكن تصنيفها بموجب معايير مختلفة مثل معيار الزمن ومعيار المصدر ومعيار النشـاط ومعيار المنشأ.

أولا: الودائع حسب الزمن:

إذا أخذنا الزمن معياراً للتصنيف فان الأنواع الرئيسية للودائع هي:

(ودائع تحت الطلب (ودائع جارية) – وودائع لأجل- وودائع لأجل خاضعة لإشعار- وودائع التوفير).

١- الودائع تحت الطلب :

وتمثل الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف التجارية بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشـخص آخـر يعينه المودع في الأمر الصادر منه للمصرف وقد يتم الدفع لأي شخص أخر يظهـر هـذا الأمـر باسمه وهذا الأمر يسمى شيكاً ومن هنا أتى اسم checking Accounts الذي يطلقه الأمريكيون على هذا النوع من الودائع أو اسم current Accounts الحساب الجاري الذي يطلقه الإنجليز على هذا النوع من الودائع.

ويلتزم بدفع قيمة الشيك بمجرد تقديمه إليه بشرط إن يتم طلب السحب خـلال مواعيـد العمل الرسمية للمصرف وان يكون رصيد الساحب بالمصرف مساوياً على الأقل لقيمـة الشـيك كاملة ولا يجوز عرفاً تجزئة الدفع بمعنى انه إذا لم يكن لدى المتعامل رصيد لحسـابه الجـاري بالمصرف كاف لتغطية قيمة الشيك كاملة فلا يدفع المصرف جزءاً من قيمة الشيك بقدر ما يسمح به رصيد المتعامل بحسابه الجاري وذلك لكي لا يحدث خطأ في تتبـع حركـة أمـوال المتعامـل بالمصرف ولكي تتمكن إدارة المصرف من أحكام الرقابة على عمليات السحب طبقاً للأوامر التـي يحددها المتعامل بمعرفته وتوقيعه علماً بأنه لا يوجد نص قانوني يمنع تجزئة الدفع.

ولتسهيل التعامل بالشيكات يجوز تحويل قيمة الشيك لشخص أخر غير المحدد في الأمر الصادر من الساحب للمصرف وذلك بان يوقع المستفيد على ظهر الشيك محولاً أمر الساحب للمصرف الذي يتعامل معه لشخص أخر (يظهره) ويجوز إعادة تظهير الشيك أكثر من مرة تسهيلاً لتداول الشيكات.

ويحمي القانون التعامل بالشيكات على اعتبار إنها أداة مهمة من أدوات الدفع وتقوم المصارف بتحصيل قيمة الشيكات المسحوبة على المصارف الأخرى لصالح المتعاملين معها وإيداع القيمة في حساباتهم لديها ويتم تسوية الحساب بين المصارف عن طريق غرفة المقاصة clearing House وبذلك يقل التعامل بالنقود وتزيد أهمية الشيك كأداة من أدوات الدفع ويقوم المصرف بوظيفة تسهيل انتقال ملكية الأموال دونما حاجة إلى نقل حقيقي لها.وفي العادة يتم السحب من الودائع تحت الطلب بواسطة الشيكات إلا انه قد يتم السحب منها بواسطة إيصالات صرف أو أوامر دفع تصدر من المتعامل لصالح شخص معين، وقبول الأموال بموجب هذه الشروط هو ما يميز المصرف التجاري على غيره من المصارف.

ويتم الإيداع بالحساب الجاري بأية صورة من صور الإيداع (نقداً- شيكات- أو كمبيالات مخصومة) بموجب إيصال موقع عليه ممن لهم حق التوقيع عن المصرف أثباتا لإيداع الأموال. بما إن هذه الودائع عرضة للسحب عند الطلب فهي ذات سيولة عالية جداً. ولذا فان طبيعة هذه الإيداعات تقتضي الاحتفاظ بنسبة كبيرة منها على شكل سائل لمقابلة السحب غير المشروط منها وهكذا فان مقدرة المصرف على تلك الإيداعات تقل كثيراً ولذلك تمتنع المصارف فيما عدا حالات خاصة عن دفع فوائد أو أية منها على هذه الإيداعات مكتفية بالمزايا العديدة التي تعود على المودعين من التعامل مع المصرف حيث لا تتعرض أموالهم للسرقة وتتيسر لهم وسيلة لدفع نفقاتهم وسداد ديونهم دونما حاجة إلى حمل الأموال أو نقلها.

وتعتبر الحسابات الجارية أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجية بالبنية للمصارف التجارية.

٢- الودائع لأجل:

وهي نوعان تستحق بتواريخ معينة وخاضعة لإشعار.

أ- الودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة :

وتمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة في إيداعها في المصارف لمدة محددة مقدماً (١٥ يوماً- ثلاثة اشهر- سنة مثلاً) على انه لا يجوز السحب منها جزئياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها ويلجأ الأفراد والهيئات إلى الإيداع الثابت لأجل بالمصارف عندما يتكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره بمعرفتهم المحددة.

ومما يشجع هؤلاء على مثل هذا الإيداع استعداد المصارف لان تدفع فائدة على تلك الإيداعات اكبر من الفائدة المدفوعة على نوع أخر من فوائد الودائع إذ إن تحديد فترة الإيداع يعطيها مرونة اكبر في استثمار الإيداعات الثابتة لأنها تضمن بقائها تحت تصرفها فترة الإيداع على الأقل وبذلك يمكن استثمارها بالكامل دون اعتبار لعامل السيولة فيما عدا ما ينص القانون على الاحتفاظ به في البنك المركزي على شكل حساب جاري.

وإذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق يحق للمصرف إن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق وبين التساهل والدفع وفي الغالب تميل المصارف إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى لا تسيء إلى سمعتها.

وفي الحالة هذه قد تضع المودع أمام احد بديلين هما[٣]:

١- أما إن يسحب الوديعة ويخسر الفوائد.

٢- وأما إن يقترض من المصرف بضمان وديعته وبسعر فائدة اكبر من سعر الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته.

ب- الودائع لأجل بإخطار (أو الخاضعة لإشعار):

ويقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات على إن يتم السحب منها إلا بعد أخطار المصرف بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها اقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل وتلجأ الهيئات والأفراد إلى هذا النوع من الإيداع عندما يتجمع لديها رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة انتظاراً لفرص الاستثمار ولا ترغب تلك الهيئات والأفراد في الارتباط بإيداع أموالهم لفترة محددة خوفاً من الإيداع في الحساب الجاري العادي إذ تتاح لهم فرص استثمار الأموال المودعة بإخطار دون الاحتفاظ بمبالغ كبيرة سائلة لمقابلة السحب منها.

فالودائع بإخطار تعتبر حالة متوسطة بين الإيداع الثابت وبين الحساب الجاري والعادي.

ج- حسابات التوفير :

تقوم المصارف التجارية أحيانا بعمليات صندوق التوفير خاصةً في البلاد المتخلفة اقتصادياً وهذه العمليات لا تختلف في طبيعتها عن الودائع لأجل بإشعار إلا من حيث الإجراء التي تتبع في الإيداع والسحب وحجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبه في كل مرة حيث تتماشى هذه الأمور مع ما يتناسب مع جمهور المودعين في صندوق التوفير من طبيعة الودائع بإخطار إذ لا يتم السحب من صندوق التوفير بما تجاوز حداً معيناً إلا بعد إخطار المصرف فترة (غالباً ما تتقاضى المصارف عن هذا الشرط) إلا إن الفائدة التي يدفعها المصارف على ودائع الصندوق تكون أعلى بقليل من الفائدة على الأولى لعدم ضرورة احتفاظ المصارف بنسبة سيولة مرتفعة في حالة إيداعات صندوق التوفير لان المودعين في هذه الحالة لا يودعون إلا ما يتبقى من دخولهم

بعد سداد نفقات المعيشة ولذا فان هذه الحسابات تمتاز بصفتها الادخارية وباستمرار زيادة أرقامها سنة بعد أخرى (خاصة في السنوات التي يرتفع فيها الدخل) بالإضافة إلى صغر مبالغها وكبر عدد حساباتها.

وبموجب هذا النوع من الودائع يعطي المتعامل مع المصرف دفتر توضح فيه إيداعات ومسحوبات وما يستحق له من فائدة على الرصيد فيساعد ذلك على تقليل عدم الثقة في المصرف عندما يريد سحب أي مبلغ إذ بدونه يمتنع المصرف الاستجابة لرغبته. وهذا الدفتر ملك للمصرف وليس كامله.

ثانياً: الودائع حسب المصدر:

١- من المصادر الرئيسة للودائع هي ودائع الأفراد التي تمثل الجزء الأعظم من مصادر الودائع وهنالك الودائع الجارية والآجلة وبعد أخطار والثابتة والتوفير.

٢- وهنالك التجارية والصناعية والزراعية والخدمية وودائع أصحاب المهن الحرة.

٣- وهنالك ودائع المنشات الصغيرة إذ قد تفتح المنشات الصغيرة حسابات لدى المصارف وهي حسابات جارية تستخدم الشيكات للمعاملات اليومية وقد تفكر هذه المنشات الصغيرة في استثمار نقديتها الزائدة في أوراق سوق المال من سندات واسهم ولكنها قد تدرك إن التكاليف والجهد يفوق عائد الاستثمار، لذا فهي تتوجه للمصارف التجارية فتفتح حسابات لديها وبفائدة.

٤- ودائع الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية إذ تحتل الودائع الحكومية وشبه الحكومية نسبة لا باس بها من إجمالي الودائع وان ودائع الحكومة الجارية تكون عادةً نتيجة زيادة في التحصيل على الإنفاق كما إن الكثير من المؤسسات شبه الحكومية تبقى أرصدتها في حسابات جارية دون استثمار إلا إذا كانت هنالك قوانين تبيح لها ذلك.

٥- ودائع المنشات الكبيرة إذ عندما تنمو التدفقات للمنشات الكبيرة يلجأ البعض منها إلى استثمار ذلك الفيض كودائع باستحقاق محدد وقد تحاول المصارف التجارية ترغيبها على ذلك.

٦- الودائع المستحقة للمصارف حيث تحتفظ الكثير من المصارف بودائع في مصارف أخرى لمقابلة احتياجات التشغيل ولمقابلة الشيكات التي تسحب عليها أو للتوفير النقدية المطلوبة وغالباً ما تكون هذه الودائع تحت الطلب ونادراً إن تحتفظ المصارف فيما بينهما بودائع لأجل إلا في حالة زيادة السيولة.

٧- الودائع بالعملات الأجنبية وتمثل الودائع هذه مكاناً رئيساً بين الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية، وغالباً ما تمنح المصارف لمودعي العملات الأجنبية لسعر الفائدة متحرك... أي يتغير طبقاً للأسعار السائدة بين المصارف.

ثالثاً: الودائع حسب المنشأ [4]:

يمكن تقسيم هذه الودائع إلى نوعين (حقيقية – مشتقة).

أ- الودائع الحقيقية (الأولية) :

وتنشا عن إيداع شيكات (مسحوبة على مصرف أخر) في المصرف وتسمى ودائع أولية حقيقية غير وهمية بمعنى إنها قيمة حقيقية عهد بها فعلاً إلى المصرف. أي إنها هي المبالغ التي أودعت فعلاً بالمصرف بواسطة أصحاب الأموال. وإيداع المبالغ النقدية أمر لا يحتاج لبيان خاص فيستطيع أصحاب المدخرات بواسطة إيداعها بدلاً من الاحتفاظ بها لديهم خوفاً عليها من السرقة والنفاذ.

ب- الودائع المشتقة :

وتسمى هذه الودائع بالائتمانية وتخلقها المصارف عن طريق منح القروض وتصنيفها إلى قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة. لذا فهي من أهم أنواع الودائع، ونقول تخلقها المصارف لان المصرف لا يقرض في العادة نقوده وإنما يمنح المقترض الحق في السحب شيكات عليه وهنا تنشا لدى المصرف وديعة بمقدار القرض المتفق عليه (المقترض والقرض) ومن هنا تزيد ودائع المصرف في ذات الوقت الذي تزيد فيه قروض المتعاملين، فإذا قام المقترض بقضاء حاجاته عن طريق السحب على هذا القرض وان ودائع دائني المصرف تزيد بينما لا تنقص الودائع الحقيقية شيئاً.

رابعاً: الودائع حسب حركتها :

وتصنف الودائع هذه هي أما إن تكون خاملة أو مقيدة فالودائع النشيطة يكون رصيدها غير ثابت نسبياً لكثرة عمليات السحب والإيداع بعكس الودائع الخاملة حيث يكون رصيدها ثابتاً وغالباً ما تكون الودائع الخاملة ذات طبيعة ادخارية.

أما الودائع المقيدة فهي الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات لغايات معينة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها بهذه الغايات. فقد تكون الودائع المقيدة ضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للمصرف مقابل تكبد المصرف لالتزام عرضي في سبيله كإصدار خطاب ضمان أو خطاب اعتماد مستندي أو كفالة وغيرها من البنود التي تظهر في الميزانية تحت الحسابات النظامية.

بالإضافة إلى التصنيف السابق الذكر لأنواع الودائع فهذه الأنواع من الودائع مكملة حيث أضاف عدد من المؤلفين هذه الأنواع:

١- شهادات الإيداع المباعة:

وهذه الشهادات صادرة عن البنك بحيث يقوم البنك بإصدارها ويشهد بموجبها إن العميل قد قام بإيداع المبلغ محدد لديه ولمدة محددة من تاريخ إصدارها لتاريخ استحقاقها وبسعر فائدة محددة ويتم تداولها بالتظهير.

وتصدر شهادات الإيداع بناءاً على طلب العملاء وبمبالغ لا تقل عن مبلغ معين (١٠٠ دينار مثلاً) ومضاعفاته ولفترة زمنية لا تقل عن ثلاثة شهور كما ويمكن للبنوك إن تصدرها بشكل دوري وتعلن عنها. وتدفع فوائد شهادات الإيداع بتواريخ استحقاقها. وهي قابلة للتداول أي يمكن بيعها قبل تاريخ استحقاقها وتمتاز شهادات الإيداع بالسيولة العالية والأمان والمرونة وتعدد الآجال وتنوع الإصدارات.

٢- ودائع البنوك:

تقوم البنوك المحلية والأجنبية بفتح حسابات ودائع على اختلاف أنواعها لدى البنك وبموافقة الإدارة العامة للبنك ويجوز إصدار شيكات لحسابات البنوك المحلية خاصةً إذا كانت هذه الودائع على شكل حسابات جارية ويدفع عليها فوائد تختلف باختلاف الودائع.

٣- الودائع المجمدة :

وهي الودائع التي تتقاضاها البنوك لقاء إصدارها خطابات ضمان مثلاً، أي تعتبر بمثابة تأمينات نقدية ترد بعد إعادة خطابات الضمان للبنك أو بانتهاء القرض من إصدارها... كما وتأخذ البنوك تأمينات نقدية نظير بعض الخدمات المصرفية كالاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج وتقوم البنوك عادة باستثمار هذه الودائع خاصة إذا كانت أرصدتها كبيرة.

<u>تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي للمودعين:</u>

حيث تصنيف الودائع حسب القطاعات الاقتصادية إلى الأنواع الآتية:

١- ودائع المنشآت التجارية:

تتماشى حركة الودائع بالنسبة إلى هذا النوع وفقاً لطبيعة النشاط التجاري وما يتصف به من استقرار أو تقلب، لذا ينبغي دراسة ظروف وأوضاع المؤسسات التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير وتوقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها وبالتالي وضع السياسات التي تتلائم وظروف هذه الفئة سواء من حيث السيولة المطلوبة أو استثمارها.

٢- ودائع المنشآت الصناعية:

ويرتبط السحب بالنسبة لهذه الفئة بالدورة الإنتاجية فمع بداية الدورة الإنتاجية تتزايد السحوبات لشراء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتبات.. ومع إتمام الدورة الإنتاجية، تبدأ الودائع في التدفق نتيجة للمبيعات النقدية وتحصيل الديون والمستحقات الأخرى، ولابد من متابعة سلوك هذا النوع من الودائع للموائمة بين متطلبات السيولة والربحية.

٣- ودائع المنشآت الزراعية والمزارعين:

وتتأثر هذه الودائع بمواسم الزراعة، حيث تزداد السحوبات مع بداية مواسم الزراعة ثم تتزايد الودائع مع بيع المحصول، وقد يحدث سحب منتظم وموسمي من قبل المزارع لمواجهة النفقات الشخصية التي ترتبط في بداية الموسم وعموماً لا تشكل هذه الودائع حالياً أهمية في حالة وجود البنوك الزراعية المتخصصة.

٤- ودائع المنشآت الخدمية:

وهي الخاصة بودائع الفنادق ومؤسسات النقل والسياحة، فقد تحتاج أداء الأنشطة لهذه المنشآت إلى مبالغ كبيرة والعمليات التجديد والتوسع لذا لابد من رسم سياسة السيولة واستثمار هذه الودائع بالنسبة لهذه الفئة.

٥- ودائع أصحاب المهن الحرة والعاملين:

كودائع الأطباء والصيادلة والمحامين والمحاسبين والمقاولين... وهذه الودائع متزايدة باستمرار، أما الودائع للعاملين والتي تتمثل بالرواتب المحولة على المصارف فهي تسحب في غالب الأحيان في الأيام القليلة التالية للإيداع.

الفصل الثاني: قسم الحسابات الجارية

عمليات الحساب الجاري(*):

قبل أن نتعرف على عمليات الحساب الجاري والتي تتناول بدورها عمليات الإيداع والسحب وعمليات التحويل- الفوائد.. يجب معرفة الإجراءات التي يتم فيها فتح حسابات الودائع.

المبحث الأول : إجراءات فتح حسابات الودائع

يتم فتح الحسابات على اختلاف أنواع الودائع وفق الإجراءات الآتية:

١- تعبئة طلب الحساب المعد لهذه الغاية من قبل العميل.

٢- على موظف الكاونتر وحال استلام الطلب إن يرجع لقائمة العملاء الموقوف التعامل معهم التأكد من إن العميل ليس من العملاء سيئي السمعة وخاصةً إذا كان نوع الحساب المراد لفترة تحت الطلب.

٣- الحصول على نموذج توقيع العميل على بطاقة التواقيع المخصصة لذلك.

٤- الحصول على نماذج تواقيع المفوضين عن العميل إذا كان الحساب لشخص معنوي كشركة أو دائرة رسمية مثلاً.

٥- اخذ المعلومات اللازمة عن وثائق إثبات الشخصية المعتمدة لغايات فتح حسابات الودائع.

٦- اصطحاب العميل إلى مكتب المدير (مدير الفرع) أو من يحل محله من اجل التعرف على العميل ومعرفة حاجاته ورغباته المصرفية وللتأكد من وثيقة إثبات الشخصية والتواقيع.

٧- إرشاد العميل الجديد بكيفية التعامل مع الحساب الذي قام بفتحه.

الإخطار الممكن حدوثها في فتح حسابات الودائع:

من الإخطار التي يمكن إن يقع فيها بعض موظفي البنوك ما يلي:ـ

-فتح حسابات على وثائق غير معتمدة.

-استيفاء توقيع العملاء قبل إحضارهم لوثيقة إثبات الشخصية.

-عدم الدقة في تعبئة بيانات طلب فتح الحسابات.

-عدم الرجوع لقائمة العملاء الموقوف التعامل معهم عند فتح الحسابات الجديدة.

-عدم توقيع من العميل في حالة عدم رغبته باستيفاء فائدة على حسابه.

المبحث الثاني: عمليات الحساب الجاري[٦]

عمليات الإيداع:- وتنقسم عمليات الإيداع بما يلي:ـ

أولا: إيداع أموال نقدية

ثانياً: إيداع شيكات

أولا:إيداع الأموال النقدية:

ونتناول فيما يلي الدورة المستندية للإيداع:

١- يعد قسم الحسابات الجارية إذن توريد نقدية بقيمة المبلغ الذي يقرر العميل إيداعه بالخزينة.

٢- يورد العميل القيمة إلى الخزينة مقابل استلام أحدى صور إذن التوريد مؤشراً عليها بما يفيد الدفع- ويبقى الأصل بقسم الحسابات الجارية.. أما الصورة الثانية فتبقى بالخزينة.

٣- يستخدم اصل إذن التوريد لتسجيل المبلغ المودع في دفتر يومية الخزينة وترحيل القيمة إلى الحساب الشخصي للعميل بدفتر أستاذ الحسابات الجارية.

٤- يقوم قسم الحسابات الجارية في اليوم التالي بمراجعة حسابات العملاء كما ظهرت في البطاقات التي يحتفظ بها، مع حساباتهم كما يظهر في بطاقاتهم لدى قسم مراكز العملاء.

وعند استخدام قسم الحسابات الجارية للآلات الحاسبة فان الآلة تسجل على قائمة مركبة عليها مفردات المبالغ الواردة لإيداعها بالحسابات الجارية، المبلغ تلو الآخر ومجموع هذه المبالغ ويكون القيد في دفتر اليومية:

×× من حـ/الخزينة

×× إلى حـ/الحسابات الجارية للعملاء.

الأموال النقدية التي أودعها العملاء طبقاً لما هو مبين بدفتر الصندوق ودفتر النقدية وتكون هذه الدفاتر مسجلة يعمل ملحق يومية بإجمالي القيد في دفتر الصندوق ليثبت في دفتر اليومية العامة لقسم الحسابات العامة بالقيد.

ثانياً: إيداع الشيكات :

وتنقسم الشيكات إلى الأنواع التالية[٧]:

١-**شيكات مسحوبة على نفس الفرع:**

وتقيد هذه الشيكات فوراً بحساب المودع بعد التحقيق من سلامة الشيك المقدم ومن إن رصيد حساب المسحوب عليه يسمح بقيمة هذا الشيك.

٢-**شيكات مسحوبة على فروع البنك في مدن أخرى:**

ويقبل البنك هذه الشيكات وهو يقوم أحيانا بقيدها في حسابات العملاء مع التحفظات المتعارف عليها، ثم يقوم بإرسالها إلى فروعه لتحصيلها مع حفظ حقه في خصمها من حسابات العملاء عند رفضها لأي سبب من الأسباب.

٣-**شيكات مسحوبة على بنوك محلية:**

وجرت عادة البنوك على قيد هذه الشيكات بحسابات العملاء مع عدم السماح للعميل بسحب قيمتها أو جزء منها إلا بعد التحقق من بحصل قيمتها.

٤-**شيكات مسحوبة على بنوك أخرى خارج المدينة:**

وتودع هذه الشيكات لدى البنك برسم التحصيل في معظم الأحيان ولا تقيد لحساب العملاء إلا بعد تحصيلها وتتقاضى البنوك عمولة سواء في حالة تحصيلها أو رفضها.

الدورة المستندية لإيداع الشيكات

وتتناول فيما يلي الدورة المستندية على الوجه الآتي:

١- يتقدم العميل للبنك مطالباً إيداع شيكات للتحصيل.

٢- يقدم له موظف الشباك أو الكاونتر الشيكات حافظة إيداع شيكات من اصل وصورة يملؤها العميل.

٣- يراجع موظف الشباك أو الكاونتر الشيكات مع الحافظة التي يملئها العميل وترسل لرئيس القسم للمراجعة والتوقيع عليها، وتسلم للعميل الصورة أو كعب الحافظة.

٤- يقوم موظف الشباك أو الكاونتر بتفريغ الشيكات في حوافظ خاصة في اصل وصورة لتقديمها لغرفة المقاصة.

٥- يحرر قسم الحسابات الجارية حافظة خصم على الفروع الخارجية (على البنك المركزي بالنسبة للمقاصة) وحافظة إضافة للحساب الجاري العميل.

٦- ترسل حوافظ شيكات الفروع مرفقاً بها حوافظ الخصم لتحصيل قيمة الشيكات وترسل حوافظ المقاصة مع مندوب البنك إلى غرفة المقاصة لتسليمها إلى البنوك المدينة بها.

٧- يصل خطاب تعزيز من الفروع الأخرى بتحصيل الشيكات التي سبق إن أرسلت إليها.

٨- يستخدم القسم حافظة إيداع الشيكات لتسجيل قيمتها على حساب العميل.

٩- يحرر قسم الحسابات الجارية حافظة خصم على الحساب الجاري للعميل بقيمة كل من العمولة ومصاريف الدلعات الأخرى.

يمكن توضيح القيود التي يجري تسجيلها في قسم الودائع لأجل.... حيث يكون مستند القيد في دفاتر البنك عند إيداع مبلغ الوديعة هو (قيشة وارد إلى الخزينة) التي تتضمن قيمة الوديعة ورسم الدفعة النسبي الذي يستحق على مبلغ الوديعة ورسم الدفعة.

وعند الإيداع يجري البنك في دفاتره القيد الآتي:

××× من حـ/ الخزينة

إلى مذكورين

×× حـ/ الودائع لأجل

×× حـ/ رسم الدفعة

قيمة الوديعة .... بالإيصال رقم....ولمدة ...تبدأ في.... وتنتهي في.... بفائدة بسعر ....الوديعة

وبعد ذلك تقوم فروع البنك المختلفة بتحويل رسم الدفعة إلى المركز الرئيسي الذي يقوم بتجميع رسوم الدفعة المستحقة على جميع الفروع ويكون قيد التحويل بدفاتر الفرع هو:-

×× من حـ/ رسم الدفعة

×× الىحـ/ المركز الرئيسي (قيود تحت التسوية)

تحويل رصيد الوديعة المستحق على الودائع عن شهر... إلى المركز الرئيسي.

ثم يقوم البنك الرئيسي للبنك بإثبات رسوم الدفعة المستحقة على الفروع المختلفة بالقيد الآتي:

×× من الفرع (قيود تحت السوية)

إلى حـ/ رسم الدفعة

قيمة رسم الدفعة المحول من الفروع المختلفة عن شهر ...

وعند تسديد رسم الدفعة إلى مراقبة الضرائب الدمغة يقوم البنك بإثبات القيد الآتي:-

×× من حـ/ رسم الدفعة

×× إلى حـ/ الخزينة

أو إلى حـ/ شيكات تحت الدفع

قيمة رسوم الدفعة المسددة إلى مراقبي الضرائب بالشيك رقم.... المسحوب علينا.

وتثبت الفوائد شهرياً بالاتي:

×× من حـ/ فوائد الودائع لأجل

×× إلى حـ/ احتياطي فوائد الودائع لأجل

إثبات الفوائد المدنية المستحقة لأصحاب الودائع لأجل.

وفي نهاية اجل الوديعة تقيد الفوائد المستحقة في حساب صاحب الوديعة وذلك بإثبات القيد الآتي:

×× من حـ/ احتياطي فوائد الودائع لأجل

×× إلى حـ/ الودائع لأجل

إثبات الفوائد المستحقة لأصحاب الودائع في حساباتهم

وعندئذ تحتسب الضريبة المستحقة على تلك الفوائد وفقاً لأحكام قانون الضريبة على دخل القيم المنقولة يضاف إليها أية ضرائب .. كضريبة الدفاع ثم يثبت القيد الآتي:

×× من حـــ/ الودائع لأجل

×× إلى حـ/ الضرائب المستحقة

إثبات الضريبة على فوائد الديون والودائع المستحقة لمصلحة الواردات على فوائد الودائع لأجل.

ويلاحظ انه إذا كان الإيداع لمدة سنة فان صاحب الوديعة يتقدم عادةً إلى البنك لقبض الفائدة بعد انتهاء السنة دون التقيد بتاريخ معين كما هو الحال في ودائع صندوق التوفير التي تصرف فوائدها عن السنة التي تنتهي ٣١/ ١٢/ .... وعند السحب يجب على الموظف المختص التحقق من شخصية العميل، ويكون مستند القيد هو الإيصال الذي يرده العميل إلى البنك بعد التوقيع على ظهره بما يفيد الاستلام، ويجب على الموظف المختص مراجعة هذا التوقيع على نموذج المودع لديه بدفتر المودع.

ويحسب البنك ضريبة القيم المنقولة التي تستحق على تلك الفوائد وكذلك ضريبة الدفاع ورسم البلدية، ويقوم البنك بخصم هذه الضرائب من الفوائد قبل صرفها إلى العميل وتعمل قيشة الصادر بقيمة الوديعة زائداً الفوائد بعد خصم الضرائب.

وعند تحديد مدة الإيداع تجرى نفس القيود السابقة الخاصة بالصرف والضريبة المستحقة عليها في نهاية المدة الجديدة. وتجري القيود الخاصة بالصرف عند صرف الفوائد أو المبالغ والفوائد.. ويلاحظ بالنسبة للودائع لأجل انه لا يجوز سحب أي مبلغ منها إلا بحضور العميل شخصياً، ولا يجوز له سحب شيكات على تلك الودائع. وتكتب البنوك عادةً إلى العملاء للاستفسار عما إذا كانوا يرغبون في تجديد الوديعة مع موافاتها بشروط تجديد الوديعة التي يعرضها البنك وذلك قبل حلول ميعاد استحقاق تلك الودائع.

وإذا رأى العميل تجديد مدة الإيداع فعليه إن يقدم طلباً جديداً بذلك. ويجب مطابقة حسابات الودائع لأجل من واقع الدفتر الخاص بها على الحساب العام بدفتر الأستاذ العام في فترات دورية منتظمة.

ولتحديد قيمة الإرباح والخسائر الخاصة بالبنك في نهاية السنة المالية على أساس سليم فانه يجب احتساب الفوائد المستحقة على حسابات الودائع لأجل لغاية ٣١/١٢/ .... من كل سنة. ولبيان ذلك عملياً نفترض إن احد المودعين أودع مبلغ (٤٠٠٠ دينار) مثلاً. في حساب الودائع، في أخر نيسان سنة / بفائدة ٤ % سنوياً لمدة سنة، لهذا يجب على قسم الودائع لأجل إن يحسب الفائدة المستحقة على هذا المبلغ شهرياً وذلك بإثبات القيد الآتي:-

×× من حـــ/ فوائد الودائع لأجل

×× إلى حـــ/ احتياطي الفوائد المستحقة غير المدفوعة

أو إلى حـــ/ الفوائد المستحقة غير المدفوعة

إثبات الفوائد المستحقة من شهر أيار سنة.... والتي لم تدفع بعد ....

ويتكرر إثبات هذا القيد في نهاية كل شهر حتى أخر ١٢/ .... فيصبح الرصيد المدين لحساب فوائد الودائع (٨٠) ليرة، ويقفل جـــ/ الفوائد المدينة في الجانب المدين من جـــ/ أ. خ ويحمل الربح بجميع الفوائد المستحقة على البنك لأصحاب الودائع سواء أكانت قد استحقت حتى ٣١/ ١٢/ ... ولم تصرف بعد ويجري القيد الآتي بالدفاتر:-

×× من حـــ/ أ.خ

×× إلى حـــ/ فوائد الودائع لأجل

وهكذا الحال في السنة التالية يجعل حـــ/ الفوائد مدين حـــ/ الاحتياطي الودائع لأجل دائن حتى أخر نيسان سنة... حيث يحين استحقاق صرف الفوائد ... وعندئذ يجعل من حـــ/ الاحتياطي مدين حـــ/ الودائع لأجل أو حـــ/ الجاري للعميل أو حـــ/ الخزينة دائن لظروف كل حالة.

المبحث الثالث : طرق صرف الشيكات المسحوبة على حساب الوديعة[٨]

أولا: صرف الشيكات نقداً:

ويتم صرفها بعد إتباع الخطوات الآتية:

١-التأكد من إن الشيكات يتم صرفها وان مقدم الشيك هو حامله القانوني والتأكد من وثيقة إثبات شخصية مقدم الشيك للصرف (المستفيد الأخير).

٢-تدقيق الشيك تدقيقاً كاملاً من حيث التفقيط مع الترقيم والتاريخ الذي يحمله الشيك من الطوابع القانونية إن وجدت.

٣- تدقيق التوقيع الموجود على الشيك.

٤- تمرير الشيك عن بطاقة العميل أو على الشاشة للتأكد من وجود رصيد لقيمة الشيك والتأكد من عدم وجود تعليمات تقضي بالامتناع لصرف الشيك.

٥- بعد هذه الخطوات يؤشر على الشيك بما يفيد أجازته للصرف ثم يمرر لامين الصندوق لصرفه.

ثانياً: صرف شيكات البنك الواردة عن طريق جلسات المقاصة:

ويتم صرفها بإتباع الخطوات الآتية:

١-تسطير الشيك بختم التسطير (عبارة عن خطين متوازيين بينهما اسم البنك).

٢-ختم الشيك من الخلف بختم خاص للتقاص.

٣-التأكد من تسلسل التظهيرات (تسلسل التجيير).

٤-التأكد من عدم مرور المهلة القانونية لتقديم الشيك للصرف.

٥-التأكد من تفقيط وترقيم الشيك.

٦-التأكد من وجود الطوابع القانونية إن وجدت.

٧-التأكيد من خلو الشيك من التشطيبات على الشيك ومن توقيع الساحب ومن رصيد له ... وغيرها.

ثالثاً: صرف الشيكات من خلال قيدها لحسابات العملاء:

إن إجراءات صرف هذه الشيكات هي نفس إجراءات صرف الشيكات الواردة عن طريق المقاصة ولا يوجد ختم قدم للنقاص.

وفي حالة عدم تظهير الشيك من قبل المستفيد الأخير فيجوز للبنك ختم الشيك بخاتم قيدت القيمة لحساب المستفيدين لدينا.

أسباب رفض صرف وإعادة الشيكات:

١- عدم وجود رصيد أو عدم كفايته.

٢- في حالة إغلاق الحساب.

٣- نقص التاريخ أو تقادمه.

٤- اختلاف التفقيط عن الترقيم.

٥- اختلاف في التوقيع أو نقصه.

٦- عدم التوقيع على الشطب.

٧- نقص التسطير / النقاص/ تقادم النقاص.

٨- عدم قابلية الشيك للتجيير أو التداول.

٩- نقص الطوابع.

١٠- انتهاء المدة القانونية للشيك.

١١- كون الشيك مفقود.

١٢- بناءاً على طلب من المحكمة.

١٣- معارضة الساحب.

١٤- تفليس أي من الساحب أو المستفيد أو وفاة أي منهما.

١٥- عدم سحبه على البنك.

الفصل الثالث: نمو الودائع

المبحث الأول: تنمية الودائع[٩]

تتبع المصارف طرقاً متنوعة لتنمية ودائعها من أبرزها اجتذاب المودعين عن طريق منح تسهيلات خاصة بالإضافة إلى المحافظة على سمعة المصرف وسيولته ومكانته مركزه في نفوس المواطنين كما إن المصارف تجتذب المودعين بما تعطيه لهم من فوائد على ودائعهم خاصةً إذا كانت في غير حسابات جارية وهكذا فان المصارف تتنافس في بعض الأحيان في إعطاء الفوائد للمودعين إلا إن هذه المنافسة تعمل على الحد كثيراً من أرباح البنك مما يجعل هذه المصارف تتفق فيما بينهما على إخراج أسعار الفائدة في مجال المنافسة.

ففي الولايات المتحدة تتنافس المصارف في منح الهدايا المجانية لكل من يفتح حساباً جديداً ولكن بعض المصارف أخذت تتكتل ضد هذه الوسائل واستطاع بعضها إن يتوصل إلى اتفاق عدم استعمال مثل هذه الأمور فاخذوا يلجأون إلى إيجاد تسهيلات أخرى مثل الخدمة المصرفية ساعات أكثر ووجود شبابيك خدمة مصرفية لراكبي السيارات دون الحاجة إلى نزول هؤلاء الركاب من سيارتهم ووجود شبابيك خدمة مصرفية تعمل على الكمبيوتر موزعة في أماكن مختلفة في الأسواق لخدمة الجمهور في عملية السحب بحدود مبالغ بسيطة دونما حاجة إلى الذهاب إلى المصرف.

كما إن المصارف أخذت تعتني كثيراً باختيار موظفيها ممن يكونون من ذوي المظهر الحسن والأخلاق الطيبة والذين يحسنون التعامل مع الناس وخاصة أولئك الأشخاص الذين يحتكون بالجمهور لان سمعة المصرف وإقبال الجمهور بان يهدف إلى أداء خدمة لهم اولاً وقبل كل شيء. إن هذه الأساليب تنجح كثيراً في البلدان الراقية حيث تعود جذور الخدمات المصرفية إلى حقب بعيدة في تاريخها وحيث ينتشر الوعي المصرفي بين الجمهور.

أما في البلدان النامية فانه بالإضافة إلى هذه الأساليب فان على المصارف مراعاة أمور معينة وهي ما يلي:

١- العمل على نشر الوعي المصرفي بين الجمهور وتعريفه بالخدمات التي تؤديها المصارف للإفراد وللاقتصاد القومي بشكل عام وتشجيع صغار المدخرين على التعامل مع المصارف.

٢- تسهيل عمليات فتح الحسابات والإيداع والسحب.

٣- العمل على نشر الخدمات المصرفية في الأرياف والمدن الصغيرة والمناطق المأهولة.

٤- إيجاد طريقة للتعامل مع المصارف يرضى عنها الضمير الديني للأفراد الذين يحجمون عن التعامل مع المصارف لأسباب دينية.

وعلى الحكومات أن تلعب الدور التالي:

١- سن القوانين الرادعة التي تحمي المتعاملين بالشيكات من التلاعب وتحمي المصارف من عمليات تزوير الشيكات.

٢- نظرا لان حجم الودائع يتأثر بالوضع الاقتصادي والسياسي فان على الحكومات في البلدان النامية بشكل خاص أن تعمل على نشر الثقة بالمستقبل الاقتصادي والسياسي لتلك البلاد عن طريق إيجاد مشاريع تنمية والعمل على انتشار الأمن والطمانينه بين مواطنيها.

٣- العمل على فرض سرية الودائع.

٤- حماية صغار المودعين بالتأمين على الودائع التي لا تتجاوز حداً أعلى معيناً.

٥- إلغاء طوابع الواردات على التعامل بالشيكات بالنسبة للشركات والمؤسسات الحكومية لان هذه الطوابع تشكل ضرائب غير مباشرة تزيد من تكاليف التعامل بالشيكات.

إن ما ذكرناه ينصب على الودائع الخاصة وهي الجزء الأهم من مصادر التمويل في المصرف إلا إن هذا لا يعني انه ليس للودائع العامة نصيب من اهتمام المصارف فإذا فرضنا إن سياسة الحكومة تسمح بإيداع أموال الدولة في المصارف التجارية فان هذه المصارف تستطيع اجتذاب هذه الأموال إذا كانت ذات طبيعة استثمارية وألا فان هذه الأموال تخضع لاعتبارات خاصة غالباً ما تكون خارج نطاق تأثير إجراءات المصرف ومغرياته.

دور المصارف في تنمية الودائع:[١٠]

ومما تستطيع المصارف القيام به لزيادة المدخرات وتشجيع الجمهور على التعامل معها وبالتالي زيادة حجم الودائع كما يلي:-

١-التوسع في فتح الفروع:- على المصارف إن تقترب من المودعين.

٢-تبسيط الخدمات المصرفية:- على المصارف إن تعيد النظر في إجراءات تنفيذ الخدمة وتشرح هذه الإجراءات للمتعاملين سواء بواسطة كوادر متخصصة بالإرشاد المصرفي أو نشرات تقدمها للجمهور أو بوسائل أخرى.

٣-نشر الوعي المصرفي:- بالاتصال الواسع بالأفراد وإطلاعهم على مزيد من الخدمات التي يمكن إن تؤدي بواسطة المصرف، وفي اغلب بلدان العالم تصدر المصارف كتيبات صغيرة سهلة العبارة مزودة بالرسوم حتى تزيل من نفوس المتعاملين ما يساورهم من اعتقاد من صعوبة العمليات المصرفية.

٤-نشر الوعي الاستثماري: وذلك عن طريق إصدار نشرات دورية تفسر فيها بواعث القوانين الاقتصادية والمالية وتوضح المراكز المالية للشركات وتشرح أهداف المشروعات الجديدة وبذلك تعمل على تنشيط التداول في الأوراق المالية.

المزايا المصرفية لمختلف أشكال الودائع من وجهة نظر المصرف: (١١)

١-حجم الوديعة.

٢-مصدر الوديعة.

٣-درجة سيولة الوديعة ممثلة بمدة بقائها في المصرف.

٤-تكاليف الوديعة

إن حجم الوديعة ومدة بقائها عاملان بالنسبة للمصرف لأنه في ضوء الحجم ومدة البقاء يقرر المصرف إلى أي مدى يستطيع إن يوظف هذه الوديعة دون إن يتعرض للمطالبة بها.

أما من حيث المصدر فان اعتماد المصارف بشكل رئيسي على ودائعها كمصدر رئيسي من مصادر تمويلها يؤدي بها إلى التنافس على كسب المودعين. أما درجة سيولة الوديعة فالمقصود بها هل هي وديعة تحت الطلب أم خاضعة لإشعار أي مدة بقاء الوديعة في المصرف وسهولة سحبها منه.

أما من حيث التكاليف فان المصارف لا تحصل على الودائع المرغوبة مجاناً فهي تتكبد تكاليف معينة للحصول على أمثال هذه الودائع وتتلخص هذه التكاليف في المصاريف الإدارية مثل حفظ الأموال في أماكن أمينة وتكاليف حراسة هذه الأموال بالإضافة إلى الفوائد التي يدفعها المصرف للمودع وهكذا فان قبول أية وديعة من قبل المصرف يجب إن يكون مرهوناً بقدرة المصرف على توظيف هذه الوديعة واستعمالها استعمالاً مربحاً وألا فان المصرف يتعرض للخسارة فالمصارف عادة تفضل الودائع الخاصة الخاملة والتي لأجل على الودائع العامة لان الودائع العامة تكون عرضة للطلب المفاجئ إلا في الحالات التي تكون مودعة فيها بقصد الاستثمار عندما تصبح هذه الودائع مفضلة خاصةً إذا كان حجمها كبيراً ومدة بقائها طويلة نسبياً .. وهكذا فودائع القطاع الخاص تفضل على ودائع القطاع العام إلا أنها على أنواع فودائع المدخرين الخاملة بترحيب اكبر من ودائع رجال الأعمال النشيطة وخلاصة القول إن المصرف يفضل الوديعة الطويلة الأجل ولذا فهو يمنح عليها فوائد أعلى من الفوائد التي يمنحها على الودائع ذات الأجل الطويل وفي حالة عدم تمكن المصرف من استغلال ودائعه بشكل مربح فانه يسعى إلى التخلص منها بتخفيف الفوائد الممنوحة أو بأخذ مبالغ معينة من الودائع لقاء قبولها.

العلاقة بين أموال البنك الخاصة والودائع والقروض:

تنص تعليمات البنك المركزي على وجود علاقة محددة بين أموال البنك الخاصة والودائع من جهة وبين الودائع وحجم البنك المركزي من جهة أخرى وان لا تقل نسبة أموال البنك الخاصة إلى الودائع عن ١٠% في أي حال من الأحوال وكذلك نصت تعليماته على إن لا تزيد نسبة القروض في الودائع على ٧٠% وان سبب هذه التحديدات هو رغبة البنك المركزي في خلق نوع من الضوابط التي تحد من رغبة أصحاب البنوك وإداراتها في تقليل حجم راس مال البنك وأمواله

الخاصة سعياً وراء تحقيق عائد كبير على أموال البنك الخاصة فلو كان حجم رأس مال احد البنوك ١٥ مليون دينار وتفيد هذا البنك تمام التقييد بتعليمات البنك المركزي.

المطلوب:

١-استخرج أقصى رصيد للودائع في دفاتره.

٢-استخرج أقصى رصيد للقروض القائمة في دفاتره.

٣-إذا علمت إن أرباح البنك الصافية بلغت ١,٨٧٥ مليون دينار بعد الضرائب استخرج العائد على أموال أصحاب المشروع (أي العائد على القيمة الصافية) .

الحل:-

$$\text{أ- } \frac{\text{أموال البنك الخاصة}}{\text{الودائع}} \quad > \quad \text{(لا تقل عن ١٠ \%)} \quad ١٠\ \%$$

$$\text{أ- } \frac{\text{١٥ مليون}}{\text{س}} \quad > \quad ٠,١$$

أي إن أقصى ما يمكن إن يقبله من الودائع (س) لا يزيد على (١ مليون دينار)

$$\text{ب- } \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \quad < \quad \text{(لا تزيد عن ٧٠ \%)} \quad ٧٠\%$$

$$\text{ب- } \frac{\text{س}}{\text{١٥٠}} \quad < \quad ٠,٧$$

س ١٥٠ < * ٠,٧ < ١,٥

أي إن أقصى ما يستطيع إن يمنحه من قروض تكون قائمة في دفاتره يجب إن لا تزيد عن ١,٥ ملايين دينار.

العائد على القيمة الصافية -

$$\text{-} \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{س}} \times \%١٠٠$$

$$\text{-} \frac{\text{١,٨٧٥}}{\text{١٥}} \times \%١٠٠$$

$$= \%\ ١٢,٥$$

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على الودائع:[١٢]

اولاً: العوامل المؤثرة على حجم الودائع:

١- حجم القروض التي تمنحها المصارف التجارية: فان زيادة هذا البند من بنود الأصول سيترتب عليه زيادة الودائع في جانب الخصوم (إلا بالمقدار الذي تسحب فيه القروض في شكل نقدي) أما إذا سحبت جميع هذه القروض في شكل نقدي وهو أمر نادر الميزانية المجمعة للمصارف بشكل عام لن تتأثر بمعنى إن حجم الأصول والخصوم لن يتأثر كل التأثير الذي سيحدث سيظهر في جانب الأصول حيث يزيد بند القروض وينقص بمقدار مماثل لهذا النقد في الخزينة أو الأرصدة لدى المصرف المركزي.

٢- قروض المصرف المركزي إلى المصارف وعمليات السوق المفتوحة حيث إن حصيلة هذه القروض ستأخذ طريقها إلى المصارف التجارية في صورة ودائع في نهاية الأمر وبذلك تزيد ودائع المصارف التجارية كما تزيد احتياطها لدى المصرف المركزي.

٣- حجم النقد المتداول : إن عودة النقود إلى المصارف التجارية سيزيد من ودائعها في جانب الخصوم كما يزيد من أرصدتها السائلة في شكل نقد أو ودائع لدى البنك المركزي وبالعكس فان سحب النقود من المصارف التجارية يؤدي إلى نقص الأرصدة السائلة وكل ذلك يؤدي إلى تأثر الودائع بالزيادة أو النقص.

٤- حالة ميزان المدفوعات: إن وجود فائض في ميزان المدفوعات سيكون مصحوباً بزيادة في أرصدة المصارف لدى المصرف المركزي في جانب الأصول وفي مقابل ذلك تزيد الودائع إلى جانب الخصوم وبالعكس فان عجز ميزان المدفوعات سيؤدي إلى نقص في الأرصدة لدى البنك المركزي ونقص في الودائع إذ إن المودعين حينما يقومون بتسديد هذا العجز من حساباتهم فإنهم بذلك ينقصون من ودائعهم لدى المصارف التجارية لدى المصرف المركزي نتيجة لذلك.

ثانياً: العوامل التي تؤثر في مقدار الودائع:

يتأثر مجموع الودائع بالوضع الاقتصادي العام للدولة ولكن هنالك عوامل محددة تؤثر في مجموع ودائع القطاع العام ومجموع القطاع الخاص.. إما العوامل التي تلعب دورها في تحديد مجموع ودائع القطاع العام فهي:

١- التشريع النقدي للدولة من حيث السماح أو عد السماح بحفظ الودائع العامة في المصارف التجارية، والإجراء الغالب هو إن لا تسمح الدولة بحفظ أموالها في البنك المركزي لاعتبارات تتعلق بالسياسات النقدية وسلامة أموال الدولة وتشذ الولايات المتحدة عن هذه القاعدة إذ تسمح بعض المصارف التجارية بقبول دفعات الضرائب المستحقة على الأفراد والمؤسسات

والاحتفاظ بهذه الأموال في حسابات خاصة تسحب منها الحكومة على فترات منتظمة كل أسبوعين أو كل شهر مرة.

٢- وضع الدولة المالي العام فكلما كان الوضع المالي للدولة أحسن كلما تزداد قيمة الودائع في المصارف إذا سمحت سياستها بذلك.

٣- حركة الموارد والنفقات الخاصة بالدولة.

٤- وجود أو عدم وجود فروع منتشرة للبنك المركزي في جميع أرجاء الدولة.

أما ودائع القطاع الخاص فيتأثر حجمها بالعوامل الآتية:

١- مستوى النشاط الاقتصادي العام: فكلما كان الوضع الاقتصادي مزدهراً كلما زاد حجم الودائع للقطاع الخاص.

٢- الاستقرار السياسي: يساعد على زيادة حجم الأموال المودعة.

٣- الثقة النفسية والتقاليد.

٤- العادات والأعراف والتقاليد.

٥- الوازع الديني.

الفصل الرابع

تطور الودائع

المبحث الأول: تطور معدلات الفائدة على الودائع: (١٣)

تطور معدلات الفائدة:

تعد أسعار الفائدة سياسة التمانية تأخذ بها السلطات النقدية للوصول إلى أغراضها مباشرة، وقد يتم استخدامها أداة لتشجيع الأفراد على إيداع أموالهم لدى البنوك التجارية وذلك عن طريق فرض أسعار فائدة مجزية على الودائع وبالمقابل فأن أسعار الفائدة هي أداة من أدوات توجيه الائتمان لقطاعات اقتصادية معينة دون غيرها. وذلك من خلال فرض أسعار فائدة منخفضة على القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المراد تشجيعها ولغرض معرفة تطورات معدلات الفائدة سيتم تناولها من جانبين:-

الأول: تطور معدلات أسعار الفائدة المدفوعة من البنوك للمودعين:

إن أسعار الفائدة المدفوعة من البنوك للأفراد قد تم تعديلها مرة واحدة خلال مدة الدراسة (١٩٩٧-٢٠٠٤) وذلك في عام ١٩٩٩ فقد تم زيادتها من ٩% إلى ١٠% عام ٢٠٠١

بالنسبة لودائع التوفير للاجليين وكذلك تم رفع سعر الفائدة على الودائع الثابتة مدة سنة فأكثر من ١٠% عام ١٩٩٧ إلى ١٢% عام ١٩٩٩

أما بالنسبة لصناديق التوفير فقد تم رفع أسعار الفائدة على ودائع التوفير والودائع الثابتة من ٨,٥% و١٠% إلى ١٢,٧% على التوالي.

أما المدة الزمنية من عام ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٤ لم تشهد أي تعديل في أسعار الفائدة كما في الجدول رقم (١).

ومن الملاحظ أيضا إن متوسط سعر الفائدة للودائع قد ارتفع من ٩,٣%إلى ١١,١% عام ٢٠٠٢ إذ حقق معدل نمو مركب للمدة (١٩٩٧-١٩٩٩) قدره (٥,٤%).

أما المدة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤ فان لم يحقق أي معدل للنمو ومن الجديد بالذكر إن الزيادة في متوسط أسعار الفائدة المدفوعة من البنوك كانت أدنى بكثير جداً من معدلات التضخم إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام ٢٠٠٠م (١٩٥٩,٦) بسنة أساس ٢٠٠١ بعد أن كان (١٠٦,٣) عام ١٩٩٧ وهذا الارتفاع في أسعار المستهلك تزامن مع رغبة السلطات النقدية في تحقيق تخفيف حدة الموجات التضخمية عن طريق رفع سعر الفائدة تشجيعا للأفراد وزيادة في حجم المدخرات.

جدول رقم (١)

تطور أسعار الفائدة المدفوعة من البنوك للمودعين في مصرف الرافدين للمدة من ١٩٩٧ – ٢٠٠١ (الأرقام بالنسب المئوية %).*

ت	التفاصيل	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
١	ودائع التوفير للامليين	٩	٩	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٢	الودائع الثابتة لمدة سنة فأكثر	١٠	١٠	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٢
٣	صناديق التوفير								
٤	ودائع التوفير	٨,٥	٨,٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٥	ودائع التوفير	١٠	٨,٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٦	الودائع الثابتة	١٠	١٠	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٧
٧	متوسط سعر الفائدة للودائع**	٩,٣	٩,٣	١١,١	١١,١	١١,١	١١,١	١١,١	١١,١

*هناك صلاحية للمصرف بالتصرف بسعر الفائدة من البنك بمقدار (+ – ٣) من السعر المحدد.

** متوسط سعر الفائدة للودائع احتسبها الباحث.

المصدر: مصرف الرافدين –الإدارة العامة– الأبحاث والتخطيط– نشرات مختلفة.

الثاني: تطور معدلات الفائدة المستوفاة من المقترضين:

إن البنوك التجارية في العراق كانت تملك سياسة ائتمانية قصيرة الأجل حتى عام ١٩٩٨ وفي عام ١٩٩٩ استخدمت نظام الائتمان متوسط الأجل (٢–٥) سنة وطويل الأجل في هذه البنوك وهذا التوسع في منح الائتمان بنوعيه المتوسط وطويل الأجل إنما جاء نتيجة للظروف التي يمر قطرنا العزيز وممارسة للبنوك التجارية لدورها في كونها مصارف شاملة Universal Banks وتوسع نشاطها ودورها في تطوير الصناعة المالية والمصرفية.

إن أسعار الفائدة المستوفاة من المقترضين شهدت تعديلين خلال مدة الدراسة اولهما عام ١٩٩٩ والثانية ٢٠٠٢ كما مبين في الجدول رقم (٢) وقد بلغ معدل النمو المركب لأسعار الفائدة المستوفاة على الائتمان قصير الأجل للمدة (١٩٩٧-١٩٩٩) (١٠%) وللمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) (٧٧%) وقد بلغ معدل النمو السنوي لمتوسط أسعار الفائدة العام لمدة البحث (٨,٥%).

وإذا قارنا بين معدل النمو لمتوسط سعر الفائدة المستوفاة من المقرضين ومعدل النمو لمتوسط أسعار الفائدة الممنوح من البنوك للأفراد لوجدنا إن الأول اكبر بكثير من الثاني وهذا يدل على مقدار الارتفاع في أسعار الفائدة المستوفاة على الائتمان الممنوح للمقترضين وهذا يشكل عائقاً كبيراً أمام المستثمرين من الذين يشكلون الجزء الأكبر من المقترضين.

هذا وقد لجأت الدولة في عام ٢٠٠٤ إلى خفض أسعار الفائدة المدفوعة من البنوك للأفراد على ودائعهم من جهة وخفض أسعار الفائدة المستوفاة على الائتمان بجميع أنواعه الممنوح للمؤسسات والأفراد وذلك تشجيعاً منها لحركة الاستثمار الخاص الممول عن طريق الائتمان المصرفي إلا إن هذا الإجراء له جانبان اولهما سلبي إذ يؤثر في انخفاض ودائع الأفراد لدى البنوك والثاني ايجابي إذ يشجع المستثمرين على الاقتراض من البنوك والجدول (٣) يوضح التغيرات التي طرأت على أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٠٤م.

جدول رقم (٢)

تطور أسعار الفائدة من المقترضين للمدة من (١٩٩٧-٢٠٠٤)

الأرقام بالنسب المئوية (%).

ت	السنة / التفاصيل	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
١	الائتمان قصير المدى	١٣	١٣	١٦	١٦	١٦	٢٠	٢٠	٢٠
٢	الائتمان متوسط الأجل			١٦,٥	١٧	١٧	٢٣	٢٣	٢٣
٣	الائتمان طويل الأجل			١٧	١٧	١٧	٢٥	٢٥	٢٥
٤	متوسط سعر الفائدة[١]	١٣	١٣	١٦,٥	١٦,٧	١٦,٧	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦

المصدر : مصرف الرافدين الإدارة العامة- شعبة العمليات المصرفية- نشرات متفرقة.

جدول رقم (٣)

التغيرات التي طرأت على أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٠٤ في مصرف الرافدين.

/١ التغير في أسعار الفائدة المرفوعة من البنوك.

ت	التفاصيل	٢٠٠٢	٢٠٠٤
١	ودائع التوفير	%١٠	%٩
٢	الودائع الثابتة للآجلين لمدة سنة	%١٢	%١٠

ب/ التغير في أسعار الفائدة الممنوحة من المقترضين

ت	التفاصيل	٢٠٠٢	٢٠٠٤
١	الائتمان قصير الأجل	%٢٠	%١٧
٢	الائتمان متوسط الأجل	%٢٣	%٢٠
٣	الائتمان طويل الأجل	%٢٥	%٢٢

المصدر:مصرف الرافدين-وحدة الأبحاث والتخطيط-العمليات المصرفية-تعليمات الفائدة لعام ٢٠٠٤.

المبحث الثاني: تطور أرصدة الودائع[١٠]

إن المتتبع لتطور أرصدة الودائع بحسب أنواعها لدى مصرفي الرافدين والرشيد لمدة البحث يلاحظ إن جميع أنواع الودائع كانت تنمو بنسب مختلفة وهذا ما يصوره الشكل البياني رقم (١٩).

وعند ملاحظة الجدول رقم (٦) الذي يوضح تطور أرصدة إجمالي الودائع للمصرفين إذ نلاحظ إن إجمالي الودائع ارتفع من ١٥٥١,٢ مليون دينار عام ١٩٩٧م إلى (٥٥٦٧٦٥,٥) مليون عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو سنوي قدره (٥٩%) هذا من جهة ومن جهة أخرى فإذا أخذنا تطور أرصدة الودائع بحسب أنواعها فإننا نلاحظ إن الودائع الجارية قد ارتفعت من (٨١٦٥) مليون دينار عام ١٩٩٧ إلى (٢٦٣٦٩٥,٢) مليون دينار عام ٢٠٠٤ محققة معدل نمو مركب قدره (٦٤,٧%) وهي أعلى نسبة نمو بالنسبة لأنواع الودائع الأخرى أما الودائع فهي الأخرى كانت (٢٥٣٣,٤) مليون دينار عام ١٩٩٧ وارتفعت إلى (٢٧٩٠٢)م.د علم ٢٠٠٤ وحققت معدل نمو قدره (٤٠,٥%).

وكذلك الحال بالنسبة لودائع صناديق التوفير والودائع الأخرى فقد حققت ودائع صناديق التوفير نسبة نمو (٦١,٢%) والودائع الأخرى نسبة نمو قدرها ٤٤.&% لمدة الدراسة، وخلاصة التحليل هذا يمكن القول إن هذا التزايد الكبير في حجم الودائع بأنواعها لدى المصارف لا يمكن أن يعزى بشكل رئيس إلى التغير في سعر الفائدة إذ إن أسعار الفائدة بقيت على حالها ثابتة من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤ وعلى الرغم من ذلك لزادت الودائع وهذه الزيادة يمكن إرجاعها إلى التراكم الكبير في السيولة لدى الأفراد جراء التوسع النقدي الذي اتسمت به مرحلة الثمانيات وكذلك فان محدودية الفرص الاستثمارية في فترة التسعينات وما امتازت به سياسة القطر بشكل عام بالتخبط وعدم الاستقرار مما جعل الكثير من المستثمرين يتراجعون عن استثمارهم الخاص مما جعل من الإيداع المصرفي وبالتالي البحث عن استثمارات أخرى أكثر ربحية للعديد من الأفراد والمؤسسات.

جدول رقم (٤)

تطور أرصدة الودائع بحسب أنواعها لدى مصرف الرافدين للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٤)

(الأرقام بملايين الدينار العراقي وبالأسعار الجارية)

السنة	الودائع				إجمالي الودائع (٥)
	جارية (١)	ثابتة (٢)	توفير (٣)	أخرى (٤)	
١٩٩٧	٤٠٨٧,١	٢٢٣٩,٧	٢٥٩٥٠٤	٤٩١٨,٦	١٣٨٤١٨
١٩٩٨	٤٩٤٠,١	٢٣٨٣,٦	٣١٩٦,٥	٣١٣٦,١	١٣٦٥٦,٣
١٩٩٩	١٠٠٠١,٧	٢٩١٩,٧	٦٣٧٩٩	٣٣١٨١	٢١١٩,٤
٢٠٠٠	١٩٦٧٦,١	٤١٨٩,٩	١٣٧٥٥	٣٤٤٢,١	٤١٠٦٣,١
٢٠٠١	٤٧٤٠٦,٨	٥٣٣٩,٨	١٩٢٨٦,٢	٥٧٤٧,٢	٧٧٧٨٠
٢٠٠٢	١٥٢٠٢٣	٨٤١٢	٣٥٢٢٢	١٧٦٢٧	٢١٣٢٨٤
٢٠٠٣	١١١١٠٠	١٤٣٨٧	٦٣٨١٣	٧٢٩٥	١٩٦٥٩٥
٢٠٠٤	١٨١٩٠٠	٢٤٠٣٦	١٠٥٠٩٩	٩٥٨١	٣٢٠٦١٦

المصدر: الأعمدة (١) (٢) (٣) (٤) التقرير السنوي والميزانية العمومية لمصرف الرافدين للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٤) الإدارة العامة للمصرف.

جدول رقم (٥)

تطور أرصدة الودائع بحسب أنواعها لدى مصرف الرشيد للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٤)

(الأرقام بملايين الدينار العراقي وبالأسعار الجارية).

السنة	الودائع				إجمالي الودائع (٥)
	جارية (١)	ثابتة (٢)	توفير (٣)	أخرى (٤)	
١٩٩٧	٤٠٧٧,٩	٢٩٣,٧	٢٥٥١,٢	٧٨٧,٦	٧٧٠٩,٤
١٩٩٨	٤٤٨٩,٢	٣٨٦,٢	٣٠٢٢,٣	٨٣٩,٤	٨٧٣٧,١
١٩٩٩	٧٤٦٠,٢	٤٩١,٢	٥٤٥٦,٦	١٣٠١	١٤٦٠٩
٢٠٠٠	١٣٧٨٤,٨	١٠٣٧,٧	١٠٩٧٧,٤	٢٥٠٨,٨	٢٨٣٠٨,٧
٢٠٠١	٢٢٠٢٥	٨٨٦,٦	١٥٦٠٠,٤	١٤٨٦٥,١	٥٣٣٧٧,١
٢٠٠٢	٧٧٥٣٤,٢	١٠٤٢,٥	٢٦٩٨٠,٩	٦٧٥١٨,٦	١٧٣٠٧٦,٤
٢٠٠٣	٦٩٣٧٣,١	٢٠٦٧,٤	٤٩٩٢٧,٧	٥٠٦١٨,٥	١٧١٩٨٦,٧
٢٠٠٤	٨١٧٩٥,٢	٣٨٦٦	٨٢٧٥٠,٦	٦٧٧٣٧,٧	٢٣٦١٤٩,٥

المصدر : الأعمدة (١) (٢) (٣) (٤) التقرير السنوي والميزانية العمومية لمصرف الرشيد للسنوات (١٩٩٧-٢٠٠٤) نشرات متفرقة/ الإدارة العامة للمصرف.

جدول رقم (٦)

تطور أرصدة إجمالي الودائع لمصرفي الرافدين والرشيد للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٤)

(الأرقام بملايين الدينار العراقي وبالأسعار الجارية).

السنة	الودائع				إجمالي الودائع (٥)	الزيادة السنوية للودائع (٦)
	جارية (١)	ثابتة (٢)	توفير (٣)	أخرى (٤)		
١٩٩٧	٨١٦٥	٢٥٢٣,٤	٥١٤٦,٦	٥٧٠٦,٢	٢١٥٥١,٢	-
١٩٩٨	٩٤٢٩,٣	٢٧٦٩,٨	٦٢١٨,٨	٣٠٩٧٥,٥	٢٢٣٩٣,٤	١٥٩٨,٥
١٩٩٩	١٧٤٦١,٩	٣٤١٠,٩	١١٨٣٦,٥	٤٥١٩,١	٣٧٢٢٨,٤	١٤٨٣٥
٢٠٠٠	٣٣٤٦,٩	٥٢٢٧,٦	٢٤٧٣٢,٤	٥٩٥٠,٩	٦٩٣٧١,٨	٤٥٥٩١,٥
٢٠٠١	٦٩٤٣١,٨	٦٢٢٦,٤	٣٤٨٨٦,٦	٢٠٦١٢,٣	١٣١١٥٧,١	٦١٧٨٥,٣
٢٠٠٢	٢٢٩٥٥٧,٤	٩٤٥٤,٥	٦٢٢٠٢,٩	٨٥١٤٥,٦	٣٨٦٣٦٠,٤	٢٥٥٢٠٣,٣
٢٠٠٣	١٨٠٤٧٣,١	١٦٤٥٤,٤	١١٣٧٤٠,٧	٥٧٩١٣,٥	٣٦٨٥٨١,٧	١٧٧٨,٧
٢٠٠٤	٢٦٣٦٩٥,٢	٢٧٩٠٢	١٨٧٨٤٩,٦	٧٧٣١٨,٧	٥٥٦٧٦٥,٥	١٨٨١٨٣,٨
معدل النمو المركب	%٦٤	%٤٠,٥	%٦١,٢	%٤٤,٧	%٥٩	

* تم تصميم الجدول واحتساب الأعمدة كافة من قبل الباحث اعتماداً على الجدولين رقم (٤) ورقم (٥)

* معدلات النمو احتسبها الباحث.

تطور الأهمية النسبية لأنواع الودائع:

إن دراسة وتحليل الأهمية النسبية لأنواع الودائع بالنسبة لإجمالي أرصدة الودائع تبين لنا مدى مساهمة كل نوع من الودائع في إجمالي الودائع ولكون ودائع الادخار كما سبق ذكره تعتمد على ودائع التوفير والودائع الثابتة بشكل رئيسي فانه كلما زادت الأهمية النسبية لودائع التوفير والودائع الثابتة اتيحت للبنوك فرصة اكبر للتوسع في منح الائتمان.

وعند النظر إلى الجدول رقم (٧) الذي يوضح الأهمية النسبية لأنواع الودائع نلاحظ إن الأهمية النسبية لودائع التوفير بالنسبة لإجمالي الودائع (٢٣,٨%) عام ١٩٩٧، وأخذت بالتذبذب حتى وصلت إلى (٣٣,٧%) عام ٢٠٠٤

أما الأهمية النسبية للودائع الثابتة فقد كانت تميل للانخفاض إذ وصلت أهميتها إلى (٥,١%) عام ٢٠٠٤ بعد أن كانت (١١,٧٥%) عام ١٩٩٧

أما الأهمية النسبية للودائع الجارية بالنسبة لإجمالي الودائع فقد كانت مرتفعة طوال مدة الدراسة مقارنةً بالأهمية النسبية للودائع الأخرى فقد شهدت انخفاضاً إذ كانت (٢٦,٧%) عام ١٩٩٧ ووصلت إلى (١٤%) عام ٢٠٠٤ والشكل رقم (٧) يوضح ذلك.

ومن التحليل السابق يمكن أن نستنتج ما يلي:

١- إن الودائع الجارية قد شكلت الجزء الأكبر من إجمالي الودائع طوال مدة الدراسة وهذا يدل على انخفاض الوعي الادخاري.

٢- إن الزيادة في الودائع الجارية جاء نتيجة لزيادة السيولة النقدية لدى الأفراد وكثرة المعاملات اليومية.

٣- إن انخفاض الأهمية النسبية للودائع الثابتة والتوفير يشكل عائقاً أمام البنوك التجارية في التوسع في منح الائتمان.

٤- إن الميل الحدي للادخار كان يتأثر بشكل كبير بتيار الدخل أكثر من تأثره بأسعار الفائدة.

جدول رقم (٧)

تطور الأهمية النسبية لأنواع الودائع بالنسبة لإجمالي الودائع للمدة (١٩٩٧- ٢٠٠٤)

السنة	نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع (١)%	نسبة الودائع الثابتة إلى إجمالي الودائع (٢)%	نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع (٣)%	نسبة الودائع الأخرى إلى إجمالي الودائع (٤)%
١٩٩٧	٢٣,٨٨	١١,٧٥	٣٧,٨٨	٣٦,٧٧
١٩٩٨	٢٧,٧٧	١٢,٣٦	٤٢,١٠	١٧,٩
١٩٩٩	٣١,٧٩	٩,١٦	٤٦,٩	١٢,٣
٢٠٠٠	٣٥,٦٥	٧,٥٣	٤٨,٢٣	٨,٧
٢٠٠١	٢٦,٥٩	٤,٧	٥٢,٩٣	١٥,٩
٢٠٠٢	١٦	٢,٤٤	٥٩,٤	٢٢,٣
٢٠٠٣	٣٠,٨٥	٤,٤٦	٤٨,٩٦	١٥,٩
٢٠٠٤	٣٣,٧٣	٥,٠١	٤٧,٣٦	١٤

احتسب النسب من قبل الباحث اعتماداً على الجدول رقم (٦).

من خلال الحقول المرسومة اتضحت إن نسبة الودائع الجارية هي أكثر ارتفاعاً خلال السنوات المحددة من بين الودائع الأخرى والذي يدل على انخفاض الوعي الادخاري، وان هذه الزيادة جاءت نتيجة لزيادة السيولة لدى الأفراد.

يتطلب من البنك المركزي تفعيل الاقتصاد عن طريق قيامه بالإصدار النقدي وخلق ودائع جارية لدى البنوك وتسهيل مهام هذه البنوك في منح هذه الودائع على شكل التمان للوحدات الاستثمارية ذات العجز في مواردها النقدية وعندها فان هذه الوحدات الاستثمارية ستقوم باستخدام هذه الكمية الإضافية المخلوقة من الودائع بدفعها على شكل أجور عمال ومشتريات ودفع الضرائب مما يزيد من الإنفاق والدخل ومن ثم زيادة قدرة الأفراد على الادخار علماً إن جزء من هذا الادخار سيعود إلى البنوك على شكل ودائع مرة ثانية.

المبحث الثالث: دور سعر الفائدة وتأثيره في حجم ودائع الادخار: [١٦]

لغرض بيان الأثر الكمي (Quantative effect) الذي تتركه أسعار الفائدة على حجم ودائع الادخار تم اختيار نموذج قياسي Econometrics model لهذا الغرض لبيان اثر العامل المستقل في المتغير بافتراض إن ودائع الادخار دالة لسعر الفائدة:

$DS = f(r)$

إذ إن:

Dr = ودائع الادخار

r = سعر الفائدة

والعلاقة الدالية بين سعر الفائدة وودائع الادخار بحسب النظرية الاقتصادية بشرط أن

$Ds = a + br \quad \ldots (1) \qquad b > 0$

ولتحويل الدالة أعلاه إلى نموذج قياسي تكون: $Ds = a + b(r) + Ut$ بحيث إن:

Exp. Ut = ٠ ، Ut – ١ = ٠ ، Ut = تقدر حد الخطأ وبعد إجراء الاختبار القياسي والاختبارات الإحصائية والاقتصادية تبين الآتي: –

« النتائج »

١–قيمة الحد الثابت = (٨,٦٧٣١)

٢– قيمة المعامل المتغير المستقل b = (١٤,٩٧٥٩ -) وهذا الرقم السالب يدل على عدم المنطقية الاقتصادية إذ إن العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الودائع يجب أن تكون علاقة طردية بحسب شروط النظرية الاقتصادية.

$Ds = ٨,٧٣١٢٤٣٢١ - ١٤,٩٧٥٩٤٢٨٥ (r)$

إن إجمالي ودائع الادخار كان يتأثر بعوامل أخرى غير سعر الفائدة وقد يكون العامل المؤثر في زيادة ودائع الادخار يعود لزيادة نسبة السيولة لدى الأفراد جراء زيادة الدخول النقدية لهم.

٣ – دلت نتيجة اختبار t (T. test) على عدم معنوية المعلمة (b) حيث كانت r المحتسبة (٠,٠٨٢٥٠) وهي اقل من الجدولية لكل المستويات وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين العامل المستقل والتابع.

٤– نتيجة اختبار f (f. test) الدالة المعنوية.

٥– معامل الارتباط (r) Correlation Coefficient كانت قيمة معامل الارتباط (r) تساوي (٠,٨٩٣١٤ -) وهي قيمة غير منطقية وتخالف النظرية الاقتصادية إذ تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم ودائع الادخار وبقوة ٨٩,٣ % .

جدول رقم (٨)

النتائج القياسية والإحصائية والاقتصادية لأثر سعر الفائدة في ودائع الادخار.

ت	الاختبار	النتيجة	الملاحظات
١	قيمة الحد الثابت ($\hat{a}$)	٨,٦٧٣	
٢	قيمة معامل المتغير المستقل ($\hat{b}$)	-١٤,٩٧٥٩	غير منطقية من الناحية الاقتصادية
٣	المعادلة المقدرة	$\hat{Ds} = ٨,٦٧٣ - ١٤,٩٧٥ (r)$	
٤	اختبار T. test (T)	$T^{*} = ٠,٠٨٢٥$ $T^{**} = ٢,٤٤٧$	$\hat{B}$ غير معنوية ولا توجد علاقة بين r و Ds
٥	اختبار f. Test (f)	٢٣,٦٥	الدالة المعنوية
٦	معامل الارتباط (r)	- ٠,٨٤٣١٤	غير منطقي من الناحية الاقتصادية
٧	معامل التحديد (R^{2})	٠,٧٩	
٨	Heterosce fasticity		لا توجد مشكلة

الجدول من تصميم الباحث بعد استخراج النتائج بواسطة الحاسوب Microsoft Excel اعتماداً على البيانات جدول رقم (١) تم اخذ متوسطات أسعار الفائدة والجدول (٧) ودائع الادخار المحولة بالأسعار الثابتة.

* القيمة المحتسبة.

** القيمة الجدولية بمستوى معنوية ٥ %

٦- معامل التحديد (R^{2}) Coefficient of determination : ويدل على معنوية أو قدرة المتغير المستقل (r) في تغيير علاقته مع المتغير التابع (Ds) بحدود ٧٩% والأخرى لعوامل غير سعر الفائدة لم تدخل في النموذج وهو غير منطقي لكون العلاقة عكسية ويخالف فروض النظرية الاقتصادية.

٧- خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس Heteroscetasicity حسب اختبار Quandt-Goldfild .

والجدول رقم (٨) يوضح جميع النتائج والاختبارات التي تم إجراؤها على العلاقة ما بين سعر الفائدة وحجم ودائع الادخار.

الاستنتاجات

١- تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل الخارجية التي يحصل المصرف عليها من العملاء أو المودعين بصورة عامة سواء كانوا أفراد أو شركات صناعية أو تجارية أو خدمية أو زراعية.

٢- إن نسبة النمو لهذه الودائع يتزايد بشكل كبير في المصارف تبعاً للفائدة المترتبة على هـذه الودائع وبالتالي يزداد راس المال.

٣- إن الودائع الجارية تمثل أهم الودائع وذلك نتيجة لزيادة المعاملات المصرفية اليومية للأفراد ومن خلال ذلك فهي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الودائع.

التوصيات

١- منح التسهيلات المصرفية للعميل وزيادة الثقة في ما بينهم وزيادة سعر الفائدة على العملاء المتعاملين مع المصارف.

٢- العمل على نشر الوعي المصرفي بين الجمهور وتعريفه بالخدمات التي يؤديهـا المصـارف للأفراد وللاقتصاد القومي بشكل عام وتشجيع صغار المدخرين على التعامل مع المصارف.

٣- إزالة وتقليل عمليات الروتين اليومي مثل عمليات السحب والإيداع.

٤- يتطلب من البنك المركزي تفعيل الاقتصاد وذلك عن طريق قيامه بالإصـدار النقـدي وخلـق ودائع جارية لدى البنوك التجارية وتسهيل مهام منح هذه الودائع.

٥- تستخدم الكمية الإضافية المخلوقة من الودائع بدفعها على شكل أجور عمال ومشتريات ودفع الضرائب مما يزيد من الإنفاق والدخل ومن ثم زيادة قدرة الأفراد على الادخار علماً إن جزءاً من هذا الادخار سيعود إلى البنوك على شكل ودائع مرة ثانية.

الهوامش والمصادر

(١) : علي عبد الرحيم وآخرون، (أساسيات التكاليف والمحاسبة الإدارية)، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٠م، صفحة (١٢٨).

(٢) : د. خيرت ضيف، (محاسبة المنشآت المالية... محاسبة البنوك)، بيروت، دار النهضة العربية للنشر، ١٩٩٨م، صفحة (٧٦).

(٣):Black Champion Miller، (Accounting In Business، Decision Theory، Method ، And uses)، Theird Edition ، ١٩٩٣ ، P (٢١٢).

(٤) د. خيرت ضيف، المصدر السابق، صفحة (١١٤).

(٥): WaHer B. Meigs & Robert F.Meigs، (Financial Management) McGraw...hIN...١٩٨٨, P(١٦٥).

(٦) أ.د سليمان احمد اللوزي ود.مهدي حسن زويلف مدحت ابراهيم الطراونة، (إدارة البنوك) الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧،عمان دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، صفحة (٨٥).

(٧)Don T.dEcosfer & Karasser .V.Ramathan & Gery Sundem، (Accomthing For Mangerial Decision Making .. second Gdifion، ١٩٩٨ P:(١٩٢).

(٨) غيث أركان عبد الله، رسالة دبلوم عالي في إدارة المصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠١م، صفحة (١٤٤).

(٩) علي عبد الرحيم وآخرون، المصدر السابق، صفحة (٢٥١).

(١٠) أ.د زياد سليم رمضان ومحفوظ احمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٥م، عمان -دار صفا للطباعة والنشر والتوزيع، صفحة (١٥٨)

(١١) W.T.Moscof....(Accenting Introduction System).. McGraw H:I...١٩٩٨..(١٧٧).

(١٢) أ.د زياد سليم رمضان ومحفوظ احمد جودة، المصدر السابق، ص٢٩٥

(١٣) : حيدر مجيد عبود الفتلاوي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، ٢٠٠٠م، صفحة (١٥١)

(١٤) : متوسط سعر الفائدة احتسبه الباحث

(١٥) : أ.د. سليمان احمد اللوزي و د. مهدي حسن زويلف ومدحت إبراهيم المطراونة، المصدر السابق، صفحة (٢١٢).

(١٦) : W. T. Moscof ... Ibid... P: (٢٨٤).

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH
KUFA UNIVERSITY
COLLEGE OF ADMINISTRATION & ECONOMIC

AL-GHAREE

FOR ECONOMICS AND ADMINISTRATION SCIENCES